



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة

مسودة أولية للمناقشة بين فريق الدراسة فقط

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030

الجزء الأول
التقرير الرئيسي

مسودة أولية ليست للتداول

الرياض
1431هـ
(2010م)

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030م

الجزء الأول: التقرير الرئيسي

تقديم

الملخص التنفيذي

1. مقدمة

2. دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالمملكة

1.2 تطور القطاع الزراعي

2.2 دور القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالمملكة

1.2.2 دور القطاع الزراعي في الاستقرار الاجتماعي والتوطين

2.2.2 دور الزراعة في توفير نسب من الاحتياجات الغذائية

3.2.2 دور الزراعة في توفير فرص العمل والتوظيف

4.2.2 دور الزراعة في تنوع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد السعودي

5.2.2 دور الزراعة في الحد من الفقر

6.2.2 دور الزراعة في تحسين نوعية الحياة

7.2.2 دور الزراعة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

8.2.2 دور الزراعة في ترقية التنمية الإقليمية المتوازنة

9.2.2 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

3. تشخيص الوضع الراهن للقطاع الزراعي

1.3 نقاط القوة

2.3 نقاط الضعف

3.3 الفرص الممكنة

4.3 التهديدات المتوقعة

4. الإطار الإستراتيجي وأسس ومرتكزات التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة

1.4 الإطار الإستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة (الرؤية والرسالة والأهداف)

2.4 أسس ومرتكزات الإستراتيجية

5. محاور وأولويات برامج التنمية الزراعية المستدامة

1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية

1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة

2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاء الزراعية

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

2.2.5 برنامج تطوير المراعي

3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية

3.5 محور تطوير الموارد البشرية

1.3.5 برنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل

4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي

2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص

3.4.5 برنامج تطوير قطاع المربي التقليدي

- 4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية
- 5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية
- 5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
 - 1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
 - 2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي
 - 3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي
 - 4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
 - 5.5.5 برنامج التعاون الإقليمي والدولي
- 6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
 - 1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
 - 2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
 - 3.6.5 برنامج التكافل/التأمين الزراعي
 - 4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
 - 5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة
- 7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة
 - 1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
 - 2.7.5 برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
- 8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين
 - 1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
 - 2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
 - 3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
 - 4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
 - 5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية
- 9.5 محور تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين
 - 1.9.5 برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
 - 2.9.5 برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
 - 3.9.5 برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية
 - 4.9.5 برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات
- 10.5 محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية
 - 1.10.5 برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
 - 2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
 - 3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

6. آليات التنفيذ والخطوات التالية

- 1.6 آلية متابعة التنفيذ
- 2.6 الحاجة لزيادة التنسيق
- 3.6 الأولويات المباشرة للتنفيذ

7. مرتكزات التقييم والمتابعة ومؤشرات الأداء المرحلية

8. المخاطر المتوقعة في تنفيذ الإستراتيجية

المراجع

الجزء الثاني: إطار البرامج الفرعية التنفيذية والملاحق
إطار البرامج الفرعية التنفيذية

1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية

1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة

1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة

2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية

3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية

4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة

5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي

2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاء الزراعية

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

1.1.2.5 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية

2.1.2.5 البرنامج الفرعي لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها

2.2.5 برنامج تطوير المراعي

3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية

3.5 محور تطوير الموارد البشرية

1.3.5 برنامج زيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل

4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي

1.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب

2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف

3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضر

4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه

5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور

6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)

2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص

1.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة

2.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة

3.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية المجلات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة

3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي

3.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية

3.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية

5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد

1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة وإدارتها

2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)

3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي

4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية

5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية

6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا

2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي

3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي

4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء

1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة

2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية

5.5.5 برنامج التعاون الدولي والإقليمي

- 6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
- 1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
- 2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
- 3.6.5 برنامج التكافل / التأمين الزراعي
- 4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
- 5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة
- 7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة
- 1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
- 1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
- 2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإرواني ونقل التكنولوجيا الزراعية
- 3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
- 4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
- 5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء
- 2.7.5 برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
- 1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
- 2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
- 3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء
- 8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين
- 1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
- 2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
- 3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
- 4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
- 5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية
- 9.5 محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين
- 1.9.5 برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
- 2.9.5 برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
- 3.9.5 برنامج تطوير تدوير المخلفات الزراعية
- 4.9.5 برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات
- 10.5 محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية
- 1.10.5 برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
- 2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
- 3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

الملاحق

- ملحق (1): فريق إعداد الإستراتيجية
- ملحق (2): منهجية إعداد الإستراتيجية
- ملحق (3): القرارات الوزارية المؤثرة على التوجهات الاستراتيجية للقطاع الزراعي
- ملحق (4): الملاحق الإحصائية

المخلص التنفيذي

أهمية ودور التنمية الزراعيه المستدامه فى التنمية الإقتصادية والاجتماعية

شهد القطاع الزراعي بالمملكة تطوراً هاماً خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد أسهم القطاع الزراعي في توفير جزء كبير من الاحتياجات الغذائية للسكان، وفي تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، بجانب توفير فرص العمل وتقليل الفقر لنسبة كبيرة من السكان بمناطق المملكة المختلفة. وللزراعة دور محوري في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن، حيث ان الزراعة بجانب كونها نشاط إقتصادي هام، فهي كذلك اسلوب حياة ويعتمد عليها جزء كبير من السكان كمصدر لكسب الرزق والمعيشة كزراع وتجار وعمال وصيدون ورعاة ومصنعين مما يساعدهم في تلبية متطلباتهم المعيشية وتحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي الرفي ومحاربة آفة الفقر والبطالة. وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول أن الإهتمام بالتنمية الزراعية يؤدي الى تفادي مشاكل الهجرة للمناطق الحضرية بجانب مشاكل إجتماعية وأمنية وإقتصادية جمة.

وهناك ترابط وثيق بين التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفقر حيث يتواجد الفقر النسبي بصورة أكثر بالمناطق الريفية بالمملكة حيث يعتمد سكان هذه المناطق على الزراعة والرعي كمصدر رئيسي للدخل والتوظيف ولتوفير نسبة من إحتياجاتهم الغذائية الرئيسية عن طريق الإستهلاك الذاتي من إنتاجهم المباشر. وعليه فإن التنمية الزراعية الهادفة لزيادة الدخول بالمناطق الريفية عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة من خلال تطوير التسويق والتصنيع الزراعي وتوفير فرص العمل تعتبر من ضرورات التنمية الإقتصادية ومحاربة الفقر وتوفير الغذاء وتحقيق أهداف الأمن الاجتماعي بالمملكة.

دور الحكومة والقطاع الخاص فى دفع عجلة التنمية

وقد كان تنمية قدرات صغار المزارعين والرعاة والصيادين وزيادة دخولهم هو شغل الحكومة الأكبر منذ بداية المسيرة التنموية للمملكة منذ عام 1390/1389 هجرية (1970م). فقد أستخدمت العوائد النفطية في توفير المتطلبات التمويلية اللازمة لذلك وفقاً لمنهجية عمل واضحة وإطار منظم ومنضبط للتخطيط التنموي نجح في تعبئة موارد المملكة وترشيد استغلالها وأرسي دعائم التكامل بين جهود الدولة والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المأمولة. وقد انعكس هذا الاهتمام بالتنمية الشاملة بصفة عامة وبالتنمية الزراعية بصفة خاصة في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتتالية حتى الآن. وقد أدت إسهامات الدعم والخدمات التي توفرها الدولة من خلال وزارة الزراعة الي تحسين إنتاجية وكفاءة الأنشطة الزراعية كما أدت الى تحفيز القطاع الخاص لتأدية دوره الرائد فى دفع عجلة التنمية بالقطاع. كما أدى اهتمام الحكومة بقطاع الزراعة إلى توفير الخدمات الزراعية المختلفة في جميع مناطق المملكة من خلال خدمات الوزارة الميدانية المقدمة من خلال (13) إدارة عامة لشئون الزراعة بالمناطق يتبعها (12) مديرية يرتبط بها (122) فرعاً و(25) محجر زراعي، و(19) وحدة بيطرية و(9) فروع للثروة السمكية، و(6) مراكز بحثية موزعة على جميع مناطق المملكة، كما تتوافر الخدمات البيطرية في كافة المديريات والفروع بجانب الوحدات البيطرية. كما حقق القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات الأهلية للمزارعين نجاحات في تطوير الزراعة وتكوين خدمات مساندة بالمناطق الريفية. كما هيأت الحكومة المناخ الإستثماري والدعم المطلوب لتقدم وإزدهار القطاع الخاص وريادته للنمو والتنمية الإقتصادية والزراعة بالمملكة. ويعتبر وجود قطاع خاص ديناميكي ومتطور وواعي لمخاطر السوق المحلي والعالمي وقادر على التعامل معهما إحدى أهم الخصائص الحالية والدعائم المستقبلية بالمملكة لتحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق وتقليل الفقر عن طريق تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة. فقد أدى إهتمام الدولة وجهود القطاع الخاص الى زيادة نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 1.8% خلال خطة التنمية الأولى (1970-1975م) إلى حوالي 5% خلال خطة التنمية الثامنة (2004-2008م). وكذلك زيادة قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة من 4.40 مليار ريال عام 1970م إلى 39.1 مليار ريال تمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008م.

تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي

وبالتحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه التنمية الزراعية يتضح أن بالمملكة العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤهلها لتحقيق درجات أعلى من التنمية الزراعية والريفية وتقليل الفقر ومجابهة كافة التحديات المناخية والبيئية مع الأخذ في الاعتبار الأمن المائي. لقد أنعم الله علي المملكة العربية السعودية بالمكانة الدينية المتميزة، والموقع الاستراتيجي، والتنوع الجغرافي، والموارد البترولية الوفيرة، وقد دعم ذلك ما تتمتع به المملكة من تقاليد عريقة، واستقرار سياسي، أدى إلى احترام دولي على كافة المستويات مما انعكس في صورة علاقات إقليمية دولية متميزة ومن ثم تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة. كما ان اقتناع القيادة السياسية للمملكة بأهمية تحقيق الأمن الغذائي

المحلى والإقليمي والعالمي ودعم جهود التنمية الزراعية المستدامة من خلال دور ريادي عالمي في مجال التعاون الدولي لمحاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، قد انعكس مؤخرًا في إهتمام متزايد بالتنمية المستدامة والمتوازنة في كافة أنحاء المملكة، وليس ادل على ذلك من تبني المملكة للإعداد وإقامة مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي بروما في عام 2009م.

ندرة الموارد المائية والأمن المائي

تمثل الموارد المائية في المملكة أحد أهم وأكبر التحديات ليس للتنمية الزراعية فحسب بل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وكما شهدت العقود الماضية تطوراً ملحوظاً في الإنتاج الزراعي، فقد شهدت أيضاً وعلى قدم المساواة إسرافاً وإستخداماً غير إقتصادي وغير مستدام في بعض الأنشطة الزراعية في بعض المناطق. ولذلك ظهرت الحاجة الملحة لتضافر كافة الجهود لمواجهة هذا التحدي وتطوير إدارة هذا المورد الهام من خلال السياسات المناسبة في جانبي العرض والطلب لكافة القطاعات المستهلكة للمياه وخاصة القطاع الزراعي. ويعتبر تطوير وتحسين إدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة من أهم أولويات القطاع. ولذلك فقد كانت موضوعات الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل الزراعية، وكفاءة نظم الري محل اهتمام السياسات الزراعية في خطط التنمية المتتالية، كما انعكس هذا الاهتمام في التطوير المؤسسي والتنظيمي الذي شهدته السنوات الخمس الماضية في القطاع الزراعي، تدعيماً لإنتهاج سياسات زراعية تعمل على رفع كفاءة إستخدام الموارد المائية المتاحة للزراعة دعماً للأمن المائي من خلال تحقيق الأهداف الإنتاجية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية للقطاع.

ولقد بذلت الحكومة ومازالت تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على المياه وترشيد استخدامها وتنمية مصادرها من كافة القطاعات المختلفة. وتتركز هذه الجهود في قسمين هما **جهود القطاع العام وجهود القطاع الخاص**. أما بخصوص جهود القطاع العام فيأتي في مقدمتها جهود مؤسسات القطاع العام وزارة الزراعة وهيئة الري والصرف بالأحساء. فإدراكاً من وزارة الزراعة لأهمية المياه باعتبارها المورد الطبيعي الأكثر تحديداً لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فتشرف الوزارة من خلال الإدارة العامة لشؤون الري على تنظيم وتخطيط ومتابعة إنشاء وتشغيل وصيانة برامج الري والصرف الزراعي وتطبيق الأنظمة والوسائل الحديثة. وعلى جانب آخر اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات للمحافظة على المياه للأغراض الزراعية وتخفيض الطلب على المياه. فعلى سبيل المثال شملت إجراءات تخفيض الطلب على مياه الري توزيع الأراضي البور في بعض المناطق؛ إصدار ضوابط لمنع تجزئة الأراضي الزراعية؛ الحد من زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه وتنويع الإنتاج الزراعي؛ منع تصدير القمح والأعلاف الخضراء بدءاً من عام 1416هـ؛ استزراع بعض أراضي المراعي والغابات حيث ان الغطاء النباتي الطبيعي (الغابي والرعي) يلعب دوراً كبيراً في تنمية موارد المياه والمحافظة عليها؛ تشجيع استخدام وسائل الري الحديثة في الزراعة؛ تكثيف التوعية الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة. كما قامت هيئة الري والصرف بالأحساء ببذل العديد من الجهود في مجال ترشيد المياه وتنمية مصادرها ومنها: تطوير برامج الري وخطة توزيع المياه؛ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري؛ الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً في أغراض الري الزراعي؛ ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية من خلال رفع كفاءة الري الحقلي؛ تطوير بنية المشروع وإعادة تأهيله.

كما ساهم القطاع الخاص في العمل على رفع كفاءة استغلال المياه وترشيد استخدامها من خلال تبني الكثير من الإجراءات والممارسات ومنها على سبيل المثال: استخدام أنظمة الري الحديثة في الزراعة مثل النظام الإداري لإدارة المياه واستخدام نظام أنبوب التغذية الرئيسي وأبواب الري تحت السطحي واستخدام أسلوب الري الضبابي وبخاخات الري المنخفض والري بالتنقيط. كما ساهم بالاتجاه نحو تبني الزراعة العضوية باستخدام الأسمدة الطبيعية لزيادة محتوى التربة العضوي مما يؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه من خلال زيادة قدرة الأرض على الاحتفاظ بالماء وتقليل تسرب الماء إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر مقارنة بغير المسمدة عضوياً. وتبنى القطاع الخاص العديد من الممارسات الزراعية مثل تقليب مخلفات المحاصيل مع التربة مما ساهم في تحسين خواص التربة وتقليل فاقد مياه الري سواء بتسربه إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر، وكذلك الحد من عمليات الحراثة العميقة مما يوفر حوالي 49٪ من مياه الري المستهلكة عند استخدام الحراثة العميقة. وتوجه القطاع الخاص أيضاً نحو استخدام نظام الري الليلي في فصل الصيف للحد من كميات المياه المهدرة عن طريق البخر، واستخدام السرعات المنخفضة للري بالرش المحوري بهدف بناء مخزون مائي في الأرض وبالتالي تقليل التبخر، والتوسع الرأسي لزراعة المحاصيل لتحقيق الأهداف الإنتاجية من خلال استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية (عمليات الخدمة قبل الزراعة، عمليات الزراعة، عمليات الخدمة بعد الزراعة) بالإضافة إلى استخدام الأصناف عالية الإنتاج ومبكرة النضج وهو أسلوب غير مباشر لترشيد استخدام المياه، مع إدراج تكاليف الري في برامج حساب التكاليف نظراً لأهمية الماء، وتركيب عدادات على الآبار لمعرفة كميات المياه المسحوبة من الآبار ومقارنتها باحتياجات كل محصول وإنتاجيته للحصول إلى المعدلات المثلى لاحتياجات المحاصيل والحد من إستهلاك المياه غير اللازم في العمليات الإنتاجية، كما إتبع القطاع الخاص نظام الدورة الزراعية لرفع معدلات الإنتاج والمساهمة إلى حد كبير في بناء تربة جيدة وغنية بالمواد العضوية التي تخفف بدورها

احتياجات الري وتقل معدلات الاستهلاك المائي لمختلف المحاصيل، وكذلك الحد من زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه مثل الأعلاف والبرسيم وغيرها.

تحديات وتطورات داخلية وإقليمية وعالمية أخرى

وبجانب تحديات ندرة الموارد المائية والأرضية فهناك أيضاً العديد من التحديات المناخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والمؤسسية التي تواجه التنمية الزراعية في المملكة، حيث شهدت الساحة المحلية والإقليمية والعالمية تطورات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية مما كان له أيضاً بعض الآثار السلبية على الإسراع في وتيرة تنمية القطاع. وتتمثل هذه التطورات في التقلبات العالمية في أسعار النفط والأزمة المالية العالمية والتذبذب الكبير في أسعار الغذاء بالسوق العالمي بجانب المشاكل المتعددة في أسواق المال والتجارة المستقبلية/الأجلة مع توقعات بتغيرات مناخية حادة بدأت تظهر تأثيراتها على الأمن الغذائي العالمي كما أكد مؤتمر كوبنهاجن في ديسمبر 2009م، هذا إلى جانب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وما تبعه من التزامات وتعهدات بجانب التطور الحميد في العلاقات العربية الخليجية من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

القرارات الحديثة لمواجهة تحديات إدارة الموارد المائية

وقد قامت الحكومة بأخذ العديد من القرارات الحديثة لتنظيم القطاع الزراعي ولمواجهة تحديات شح الموارد المائية. فقد اتخذ مجلس الوزراء حديثاً على سبيل المثال عدداً من القرارات المؤثرة في قطاع الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن أهم تلك القرارات قرار مجلس الوزراء رقم (335) وتاريخ 1428/11/9 هـ المتعلق بقواعد وإجراءات ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية، وقرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ 1429/1/12 هـ القاضي بالموافقة على تنظيم جمعية حماية المستهلك. كما أخذ في الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1429/1/19 هـ الذي استهدف تخفيف وطأة ارتفاع أسعار المواد الغذائية على قطاع الزراعة، حيث قضى بتخفيض رسوم الموائى بنسبة (50%)، ولفترة ثلاث سنوات، واستمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات، وقرار مجلس الوزراء رقم (219) وتاريخ 1423/9/6 هـ الخاص بدراسة خصخصة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وقرار رقم (215) وتاريخ 1419/11/27 هـ الخاص بالتخصيص والاتفاق مع القطاع الخاص لتشغيل بعض المحاجر الحيوانية، والتأكيد على تفعيل نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 1425/4/4 هـ ومنع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار، وتفعيل الدور الرقابي والتنموي لجمعية حماية المستهلك، والإسراع في إعداد نظام السياسة التموينية. كما أخذ في الاعتبار الأمر السامي الكريم رقم 3/ب/14942 وتاريخ 1425/3/22 هـ القاضي بإعداد استراتيجية للأعلاف بالمملكة، وقرار مجلس الوزراء رقم (69) في 1429/3/9 هـ والخاص بتشجيع صناعة الأعلاف، وقرار مجلس الوزراء رقم (317) في 1425/7/28 هـ والخاص بالإعانات الزراعية. كما أخذ في الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم (125) وتاريخ 1429/4/24 هـ في إطار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج. كما أخذ في الاعتبار أيضاً ما تم حديثاً من إعادة ترتيب وتنظيم بعض المؤسسات والهيئات الزراعية شملت التوسع في أهداف الإقراض الزراعي حيث جرى تحويل البنك الزراعي العربي السعودي إلى صندوق للتنمية الزراعية، وزيادة رأسماله ليلبلغ (20) بليون ريال، كما أخذ في الاعتبار ما تم من إعادة تحديد المسؤوليات في هيئة الري والصرف بالإحساء ومشروع الخرج الزراعي، وما يتم في الوقت الراهن من تنفيذ عملية تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

الحاجة لإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة

ولذا فقد قررت وزارة الزراعة إعداد رؤية إستراتيجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بالمملكة تأخذ في اعتبارها كل تلك التحديات والتطورات لكي تكون إطاراً مرجعياً استرشادياً لتنمية القطاع وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في المستقبل، وللتأكيد على دور القطاع الزراعي كمساهم فاعل في تحقيق رؤى وأهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بالمملكة.

الإستراتيجية الزراعية صديقة للبيئة والمياه

نظراً لأهمية الموارد المائية كمحدد رئيسي للتنمية الزراعية والريفية بالمملكة العربية السعودية، فقد اعتمدت منهجية إعداد الإستراتيجية الحالية على "تطوير إدارة واستخدام الموارد المائية بقطاع الزراعة" كعنصر أساسي لكافة البرامج والسياسات، وعلى أن تكون إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة "صديقة للبيئة والمياه".

استهداف الأمن الغذائي بمفهومه الشامل والمستدام وليس الإكتفاء الذاتي

وتستهدف الإستراتيجية تطوير القطاع الزراعي في حدود الموارد المائية المتاحة ليكون أكثر قدرة على المساهمة في زيادة كفاءه إستخدام هذا المورد الحيوي ي على المستوى العام، وعلى المساهمة في تحقيق "الأمن الغذائي بمفهومه الشامل" والذي يتم تعريفه على أنه "...يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوفر لكل الناس في جميع الأوقات القدرة الفيزيكية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كمية من الغذاء كافية وأمنة لمقابلة احتياجات الإنسان من الطاقة، ومرتبطة بتفضيلاته الغذائية لضمان حياة صحية ونشطة"¹. ويعتمد الأمن الغذائي في إطار هذا المفهوم الشامل الذي تتبناه الإستراتيجية على محور "إتاحة الغذاء"² إما من الإنتاج المحلي إذا توفرت الموارد المائية والميزة النسبية لإنتاجه محلياً أو توفيره عن طريق الاستيراد من السوق العالمي مما يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية عديدة مع الأخذ في الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المحدودة أو عن طريق الاستثمار السعودي الزراعي الخارجي. ومحور "استقرار إتاحة الغذاء"³ بالأسواق وما يستلزمة من تقليل المخاطر السوقية عن طريق تطوير إدارة المخزون الإستراتيجي والتكافل الزراعي والاستثمار الزراعي الخارجي وتنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الفقيرة والمستهدفة، بالإضافة لمحور "إمكانية الوصول أو النفاذ"⁴ والذي يعتمد على ضرورة الارتقاء بدخول الطبقات المختلفة لتكون قادرة على شراء الغذاء وذلك من خلال زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخول من الأنشطة الزراعية والريفية من داخل المزرعة وخارجها وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتنمية الريفية الشاملة والمستدامة. هذا بجانب محور "التغذية والاستخدام"⁵ الذي يهتم بجوانب الاستهلاك والتغذية ونوعية ومقاييس وسلامة الغذاء والاحتياجات الغذائية. كما تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار الامن الغذائي على المستوى الفردي والاسري والوطني، حيث تم التوجه نحو تطوير امكانات التعامل مع ادارة المخاطر وتكوين مخزون استراتيجي من بعض المحاصيل الرئيسية وغيرها من البرامج علي المستوى الوطني للتعامل مع التغيرات العالمية وتجنب الضغوط الاقليمية والدولية خاصة في حالة حدوث الازمات.

تناغم الإستراتيجية الزراعية مع الخطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة

تتبنى الرؤية الإستراتيجية لقطاع الزراعة التي تبنتها الإستراتيجية من الرؤية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة والتي أوضحتها الخطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025م والتي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، والتي عبرت عنها للاقتصاد السعودي ككل بما يلي "...سيكون الاقتصاد السعودي بحلول عام 2025م متنوعاً ومزدهراً يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص عمل مجزية وتعليم عالي الجودة وعناية صحية فائقة إضافة إلى المهارات اللازمة لرفاهية جميع المواطنين وحماية القيم الإسلامية وتراث المملكة الثقافي...". وقد أكدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة (2010-2014م) على ان عملية إعادة الهيكلة الجارية للأنشطة الزراعية تهدف الى "...وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المساهمة في تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير سلسلة القيمة المضافة المتكاملة، وتحسين مستوى المعيشة في المناطق القروية حيث تتوفر إمكانات الزراعة المستدامة، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها...". كما أكدت الخطة على ان تحقيق هذه الرؤية لقطاع الزراعة يتطلب التحول نحو زيادة الاعتماد على موارد المياه المتجددة والمعالجة لضمان الاستدامة، وتوظيف القدرات العلمية والتقنية لتعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيته، وإيجاد سوق محلية للمنتجات الزراعية تتسم بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية العالية، وبناء قدرة وطنية متميزة للبحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، وبناء علاقات تعاون مثمرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وحماية البيئة.

وقد أكدت الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة على استهداف مضاعفة الدخل الفردي الحقيقي بعام 2025 مع تحسين مؤشرات محددة لنوعية الحياة. وتم اقتراح صياغة "اتفاقيات تنفيذ" مع الجهات الحكومية المختلفة أو من خلال قيام وزارة المالية بإعداد الميزانية تبعاً لنظام قائم على الأداء يصبح من خلاله لزاماً على كافة الجهات الحكومية في القطاعات الإنتاجية والخدمية أن تخصص وزن ترجيحي في خطتها يبلغ 50% للأهداف المحددة والمذكورة أعلاه وعلى أن تخصص نسبة 50% من الوزن الترجيحي للأهداف الإستراتيجية القطاعية الأخرى المرتبطة بمجال نشاطها. ومقابل كل هدف إستراتيجي سيطلب من الجهات الحكومية توفير سياسات وبرامج ومشروعات وأنشطة محددة تساهم في تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية للمملكة. وقد توافق إعداد الإستراتيجية الزراعية الحالية مع هذا المنهج والتوجه.

¹ FAO-World Food Summit, Rome, 1996.

² Availability

³ Stability

⁴ Access

⁵ Utilization

منهجية الإعداد: الاعتماد على المشاركة والعمل الميداني في إعداد الإستراتيجية الزراعية

تم إعداد هذه الإستراتيجية فريق عمل وطني بجانب مساندة فنية من منظمة الأغذية والزراعة وبمشاركة فاعلة من المهتمين بشئون الزراعة بالمملكة. حيث تم إجراء العديد من اللقاءات والندوات مع المؤسسات الحكومية المهمة بقطاع الزراعة والغذاء وكذلك شركات القطاع الخاص واللجنة الزراعية للغرف الصناعية والتجارية والمنظمات الأهلية للمزارعين والتعاونيات وممثلين للمزارعين. وقد تم الاستفادة من كافة التوجهات والاقتراحات التي تم مناقشتها مع تلك الجهات وذوي الشأن في مجال التنمية الزراعية والريفية. هذا بجانب الزيارات الميدانية لمديريات الزراعة بالمناطق وللعديد من المزارع التقليدية والتي تمثل كافة الأنماط الإنتاجية والأنظمة المتباينة للري، وكذلك للأسواق المركزية وأسواق الجملة والتجزئة بالعديد من مناطق المملكة للوقوف على الوضع الراهن والاحتياجات الفعلية للتطوير. وقد تم الاستفادة من المقابلات المنظمة التي عقدت مع ممثلين لكافة تلك الجهات والأفراد خلال الزيارات الميدانية المكثفة والجهود المتواصلة التي قام بها فريق الدراسة خلال المراحل المختلفة لإعداد الإستراتيجية.

وعليه فقد أعتمد إعداد الإستراتيجية على الأسس المنهجية التالية:

1. الأخذ في الاعتبار الحاجة لتطوير إدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة وأهمية التنسيق مع إستراتيجية ومسودة نظام المياه للمملكة (شاملة السياسات والتشريعات المائية للمملكة) هذا فضلا عن الخطة الوطنية للغابات، وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، والخطة الوطنية للمراعي الطبيعية.
2. الالتزام بالمشاركة الفعلية للمهتمين بشأن التنمية الزراعية والريفية بالمملكة بقدر الإمكان في إعداد الإستراتيجية.
3. الالتزام بمفهوم الأمن الغذائي الشامل والمستدام كمحور أساسي لإدارة القطاع الزراعي وتوجهاته المستقبلية والذي يختلف تماماً عن مفهوم الاكتفاء الذاتي.
4. الأخذ في الاعتبار كافة القرارات المؤثرة على التوجهات الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي (ملحق 3 بالجزء الثاني).
5. التزام توجهات التنمية الزراعية المستقبلية مع مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتي تعتمد علي تلبية احتياجات الحاضر بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وتكون غير مسببة للبيئة ومناسبة فنيا وكفؤه اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.
6. الأخذ في الاعتبار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين المخزون الإستراتيجي كركيزة أساسية للإستراتيجية.
7. الأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في الأسواق العالمية للغذاء وأسواق المال والتزامات المملكة الدولية والإقليمية.
8. التزام قطاع الزراعة بالمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف المملكة الاقتصادية والاجتماعية كما أقرتها الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025 التي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط.
9. الالتزام بالمستويات المنهجية العالمية وأفضل الممارسات الدولية لإعداد الإستراتيجيات والأطر التنموية وفقاً لإعلان باريس لعام 2005.
10. ترسيخ اسس الممارسات المزرعية السليمة (الجيدة)

العائد على المياه والميزة النسبية أساس التطوير

لقد أخذت الاستراتيجية في الاعتبار ضرورة أن تبنى كافة التوجهات المستقبلية على تعظيم العائد على المياه والإستغلال الكفء للموارد الزراعية المحدودة من مياه وأراضي من خلال المزايا النسبية لإنتاج المحاصيل في مختلف المناطق حسب الأنماط الزراعية وأساليب الري المتبعة وكذا بالنسبة لمختلف أنشطة الإنتاج الحيواني والسمكي.

العائد الإقتصادي للمتر المكعب من المياه: واعتماداً على تقديرات التكاليف المالية والاقتصادية لرفع متر مكعب من مياه الري، والمقننات المائية للمحاصيل، وأسعار المساواة للمدخلات والمخرجات لأهم المحاصيل بالمملكة، أمكن قياس مدى كفاءة استخدام مورد المياه في إنتاج أهم المحاصيل الزراعية وفقاً للأنماط المحصولية المختلفة في أهم مناطق المملكة الزراعية وذلك من خلال مقارنة تقديرات العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المتر المكعب من المياه في إنتاج تلك المحاصيل بتكلفة استخدام المتر المكعب من المياه الجوفية المخصصة للشرب والمقدر بنحو 1.06 ريال/م³. فبالنسبة لمحاصيل الحبوب فعلى سبيل المثال تشير نتائج التحليل لمحاصيل الحبوب في نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه حيث تقل قيمة العائد الخاص على استخدام المتر المكعب في إنتاج القمح نحو 0.19 - 0.33 ريال سعودي/م³، أما العائد الاجتماعي (أو الاقتصادي) على استخدام المياه في إنتاج القمح فقد تراوحت قيمته ما بين 0.34 - 0.53 ريال سعودي/م³. وفي ظل نظام الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن الكفاءة الاقتصادية لمورد المياه في إنتاج القمح تكون أكثر انخفاضاً عن مثيلاتها في حالة استخدام أساليب الري الحديثة، حيث تراوحت قيمة العائد الخاص على المياه في إنتاج القمح بين 0.22 - 0.46 ريال سعودي/م³. أما العائد الاجتماعي على المياه فقد تراوحت قيمته بين 0.30 - 0.46 ريال سعودي/م³.

كما تشير النتائج لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه في إنتاج محاصيل الأعلاف حيث تراوحت قيمة العائد الخاص على المياه لمحصول البرسيم بين 0.23 - 0.54 ريال سعودي/م³ في حين تراوحت قيمة العائد الاجتماعي بين 0.15 - 0.32 ريال سعودي/م³. ومع استخدام أساليب الري التقليدية فإن النتائج تشير أيضا إلى انخفاض العائد الخاص والاجتماعي لمورد المياه في إنتاج البرسيم حيث تراوحت قيمة العائد الخاص بين 0.01 - 0.19 ريال سعودي/م³ والاجتماعي بين 0.02 - 0.11 ريال سعودي/م³.

وتوجد كفاءة اقتصادية لمورد المياه في إنتاج محاصيل الخضر تحت نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة، وتتفاوت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على المياه من منطقة لأخرى حيث بلغت في إنتاج الطماطم حوالي 4.7، 3.53 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض، على الترتيب. وبلغت في إنتاج الباذنجان حوالي 3.49، 3.91 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض. كما بلغت في إنتاج الكوسا حوالي 3.76، 4.92 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الخيار بنحو 3.34، 3.60 ريال سعودي/م³ في شمال منطقة الرياض، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الفلفل بنحو 2.75، 3.53 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج البطاطس بنحو 4.09، 6.01 ريال سعودي/م³ في منطقة القصيم. أما في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن الكفاءة الاقتصادية لمورد المياه في إنتاج الخضر تنخفض كثيرا عن مثيلاتها في ظل أساليب الري الحديثة. فقد قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من الطماطم بنحو 0.72، 1.03 ريال سعودي/م³ في منطقة جازان، والباذنجان بنحو 2.08، 2.34 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض، والفلفل بنحو 0.57، 0.11 ريال سعودي/م³ في منطقة جازان، والياميا بنحو 1.20، 1.03 ريال سعودي/م³ في منطقة جازان، والبصل الجاف بنحو 2.07، 0.89 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية محدودة لمورد المياه في إنتاج محاصيل الخضر بنظام الري التقليدي إذا ما قورنت بالعائد على المياه في إنتاج الخضر بنظام الري الحديث.

أما في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة، فتوجد كفاءة اقتصادية لمورد المياه للعديد من الحاصلات الأخرى. فقد قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من الزيتون بنحو 4.10، و 6.28 ريال سعودي/م³ في منطقة حائل، والبرتقال بنحو 6.66، 4.96 ريال سعودي/م³ في منطقة حائل، واليوسفي بنحو 6.33، و 3.61 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض، والليمون قدرت بنحو 13.84، و 8.44 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية، والعنب بنحو 6.14، و 6.40 ريال سعودي/م³ في شمال منطقة الرياض، والرمان بنحو 5.20، 5.16 ريال سعودي/م³ في شمال منطقة الرياض، والتين بنحو 7.45، و 8.58 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض، والمانجو قدرت بنحو 1.87، و 2.78 ريال سعودي/م³ في منطقة جازان. وفي ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من الرمان قدرت بنحو 2.9، 2.93 ريال سعودي/م³ في منطقة القصيم.

وفي ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من التمر عالية الجودة قدرت بنحو 6.95، و 7.76 ريال سعودي/م³ في شمال منطقة الرياض، والتمر متوسط الجودة بنحو 5.94، و 7.3 ريال سعودي/م³ في جنوب منطقة الرياض، والتمر منخفضة الجودة بنحو 4.01، و 7.46 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية عالية لمورد المياه في إنتاج التمر العالية والمتوسطة والمنخفضة الجودة تختلف من منطقة إلى أخرى. أما في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من التمر عالية الجودة قدرت بنحو 5.04، و 5.70 ريال سعودي/م³ في منطقة حائل، والتمر متوسط الجودة بنحو 2.77، و 3.46 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية، والتمر منخفضة الجودة قدرت بنحو 1.35، و 2.6 ريال سعودي/م³ في المنطقة الشرقية.

حيث قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي لمورد المياه في إنتاج كل من الطماطم بنحو 11.77، 9.25 ريال/م³ من المياه في منطقة القصيم، والباذنجان بنحو 8.23، 6.16 ريال/م³ من المياه في جنوب لمنطقة الرياض، الكوسا بنحو 8.44، 8.78 ريال/م³ من المياه في منطقة القصيم، والخيار بنحو 7.50، 8.33 ريال/م³ في منطقة الجوف، والفلفل بنحو 6.10، 7.92 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية ملحوظة لمورد المياه في إنتاج تلك المحاصيل بكل منطقة بالمقارنة بمناطق الدراسة الأخرى.

المزايا النسبية للمحاصيل الزراعية وفقاً لنظم الزراعة والري

ان تطوير وتنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية بالمناطق المختلفة تعتمد على توفر الميزة النسبية للمناطق في إنتاج المحاصيل المختلفة. وقد تم تقدير الميزة النسبية للمحاصيل المنتجة في المناطق الإنتاجية المختلفة عن طريق حساب تكلفة الموارد المحلية باستخدام أسلوب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية.

ولتقدير المزايا النسبية للمحاصيل المزروعة فقد تم تقدير تكلفة الموارد المحلية (DRC) للمحاصيل المزروعة وفقاً لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة (التنقيط أو الرش المحوري)، وتشير التقديرات إلى أن كافة المحاصيل المزروعة (باستثناء البرسيم والرودس) في كافة المناطق تتميز بوجود كفاءة اقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها حيث تقل قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن غالبية مناطق الزراعة بالمملكة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج تلك المحاصيل تحت نظم الري الحديثة حيث يكون من المرغوب اجتماعياً التوسع في إنتاجها محلياً بعد الأخذ في الاعتبار توفر المياه والقيمة الاقتصادية للمتر المكعب من المياه المستخدمة في هذه المناطق.

وعلى الجانب الآخر فإن تقديرات تكلفة الموارد المحلية لمحصولي البرسيم والرودس تشير إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها في جنوب وشمال منطقة الرياض والمنطقة الشرقية بالنسبة للبرسيم وشمال وجنوب منطقة الرياض بالنسبة للرودس، حيث تزيد قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح. وهذا يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج محصولي البرسيم والرودس في تلك المناطق تزيد عن المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في إنتاج هذين المحصولين. وفي هذه الحالة، فإن مناطق الدراسة لا تتمتع بميزة نسبية أو مقارنة في إنتاج تلك المحاصيل تحت نظم الري الحديثة حيث يكون من المرغوب اجتماعياً عدم التوسع في إنتاجها محلياً.

يتم زراعة بعض المحاصيل في بعض المناطق وبصفة خاصة منطقة جازان وفقاً لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية (الري السطحي). وتشير تقديرات تكلفة الموارد المحلية للمحاصيل المزروعة في تلك المناطق ووفقاً لتلك النظم إلى أن محاصيل البرسيم والقمح والفلل لا تتمتع بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها في جنوب وشمال منطقة الرياض والمنطقة الشرقية بالنسبة للبرسيم ومنطقة القصيم بالنسبة للقمح ومنطقة جازان بالنسبة للفلل وهذا يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج محصولي البرسيم والرودس في تلك المناطق تزيد عن المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في إنتاج تلك المحاصيل. ومن ثم يكون من المرغوب اجتماعياً عدم التوسع في إنتاجها محلياً.

يتم زراعة بعض المحاصيل في بعض المناطق في زراعات محمية وقد تم تقدير تكلفة الموارد المحلية للمحاصيل المزروعة في المناطق موضوع الدراسة ووفقاً لنظم الزراعة المحمية سواء كانت مكيفة أو غير مكيفة. وتشير التقديرات إلى أن كافة المحاصيل المزروعة في كافة المناطق تتميز بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها حيث تقل قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. ومن ثم يكون من المرغوب اجتماعياً التوسع في إنتاجها محلياً.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فيتميز إنتاج الألبان بميزة نسبية عالية (تكلفة الموارد المحلية) تقدر بنحو 0.38 وبعائد اقتصادي على استخدام المياه الافتراضية يقدر بنحو 1.86 ريال/م³. كما تتميز صناعة الدواجن بميزة نسبية عالية حيث بلغت تكلفة الموارد المحلية نحو 0.27 للدجاج اللحم ونحو 0.40 للدجاج البياض. كما يتضح وجود ميزة نسبية عالية لتربية الإبل (0.63) والماعز (0.45) في حين لا توجد ميزة نسبية لتربية الغنم (1.08)، كما يتضح ارتفاع العائد الإقتصادي على المياه في إنتاج الماعز (4.5 ريال/م³) مقارنة للإبل (1.4 ريال/م³) والغنم (1.1 ريال/م³).

وقد تم الإسترشاد بتلك النتائج عن واقع الحوافز التي يواجهها المنتجون وكفاءة إستغلال الموارد الطبيعية وخاصة المياه مع متركزات المنهجية المذكورة أعلاه في تحديد توجهات التطوير المستقبلي واحتياجات المناطق بالإستراتيجية.

التوازن الإقليمي في التنمية الزراعية والريفية المستدامة

تتبنى الإستراتيجية ضرورة تحقيق توازن إقليمي في التنمية الزراعية والريفية المستدامة وفي النشاط الزراعي والتسويقي والتصنيعي بين كافة مناطق المملكة مع إعطاء دفعة للمناطق الأقل نمواً وموارد. حيث تختلف المناطق فيما بينها من حيث

الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية وفي العائد الاقتصادي للمياه وفقاً لعوامل عديدة أهمها الظروف المناخية ووفرة المياه ونوعيتها وخصوبة التربة والإنتاجية وغيرها من العوامل. وعلى سبيل المثال فتمتلك جنوب منطقة الرياض مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والتين والعنب والكوسا والبطاطس والرمان والطماطم والباذنجان حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضاً إن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظراً لتمييز جنوب منطقة الرياض في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

كما إن شمال منطقة الرياض تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والعنب والشمام والخيار والرمان والتين حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل. كما يتبين أيضاً إن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه. وتمتلك منطقة القصيم مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل عالي الجودة والبطاطس والنخيل منخفض الجودة والعنب والباذنجان والنخيل متوسط الجودة والرمان حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل. كما يتبين أيضاً إن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه. وتمتلك المنطقة الشرقية مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والليمون والكوسا والبطاطس حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وتحقق هذه المحاصيل أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظراً لتمييز منطقة الشرقية في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

وتمتلك منطقة حائل مزايا نسبية عالية في إنتاج البطاطس والزيتون والعنب والنخيل عالي الجودة والبرتقال والبطيخ والليمون حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل. وتتمتع هذه المحاصيل بأفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه. كما تمتلك منطقة الجوف مزايا نسبية عالية في إنتاج الرمان النخيل عالي الجودة الزيتون والعنب والخيار والكوسا والنخيل متوسط الجودة والنخيل منخفض الجودة حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل. وتحقق هذه المحاصيل أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظراً لتمييز منطقة الجوف في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

ويتركز الانتاج الحيواني من المشروعات المتخصصة (الحليب والدجاج اللحم والبيض) في ثمان مناطق من مناطق المملكة الثلاثة عشر حيث توجد الشركات الكبيرة في تلك المناطق. فانتاج حوالي 98% من الحليب المنتج في المملكة يتم انتاجه في منطقتي الرياض (73%) والشرقية (25%) ويتركز انتاج الدجاج اللحم في اربع مناطق اساسية تنتج حوالي 83% من انتاج الدجاج اللحم في المملكة هي مناطق القصيم (32%) ومكة المكرمة (22%) والرياض (16%) وعسير (12%). اما انتاج البيض فيتركز في اربع مناطق اساسية تنتج حوالي 87% من انتاج البيض في المملكة هي مناطق الرياض (30%) ومكة المكرمة (24%) والقصيم (20%) والشرقية (12%).

كما تتركز قطعان الانتاج الحيواني سواء الابل او الضأن او الماعز في ثمان مناطق من الثلاثة عشر منطقة بالمملكة حيث يتوفر الماء والعشب او يوجد طلب على منتجات تلك القطعان في هذه المناطق. فحوالي 57% من قطعان الابل تتواجد في منطقة الرياض (43%) والقصيم (14%). اما قطعان الضأن فتتركز في اربع مناطق اساسية (65%) هي مناطق الرياض (23%) والقصيم (15%) والجوف (15%) والشرقية (12%). اما قطعان الماعز فتتواجد في خمس مناطق اساسية (71%) هي مناطق عسير (19%) والرياض (16%) وجازان (14%) ومكة المكرمة (12%) والمدينة المنورة (10%).

وعليه فيقترح استخدام سياسات الحوافز السعرية والإعانات والآليات المقترحة لتطوير التمويل والتصنيع الزراعي بجانب التطوير المؤسسي للأبحاث والإرشاد الزراعي والمائي للتوسع في الأنشطة التي تتمتع بميزة نسبية وعلى عائد اقتصادي للمياه بما يحقق التنمية الزراعية والريفية المتكاملة والمستدامة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إستغلال الموارد الزراعية الشحيحة والحفاظ على البيئة. ويمكن تحديد أولويات الأنشطة بالمناطق اعتماداً على النتائج المشار إليها فيما يلي:

- نجران (الخضروات - الحمضيات).
- الجوف - تبوك (فواكه زيتون - أعنام - خضروات - تمر - أعنام).
- جيزان (الفواكه الاستوائية - الاستزراع السمكي - الذرة الرفيعة).
- الرياض (الألبان - الخضروات - الدواجن - التمور - الماشية - التين - الرمان - العنب).
- الشرقية (الخضروات - التمور - الماشية).
- حائل (بطاطس - خضروات (باذنجان وطماطم) - ألبان - تمر - حمضيات - عنب - الزيتون).

- مكة المكرمة (الدواجن - الاستزراع السمكي).
- القصيم (تمور - خضروات) (بادنجان وكوسا) - دواجن - ماشية - حمضيات - رمان - عنب).

وتؤكد الإستراتيجية على ان كل الأنشطة المشار إليها أعلاه تتمتع بميزة نسبية ويعائد إقتصادي مناسب للمياه المستخدمة.

الإطار الإستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة: الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية

وبإتباع المنهجية المذكورة بما فيها النتائج الإسترشادية سالفة الذكر، فقد تم تحديد الرؤية المجتمعية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بأنها:

"قطاع زراعي متطور ومؤسس على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وإستدامتها وخاصة الموارد المائية ومساهماً في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وكما تم تحديد رسالة القطاع الزراعي بكل فروعها على أنها:

"استكمال تحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر تطوراً وتنوعاً ونمواً ومستتيراً برفع كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية اعتماداً على الميزة النسبية بالمناطق المختلفة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الريفية المستدامة موفراً لفرص العمل وزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة وتشجيع التوطين والاستقرار الاجتماعي".

وقد تم التأكيد على تحقيق الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة بالمملكة من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. الاستخدام الكفاء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة.
2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل.
3. رفع كفاءة القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
4. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وأخذاً في الإعتبار الأسس المنهجية سالفة الذكر فقد تم مراعاة **المرتكزات التالية** عند دراسة وإقترح كافة السياسات والتطوير المؤسسي والبرامج والعناصر اللازمة لتحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية:

1. التأكيد على الاعتماد على آليات السوق في تنفيذ السياسات والبرامج المقترحة بما يحفز القطاع الخاص على الحفاظ على المكتسبات الاستثمارية المتاحة بالقطاع الزراعي وتدعيمها حسب التوجهات الإسترشادية ومنهج التخطيط التأشيري من الدولة لتحفيز الأنشطة ذات الميزة النسبية، ومما يقلل من أي تشوهات سعرية أو اقتصادية بالأسواق.
2. الاعتماد على أسس الكفاءة الإقتصادية والميزة النسبية للمحاصيل ومنتجاتها الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية والاستغلال الأمثل للتميز النسبي لكل منطقة والعائد الإقتصادي لاستخدامات المياه في الأنشطة الزراعية المختلفة حسب المناطق وأساليب الإنتاج والري كمنهجية أساسية لتحديد التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية والريفية.
3. الالتزام وضرورة الحرص على الدور التنموي والمعيشي لقطاع الزراعة ومساهماته الفعالة في الاستقرار والأمن الاجتماعي والتوطين بجانب دورة في تنويع الاقتصاد ومحاربة الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتنمية الريفية المستدامة، وذلك باعتبار أن الزراعة والرعي والصيد معاً يمثلون أسلوب حياة ومعيشة حضارية ومن أكثر القطاعات استيعاباً للسكان والقوى العاملة والأكثر تأثيراً على الأمن والاستقرار الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار عناصر المخاطرة وال**اللابقين** التي تزداد في تلك الأنشطة بوجه عام. ولذلك تم الاهتمام بتطوير العنصر البشري وتعديل السلوك لدي المزارعين والرعاة والصيادين وزيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم ونوعية الحياة لديهم اعتماداً على أنهم هدف التنمية الزراعية الريفية المستدامة وأداة تنفيذها.
4. التأكيد على تطوير دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي وتوجيه جهود تنميته بحيث تشمل تخطيط وتنفيذ الاستثمارات العامة المحفزة للقطاع الخاص، والقيام بجهود البحث والإرشاد الزراعي وتنمية وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وصياغة السياسات الزراعية وتقييمها، وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية، ودعم مؤسسات المزارعين خاصة صغارهم، والمشاركة في وضع المواصفات والمقاييس للمنتجات والمدخلات الزراعية، والقيام بدور فعال في تنفيذ السياسات المتجددة مثل الاستثمار الزراعي الخارجي والتكافل الزراعي وغيرها.

5. مراعاة البعد البيئي كمحور قاطع لكافة المحاور التنموية المقترحة وكأساس لكافة السياسات والإجراءات الخاصة لاستغلال الموارد الطبيعية بالمملكة.
6. تكوين كوادر وكفاءات بشرية مدربة على المستوى المركزي والمناطق قادرة على تنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج التنفيذية للإستراتيجية وتحديثها حسب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وحسب الخطط الخمسية **والسنوي**.
7. التحديث المضطرد للزراعة التقليدية والدفع بأكبر قدر ممكن من التطوير في مجالات البحوث الزراعية التطبيقية لجعل القطاع الزراعي رائداً في استخدام التقنيات الحديثة واستدامة تطبيقها.
8. المشاركة الفعالة والإيجابية مع الجهات والوزارات ذات الصلة بالقطاع الزراعي والغذاء، وتوفير أكبر قدر من التنسيق والتعاون على كافة المستويات التخطيطية والتنفيذية بالمركز والمناطق في إعداد وتنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة.
9. التأكد من أن كافة الأهداف والبرامج والسياسات المقترحة في تناسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومساندة لكافة تعهدات المملكة في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية العالمية.
10. مراعاة أسس الكفاءة الاقتصادية والتوافق الاجتماعي والبيئي وعدالة التوزيع للخسائر والمكاسب المتوقعة لكافة البرامج والسياسات والإجراءات المقترحة.
11. الإعتماد على سياسة التدرج في تنفيذ البرامج التنموية المقترحة **وتبني** أسلوب القرى/المناطق التجريبية ومراكز الإشعاع الإرشادي في تنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة ونشر التقنيات الحديثة للإنتاج والتصنيع والتوسع في نطاق التنفيذ إعتماً على النتائج المتحصل عليها من خلال المتابعة والتقييم **المرحلي**.
12. تحديد أولويات وتتابع تنفيذ السياسات والإجراءات المقترحة تبعاً لسرعة تأثيرها وإمكانية متابعتها واعتماد نجاح بعض السياسات على تنفيذ سياسات وإجراءات أخرى كمتطلبات للنجاح، كما تم أخذ القدرات البشرية والمؤسسية الواقعية والإستثمارات المتاحة في الاعتبار عند تحديد تلك الأولويات.

محاور الإستراتيجية والبرامج التنفيذية

سيتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأربعة من خلال عشرة محاور أساسية حيث يهتم كل محور أو أكثر بتحديد متطلبات واتجاهات التنمية لتحقيق كل هدف إستراتيجي. كما يشتمل كل محور على عدد من البرامج التنفيذية الرئيسية والفرعية أو المشروعات/المكونات التي توضح بصورة أكثر تحديداً متطلبات التنفيذ لتحقيق هذا الهدف. وسيتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال المحاور والبرامج التنفيذية التالية:

الهدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة

محور تطوير إدارة الموارد المائية

- برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري
- البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة
- البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية
- البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية
- البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة
- البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي
- برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية

محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية

- برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية
- البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية
- البرنامج الفرعي لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها
- برنامج تطوير المراعي
- برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية

محور تطوير الموارد البشرية

- برنامج زيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل

الهدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل

محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

- برنامج تطوير الإنتاج النباتي
 - البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب
 - البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف
 - البرنامج الفرعي لتطوير الخضار
 - البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه
 - البرنامج الفرعي لتطوير التمور
 - البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)
- برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص
 - البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
 - البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
 - البرنامج الفرعي لتنمية المجترات الصغيرة والإبل بالمشروعات المتخصصة
- برنامج تطوير قطاع المربي التقليدي
- برنامج تطوير الإنتاج السمكي
- برنامج تطوير الإنتاج السمكي (مكرر)

محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

- برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
- برنامج تطوير التسويق الزراعي (بدل)
 - البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة وإدارتها
 - البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)
 - البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي
 - البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا
- برنامج تطوير معاملات ما بعد الحصاد (بدل)
 - البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية
 - البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الحيوانية (إضافة)
 - برنامج تطوير التصنيع الزراعي
 - برنامج تطوير التمويل الزراعي
 - برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
 - البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة
 - البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية
 - برنامج التعاون الدولي والإقليمي

محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية

- برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
- برنامج المخزون الإستراتيجي
- برنامج التكافل / التأمين الزراعي
- برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الأجلة
- برنامج المساهمة في الأمن الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة

الهدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة

- برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
- البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
- البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية

البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء

برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء

محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين

برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية

الهدف 4: تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة والحد من الفقر:

محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين

برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
برنامج تطوير تدوير المخلفات الزراعية
برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات

محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية

برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

وتم توصيف الخطوط الرئيسية لكل محور (10 محاور) ولكل برنامج تنفيذي مقترح (35 برنامج تنفيذي) كما موضح بالشكل (1-م).

شكل (1-م): الإطار العام لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة حتى عام 2030م



آليات التنفيذ والتطوير المؤسسي

لا يستلزم تنفيذ الإستراتيجية إجراء أي تعديلات جوهرية على الإطار المؤسسي الحالي للوزارة، بل سيستلزم تنفيذ الإستراتيجية فقط إستكمال التعديل المؤسسي لتطوير إدارة القطاع الزراعي من خلال الإستفادة الممكنة من الهياكل القائمة بعد تطويرها أخذاً في الإعتبار الحاجة للإسراع في بناء وتدعيم التنظيمات الأهلية حسب المقترحات الواردة بالإستراتيجية. ولتسهيل مهام متابعة التنفيذ وتقييمه وإجراء التنسيق المطلوب مع الوزارات والهيئات الأخرى ذات الصلة، يقترح دعم وتطوير بعض الإدارات القائمة من خلال تقديم برنامج دعم فني دولي فور إقرار الإستراتيجية.

ففيما يتعلق بالآليات المطلوبة لتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية، فيقترح تكوين لجنة تسيير (تنسيق) بوزارة الزراعة برئاسة معالي وزير الزراعة وعضوية وكلاء الوزارة ومديرين الزراعة بالمناطق (بالإضافة إلى مندوبين من القطاع الخاص والوزارات الأخرى المختصة ذات الصلة حسب الحاجة ويتم تسميتهم من قبل معالي وزير الزراعة). ويقترح قيام وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية بدور "مقرر اللجنة" أخذاً في الإعتبار الترابط الإداري وسهولة التنسيق مع السكرتارية الفنية المقترحة.

ويتمثل الإطار العام للمهام الوظيفية للجنة التسيير فيما يلي:

- الإشراف على إعداد وإعتماد خطة العمل التنفيذية الأولى اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية.
- متابعة تنفيذ كافة البرامج والسياسات والمشروعات المرتبطة بالإستراتيجية وخطط العمل.
- التأكد بالالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ الإستراتيجية.
- التنسيق بين الإدارات المختلفة بالوزارة وبين وزارة الزراعة والوزارات والجهات الأخرى لإزالة معوقات التنفيذ على كافة المستويات والأصعدة.
- تحديد المؤشرات الكمية والنوعية والأهداف المرحلية التفصيلية التي سيتم عن طريقها متابعة تقييم النتائج مع إتباع مبادئ الإدارة المعتمدة على النتائج.
- مراجعة الأهداف الإستراتيجية مرحلياً للتأكد من تمشيها مع المستجدات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- مراجعة وإجازة كافة التقارير المرتبطة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية.

ولضمان الدعم المؤسسي للأقسام القائمة حالياً والمدرجة بالهيكل التنظيمي للوزارة وتجنب إنشاء وحدات جديدة إضافية تتشابه اختصاصاتها مع الوحدات القائمة، فيقترح الآتي:

(1) ينأط بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء التابعة لوكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية القيام بمهام "السكرتارية الفنية" للجنة التنسيق، وعلى أن يتم تسميتها "إدارة السياسات الزراعية والتخطيط والإحصاء".

(2) يتم دعم وإعادة هيكلة وتعديل مهام شعبة التخطيط بإضافة قسم جديد تحت مسمى "قسم السياسات الزراعية" يقوم بتحليل وتقويم السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الزراعية، وعلى أن يدعم بالكوادر الفنية المطلوبة مع الإبقاء على القسمين الموجودين حالياً وهما قسم إعداد الخطط وقسم المتابعة والتقويم.

وعلى أن تعمل الإدارة من خلال هذه الشعب الفنية كسكرتارية فنية وإدارية للجنة التسيير، تحت إشراف مقرر اللجنة.

(3) إنشاء وحدة لإدارة المخاطر الزراعية ملحقاً مباشراً بمكتب معالي الوزير، وتختص بالإنذار المبكر وبمتابعة التغيرات التي تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمواءمة معها.

الأولويات العاجلة للتطوير المؤسسي

بجانب تطوير الآليات المطلوبة لتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية من خلال تطوير إدارة السياسات الزراعية والتخطيط والإحصاء، فقد أكدت الإستراتيجية على ضرورة تطوير بعض الهياكل بصورة عاجلة وموقّنة للفترة الانتقالية لحين الانتهاء من الدراسة المتكاملة للتطوير المؤسسي للوزارة فور إقرار الإستراتيجية كما يلي:

- استكمال دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف وحدات ومكونات وزارة الزراعة من خلال التعاون الفني القائم مع منظمة الأغذية والزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقي الوحدات وتحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفي.

- تحديد دور ومهام وزارة الزراعة والهيئات الحكومية التابعة لها في الآتي: البحوث، والإرشاد، ووضع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وتخطيط وتنفيذ الاستثمارات العامة المحفزة للقطاع الخاص وتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات، وحماية البيئة وتنمية وصيانة الموارد الزراعية والطبيعية والزراعية (الدور الرقابي)، تهيئة المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية بالقطاع، ودعم مؤسسات المزارعين خاصة صغارهم، والمشاركة في وضع المواصفات والمقاييس للمنتجات والمدخلات الزراعية، والقيام بدور فعال في تنفيذ السياسات المتجددة مثل الاستثمار الزراعي الخارجي والتكافل الزراعي وغيره.
- تحديد الحجم الأمثل للوزارة ومراجعة مهامها وأدوارها التفصيلية بناء على توجهات وإحتياجات تنفيذ الإستراتيجية فور إقرارها.
- الإسراع في تكوين لجنة عليا للمياه بمشاركة وزارة المياه والكهرباء وكافة الوزارات الأخرى المعنية للتنسيق في إدارة الموارد المائية بالمملكة ومياه الري بالقطاع الزراعي.
- تحديد مهام الأجهزة المسؤولة عن الري والصرف بالوزارة وتنسيق دورها مع الجهات والهيئات التنفيذية الأخرى المتعلقة بالمياه داخل إطار الوزارة وخارجها بناء على دور الوزارة في إدارة موارد مياه الري بالقطاع كما سيتم تحديده من خلال اللجنة العليا للمياه بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء فور إقرار الإستراتيجية، مع أهمية إدراج مهام إدارة مياه الري بالقطاع، والإشراف على تطوير الري بالزراعات المحمية والبلعية، وتطوير كفاءة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة من ضمن إهتمامات الإدارة.
- تدعيم الإدارة العامة لشئون الري بوزارة الزراعة فنياً ومؤسسياً لمساعدتها على الإضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة تجاه إدارة وتنفيذ الرؤية المستقبلية لقطاع الري بالوزارة.
- مراجعة وتطوير الهياكل المعنية بالتنمية الزراعية الريفية بوزارة الزراعة مع إيجاد إطار تنسيقي بينها مع تدعيم إدارة التنمية الزراعية الريفية بالوزارة.
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز متخصص في نقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع باختلاف مناطقهم وبحيث يعتمد على المشاركة المجتمعية، ووضع الإطار المؤسسي للربط بينه وبين وحدات البحوث داخل وخارج وزارة الزراعة.
- تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المنتجين والمشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة مع تحديد دور الوزارة وطبيعة التعاون والتنسيق مع المركز الوطني للمعلومات الزراعية المزمع إنشائه.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات للمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومراقبة تداول تلك المستلزمات في الأسواق، وإيجاد الآليات والإمكانات التي تتيح له القيام بهذا الدور بالكفاءة المطلوبة.
- إنشاء إطار تنسيقي للجهات المعنية بالتنمية الزراعية والريفية على مستوى المديرية والمناطق.
- استحداث قطاع للموارد الطبيعية يشمل الغابات والمراعي والمنتزهات الطبيعية والأراضي والبيئة الزراعية وبيئة الأحياء المائية والحياة البرية وذلك لترابط هذه القطاعات مع بعضها وأهمية التنسيق الوثيق بينها والمحافظة عليها وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة.

خطة العمل التنفيذية الأولى للإستراتيجية (2010-2014) وأولويات التنفيذ

تتطابق خطة العمل التنفيذية الأولى للإستراتيجية (2010-2014) مع المدى الزمني للخطة الخمسية التاسعة. وستكون أول مهام لجنة التسيير فور تكوينها هو الإشراف على إعداد وإقرار خطة العمل التنفيذية التفصيلية لتنفيذ الإستراتيجية خلال الخمس سنوات الأولى (2010-2014). ففي حين تعتبر كل البرامج المدرجة بالاستراتيجية ذات أولوية حسب المعطيات التي تم الأخذ بها وسيستمر تنفيذ غالبيتها خلال سنوات الاستراتيجية، إلا انه يجب تحديد أولويات (من ضمن أولويات برامج الإستراتيجية) للخمس سنوات الأولى. وقد تم وضع إطار لهذه الأولويات اعتماداً على أسس إختيار محددة. ويقترح ان تستعين اللجنة بهذا الإطار في تحديد تفاصيل خطة العمل التنفيذية الأولى فور إقرار الإستراتيجية. وقد تم تحديد إطار الأولويات بناءً على الأسس التالية:

- استكمال برامج جاري تنفيذها.
- برامج محورية ويجب تنفيذها أولاً كمتطلبات لتنفيذ برامج أخرى ذات صلة (التتابع).
- التأثير المباشر والمؤثر على واحد أو أكثر من الأهداف الاستراتيجية (درجة وانتشار التأثير).
- برامج يكون تنفيذها تحت المسؤولية الفنية والمؤسسية المباشرة لوزارة الزراعة (مسؤولية القرار).
- توفر القدرات البشرية لتنفيذ البرنامج (القدرة على الإستهيعاب والمتطلبات الفنية للتنفيذ).
- برامج يتوفر لها التمويل اللازم ومدرجة بالخطة التنموية التاسعة للمملكة (توفر المتطلبات المالية).

وعليه فيقترح أن يشمل إطار أولويات التنفيذ والتي ستدرج تفصيلاً في خطة العمل التنفيذية على الأقل ما يلي:

1. برنامج تحسين إدارة استخدام الموارد المائية في الزراعة.
2. برنامج تطوير القدرات المؤسسية والفنية لقطاع الزراعة مع التركيز المرحلي على الإقل على مايلي:
 - البدء بتطوير قسم تحليل السياسات الزراعية التابع لإدارة الدراسات والإحصاء والتخطيط التابعة لوكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية كأولوية لدعم لجنة التسيير في متابعة تنفيذ الجوانب المختلفة للاستراتيجية.
 - تطوير البحوث والإرشاد الزراعي ووضع خطة تنفيذية تفصيلية لذلك.
 - تطوير وتدعيم الإدارة العامة لشئون الري.
 - تطوير وتدعيم إدارة التسويق الزراعي.
 - تطوير إدارات الإنتاج الحيواني والسمكي.
3. برنامج تحسين إدارة الموارد الأرضية شاملاً المراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية.
4. برنامج تطوير التنظيمات والخدمات الريفية لصغار المزارعين والصيادين والرعاة.

ونتيجة لصعوبة التوقع بالتغيرات متوسطة وبعيدة المدى في الأسواق العالمية للنفط والغذاء والمال ونظراً لطول المدى الزمني للاستراتيجية (20 سنة) فيكون من الصعب بل ومن المستحيل- تحديد دقيق أو عملي للاستثمارات المطلوبة لهذه الفترة. ولذلك سيتم تحديد الإستثمارات المطلوبة من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى التي سيتم إعدادها فور إقرار الإستراتيجية لفترة خمس سنوات وبذلك تتطابق مع مدى الخطط التنموية الخمسية للمملكة لتكون أكثر واقعية.

علماً بأن الإستثمارات الزراعية المدرجة بالخطة الخمسية التاسعة تبلغ 26453 مليون ريال موزعة على **ستويات** الخطة كالتالي: 5501.22 مليون ريال في عام 2010 م، 5337.54 مليون ريال في عام 2011م، 4751.51 مليون ريال في عام 2012م، 5133.37 مليون ريال في عام 2013م، 5729.56 مليون ريال في عام 2014م.

التقييم والمتابعة ومؤشرات الأداء

يجب النظر للاستراتيجية على أنها "وثيقة حية" يجب متابعة تنفيذها بصورة مستمرة بناء على مؤشرات محددة، وتعديل مسارها وتحديثها بناء على **إي** بيانات ومعلومات حديثة أو في حال التوصل لرؤية مختلفة يوافق عليها المجتمع أو متخذي القرار. ويقترح ان يتم تقييم إنجازات الاستراتيجية سنوياً وتحديثها كل "خمس سنوات" **للاخذ** في الاعتبار تقييم الأداء والحاجة **إلى** تعديل المسار إذا لزم الأمر، وكذلك الاستفادة من المعلومات الحديثة التي قد تتاح مستقبلاً والخاصة بالموارد المائية والطبيعية والتطورات والمستجدات على مستوى الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي. ويقترح ان يتم تحديد مؤشرات الأداء للمتابعة والتقييم بصورة أكثر تفصيلاً من خلال خطط العمل التنفيذية التي سيتم إعدادها فور إقرار الاستراتيجية وتحديث هذه المؤشرات مع التحديث المتوقع للاستراتيجية.

لقد تم في هذه المرحلة تحديد أهم المؤشرات الكمية والنوعية والتي يمكن إستخدامها لمتابعة وتقييم تنفيذ محاور وبرامج الاستراتيجية لتمثل إطار أولي للجنة التسيير للإسترشاد به وتطويره. وروعي في إختيار تلك المؤشرات ان تكون وثيقة الصلة، ذات كفاءة، ومؤثرة. كما تم الاستفادة من المؤشرات التي تستخدم بواسطة وزارة الإقتصاد والتخطيط في متابعة وتقييم أداء القطاع الزراعي في الخطط الخمسية المتتالية وما تم إقتراحه من مؤشرات لمساهمات القطاعات المختلفة في تحقيق أهداف الخطة طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمملكة حتى عام 2025.

وفي ضوء تنفيذ مكونات الإستراتيجية كحزمة متكاملة والحقائق والفرضيات السابقة، فانه يمكن تحديد أهم التوجهات المستقبلية والمؤشرات المرحلية التالية والتي يمكن من خلال متابعتها الحكم على مدى النجاح في تحقيق أهداف الإستراتيجية:

فسيوذى تنفيذ الإستراتيجية الى النقص التدريجي في المساحات المزروعة بالقمح استجابة لتوقف المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عن شراء القمح المنتج محلياً تدريجاً في مدة أقصاها ثمان سنوات (اي بمعدل سنوي 12.5%) مع تخفيض سعر الشراء بما يتفق مع القرار 335 لعام 1428 هـ مع التأكيد على مقابلة غالبية الإحتياجات من السوق العالمي ومشاريع الإستثمار الزراعي السعودي الخارجى. ومن المتوقع إنتاج كمية بسيطة من الأصناف المحلية/البلدية فى المناطق التي تتميز بوجود ميزة نسبية عالية بإستخدام أساليب الري الحديثة فى المناطق التى يثبت إمكانية توفر المياه بها مثل الجوف وحائل والقصيم، وذلك لتغطية جزء من الطلب الموجود حالياً على هذه الأصناف وتفضيل المستهلك السعودي لها (والتي لا يمكن توفيرها عن طريق الإستيراد). ويتضح من ناحية الإنتاج، أن إنتاج القمح بهذا الأسلوب يتمتع بكفاءة إقتصادية، بالإضافة لتفضيل المزارعين لإمكانية إستخدام الأتبان لتغذية الحيوان، وإنخفاض متطلباته المائية مقارنة بالأعلاف وغيرها

من المحاصيل المنافسة. وعلية فيمكن الوصول بالمساحة الى حوالي 33.7 ألف هكتار في عام 2030م (تمثل نحو 6% فقط من المساحة المنزرعة عام 2004م)، تنتج هذه المساحة حوالي 253 ألف طن بمتوسط إنتاجية حوالي 7.5 طن للهكتار.

لا توجد ميزة نسبية لإنتاج الأعلاف في غالبية مناطق المملكة، ويقترح إيقاف زراعة الأعلاف في المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة منذ أمد بعيد مثل مناطق القصيم والرياض والشرقية، مع مراعاة أن تكون المساحات المزروعة بالبرسيم فقط في المناطق التي يتوفر بها مصادر مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة حسب المواصفات المعلنة بالمملكة والتي تكون غالباً بجانب المدن الكبرى مع الأخذ في الاعتبار دراسة إمكانات التوسع الأفقي في تلك المناطق للإستفادة من الطاقات المتوقعة من المياه المعالجة، وبحيث يتم تعظيم العائد على استخدام المياه في إنتاج البرسيم باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية (والتي تتوافر بها المياه المعالجة فقط)، مما سيؤدي الى تخفيض المساحة الى 60% من المساحة في عام 2008م، والوصول بإنتاجية البرسيم باستخدام المياه المعالجة الى نحو 36 طن/هكتار بحلول عام 2030م، والتوجه نحو الإستثمار السعودي الزراعي الخارجي لتوفير وسد باقي احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف.

وسيؤدي تنفيذ الإستراتيجية الى زيادة المساحة المزروعة بالخضروات من 109 ألف هكتار عام 2008 الى 130 ألف هكتار عام 2030 ويرجع هذا الى زيادة المساحة المزروعة من البطاطس والخيار والبطيخ وبعض الخضروات الأخرى. فمن المتوقع زيادة المساحة المزروعة من البطاطس والخيار والبطيخ وبعض الخضروات الأخرى من 17.9 ألف هكتار و 4.6 ألف هكتار و 17.6 ألف هكتار و 23 ألف هكتار عام 2008 الى 34.3 ألف هكتار و 21 ألف هكتار و 19.6 ألف هكتار و 28.5 ألف هكتار على التوالي عام 2030. بينما يتوقع تناقص كبير في المساحة المزروعة من الطماطم من 14.7 ألف هكتار عام 2008 الى 7.6 ألف هكتار عام 2030 بالإضافة الى انخفاض ملحوظ في خضروات الشام والكوسا والباذنجان والبايما. ويرجع سبب انخفاض مساحة الطماطم لتصل عام 2020م لنحو 70% وعام 2030 لنحو 50% من مساحتها في 2008م الى انكماش مساحات الزراعات المكشوفة وزيادة مساحات الزراعات المحمية منها. كما يتوقع زيادة انتاجية الطماطم في 2030 لأكثر من ضعفي ما كانت عليه عام 2008م، (من 35.5 طن للهكتار عام 2008م الى نحو 99 طن للهكتار في عام 2030م) والبطاطس بزيادة تقدر بنحو 16% عام 2030 عن مستوى عام 2008 (الي 28.8 طن/هكتار)، والخيار بنحو 10% عام 2030 عن مستوى عام 2008 (من 68 طن/هكتار الى 75 طن/هكتار في عام 2030).

كما ستحدث زيادات معنوية في الانتاج من التمر والفواكة خلال الفترة القادمة بسبب زيادة المساحة المزروعة و/او زيادة الانتاجية مع تنفيذ المقترحات الواردة بالإستراتيجية. فمن المتوقع زيادة إنتاج الفواكة من 629 ألف طن في عام 2008م الى نحو 2274 ألف طن في عام 2030م. ومع توقع ثبات المساحة للتمر فمن المتوقع زيادة الانتاج من التمر من حوالي 986 ألف طن عام 2008م الى بنحو 1506 ألف طن عام 2030م نتيجة لتحسين نوعية التمر المنتجة والتحول الى أساليب الري الحديثة.

خلال السنوات الخمس الأخيرة (2004-2008م) يتناقص (تتناقص) الانتاج من الموالح قليلاً (بحوالي -2.7% سنوياً) على الرغم من زيادة المساحة المنزرعة (بحوالي 5.8% سنوياً) بسبب تدهور انتاجية (غير واضحة) (بحوالي -8.07% سنوياً) خلال نفس الفترة (2004 – 2008م) – ربما يرجع ذلك الى عدم مناسبة الظروف المناخية (الخاصة بعمليات التزهير والعقد والنمو والنضج) في المملكة لإنتاج الموالح ومن ثم يجب العمل على استنباط اصناف من الموالح اكثر ملائمة للظروف المناخية بالمملكة. وفي ضوء الفرضية الأخيرة مع التطوير المأمول للأبحاث وغيرها من الخدمات الإرشادية والتمويلية والتسويقية، فمن المتوقع عدم انخفاض الانتاجية الحالية عن مستوياتها الحالية (حوالي 10.25 طن / هكتار) ومن ثم سوف يزداد الانتاج المتوقع من الموالح بنحو 77.8% عام 2030م عن مستواها في 2008م (من 150 ألف طن عام 2008م الى نحو 267 ألف طن عام 2030م) بسبب زيادة المساحة المزروعة بحوالي 75% خلال نفس الفترة.

وبذلك ستتناقص المساحة المحصولية الاجمالية بمعدل 1.3% سنوياً، حيث تتناقص من 972 ألف هكتار عام 2008م لتبلغ نحو 767.6 ألف هكتار في عام 2030م (بانخفاض قدرة 26.5%) ويرجع سبب الانخفاض في المساحة المحصولية الي تحول المزارعين من زراعة الحبوب والاعلاف ترشيحاً لإستخدامات الموارد المائية الى زراعة الخضروات (بصفة خاصة الخضروات داخل البيوت المحمية) والفواكة.

وبتنفيذ البرامج والسياسات المقترحة وأخذاً في الاعتبار التغيرات الديموغرافية وتطور الدخول وتكاليف المعيشة، فيمكن الوصول بمتوسط نصيب الفرد من القمح من 108.49 كجم/سنة عام 2010م، إلى 137.52 كجم/سنة عام 2030م. ومن ثم يتوقع بنجاح تنفيذ الجوانب المختلفة للإستراتيجية ومنها الإستثمار الزراعي الخارجى ان تزداد إجمالي كمية القمح المتاحة للاستهلاك من حوالي 2784.97 ألف طن عام 2010م، إلى 5139.25 ألف طن عام 2030م. كذلك فيسرتفع متوسط نصيب

الفرد من الارز من 35.65 كجم عام 2010م ليلبغ 39.58 كجم عام 2030م. وفي ضوء كل من الاستهلاك الفردي وعدد السكان المتوقع يزيد إجمالي الكميات المطلوبة من الأرز من 915.24 ألف طن عام 2010 ليلبغ 1.48 مليون طن عام 2030م. كذلك فستتزايد الاحتياجات الاستهلاكية من الخضروات في المستقبل لتصل عام 2030م إلى نحو 1990.53 ألف طن من البطاطس، وإلى نحو 1021.94 ألف طن من الطماطم، وإلى نحو 952.61 ألف طن من البصل، وإلى نحو 746.86 ألف طن من البطيخ، وإلى نحو 874.01 ألف طن من الخيار، وإلى نحو 222.03 ألف طن من الكوسا، وإلى نحو 216.96 ألف طن من الباميا. كما ان مؤشر الاستهلاك المتوقع من التمور والعنب والموز والتفاح والمواالح سوف يزيد في المستقبل. فيتوقع زيادة استهلاك التمور إلى نحو 1634.4 ألف طن عام 2030م. ويتوقع زيادة استهلاك العنب إلى نحو 465.89 ألف طن عام 2030م. أما بالنسبة لاستهلاك الموز فقد يزداد إلى نحو 665.39 ألف طن عام 2030م. كما يتوقع زيادة استهلاك التفاح إلى نحو 354.26 ألف طن عام 2030م. وأخيراً يتوقع زيادة استهلاك المواالح إلى نحو 1751.87 ألف طن عام 2030م.

في ضوء زيادة عدد حيوانات القطعان التقليدية وتناقص متوسط نصيب الرأس من كمية الشعير المتاحة للاستهلاك بسبب الخطة الوطنية المشجعة لتصنيع الاعلاف فمن المتوقع تناقص مؤشر الطلب على الشعير إلى نحو 6.75 مليون طن عام 2030م. وايضا في ضوء ثبات متوسط نصيب الطائر من كمية الذرة الشامية المتاحة للاستهلاك، يتوقع زيادة الطلب على الذرة الشامية إلى نحو 1878.31 ألف طن عام 2030م. كما يتوقع زيادة انتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك والبيض والحليب الطازج إلى حوالي 199، 543، 257، 286، 2787 ألف طن على التوالي عام 2030م. ومن المتوقع زيادة الطلب على اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك والبيض والحليب الطازج إلى نحو 778.24، 2195.45، 338.16، 2241.67، 246.64 ألف طن على التوالي عام 2030م.

إمكانات الوفرة في استخدام الموارد المائية نتيجة التنفيذ المتكامل للإستراتيجية

ولإمكان متابعة نجاح تنفيذ برامج الإستراتيجية يجب متابعة تأثيرها على الوفرة في استخدام المياه في السنوات المستقبلية ويمكن الإسترشاد بالمؤشرات التالية:

- 1- وفقا لتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط عام 2004م، فإن إجمالي حجم المياه المستخدمة في القطاع الزراعي قدر بحوالي 17.530 مليار متر مكعب. وفي عام 2007 بلغت كمية مياه الصرف الصحي المعالجة حوالي 330 مليون متر مكعب، وحوالي 60 مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي المعالجة والباقي من المياه التقليدية (سواء المتجددة وغير المتجددة).
- 2- إنخفاض مساحة وإنتاج الحبوب بصفة عامة وقصر زراعة القمح على الاصناف المحلية ذات الجودة والانتاجية العالية والطلب المرتفع من قبل المستهلكين وفي مساحات محدودة ومناطق معينة تتمتع بالوفرة المائية النسبية وبميزة نسبية في انتاج القمح، مع الاعتماد على الاستيراد من الاسواق العالمية والاستثمار السعودي الزراعي الخارجي في توفير احتياجات المملكة الرئيسية من القمح كما سبق الذكر، سيؤدي الى إنخفاض مساحة القمح من 523 الف هكتار في عام 2004م الي 33.7 الف هكتار عام 2030م (6% من المساحة المزروعة في 2004) مما يؤدي الى وفرة في استخدام المياه يقدر بنحو 3.2 مليار متر مكعب.
- 3- كما ان إيقاف زراعة البرسيم بصورة عامة، وفي المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة بصورة خاصة. مع مراعاة أن تكون المساحات المحدودة المزروعة بالبرسيم فقط في المناطق التي يتوفر بها مصادر لمياه الصرف المعالجة، ومتوافقة مع العائد الاقتصادي للمياه والميزة النسبية للمناطق، ومع الاعتماد على الاستثمار السعودي الزراعي الخارجي في توفير احتياجات المملكة من الاعلاف الخضراء بصورة عامة وايضا التوسع في تصنيع الاعلاف المركزة والاعلاف غير التقليدية من مخلفات المحاصيل. ويتطلب ذلك تنفيذ الآليات المقترحة في البرنامج الفرعي لتطوير الاعلاف (3.1.4.5). وسيؤدي ذلك الى تقليص مساحتي البرسيم والاعلاف الخضراء الاخري من حوالي 100 الف هكتار و 60 الف هكتار في عام 2008م على التوالي الى حوالي 40 الف هكتار و 24 الف هكتار في عام 2030م مما يؤدي الى وفرة في استهلاك المياه يقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب.
- 4- ورفع معدلات كفاءة الري المنخفضة والتي تقدر بنحو 45% في الوقت الحاضر في ظل الظروف البيئية الحارة والتربة الرملية الى نحو 65% في عام 2030م عن طريق تحسين الممارسات الزراعية والاروائية في المزرعة والتحول من نظم الري التقليدية ذات الكفاءة الاروائية المنخفضة والتي مازالت تستخدم في معظم الاراضي الزراعية القديمة (التقليدية) والتي تقدر بنحو ثلث المساحة الكلية بالمملكة الى نظم الري الحديثة ذات الكفاءة العالية في عملية الري والتي اصبحت تغطي 67% من المساحة المروية بالمملكة، مع تطوير الأبحاث الزراعية ومنظومة الإرشاد الزراعي والإروائي، سوف يترتب عليه وفرة في كمية المياه المستخدمة تقدر بحوالي 3.5 مليار متر مكعب.

- 5- إن التحول نحو زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية والتي تعتمد على كثافة راس المال وفقاً لمبدأ المزايا النسبية لمناطق الانتاج وهو ما يوافق ظروف المملكة المناخية ومواردها المائية من خلال التحول من الزراعة المكشوفة الى الزراعة المحمية والعضوية للخضروات (مثل الطماطم والخيار والفلفل والكوسا) والذي سيؤدي الى وفر نسبي في المياه المستخدمة. وعلى الجانب الآخر فإن زيادة مساحة البطاطس والخضروات الأخرى تحت الزراعات المكشوفة سوف يؤدي الى زيادة صافية في استخدام المياه تقدر بنحو 157 مليون متر مكعب في عام 2030م. وعلى الجانب الآخر فإن زيادة المساحة المزروعة بالفواكه بحوالي 123 ألف هكتار تتطلب زيادة استخدام المياه بحوالي 921 مليون متر مكعب. وعلى فانه من المتوقع زيادة استخدام المياه بنحو 1.08 مليار متر مكعب.
- 6- في ضوء الاعتبارات السابقة فإن إجمالي كمية المياه الموفرة (بسبب تقليص مساحات كل من القمح والبرسيم والخضروات المكشوفة وتحسين كفاءة الري بجانب تنفيذ السياسات والبرامج المقترحة بالإستراتيجية) تقدر بحوالي 8.5 مليار متر مكعب في عام 2030م. ويعتبر ذلك الحد الأدنى للوفر المتوقع حيث أنه من المحتمل الحصول على وفر أكبر من المياه بتبني كافة البرامج المساندة المدرجة بالإستراتيجية والتي قد تزيد من توقعات الإستراتيجية في تحسين كفاءة الري وزيادة مساحات الخضروات المحمية وتقليص مساحات الأعلاف الخضراء.
- 7- وفي سيناريو آخر وفي ضوء توقعات خطة التنمية الثامنة⁶، فإن حجم المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية خلال الفترة القادمة سينخفض بمعدل سنوي قدر بنحو (3%)، وإن انتاج مياه الصرف الصحي المعالجة سيزداد بمعدل سنوي قدر بنحو 6.6%، وإن انتاج مياه الصرف الزراعي المعالجة سيزداد بمعدل سنوي قدر بنحو 8.4%. وعليه فيقدر الاستخدام المتوقع من مياه الصرف الصحي المعالجة في عام 2020م بحوالي 757.5 مليون متر مكعب، وفي عام 2030م بحوالي 1435.3 مليون متر مكعب. ويقدر الاستخدام المتوقع من مياه الصرف الزراعي المعالجة في عام 2020م بحوالي 171.2 مليون متر مكعب، وفي عام 2030م بحوالي 383.6 مليون متر مكعب. وبذلك يقدر الاستهلاك الكلي المتوقع من المياه في الزراعة وفقاً لمعدل نمو متناقص (-3%) الى 11.8 مليار متر مكعب في عام 2020، ونحو 8.7 مليار متر مكعب في عام 2030 (بوفر يقدر بنحو 8.8 مليار متر مكعب في 2030م عن مستوى 2004).
- 8- وفي سيناريو آخر يقدر الاستهلاك الكلي المتوقع من المياه وفقاً لمعدل نمو متناقص بمتوسط قدرة (-2.5%) - والذي يعتبر أكثر واقعية- بنحو 12.2 مليار متر مكعب في عام 2020م، ونحو 10.4 مليار متر مكعب في عام 2030م أي بوفر يقدر بنحو 7.1 مليار متر مكعب في 2030م عن مستوى 2004م.
- 9- يتضح أن توقعات الوفر السنوي في المياه المستخدمة بالزراعة تبعاً لتنفيذ برامج الإستراتيجية والذي يمكن أن تصل لنحو 8.5 مليار متر مكعب سنوياً في 2030م تبدو وسطية.

وبذلك يتضح أن تنفيذ الإستراتيجية "كحزمة متكاملة في التخطيط ومرنة في التنفيذ" سيؤدي الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل وزيادة الدخل ومحاربة الفقر وزيادة فرص التوظيف بالإضافة الى تحقيق وفر معنوي في استخدام الموارد المائية في الزراعة.

المخاطر التي قد تواجه التنفيذ

وقد تم تحليل أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه تنفيذ الإستراتيجية وبعض المقترحات لمواجهة عناصر النجاح للتمكين من تحقيق الأهداف. فقد تم التعرف على أحد عشر من المخاطر الممكنة وتم تحديد درجة المخاطرة لكل منهم وإقتراحات للتعامل معها. ومن ضمن أهم المخاطر في احتمال التأخير في إقرار الإستراتيجية والبطء في الشروع في تنفيذها وفي استكمال الخطة التنفيذية وإطار لتقييم (التقييم) والمتابعة؛ وضعف القدرات البشرية والفنية والمؤسسية في بعض المجالات في وزارة الزراعة والوزارات ذات الصلة يمكن أن تبطئ من التنفيذ؛ عدم وضوح حدود المسؤوليات بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء فيما يخص إدارة الموارد المائية بصورة عامة وإدارة الموارد المائية لأغراض الزراعة؛ عدم توفر الاستثمارات والمخصصات المالية اللازمة للتنفيذ نتيجة تدني الميزانية العامة لتذبذب أسعار النفط والمواد البترولية في السوق العالمي؛ عدم مناسبة السلوك الفردي للمزارعون (للمزارعين) والرعاة والصيادون (الصيادين) لمواجهة تحديات الإنتاج والتسويق؛ صعوبة التواصل الإرشادي مع غالبية العمالة الزراعية والمشرفون على المزارع من غير السعوديين (السعوديين) وغير متحدثين باللغة العربية؛ عدم إتاحة الإحصاءات الدقيقة للمصادر المائية للتكوينات بمناطق المملكة المختلفة وعدم توفر معلومات موثقة عن المناخ من المياه المتجددة وغير المتجددة؛ عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في الزراعة (خاصة الأنشطة المؤدية إلى توفير وترشيد استخدام المياه) نتيجة غياب السياسات المائية والزراعية الثابتة والتي يمكن الوثوق بها مستقبلياً؛ عدم كفاية الإستثمارات والجهود لتحقيق المستهدف من توفير الموارد المائية المتجددة وغير التقليدية وخاصة مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة؛ عدم كفاية التنسيق بين وزارات الزراعة والوزارات والجهات الأخرى

⁶الخطة الخمسية الثامنة، الفصل الثالث والعشرون والفصل السادس والعشرون.

ذات الصلة؛ عدم وجود وحدة تحقيق بوزارة الزراعة خاصة برسم وتحليل وتقييم ومتابعة السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي التأشيرى. ويجب على لجنة التسيير ان تأخذ تلك المخاطر فى الاعتبار عند متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية.

إطار البرامج التنفيذية كمدخل للخطة التنفيذية الأولى للإستراتيجية

سيتم تحديد كافة التفاصيل التنفيذية المتعلقة بالمتطلبات المالية وجهات التنفيذ وآليات المتابعة بصورة أكثر تفصيلاً من خلال خطط العمل التنفيذية للإستراتيجية والتي سيتم الشروع بها فور إقرار الإستراتيجية. وتم في هذه المرحلة تحديد المبررات والأهداف الرئيسية والمكونات أو العناصر المطلوبة للتنفيذ لكل محور وبرنامج وشملت تلك المكونات الجوانب المؤسسية، والسياسات والإجراءات والتشريعات، والبرامج والمشروعات التنفيذية، وكذلك متطلبات التدريب وإعادة التأهيل. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اعتبار هدف الحفاظ على البيئة كما هو مدرج في الهدف الإستراتيجي الأول هدفاً مشتركاً يرتبط تحقيقه بكافة البرامج المدرجة⁷. وسيؤدى تنفيذ محاور وبرامج التنمية المستدامة المرجوة **بالآليات** المناسبة وفي الوقت المحدد وبالسرعة المطلوبة في إطار الاستراتيجية حتى عام 2030م إلى وجود علاقات تشابكية وتأثيرية محتملة فيما بينها مما يدفع إلى السرعة في تحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجية في الاوقات المحددة ودون تأخير وربما الى نتائج أفضل عند المتابعة والتقييم.

وقد تم عرض الإستراتيجية فى جزئين، يشمل الجزء الأول **الحالى** على التقرير الرئيسى ويتضمن ثمانية فصول، فالى جانب المقدمة يستعرض الفصل الثانى موجز لتطور القطاع الزراعي ودورة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بينما يهتم الفصل الثالث بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ويهتم الفصل الرابع بتوضيح الأهداف الإستراتيجية والمرتكزات الأساسية للإستراتيجية، بينما يهتم الفصل الخامس بعرض للمحاور والبرامج والسياسات والإجراءات التنفيذية المقترحة لتحقيق أهداف الإستراتيجية. كما يتم عرض الآليات المؤسسية والتنظيمية المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية في الفصل السادس، ومرتكزات التقييم والمتابعة لتنفيذ الإستراتيجية في الفصل السابع. أما في الفصل الثامن والأخير فيتم عرض لأهم المخاطر التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية. ويتضمن الجزء الثانى من التقرير البرامج الفرعية و أربعة ملاحق توضيحية.

ويوضح جدول (1-م) ملخص للأهداف والمحاور والبرامج وأولويات وآليات التنفيذ.

⁷ Cross-Cutting Issue

(جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 1/المحور 1/البرامج 1، 2

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات	
هدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة	1.5: محور تطوير إدارة الموارد المائية	1.1.5: برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة	- الارتفاع بمستوي كفاءة نظم الري بحوالي 20% حتى عام 2030م (من 45% الي 65%) - إقامة شبكة قومية تغطي كافة مناطق المملكة لرصد وقياس مختلف العوامل والمتغيرات المناخية والبيئية. - إقامة حقول إرشادية نموذجية لأساليب الري الحديثة ولترشيد استخدام مياه الري في الزراعة مع أفضل الممارسات الزراعية المساندة والموفره لمياه الري. - إدارة المياه ذات النوعية المنخفضة والتي تشمل المياه المالحة ومياه الصرف المعالجة - تطوير وبناء قدرات وطنية في مجال إدارة مياه الري	- لجنة عليا للمياه لزيادة التنسيق في إدارة الموارد المائية وخاصة بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء - زيادة التنسيق بين الإدارات والهيئات التابعة لوزارة الزراعة والمتعلقة بإدارة موارد الري (برنامج 1.7.5). - إستخدام الحوافز السعريه لتطبيق النظم المرشدة للري - التحول عن زراعة الاعلاف الخضراء - الإرشاد الإروائي - تطوير نظم الري المستخدمة	أولويات الآليات - العناصر-المكونات	
				البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة	- تحديد المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية المختلفة مع نشر تقنيات جدولة المياه - تعزيز الدور التشريعي والرقابي للالتزام بنظم الري الحديث - تقديم الدعم والتسهيلات الائتمانية التي تحفز المزارعين على تبني النظم المتطورة للري	
				البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية	- تعزيز الدور البحثي في مجالات الزراعة المحمية - توعية المزارعين بالنظم الحديثة لزراعتها - الاهتمام بالبرامج المكثفة لتنمية القدرات البشرية في مجال الزراعات المحمية	
				البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية	- تنفيذ مشروعات حصاد المياه مع دعم وتعزيز نظم الري التكميلي - تطوير المرافق والبنية التحتية في مناطق الزراعات البعلية - شمول سكان تلك المناطق في برامج التنمية البشرية والبرامج الإرشادية، ومجالات تنمية وتنويع الأنشطة المتكاملة للتطوير	
				البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة	- التوسع في المشروعات المتطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي - دعم البرامج البحثية في مجال استنباط أصناف نباتية يمكن زراعتها على المياه المعالجة - دعم برامج توعية المزارعين نحو التعامل مع هذه النوعية من المياه	
				البرنامج الفرعي لتطوير استخدامات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي	- التوسع في مشروعات الصرف الزراعي وإعادة استخدامها - إعداد الدراسات الحديثة في هذا المجال - توعية المزارعين بكيفية استخدامها في الأغراض الزراعية - تكوين وحدة مهمتها إدارة عملية استخدامها.	
		- إستكمال إقامة الشبكة القومية للأرصاد والمحطات بكافة المناطق - التأهيل والتدريب الفني – الخارجي والداخلي – للكوادر البشرية اللازمة - ربط محطات الأرصاد بمحطات للإنذار المبكر للحماية من أخطار الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية والتقلبات الجوية				
		2.1.5: برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية				

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الاستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 1/المحور 2/البرامج 3، 4، 5

الأهداف الاستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة	محور تطوير إدارة الموارد الأرضية والمراعى والغابات والمنتزهات الطبيعية	1.2.5: برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية	- رفع إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال توفير برامج تحسين وتطوير وصيانة موردي الأراضي والمياه مع وضع برامج سمادية ملائمة لهذه الأراضي. - تعظيم العائد الاقتصادي من وحدات الأرض والمياه والسماد مع مراعاة البعد البيئي. - اعداد قواعد بيانات حصر الموارد الأرضية المتاحة والحيازات والأنشطة الزراعية - اعداد قواعد بيانات حصر الموارد الأرضية المتاحة والحيازات والأنشطة الزراعية	- إعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي اعتماداً على توزيعات المناخ الزراعي - تحديث أطلس التربة (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS) - التصوير الجوي وإصدار الخرائط - تحديث أطلس الموارد الأرضية (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام GIS)	المسح التفصيلي لحيازات الأراضي الزراعية الموزعة
		2.2.5: برنامج تطوير المراعي	- الحصر والتقييم للموارد الرعوية - اعادة تأهيل المواقع المتدهورة - تنظيم استغلال الموارد الرعوية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية - بناء القدرات البشرية في مجال الموارد الرعوية - الارشاد والتوعية في مجال الموارد الرعوية	- تقييم الإنتاج الرعوي بمختلف مناطق المملكة وتحديد الحمولة الرعوية - إنتاج البذور والشتلات الرعوية الملائمة خاصة المحلية بكميات مناسبة - بناء القدرات وإعداد كوادر مؤهلة في مجال المراعي - تطوير وتطبيق تقنيات حماية وإراحة المراعي وحصاد المياه - برامج للتوعية والإرشاد حول الشراكة المجتمعية المحلية. - تعزيز المؤسسات الرعوية على المستوى المركزي للوزارة وإدارتها العامة وفروعها. - توفير الخدمات الضرورية في المواقع الرعوية وربطها بعملية تنظيم الرعي. - إنشاء مركز للمعلومات والخرائط الضرورية حول مختلف البيئات الرعوية وإنتاجيتها - إعداد آلية للإنذار المبكر وخطة لمواجهة الجفاف - اعادة تأهيل الأراضي التي تم توفيرها بزراعتها بشجيرات رعوية مقاومة للجفاف والملوحة تستخدم في تغذية الأبل والماعز الاغنام	
		3.2.5: برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية	- الحصر والتقييم لموارد الغابات - اعادة تأهيل المواقع المتدهورة في الغابات والمنتزهات الطبيعية - تنظيم استغلال موارد الغابات وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية - بناء القدرات البشرية في مجال الغابات والمنتزهات الوطنية - الارشاد والتوعية في مجال الغابات والمنتزهات الطبيعية	- استكمال إعداد خطة تنفيذية لتطوير الغابات بناء على إستراتيجية تطوير الغابات وإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة الحالية. - مسح وتحديد الغابات وحصر وجرد الغابات الطبيعية. - تطبيق نظم الإدارة المستدامة على الغابات الطبيعية والمستزرعة. - صيانة وتشغيل مشاتل الغابات والمراعي. - التشجير الوطني للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة. - حماية وتنمية أشجار المانقروف والأشجار النادرة والمهددة بالانقراض. - تطوير إدارة المراعي والغابات (شعبة تنمية وتطوير الغابات). - إنشاء وحدة للإرشاد الغابي. - تنمية وتطوير المنتزهات الوطنية من خلال الإدارة الفنية للغابات بالمنتزهات. - تشجيع ومساعدة منتجي السلع غير الخشبية.	

مقدمة وحدة أولية في الرياضيات والفيزياء والهندسة والعلوم الطبيعية

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 1/المحور 3/ البرنامج 6

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 1: الاستخدام الكفاء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة	3.5: محور تطوير الموارد البشرية	1.3.5: برنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل	• تعزيز إسهام العمالة الوطنية في القطاع الزراعي من خلال توفير فرص كافية للعمل. • زيادة إنتاجية العامل الزراعي. • تحقيق التوازن الإقليمي والحد من الهجرة للمدن. • ترقية وتأهيل المهارات العلمية والفنية للعاملين في المجال الزراعي.		• إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل • وضع معايير محددة لضبط أعداد من يتم استقدامهم وذلك للقضاء على ظاهرة العمالة السائبة • استمرار تشجيع القطاع الخاص على زيادة اعتماده على العمالة السعودية، • تركيز الاستقدام للعمالة الأجنبية على العمالة المؤهلة من خلال نظام متكامل يأخذ في الاعتبار التطورات العالمية الحديثة وهيكل متطور للحوافز والمرتبات. • وضع أولويات محددة لسعودة بعض المهن الزراعية في القطاع الخاص. • الاستمرار في تكثيف الجهود في مجال ضبط إجراءات العمل ونظم الإقامة. • توفير الخدمات الأساسية والبنية الأساسية بالمناطق الريفية لتحفيز العمل والتوظيف بشكل مستدام. • تطوير خدمات سوق العمل وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة بالعمالة وسوق العمل • إنشاء قاعدة بيانات تتسم بالحدثة والشمولية لإتاحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل لجميع الأطراف المستفيدة منها عند الطلب، ويمكن الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة خصوصاً شبكة الانترنت في إتاحة كل هذه العمليات ونشرها. • التنسيق بين الجهات المعنية باستقدام العمالة وتحديد الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذ خطط الإحلال في القطاع الزراعي حسب الأهمية. • تفعيل مهمة مكاتب التوظيف بما يمكنها من تقديم خدمات التوجيه والتوظيف للعمالة الوطنية. • استكمال وصف الوظائف وتصنيفها وبيان مواصفاتها ومتطلباتها وتعميم ذلك لإتاحة المجال للباحثين عن العمل لمعرفة المهن والوظائف المتوفرة وشروطها وظروف عملها. • التمثيل المتبادل بين المؤسسات التعليمية والجهات التنفيذية في المجالس واللجان ذات العلاقة والاهتمامات المشتركة والمناظرة.

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 3/البرنامج 7

الأهداف لإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الاليات - العناصر-المكونات
هدف 2:المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	1.4.5 : برنامج تطوير الإنتاج النباتي	- الارتقاء بإنتاجية الأصناف المنزرعة وبصفة خاصة الخضروات والفواكه والتمور - التوجه نحو زراعة الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف، - تبنى أنماط تكنولوجية زراعية تركز على تكثيف استخدام كل من عنصري العمل ورأس المال معاً - تحقيق الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد الإنتاجية بالاعتماد على اقتصاديات الإنتاج الكبير أو اقتصاديات السعة - إعادة هيكلة سياسات الدعم لتحقيق أهداف محددة مرتبطة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة واستخدام أساليب الري الحديثة وتطوير سلوك المزارعين - زيادة الإنتاج من المحاصيل المختلفة وفقاً لمبدأ الميزة النسبية - الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، وذلك من خلال توفير الحزم التكنولوجية المتكاملة لإدارة المحاصيل المختلفة - التوسع في إقامة أنشطة غير حقلية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعي في العديد من المجالات المرتبطة بإنتاج وتصنيع المدخلات والمستلزمات الزراعية - تحسين الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية بإيجاد نوع من التوازن بين القوى السوقية المتنافسة، وتحسين الكفاءة العملية والفنية والسعرية للأنظمة التسويقية - تحديد أولوية توزيع استثمارات التصنيع الزراعي على مختلف مناطق المملكة - الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات الزراعية المسؤولة عن التنمية البشرية - دعم البحث العلمي والتطوير الزراعي بالإمكانات المادية والبشرية والأدوات اللازمة والتوجه نحو الأبحاث التي تساهم في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج أصناف من المحاصيل ذات المقننات المائية المنخفضة	البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب	- الإنتاج والإنتاجية الزراعية للحاصلات والمنتجات الحيوانية والأسماك حسب الميزة النسبية للمناطق - سياسات زراعية مناسبة – الدعم والأعانات والإستقرار من خلال آليات السوق - تطوير الخدمات المساندة - تطوير الجوانب المؤسسية والتشريعية وتأهيل القدرات البشرية - سياسة سعرية/تعريفية تجميعية لإستعادة تكاليف رفع وتوفير المياه المستخدمة في مناطق الوفرة المائية والتي سيسمح بها بزراعة الأصناف المحلية/البلدية مع وضع نظام تصاعدي للإستخدام الزائد لمنعة وللتحول عن زراعة الاعلاف الخضراء
			البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب		- السماح بزراعة اصناف القمح البلدية في مناطق الوفرة المائية بأساليب الري الحديثة في مساحة تبلغ في عام 2030 نحو 13% من مساحة عام 2008. - العمل على ثبات السياسة الزراعية بشكل عام وعدم اتخاذ قرارات إدارية مفاجئة - نظام حوافز مالية وسعرية للمزارعين الذين يطبقون أساليب الري والزراعة الحديثة او النظيفة في زراعة القمح البلدي في المناطق ذات الميزة النسبية والوفرة المائية - برامج تأهيلية للمزارعين الذين سيضطرون لتغيير نشاطهم الزراعي إلى أنشطة أخرى داخل القطاع الزراعي - برامج التربية لمحاصيل الشعير والذرة الرفيعة لإنتاج أصناف عالية الإنتاجية وأكثر للحرارة العالية والجفاف والملوحة - زراعة الشعير باستنباط أصناف عالية الإنتاجية وزراعتها في المناطق ذات المعدلات المطرية المناسبة
					البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 4/البرنامج 7

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	تابع 1.4.5: برنامج تطوير الإنتاج النباتي	• التوسع في إقامة أنشطة غير حقلية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعي في العديد من المجالات المرتبطة بإنتاج وتصنيع المدخلات والمستلزمات الزراعية • تحسين الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية بإيجاد نوع من التوازن بين القوى السوقية المتنافسة، وتحسين الكفاءة العملية والفنية والسعرية للأنظمة التسويقية • تحديد أولوية توزيع استثمارات التصنيع الزراعي على مختلف مناطق المملكة	البرنامج الفرعي لتطوير الخضر	• حملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لزراعة محاصيل الخضر • سياسة حوافز مالية وسعيرية للمزارعين الذين يتحولون من أساليب الري التقليدية إلى أساليب الري الحديثة • دعم برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا لإنتاج أصناف وسلالات مقاومة للظروف البيئية غير الملائمة • برامج محلية لإنتاج تقاوي محاصيل الخضر عالية الجودة وعالية الإنتاج والصالحة للتصنيع • إتباع نظم الإنتاج المتكاملة لتقليل نسبة الفاقد والاهتمام بمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد
				البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه	• برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لزراعة محاصيل الفواكه • دعم إقامة المشاتل المعتمدة الخالية من الأمراض للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة في المناطق المستهدف التوسع فيها • دعم وتحفيز برامج البحوث لإنتاج أصناف وسلالات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة والاستفادة بالتقانات الحديثة مثل زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية • دعم أسعار الشتلات المحسنة لفئات المزارعين في المناطق الصحراوية والوديان لتشجيعهم على الإقبال على التوسع في زراعة هذه الأصناف. • تقديم التسهيلات الائتمانية والعون الفني والتدريب والإرشاد في مجالات تصنيع منتجات الفاكهة من هذه الأنواع (نخيل، زيتون، نين، رمان) و تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة • ربط منتجي الفواكه أو المصنعات القائمة عليها بقنوات ونظم تسويقية مناسبة

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 4/البرنامج 7

الأهداف الاستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر- المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	تابع 1.4.5: برنامج تطوير الإنتاج النباتي		البرنامج الفرعي لتطوير التمور	• تفعيل دور مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية في متابعة إنشاء وتطوير مركز دعم إنتاج التمور وتسويقها بالتعاون مع وزارة الزراعة. • تفعيل الخطط التنفيذية المستقبلية لهيئة منتجي التمور لتطوير عمليات التسويق والتصنيع والتصدير • نظم القروض ووسائل الدعم الأخرى إلى صغار منتجي التمور وللتحول من الأصناف قليلة الجودة إلى الأصناف عالية الجودة . • دعم البحث والتطوير لحل المشكلات العالقة وزيادة إنتاجية التمور . • تنفيذ برامج وحملات توعية إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لاحتلال أصناف التمور عالية الجودة وخاصة من خلال الجمعيات التعاونية لتوعية المزارعين بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة أنواع النخيل المختلفة والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة. • إعطاء حوافز مالية للمزارعين الذين يتحولون من أساليب الري التقليدية إلى أساليب الري الحديثة في ري النخيل في المناطق ذات الأولوية في زراعتها مع تبني إعطاء أعانة إنتاجية مقطوعة مربوطة بالتزامهم بالتحول للري بالتنقيط. • نشر المختبرات الخاصة بزراعة أنسجة النخيل للحصول على أكبر عدد من الفسائل الجيدة خاصة لأصناف السكري والخلاص وغيرها. • دعم وتحفيز برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا بهدف مقاومة سوسة النخيل والعمل على عدم انتقالها بين مناطق الإنتاج. • منح إعفاءات جمركية لأساليب ومستلزمات الري الحديثة وكذلك إعانة آليات وتجهيزات وسائل الري المرشدة لاستهلاك المياه مثل الري بالتنقيط وخاصة لمزارعي النخيل الذين يستخدمون الري بالغمر . • وقف دعم فسائل النخيل إلا إذا كانت للإحلال فقط بشرط أن تكون من الأصناف الجيدة.
				البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)	• برامج وحملات توعية إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية للزراعات العضوية. • تنفيذ برنامج فرعي لتخصيص قرى ومناطق محددة ورائدة في الزراعات العضوية مثل منطقة الخرج كمناطق إرشادية إشعاعية لتنوير المزارعين بالقرى والمناطق الأخرى • تعزيز الدور البحثي في مجالات الزراعة العضوية تحت نظم الزراعة المحمية والزراعة بدون تربة • إعادة الاهتمام بالبرامج المكثفة لتنمية القدرات البشرية للعاملين في مجال الزراعة العضوية والمحمية. • إجراء البحوث والدراسات التطبيقية الخاصة بتطوير المخلفات/المتبقيات الزراعية كمصدر لإنتاج الأسمدة العضوية لنشر الزراعة العضوية. • إدراج الزراعة العضوية والزراعات النظيفة ضمن برامج أو مناهج التدريس والتدريب بالجامعات والدورات التدريبية للمرشدين الزراعيين.

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 4/البرنامج 8

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل والمستدام	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	2.4.5: برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص	• توجيه برامج تطوير الثروة الحيوانية نحو تحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم. • الارتقاء بإنتاجية كل من الأبقار والأغنام والماعز والإبل من الألبان بالقدر الذي يمكن من مواجهة الزيادة في حجم الطلب بسبب الزيادة السكانية وتحسين الدخول الفردية وتقليل/منع تصدير الألبان الطازجة ومنتجاتها. • إعطاء أولوية للتخلص من الأمراض التي تهدد صحة الحيوانات، وتلك المشتركة بين الإنسان والحيوان والتي تسبب خسائر فادحة لقطاع إنتاج الألبان مع وضع نظام للإنذار المبكر ضد الأمراض العابرة للحدود. • تطوير إنتاجية الدواجن لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على لحوم الدجاج والبيض بسبب الزيادة السكانية وتحسين الدخول الفردية وارتفاع أسعار السلع الأخرى. • التوسع في استيراد أمهات الدجاج اللحم والبيض مع دعم الاستثمار في مشروعات تربية جدود الدجاج اللحم والبيض لتوفير صيصان الأمهات بالكميات والسلالات المناسبة وفي الأوقات التي تقابل الطلب عليها. • التحسين المستمر لمعدلات التحويل الغذائي والكفاءة الغذائية ويستلزم ذلك تطوير أساليب التربية والرعاية للقطعان، فضلا عن تطوير العلائق المستخدمة. • إعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور بصفة خاصة وأمراض الدجاج بصفة عامة والتي تسبب خسائر كبيرة لصناعة الدواجن للحد من انتشار هذه الأمراض وخفض نسب النفوق بهذا القطاع الهام.	البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة	• تقليص حجم الفجوة العلفية وترشيد استخدام المياه • توفير المنتجات الحيوانية الغذائية • إعادة صياغة سياسات الدعم كأدوات لتنفيذ السياسات لزيادة إنتاجية الرأس • برامج دعم مدخلات الإنتاج بصناعة الأعلاف • برامج دعم مدخلات الإنتاج بقطاع تربية الأغنام والماعز والإبل التقليدي • برامج دعم المنتج النهائي • استخدام سياسات التمويل في توجيه الاستثمارات وفقا لأهداف الإستراتيجية
			• استخدام مياه الصرف الزراعي المعالجة ونسبة من مياه الصرف الصحي المعالجة في ري الاعلاف الخضراء في مزارع الالبان، ورفع كفاءة الري بتطبيق الممارسات المزرعية المناسبة والخاصة بالمقننات المائية وفترات وعدد ومواعيد الريات المناسبة. • دعم استخدام نظم الري الحديثة في ري الاعلاف الخضراء في مزارع الالبان واحلالها محل نظام الري السطحي في ري الاعلاف الخضراء. • تدوير وإعادة استخدام المياه المعالجة في خدمات الغسيل والزراعات التجميلية/تنسيق الحدائق وزراعة الاعلاف بمزارع الألبان. • تشجيع المستثمرين على زراعة الأعلاف الخضراء خارج المملكة من خلال الاستثمار الزراعي الخارجي، ودعم استيرادها للمساهمة في سد الفجوة العلفية.	البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة	• البدء في انشاء مزارع جدود الدجاج اللحم وجدود الدجاج البيض بالمملكة لتوفير احتياجات مزارع امهات الدجاج اللحم وامهات الدجاج البيض من الصيصان بدلا من استيرادها من الخارج. • التوسع في انشاء مزارع امهات الدجاج البيض وامهات الدجاج البيض بالمملكة للاستمرار في توفير الاحتياجات المستقبلية لمزارع الدجاج اللحم والدجاج البيض من الصيصان بدلا من استيرادها من الخارج. • استمرار التوسع في إقامة المسالخ الآلية للدواجن لتناسب طاقاتها الانتاجية مع الطاقات الانتاجية لمشاريع الدجاج اللحم للتوصل الى حظر كامل لتداول الدواجن الحية بين اوداخل مناطق المملكة. • تبني الية للتكامل الافقي بين السعات الصغيرة للاستفادة من وفورات السعة

تابع (جدول م-1): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ - الهدف 2/المحور 4/البرنامج 9

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل والمستدام	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	تابع 2.4.5: برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المنخفض		البرنامج الفرعي لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة	• تبني برنامج لإعداد قاعدة بيانات. • تبني برنامج لإرشاد وتدريب المربين على التقنيات الحديثة في نظم التربية والإنتاج والرعاية المناسبة والتغذية المتوازنة. • تبني برنامج لتطوير الخدمات البيطرية والإرشاد البيطري لحماية قطعان المربي التقليدي من الأمراض المختلفة ورفع كفاءتها التناسلية. • تنمية إنتاج الألبان المربي التقليدي وتصنيعه للاستفادة منه كمصدر غذائي وتسويق الفائض في صورة منتجات توفق احتياجات السوق. • تبني آلية للتنسيق بين وزارتي الشؤون البلدية والقروية والزراعة في الإشراف على أسواق الأغنام والمسالخ حتى تتوحد الجهود المبذولة لمتابعة ومراقبة الأمراض في الأسواق والمسالخ ومخالفات ذبح صغار الحيوانات ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.
		3.4.5: برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي			• تحسين دخول السكان الريفيين وبخاصة صغار المزارعين والفئات محدودة الدخل. • تطوير نظم الإنتاج بالقطاع الريفي بالشكل الذي يحافظ على دورها في تحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة. • تنمية قطعان الأغنام والماعز كمصدر دخل لغير الحائزين وفقراء الريف والرعاة. • التحسين الوراثي للسلاسل المحلية والخليطة لزيادة إنتاجها ومن ثم تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية

تابع (جدول م-1): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 4/البرنامج 10، 11

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: تحقيق المساهمة في الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	4.4.5: برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية	- الوصول بنصيب الفرد من الإنتاج السمكي المحلي إلى حوالي 18.5 كيلو جرام عام 2030. - تحسين جودة المنتج السمكي من مصادره المختلفة ليتوافق مع المتطلبات الدولية. - المحافظة على المخزون السمكي وتنميته وحمايته من الصيد الجائر، وذلك بالقيام بالأبحاث والمسوحات البحرية لتحديد المخزون السمكي بشكل عام، والقيام بدراسات على أهم الأنواع الاقتصادية منها، وعمل حظر صيد لبعض أنواع الأسماك التي يثبت وصولها إلى الحد الحرج أو الاستنزاف. - رفع كفاءة الصيد لدى الصيادين وذلك بدعمهم وتحسين مرافئ الصيد الخاصة بهم، وتذليل العقبات التي تؤدي لخسارة كميات من الصيد، وذلك عن طريق إنشاء وتوسيع مرافئ الصيد، ودعمها بكافة التسهيلات والبنى التحتية التي تسهل على الصيادين تحسين إنتاجهم وتقليل الفاقد من الأسماك. - دعم شعبة الدراسات والمعلومات وشعبة تنمية المصايد البحرية بالموارد البشرية التي تسهل عملهم لتحقيق أهداف إدارة المصايد البحرية.	- تحديث البيانات الخاصة بقطاع المصايد البحرية والثروات المائية الحية. - المحافظة على المخزون السمكي. - تطوير وتحسين البنية التحتية لقطاع المصايد - التسويق وتنمية المنتجات - التعليم والتدريب - الخدمات الإرشادية وإدارة المخاطر - سياسات المدى القصير - سياسات المدى المتوسط - سياسات المدى البعيد	جذب الاستثمارات لقطاع الاستزراع السمكي
		5.4.5: برنامج تطوير المزارع السمكية	- تطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية، وفق متطلبات الأسواق الداخلية، الخارجية والمتطلبات التسويقية والتصنيعية. - التغلب على المعوقات الحالية في مجال الاستزراع السمكي وتهيئة السبل لقيام هذه الصناعة. - خلق بيئة سليمة بواسطتها يمكن للاستزراع السمكي أن يستفيد من جميع المصادر المتاحة بشكل مستدام.	- تطوير مجالات وتقنيات الاستزراع السمكي - توفير هيكل إداري مؤهل علمياً وعملياً في مجال إدارة المزارع السمكية من الكوادر الوطنية - وضع أسس النشاط الدائم لقطاع المزارع السمكية بالمملكة - ترشيد استخدام الموارد المائية العذبة وزيادة كفاءتها	- تطوير مجالات وتقنيات الاستزراع السمكي - توفير هيكل إداري مؤهل علمياً وعملياً في مجال إدارة المزارع السمكية من الكوادر الوطنية - وضع أسس النشاط الدائم لقطاع المزارع السمكية بالمملكة - ترشيد استخدام الموارد المائية العذبة وزيادة كفاءتها

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 5/البرنامج 12

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	5.5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	1.5.5: برنامج تطوير التسويق الزراعي، ومعاملات ما بعد الحصاد	• وضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة وفق تلك المعايير. • مواكبة التقنيات العالمية المتطورة والحديثة التي تدعم وتعزيز تحسين مستويات الكفاءة الإقتصادية للإنتاج الزراعي. • استخدام التقنيات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات التي تخدم القطاع الزراعي. • تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل في المنتجات الزراعية. • تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التي ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية. • استخدام وتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والفنية والسوقية في إطار وحدة أو إدارة مختصة بإدارة المخاطر الزراعية.	البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة وإدارتها. • تطوير البنية الأساسية للأسواق المركزية • تطوير وتنظيم ممارسات التعامل بالأسواق • تطوير الخدمات لدعم قدرات المزارع الصغير للتعامل بالأسواق • وضع آلية مناسبة لسير المزاد (الحراج) في السوق	
				البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (برنامج إنشاء قاعدة معلومات سوقية). • تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي للمعلومات الزراعية • رفع القدرات الفنية للعاملين في مجال نظم المعلومات الزراعية و السوقية • مراعاة الجوانب الفنية الحديثة لمتابعة المستجندات العالمية • قاعدة البيانات والمعلومات السوقية	
				البرنامج الفرعي لتطوير التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي. • وضع تشريعات وطنية في مجال قواعد ونظم التجارة الالكترونية • استخدام نظام التسجيل المركزي للشبكة • تصميم المواقع التسويقية الزراعية على الشبكة الدولية • إمداد الشركات بالوسائط التسويقية المدعمة	
				البرنامج الفرعي لتطوير الحصاد والتقليل. • برامج توعوية وإرشادية وتدريبية متخصصة • سياسات تسويقية ملائمة لزيادة الاهتمام بعمليات ما بعد الحصاد • دعم المؤسسات المهمة بعمليات ما بعد الحصاد • تدعيم البحوث والدراسات في مجال تقنيات ما بعد الحصاد	
				البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية. • تنفيذ مشروع بحثي ميداني ودراسة فنية متكاملة تغطي كافة مناطق المملكة • دعم البحوث الخاصة بعمليات ما بعد الحصاد بغية تقليل الفاقد • تطوير وسائل تداول المنتجات الزراعية	
				البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا • استبدال الأصناف منخفضة الجودة والإنتاجية بالأصناف والسلالات المحسنة • استخدام السياسة السعرية كحافز لتوفير المياه في زراعات النخيل واستخدام الوسائل الحديثة للري • دعم إقامة المشاتل للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة • تقديم التسهيلات الائتمانية والعون الفني والتدريب والإرشاد • مقاومة الآفات وبصفة خاصة سوسة النخيل	

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 5/البرامج 13، 14، 15، 16

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	تابع 5.5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	الزراعي تطوير التصنيع 2.5.5: برنامج			- تقوية روابط التصنيع الأمامية والخلفية - إعداد وتنفيذ برامج تحقيق التوازن الإقليمي في مجال الصناعات الغذائية - تطوير العلاقات التكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي محليا وإقليميا
		الزراعي تطوير التمويل 3.5.5: برنامج	دعم وتعزيز ربط المزارعين – وبخاصة صغارهم – بالأسواق، من خلال تطوير النظم والقنوات التسويقية، وتشجيع إقامة منظمات المزارعين التسويقية، وتوفير المعلومات السوقية، والإرشاد التسويقي.		إستكمال وتنفيذ إستراتيجية تطوير صندوق التنمية الزراعية
		4.5.5: برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء	تفعيل وتقوية الدور الحكومي في مجالات الإشراف والرقابة على الجودة والمواصفات للمدخلات والمنتجات، وتعزيز التنافسية، ومنع الاحتكار والغش التجاري، وحماية المستهلك. مع دعم دور منظمات المجتمع المدني للمساعدة في هذه المجالات.	المنتجات الزراعية تطوير سلامة الطازجة،	- مراجعة وتحديث الأنظمة واللوائح الرقابية المطبقة في مجال الغذاء - الرقابة والتفتيش على أماكن الحيوانات وتنظيم شئون المسالخ ومحلات الجزارة وبيع اللحوم - الضوابط التي تنظم استيراد المنتجات الحيوانية والنباتية وتصديرها
		5.5.5: برنامج التعاون الإقليمي والدولي	تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلي والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي. بما في ذلك سياسات التسويق التعاقدية، والاتحادات والمجالس السلعية النوعية وغيره	البرامج الفرعية لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية	- تطوير إدارة محاجر صحة الحيوان وإجراءات وشروط الاستيراد - تدعيم نقاط الدخول البرية والبحرية والجوية - إنشاء نظام للإنذار المبكر تجاه الأمراض العابرة للحدود - إنشاء نظام حجر حيواني متكامل وفعال - تحديث التشريعات البيطرية - تشجيع الاستثمار في مجال تصنيع الأدوية البيطرية واللقاحات
			تطوير سلسلة القيمة المضافة الزراعية كما تم التأكيد عليه في الخطة الخمسية التاسعة.		- دعم الصادرات عن طريق دعم خفض تكاليف تسويق الصادرات. - تأسيس وكالات وصناديق تنمية الصادرات ومناطق للتجارة الحرة. - تفعيل معايير الجودة للسلع المستوردة. - إجراءات حماية الإنتاج المحلي من الإغراق. - مراجعة المواصفات والمقاييس والقرارات التنظيمية للصادرات والواردات. - تطبيق سياسة التعاقدات السعرية الآجلة

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 6/البرامج 17، 18، 19، 20

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية	1.6.5: برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والإستراتيجية	• تجنب استخدام الموارد المائية الشحيحة بالمملكة في إنتاج المحاصيل التي لا يتوفر ميزة نسبية في إنتاجها محلياً. • تقليل المخاطر الإنتاجية والسوقية حيث يمكن توفير متطلبات الطلب المحلي المتزايد وتقليل مخاطر أي تقلبات حادة في السوق العالمي. • بناء مخزون سلعي مناسب داخل المملكة من الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية وتحديد حزمة الأمثل وأساليب الحديثة لإدارة وتدويره وفقاً لمعايير موضوعية.		• إعداد إستراتيجية متكاملة للاستثمار الزراعي الخارجي على أساس مبادرة الملك عبد الله • اتمام كافة المراحل التجميعية والتصنيعية للسلع المنتجة خارجياً داخل المملكة • الإهتمام بالصناعات المحلية بالمملكة والتي ستصاحب الاستثمار الزراعي الخارجي • استكمال التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار الزراعي الخارجي مثل الإعفاء من دفع رسوم الجمارك على البضائع التي يتطلبها رأس المال أو مواد الإنشاءات والزراعة لتلك المشروعات • زيادة ضمانات الاستثمار الخارجي من خلال نظم محددة وواضحة • الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية والأمن الغذائي والأبعاد التنموية في الدول النامية المستقبلة للاستثمارات بجانب الكفاءة الاقتصادية والأريحية وتكاليف النقل للمملكة • تحديد أولويات الاستثمار في محاصيل محددة مثل الأعلاف والقمح والأرز والسكر والزيوت النباتية • إجراء دراسات متكاملة للجدوى الاقتصادية لكل مشروع على حدة بالدول المستهدفة. • دراسة إمكانية تواجد ملحق زراعي بالسفارات السعودية • دراسة خيارات الاستثمار الأمثل من حيث استئجار أراضي واسعة للزراعة وشراء شركات زراعية قائمة
		2.6.5: برنامج المخزون الإستراتيجي			• وضع إستراتيجية تكوين المخزون الإستراتيجي بناء على نتائج خصخصة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق • إتباع منهجية العقود الاختيارية (عقود تعاقدية للمحاصيل مضمونة بأسعار وتواريخ تسليم محددة مع وجود تأمين ضد مخاطر تقلبات الأسعار مقابل تكلفة بسيطة) بجانب توجهات الاستثمار الزراعي الخارجي • تحديد الأحجام والمواقع المثلى وقواعد الإدارة من تكوين وتوزيع على أسس موضوعية
		3.6.5: برنامج التكافل/التأمين الزراعي	• زيادة قدرة المنتجين الزراعيين على تحمل آثار الكوارث الطبيعية وعدم اضطرابهم لبيع ممتلكاتها من الأراضي والحيوانات لسد احتياجاتها وتسديد القروض والإلتزامات. • توفير بيئة أكثر ملائمة لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية و ضمانات التمويل الزراعي.		• إصدار قانون لتنظيم إجراءات التكافل الزراعي • تحديد برنامج متكامل للتدريب ورفع القدرات • إصدار قانون لموازنة الأسعار لتغطية مخاطر تقلبات الأسعار والممارسات الاحتكارية السوقية • تدعيم إنشاء صندوق للتكافل الزراعي
		4.6.5: التعامل بالأسواق المستقبلية/الأجلة	• تحسين البيئة الاستثمارية للعديد من الأنشطة الزراعية. • توفير البيانات الحقيقية عن الأسعار لكل المتعاملين في السلعة.		• برنامج تدريبي متكامل مع وزارة التجارة • التنسيق بين مشروعات تطوير نظم المعلومات والإحصاءات الزراعية. • التوسع في إنشاء بورصات متخصصة للمحاصيل الرئيسية

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 6/البرنامج 21

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل	تابع 6.5: محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية	5.6.5: برنامج المساهمة في الأمن الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة	• تضيق نطاق التقلبات السعرية من خلال عمليات المضاربة على العقود. • زيادة كفاءة الدعم المقدم وزيادة فعالية سياسات الدعم والأمن الاجتماعي التي تنفذها الدولة للحد من معدلات الفقر. • استخدام الدعم كآلية ضمن آليات شبكات الأمن الاجتماعي. • تدعيم جهود الاستقرار الاجتماعي بما لا يتعارض مع أسس الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد المائية. • استخدام الدعم كوسيلة لإحداث التغييرات المطلوبة في سلوك المزارعين نحو النشاط التعاوني والأهلي.	• زيادة الإستثمار في السلع العامة وتوفير البنية الأساسية والمرافق العامة • مساعدات تعويضية مباشرة تدفع للمزارعين ومربي الماشية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية (من خلال صندوق للتكافل) • إستمرار دعم لدخل مزارعي القمح الذين يتوقفون عن الإنتاج لفترة انتقالية • التحديد الدقيق للفئات المستهدفة والمحاصيل ومستلزمات الإنتاج • تحويل الدعم السلعي الى دعم أساليب الري المتطورة • استخدام السياسة السعرية والدعم لتعديل سلوك المزارعين وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة والعمل الجماعي من خلال التعاونيات • سياسة الدعم يجب ان تكون محددة المدة، وذو هدف واضح، والا يحدث تشوهات في أسعار وإنتاج وتجارة السلعة او السلع البديلة او المكملة • توسيع نطاق السياسات الإقراضية والإعانات الزراعية لتشمل مجالات أخرى مثل التصنيع الزراعي والتسويق والجمعيات التعاونية الزراعية ومراكز الأبحاث والمختبرات الطبية ومشاريع وورش صيانة المعدات الزراعية. • قصر إعانة الآلات والمعدات الزراعية على الجمعيات التعاونية الزراعية • التوسع في برامج الدعم في الصندوق الأخضر لمنظمة التجارة العالمية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 3/المحور 7/البرنامج 22

الاهداف الاستراتيجية	المحاور	البرامج	الاهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الاليات - العناصر- المكونات
هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة	1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة	- تشجيع إنشاء شركات جديدة تضع الدولة لها مجالات تخصصها وتوفر الحوافز لتأسيسها، كتشجيع الزراعات في البيوت المحمية أو تشجيع المحاصيل التي تستهلك مياه قليلة وتقنية عالية للتوسع الرأسي وترشيد استخدام المياه بدلاً من التوسع الأفقي. - دعم البنيات الأساسية والخدمات المساندة غير الموجهة لمنتجات مباشرة مثل البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي ونظم التكافل الزراعي. - اعتماد برامج موجهة لمساعدة صغار المزارعين لتقليل الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية والمؤسسية في القطاع الريفي و آثار السياسات الزراعية الداعية لتعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل الموفرة للمياه من خلال مساعدة صغار المزارعين في الارتفاع بكفاءاتهم الإنتاجية وحفزهم لتبني التقنيات الإنتاجية الملائمة. - الاعتماد على استمرارية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية بالوزارة وللمزارعين بكافة أنحاء المملكة. - المساندة في تطوير المناهج الدراسية في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية وتحسين برامجها ومحتواها العلمي والعملية بما يتناسب والتطور السريع في أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة. - زيادة وعي قيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة في مجالات اهتماماتهم وأنشطتهم الزراعية حتى تتمكن تلك القيادات من تعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات فيما بين فئات أوسع من المزارعين. - تشجيع القطاع الخاص للإسهام في مجالات التدريب المتخصصة قبل وأثناء العمل.	البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية - إعداد وتبني إستراتيجية بحثية إرشادية وطنية متكاملة - تشكيل مجلس تنسيق للبحث العلمي الزراعي والتنمية - إعادة هيكلة إدارة البحوث الزراعية ووضعها بالمكانة اللائقة - إنشاء "صندوق وطني للبحث العلمي الزراعي" يمول من القطاع الخاص وتساعد الدولة في تمويله - زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي الزراعي - تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية والقطاع الخاص في تحديد أولويات البحوث وتنفيذها - الربط بين البحث العلمي والإرشاد والتمويل - إدخال نظام إجراء البحوث الميدانية على مستوى المزرعة والمزرعة النموذجية - دراسة إمكانية وكيفية تمويل بعض المشاريع البحثية الكبرى من خلال المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية واستقطاب الاستثمار الأجنبي في مجال البحوث والدراسات التطبيقية	أولويات الاليات - العناصر- المكونات - التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية - أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة - أولويات التشريعات - التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية
			البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية - إدماج الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي ليتبع إدارة واحدة - استحداث مسمي وظيفي جديد للمرشد الاروائي - آلية لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين من خدمات الإرشاد - ربط الحوافز المادية للمرشدين بالإنجازات المحققة في مناطق عملهم - زيادة التنسيق بين إدارة الإرشاد الزراعي ومديريات الزراعة والفروع - تفعيل مشاركة المزارعين والقطاع الخاص في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الإرشادية	البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية - إدماج الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي ليتبع إدارة واحدة - استحداث مسمي وظيفي جديد للمرشد الاروائي - آلية لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين من خدمات الإرشاد - ربط الحوافز المادية للمرشدين بالإنجازات المحققة في مناطق عملهم - زيادة التنسيق بين إدارة الإرشاد الزراعي ومديريات الزراعة والفروع - تفعيل مشاركة المزارعين والقطاع الخاص في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الإرشادية	أولويات الاليات - العناصر- المكونات - التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية - أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة - أولويات التشريعات - التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية
			البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية التحليلية والإحصائية - تحديد المهام الوظيفية للقسم المستحدث بمساندة فنية دولية - جلب الكوادر البشرية المتخصصة المؤهلة تأهيلاً مناسباً من داخل المملكة - مساندة الإدارة في مهامها كسكرتارية للجنة التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية	البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية التحليلية والإحصائية - تحديد المهام الوظيفية للقسم المستحدث بمساندة فنية دولية - جلب الكوادر البشرية المتخصصة المؤهلة تأهيلاً مناسباً من داخل المملكة - مساندة الإدارة في مهامها كسكرتارية للجنة التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية	أولويات الاليات - العناصر- المكونات - التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية - أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة - أولويات التشريعات - التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية
			البرنامج الفرعي لتطوير المعلومات الزراعية ونظم البيانات - البيات التعاون مع المركز الوطني للمعلومات الزراعية - برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويره - البرامج التدريبية المتخصصة في مجال نظم المعلومات والاتصالات	البرنامج الفرعي لتطوير المعلومات الزراعية ونظم البيانات - البيات التعاون مع المركز الوطني للمعلومات الزراعية - برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويره - البرامج التدريبية المتخصصة في مجال نظم المعلومات والاتصالات	أولويات الاليات - العناصر- المكونات - التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية - أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة - أولويات التشريعات - التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية
			البرنامج الفرعي لتطوير التنمية الزراعية الريفية والغذاء - لجنة عليا للمياه كما سبق الذكر - التنسيق بين الوزارات ومراكز البحوث وكليات علوم الأغذية والزراعة والجهات المستفيدة من البحوث - لجان للتنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها والوزارات والجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي	البرنامج الفرعي لتطوير التنمية الزراعية الريفية والغذاء - لجنة عليا للمياه كما سبق الذكر - التنسيق بين الوزارات ومراكز البحوث وكليات علوم الأغذية والزراعة والجهات المستفيدة من البحوث - لجان للتنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها والوزارات والجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي	أولويات الاليات - العناصر- المكونات - التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية - أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة - أولويات التشريعات - التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 3/المحور 7، 8/البرامج 23، 24، 25

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	تابع 7.5: محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة	2.7.5: برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة		تطوير القدرات الفنية في مجال إعداد و تحليل وتقييم السياسات الزراعية	- مشروع متكامل للتدريب ولتدعيم القدرات البشرية في مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام للعاملين . بالإدارات المركزية ذات العلاقة والمديريات الزراعية بالمناطق - الاهتمام بمناهج تحليل السياسات الزراعية والأمن الغذائي في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية - تدريب المدربين للعمل مع المزارعين والعاملين في المناطق
				مجال التسويق الزراعي في القدرات في تطوير القدرات في البرنامج	- إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل في مجال التسويق الزراعي للعاملين بالرياض ومديريات الزراعة. - الاهتمام بمناهج التسويق الزراعي في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية - تدريب المدربين للعمل مع المزارعين والعاملين في المناطق
				البرامج الفرعية القدرات في مجال الصحة الحيوانية و سلامة الغذاء	- بناء قاعدة بيانات يستفاد منها للأغراض التثقيفية والخدمات الاستشارية - التدريب في مجال القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة الغذاء في الدول المتقدمة وإدارة المحاجر والمعامل - التدريب على نظام الإنذار المبكر لاكتشاف الأمراض العابرة للحدود - التدريب على نظام الترقيم القومي للحيوانات - نظام تعليم وتدريب لتخريج مساعدي الأطباء البيطريين
	8.5: محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية	1.8.5: برنامج تطوير التعاونيات الزراعية	- تقوية وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة حاليا. - إنشاء جمعيات تعاونية زراعية على أسس سليمة في المناطق التي لا يوجد بها نشاط تعاوني زراعي. - تطوير أداء التعاونيات الزراعية وتدعيمها بما يمكنها من المساهمة في جهود تسويق الإنتاج الزراعي، والمساعدة في تطبيق التركيب المحصولي على أساس الميزة النسبية للمناطق. - مشاركة التعاونيات مع القطاع العام في دعم البحوث والإرشاد الزراعي، والمساهمة في جهود ترشيد استخدام الموارد المياه والموارد الطبيعية الأخرى.	- تعديل التشريعات الخاصة بإدارة وإنشاء وطرق عمل التعاونيات وإصدار نظام الجمعيات التعاونية الجديد - تنظيم تعاوني زراعي شامل وتكوين وهيكله المجلس الأعلى للتعاون - دعم قيام التعاونيات المختصة في مجالات تسويق المنتجات النباتية والحيوانية وإنتاج المخصبات - تفعيل الاستفادة من الدعم الذي يقدمه صندوق التنمية الزراعية - جمعيات تعاونية لمنتجات الأسماك وتفعيل دورها	
	تطوير التعليم الزراعي	2.8.5: برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي	- تطوير برامج التعليم الزراعي في مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية في الاتجاه الذي يحقق التوازن والتكامل بين الجوانب الأكاديمية والجوانب التطبيقية العملية وفق المستجدات العلمية الدولية. - ربط البرامج التعليمية الزراعية ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل والمستجدات الفنية والتطبيقية.	- إطار مؤسسي و تشريعي لتمكين القطاع الخاص من تمويل البحوث بالجامعات والمراكز - إطار مؤسسي وتشريعي يتيح استخدام الجامعات والمعاهد كأساس للمساهمة في تقديم المشورة الإرشادية في كافة المجالات - لجان مشتركة مع القطاع الخاص لمراجعة المناهج والبرامج الدراسية التي تخص قطاع الزراعة - توسعة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية - التعليم الفني والتدريب المهني الزراعي في المناطق الزراعية - التدريب والممارسات العملية لطلاب المدارس والمعاهد والكليات الزراعية في الإدارات والهيئات والشركات الزراعية - قاعدة بيانات حديثة وشاملة لسوق العمل	

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 3/المحور 7/البرامج 26، 27، 28

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
تابع هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	تتابع 8.5: محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين	قدرات قيادات المزارعين 3.8.5: برنامج تطوير	• زهيدة الوعي لدى عنلصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية واكسابهم معارف وخبرات جديدة. • تحفيز قيام العناصر والقيادات الريفية بتعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات بين جموع المزارعين.		• دورات تدريبية وندوات وورش عمل إقليمية متخصصة لعناصر وقيادات مختارة • الزيارات الداخلية والخارجية للفاد لاكتساب المعارف والخبرات • نشر وتعميم مدارس المزارعين
		4.8.5: برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات	• إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات الريفية والأفراد الريفيين على مختلف المستويات. • دعم وتطوير وتوفير مختلف الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية. • تبني سلوكيات تغذية سليمة وصحية من خلال تعديل الانماط الاستهلاكية. • توفير معلومات علمية مبسطة عن ضرورات وممارسات سلامة الغذاء.		• قناة تليفزيونية متخصصة للإعلام الزراعي والبيئي • دعم البنيات الأساسية والمتطلبات المادية لنظم المعلومات والاتصالات الزراعية • تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة • القدرات البشرية في مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات والاتصالات الزراعية
		5.8.5: برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية	• المساهمة بفعالية في تشجيع المزارعين على تطوير ما يستخدمونه من تقنيات في أنشطتهم الزراعية وخصوصا فيما يتعلق بترشيد استخدام المياه، الأمر الذي ينعكس في زيادة العائد من استثمار الموارد الزراعية المتاحة على مستوى المزرعة وعلى المستوى الوطني.		• تعديل تشريعي لتنظيم عمل المؤسسات أو التنظيمات والجمعيات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي • قروض ميسره لأعضاء هذه التنظيمات • إنشاء "حضانة التنمية" للجمعيات الحديثة لمساعدتها إدارياً وفنياً في مراحل التأسيس • برامج إعلامية متخصصة • برامج تدريبية لكيفية تأسيس وإدارة هذه التنظيمات الجماعية • المشاركة في وضع خطط البحوث والإرشاد ومتابعة التنفيذ.

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 4/المحور 9/البرامج 29، 30، 31، 32

الاهداف الاستراتيجية	المحاور	البرامج	الاهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الاليات - العناصر-المكونات
هدف 4: تحقيق الإستقرار الإجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين	1.9.5: برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة	- تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف. - زيادة مساهمة المجتمعات الريفية في التنمية الزراعية. - خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل. - الإستقرار الإجتماعي في المناطق الريفية وتقليل الهجرة إلى المدن.	- القروض الميسرة، والتدريب والدعم الفني لمشروعات التصنيع الريفي الصغيرة والحرف التقليدية - مساندة "حضانات التنمية" للصناعات الصغيرة في مراحلها الأولى - الدعاية والترويج للصناعات الريفية ومنتجاتها بمختلف الوسائل - التوعية والإرشاد في مجال الجودة والسلامة الصحية للمنتجات، ومنح شهادات الجودة - تنظيم الجمعيات التعاونية المشتغلة بهذه الصناعات	
		2.9.5: برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية	تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين.	- التدريب والتأهيل في مجالات العمل الفني والإداري - الدعم والتمويل والإرشاد للمشروعات الريفية الصغيرة المناسبة للمرأة - تكوين منظمات نسوية مدنية في المناطق الريفية - استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف	
		3.9.5: برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية	- تعظيم الاستفادة والعائد الاقتصادي من الكم الهائل من مختلف أنواع المتبقيات الزراعية التي لا تزال تمثل ثروة قومية مهدرة. - حماية البيئة من الآثار الضارة للتخلص الخاطئ والعشوائي من المتبقيات.	- نماذج عملية إرشادية رائدة في تبني عمليات تدوير المخلفات الزراعية مع اختيار إحدى القرى في كل منطقة كمرکز إشعاع - تقديم الإرشاد والتدريب والدعم الفني والقروض - حملات التوعية والإعلام بالأهمية البيئية والاقتصادية - تطوير نظم تجميع المتبقيات الزراعية، على مستوى القرى والمناطق الريفية، وتشجيع تنظيمات المزارعين للمشاركة	
		4.9.5: برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات	- زيادة الإلتحام الإقتصادي والاجتماعي بين الشركات الكبرى والمناطق الريفية المحيطة. - المخافضة على المرافق والخدمات العامة لصالح المجتمعات الزراعية. - التنسيق بين قطاعي الإنتاج والتسويق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية. - تحسين دخول المزارعين.	- القوانين والتشريعات لحماية حقوق الأطراف المتعاقدة - استحداث هيئة محايدة للتحكيم - نظام قضائي اقتصادي متخصص للبت في المنازعات. - نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية. - استحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية. - تشجيع ومساعدة تكوين هيئات اتحاد المزارعين.	

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الاستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 4/المحور 10/البرامج 33، 34، 35

الأهداف الاستراتيجية	المحاور	البرامج	الأهداف الرئيسية	البرامج الفرعية	أولويات الآليات - العناصر-المكونات
هدف 4: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية	1.10.5: برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين	- توفير خدمات زراعية لصغار المزارعين على وجه الخصوص تلبي متطلباتهم الإنتاجية والتسويقية - توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية في مناطق التوطن والاستثمار الزراعي		- مراعاة إحتياجات وطبيعة المزارع الصغير في تخطيط وتنفيذ الخدمات الحكومية من إرشاد وبحوث وتدريب ودعم وخدمات إجتماعية - الجمعيات التعاونية الزراعية والتمويل المخصص لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين - مراجعة لوائح تنظيم وإدارة أسواق المنتجات الزراعية لمنح ميزات لصغار المنتجين وتنظيماتهم - مراكز تدريب متخصصة وفاعلة تلبي الإحتياجات التدريبية الفنية والتشغيلية - نظم استفاد العمالة الزراعية تراعي المتطلبات الخاصة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين
		2.10.5: برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية و المشروعات المتكاملة والداعمة	تحقيق تكامل المقومات الأساسية للبنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطن في المناطق الريفية.		- إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة شاملة للإطار الفني والاقتصادي للمشروعات الزراعية ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي - تطوير المرافق العامة والخدمات الأساسية في المناطق المرشحة بالخريطة - التنسيق والتكامل في خطط التنمية بين المشروعات الحكومية في مجالات المرافق والبنيات والخدمات الأساسية وبين المشروعات الاستثمارية الزراعية والداعمة والمشروعات الخدمية - توفير قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة
		3.10.5: برنامج تطوير البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية	- توفر الطرق ووسائل النقل بين المناطق الريفية والمدن في المناطق المختلفة بالمملكة تتيح للمواطنين الانتقال لأداء أعمالهم بالمدن دون الحاجة للاستقرار بها. - تحسن مستوى و نوعية الخدمات الصحية في المناطق الريفية بحيث تفي بمعظم متطلبات المنطقة و تقلل من الانتقال للحصول على العلاج في مراكز العلاج الرئيسية بالمدن الكبيرة.		- برامج اللامركزية والإدارة المحلية. - برامج الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية تنفيذاً لإستراتيجية التنمية الاجتماعية. - سياسات قطاعية متكاملة لتوفير وتطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. - نظم لتحفيز و تشجيع الجهات لتوفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية المشجعة للعمل والاستقرار في المناطق الريفية.

1. مقدمة

شهد القطاع الزراعي بالمملكة تطوراً هاماً خلال العقود الثلاثة الماضية حيث ازداد الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني، بمعدلات جيدة أسهمت في توفير جانب كبير من الاحتياجات الغذائية للسكان، وفي تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، بجانب توفير فرص العمل وتقليل الفقر وتحقيق الإستقرار الإجتماعي لنسبة كبيرة من السكان بمناطق المملكة المختلفة. فقد أسهم الإنتاج الزراعي خلال تلك الفترة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والألبان الطازجة والبيض، كما أسهم في توفير النسبة الكبرى من الاحتياجات الغذائية المحلية من الخضروات والفواكه ولحوم الدواجن. كما ازدادت القيمة المضافة التي ولدها القطاع الزراعي من 5.5 بليون ريال في عام 1390/89 هـ (1969) إلى نحو 39.1 بليون ريال في عام 1428/27 هـ (2007) بالأسعار الثابتة لعام 1420/19 هـ (1999) لترتفع نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (3.5%) في عام 1390/89 هـ (1969) إلى نحو (4.8%) في عام 1428/27 هـ (2007). وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط في القطاع الزراعي بنحو (5.3%) خلال تلك الفترة، هذا في مقابل معدل النمو السنوي المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو (4.4%) خلال المدة نفسها.

وقد أدت إسهامات الدعم والخدمات التي توفرها الدولة من خلال وزارة الزراعة الي تحسين إنتاجية وكفاءة الأنشطة الزراعية، خاصة خدمات الإرشاد الزراعي، ووقاية المزارع ومكافحة الأمراض، وذلك باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة مثل الرش الجوي، واستخدام نظام المعلومات الجغرافي، والاستشعار عن بعد، وتطوير قاعدة بيانات المعلومات الجغرافية شاملة الخرائط الرقمية للمملكة المتضمنة صور الأقمار الصناعية، وغيرها. كما أدى اهتمام الحكومة بقطاع الزراعة إلى توفير الخدمات الزراعية المختلفة في جميع مناطق المملكة من خلال خدمات الوزارة الميدانية المقدمة من خلال (13) إدارة عامة لشئون الزراعة بالمناطق يتبعها (12) مديرية يرتبط بها (122) فرعاً و(25) محجر زراعي، و(19) وحدة بيطرية و(9) فروع للثروة السمكية، و(6) مراكز بحثية موزعة على جميع مناطق المملكة، كما تتوافر الخدمات البيطرية في كافة المديريات والفروع بجانب الوحدات البيطرية. كما حقق القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات الأهلية للمزارعين نجاحات في تطوير الزراعة وتكوين خدمات مساندة بالمناطق الريفية. وما زال هناك حاجة ملحة لتكثيف تلك الجهود الحكومية والخاصة وتوجيهها نحو تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة في كافة مناطق المملكة مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة بجانب رفع كفاءة إدارة القطاع الزراعي بكافة فروعها ليؤدي بصورة أكثر فاعلية دوره المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

وقد نال القطاع الزراعي وما زال ينال الاهتمام والمساندة السياسية الفاعلة لقناعة الحكومة بالدور المحوري الذي تقوم به الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم الاستقرار الإجتماعي. وقد كان تنمية قدرات صغار المزارعين والرعاة والصيادين وزيادة دخولهم هو شاغل الحكومة الأكبر منذ بداية المسيرة التنموية للمملكة في عام 1390/1389 هجرية (1970 م). حيث ساعدت العوائد النفطية في توفير المتطلبات التمويلية اللازمة لذلك وفقاً لمنهجية عمل واضحة وإطار منظم ومنضبط للتخطيط التنموي نجح في تعبئة موارد المملكة وترشيد استغلالها وأرسى دعائم التكامل بين جهود الدولة والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المأمولة. وقد انعكس هذا الاهتمام على التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة في الخط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتتالية.

وتمثل الموارد المائية في المملكة أحد أهم وأكبر التحديات ليس للتنمية الزراعية فحسب بل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وهناك حاجة ملحة لتضافر كافة الجهود لمواجهة هذا التحدي وتطوير إدارة هذا المورد الهام من خلال السياسات المناسبة في جاني العرض والطلب لكافة القطاعات المستهلكة للمياه بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص. ومن ثم فإن تطوير وتحسين إدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة من أهم أولويات القطاع. لذا فقد كانت موضوعات الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل الزراعية، وكفاءة نظم الري، محل اهتمام السياسات الزراعية في خطط التنمية المتتالية بالبلاد، وانعكس هذا الاهتمام في التطوير المؤسسي والتنظيمي للقطاع الزراعي الذي شهدته السنوات الخمس الماضية.

ولقد بذلت الحكومة وما زالت تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على المياه وترشيد استخدامها وتنمية مصادرها من كافة القطاعات المختلفة. وتتركز هذه الجهود في قسمين هما **جهود القطاع العام وجهود القطاع الخاص**. أما بخصوص جهود القطاع العام فيأتي في مقدمتها جهود مؤسسات القطاع **العامة** في وزارة الزراعة وهيئة الري والصرف بالأحساء. فإدراكاً من وزارة الزراعة لأهمية المياه باعتبارها المورد الطبيعي الأكثر تحدياً لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فتشرف الوزارة من خلال الإدارة العامة لشؤون الري على تنظيم وتخطيط ومتابعة إنشاء وتشغيل وصيانة برامج الري والصرف الزراعي وتطبيق الأنظمة والوسائل الحديثة. وعلى جانب آخر اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات للمحافظة على المياه للأغراض الزراعية وتخفيض الطلب على المياه. فعلى سبيل المثال شملت إجراءات تخفيض الطلب على مياه الري حظر حفر الآبار وتوزيع الأراضي البور في بعض المناطق؛ إصدار ضوابط لمنع تجزئة الأراضي الزراعية؛ الحد من زراعة

المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه وتنويع الإنتاج الزراعي؛ منع تصدير القمح والأعلاف الخضراء بدءاً من عام 1416هـ؛ إنشاء بعض السدود والعقود في أراضي المراعي والغابات للاستفادة من مياه السيول؛ استزراع بعض أراضي المراعي والغابات حيث ان الغطاء النباتي الطبيعي (الغابي والرعوي) يلعب دوراً كبيراً في تنمية موارد المياه والمحافظة عليها؛ تشجيع استخدام وسائل الري الحديثة في الزراعة؛ تكثيف التوعية الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة: المحافظة على مصادر المياه بضرورة حصول مقاولي الحفر على شهادات مزاولة حفر الآبار وكذلك حصول المزارعين على تصاريح لحفر الآبار. كما قامت هيئة الري والصرف بالأحساء ببذل العديد من الجهود في مجال ترشيد المياه وتنمية مصادرها ومنها: تطوير برامج الري وخطة توزيع المياه؛ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري؛ الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً في أغراض الري الزراعي؛ ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية من خلال رفع كفاءة الري الحقلية؛ تطوير بنية المشروع وإعادة تأهيله.

كما ساهم القطاع الخاص في العمل على رفع كفاءة استغلال المياه وترشيد استخدامها من خلال تبني الكثير من الإجراءات والممارسات ومنها على سبيل المثال: استخدام أنظمة الري الحديثة في الزراعة مثل النظام الإداري لإدارة المياه واستخدام نظام أنبوب التغذية الرئيسي وأنابيب الري تحت السطحي واستخدام أسلوب الري الضبابي وبخاخات الري المنخفض والري بالتنقيط. كما ساهم بالاتجاه للزراعة العضوية باستخدام الأسمدة الطبيعية لزيادة محتوى التربة العضوي مما يؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه من خلال زيادة قدرة الأرض على الاحتفاظ بالماء وتقليل تسرب الماء إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر مقارنة بغير المسمدة عضوي. وتبنى القطاع الخاص العديد من الممارسات الزراعية مثل تقليل مخلفات المحاصيل مع التربة مما ساهم في تحسين خواص التربة وتقليل فاقد مياه الري سواء بتسربه إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر، وكذلك الحد من عمليات الحراثة العميقة مما يوفر حوالي 49٪ من مياه الري المستهلكة عند استخدام الحراثة العميقة. وتوجه القطاع الخاص أيضاً نحو استخدام نظام الري الليلي في فصل الصيف للحد من كميات المياه المهدرة عن طريق البخر، واستخدام السرعات المنخفضة للري بالرش المحوري بهدف بناء مخزون مائي في الأرض وبالتالي تقليل التبخر، والتوسع الرأسي لزراعة المحاصيل لتحقيق الأهداف الإنتاجية من خلال استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية (عمليات الخدمة قبل الزراعة، عمليات الزراعة، عمليات الخدمة بعد الزراعة) بالإضافة إلى استخدام الأصناف عالية الإنتاج ومبكرة النضج وهو أسلوب غير مباشر لترشيد استخدام المياه، مع إدراج تكاليف الري في برامج حساب التكاليف نظراً لأهمية الماء، وتركيب عدادات على الآبار لمعرفة كميات المياه المسحوبة من الآبار ومقارنتها باحتياجات كل محصول وإنتاجيته للحصول إلى المعدلات المثلى لاحتياجات المحاصيل والحد من استهلاك المياه غير اللازم في العمليات الإنتاجية، كما إتبع القطاع الخاص نظام الدورة الزراعية لرفع معدلات الإنتاج والمساهمة إلى حد كبير في بناء تربة جيدة وغنية بالمواد العضوية التي تخفف بدورها احتياجات الري وتقلل معدلات الاستهلاك المائي لمختلف المحاصيل، وكذلك الحد من زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه مثل الأعلاف والبرسيم وغيرها.

وبالإضافة إلى تحديات ندرة الموارد المائية والأرضية وغيرها من التحديات المناخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والمؤسسية التي تواجه التنمية الزراعية في المملكة، فقد شهدت الساحة المحلية والإقليمية والعالمية تطورات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية مما كان له أيضاً بعض الآثار السلبية على الإسراع في وتيرة تنمية القطاع. وتتمثل تلك التطورات في التقلبات العالمية في أسعار النفط والأزمة المالية العالمية والتذبذب الكبير في أسعار الغذاء بالسوق العالمي بجانب المشاكل المتعددة في أسواق المال والتجارة المستقبلية/الأجلة مع توقعات بتغيرات مناخية حادة بدأت تظهر تأثيراتها على إقليم الشرق الأوسط¹⁴، هذا إلى جانب انضمام المملكة في منظمة التجارة العالمية وما تبعه من التزامات وتعهدات خاصة بالتطور الحميد في العلاقات العربية الخليجية من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتزامناً مع تلك التطورات فقد استشعرت الحكومة من خلال رؤيتها الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025م ضرورة الاهتمام بزيادة الناتج المحلي وتنوع مصادره لزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة للمواطن السعودي، وفي نفس الوقت ضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة للتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة للأجيال القادمة.

وتدعيماً لهذا التوجه فقد قررت وزارة الزراعة إعداد رؤية إستراتيجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بالمملكة تأخذ في اعتبارها كل تلك التحديات والتطورات لكي تكون إطاراً مرجعياً استرشادياً لتنمية القطاع وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في المستقبل، وللتأكيد على دور القطاع الزراعي كمساهم فاعل في تحقيق رؤى وأهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بالمملكة.

¹⁴ International Food Policy Research Institute (IFPRI), Climate Change: Impact on Agriculture and Costs of Adaptation, Food Policy Report 21, Washington, D. C., 2009.

وقد اعتمدت منهجية إعداد الإستراتيجية الحالية في كافة مراحلها على "حسن إدارة وترشيد استخدام مياه الري" وعلى أن تكون إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة "صديقة للبيئة والمياه".

كما تستهدف الإستراتيجية تطوير القطاع الزراعي ليكون أكثر قدرة على المساهمة في تحقيق "الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل" والذي يتم تعريفه على أنه "...يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوفر لكل الناس في جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كمية من الغذاء كافية وأمنة لمقابلة احتياجات الإنسان من الطاقة، ومرتبطة بتفضيلاته الغذائية لضمان حياة صحية ونشطة"¹⁵. ويعتمد الأمن الغذائي في إطار هذا المفهوم الشامل الذي تتبناه الإستراتيجية على محور "إتاحة الغذاء"¹⁶ إما من الإنتاج المحلي إذا توفرت الميزة النسبية لإنتاجه محلياً أو توفيره عن طريق الاستيراد من السوق العالمي مما يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية عديدة مع الأخذ في الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المحدودة أو عن طريق الاستثمار السعودي الزراعي الخارجي. ومحور "استقرار إتاحة الغذاء"¹⁷ بالأسواق وما يستلزمه من تقليل المخاطر السوقية عن طريق تطوير إدارة المخزون الإستراتيجي والتكافل الزراعي والاستثمار الزراعي الخارجي وتنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الفقيرة والمستهدفة، بالإضافة لمحور "إمكانية الوصول أو النفاذ"¹⁸ والذي يعتمد على ضرورة الارتقاء بدخول الطبقات المختلفة لتكون قادرة على شراء الغذاء وذلك من خلال زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخول من الأنشطة الزراعية والريفية من داخل المزرعة وخارجها وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتنمية الريفية الشاملة والمستدامة. هذا بجانب محور "التغذية والاستخدام"¹⁹ الذي يهتم بجوانب الاستهلاك والتغذية ونوعية ومقاييس وسلامة الغذاء والاحتياجات الغذائية. كما تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار الأمن الغذائي على المستوى الفردي والأسري والوطني، حيث تم التوجه نحو تطوير إمكانات التعامل مع إدارة المخاطر وتكوين مخزون استراتيجي من بعض المحاصيل الرئيسية وغيرها من البرامج على المستوى الوطني للتعامل مع التغيرات العالمية وتجنب الضغوط الإقليمية والدولية خاصة في حالة حدوث الأزمات.

كما تهتم الإستراتيجية بتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ولقد تبنت الإستراتيجية الحالية التعريفات العالمية للتنمية المستدامة، والتي تم تعريفها بواسطة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية²⁰ على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". كما تتبنى الإستراتيجية أيضاً التعريف المتطابق الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة لقطاع الأغذية والزراعة بواسطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنها "...إدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتطويع التغيرات الفنية والمؤسسية لإشباع الرغبات الأدمية بصورة متوازنة مع الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وبحيث تكون تلك التنمية المستدامة محافظة على الموارد الأرضية والمائية والأصول الجينية للنبات والحيوان وغير مسينة للبيئة ومناسبة فنياً وكفؤه اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً". ولقد تبنت الإستراتيجية هذين التعريفين.²¹

وتتبنى الرؤية الإستراتيجية لقطاع الزراعة التي تبنتها الإستراتيجية من الرؤية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة والتي أوضحتها خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025 والتي عبرت عنها للاقتصاد السعودي ككل بما يلي "...سيكون الاقتصاد السعودي بحلول عام 2025م متنوعاً ومزدهراً يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص عمل مجزية وتعليم عالي الجودة وعناية صحية فائقة إضافة إلى المهارات اللازمة لرفاهية جميع المواطنين وحماية القيم الإسلامية وتراث المملكة الثقافي...". وبينما مثلت الخطة الثامنة (2005م - 2009م) فترة بارزة من مجهودات الإصلاح في عدة مجالات، الأمر الذي تطلب تكيف جميع قطاعات المجتمع في هذه المستجدات، فسوف تكون الخطة التاسعة (2010م - 2014م) فترة ترسيخ وتهيؤ لنمو متسارع في الخطتين العاشرة والحادية عشر (2015م - 2025م). وقد أكدت الرؤية المستقبلية للتنمية الزراعية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة (2010-2014) على أن عملية إعادة الهيكلة الجارية للأنشطة الزراعية تهدف إلى "...وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المساهمة في تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير سلسلة القيمة المضافة المتكاملة، وتحسين مستوى المعيشة في المناطق القروية حيث تتوفر إمكانات الزراعة المستدامة، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها...". كما أكدت الخطة على أن تحقيق هذه الرؤية لقطاع الزراعة يتطلب التحول نحو

¹⁵ FAO-World Food Summit, Rome, 1996.

¹⁶ Availability

¹⁷ Stability

¹⁸ Access

¹⁹ Utilization

²⁰ World Commission on Environment and Development, 1987 FAO Council Report, 1988.

²¹ United Nations, The Johannesburg Declaration on Sustainable Development, World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 2002.

زيادة الاعتماد على موارد المياه المتجددة والمعالجة لضمان الاستدامة، وتوظيف القدرات العلمية والتقنية لتعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيته، وإيجاد سوق محلية للمنتجات الزراعية تنسم بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية العالية، وبناء قدرة وطنية متميزة للبحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، وبناء علاقات تعاون مثمرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وحماية البيئة.

وبناءً على رؤية والأهداف الإستراتيجية المقترحة بالإستراتيجية الحالية تتناغم تماماً مع هذه الأهداف الإستراتيجية العامة للدولة، كما تساهم كافة البرامج والسياسات القطاعية المستهدفة بالإستراتيجية الزراعية الحالية بفعالية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

وقد اهتمت الإستراتيجية الحالية أيضاً بأخذ كافة القرارات الحديثة لتنظيم القطاع الزراعي في الحسبان. فقد اتخذ مجلس الوزراء حديثاً عدداً من القرارات المؤثرة في قطاع الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن أهم تلك القرارات قرار مجلس الوزراء رقم (335) وتاريخ 1428/11/9 هـ المتعلق بقواعد وإجراءات ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية، وقرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ 1429/1/12 هـ القاضي بالموافقة على تنظيم جمعية حماية المستهلك. كما اخذ في الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1429/1/19 هـ الذي استهدف تخفيف وطأة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث قضى بتخفيض رسوم الموائى بنسبة (50%)، ولفترة ثلاث سنوات، واستمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات، وقرار مجلس الوزراء رقم (219) وتاريخ 1423/9/6 هـ الخاص بدراسة خصخصة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وقرار رقم (215) وتاريخ 1419/11/27 هـ الخاص بالتخصيص والاتفاق مع القطاع الخاص لتشغيل بعض المحاجر الحيوانية، والتأكيد على تفعيل نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 1425/4/4 هـ ومنع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار، وتفعيل الدور الرقابي والتنموي لجمعية حماية المستهلك، والإسراع في إعداد نظام السياسة التموينية. كما اخذ في الاعتبار الأمر السامي الكريم رقم 3/ب/14942 وتاريخ 1425/3/22 هـ القاضي بإعداد استراتيجية للأعلاف بالمملكة، وقرار مجلس الوزراء رقم (69) في 1429/3/9 هـ والخاص بتشجيع صناعة الأعلاف، وقرار مجلس الوزراء رقم (317) في 1425/7/28 هـ والخاص بالإعانات الزراعية. كما أخذ في الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم (125) وتاريخ 1429/4/24 هـ في إطار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج. كما اخذ في الاعتبار أيضاً ما تم حديثاً من إعادة ترتيب وتنظيم بعض المؤسسات والهيئات الزراعية شملت التوسع في أهداف الإقراض الزراعي حيث جرى تحويل البنك الزراعي العربي السعودي إلى صندوق للتنمية الزراعية، وزيادة رأسماله ليبلغ (20) بليون ريال، كما اخذ في الاعتبار ما تم من إعادة تحديد المسؤوليات في هيئة الري والصرف بالإحساء ومشروع الخرج الزراعي، وما يتم في الوقت الراهن من تنفيذ عملية تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

وقد تم إعداد الإستراتيجية الحالية عن طريق المشاركة الفاعلة لكافة المهتمين بشئون الزراعة بالمملكة²². حيث تم إجراء العديد من اللقاءات والندوات مع المؤسسات الحكومية المهمة بقطاع الزراعة والغذاء وكذلك شركات القطاع الخاص واللجنة الزراعية للغرف الصناعية والتجارية والمنظمات الأهلية للمزارعين والتعاونيات وممثلين للمزارعين في كافة أنحاء المملكة. كما تم الاستفادة من كافة التوجهات والاقتراحات التي تم مناقشتها مع تلك الجهات. هذا بجانب الزيارات الميدانية للشركات الزراعية وللعديد من المزارع التقليدية والتي تمثل كافة الأنماط الإنتاجية والأنظمة المتباينة للري، وكذلك للأسواق المركزية وأسواق الجملة والتجزئة بالعديد من مناطق المملكة للوقوف على الوضع الراهن والاحتياجات الفعلية للتطوير. وقد تم الاستفادة من المقابلات المنظمة التي عقدت مع ممثلين لكافة تلك الجهات والأفراد خلال الزيارات الميدانية المكثفة والجهود المتواصلة التي قام بها فريق الدراسة خلال المراحل المختلفة لإعداد الإستراتيجية. كما تم الاستفادة من العديد من الدراسات السابقة والتقارير المحلية والدولية وخطط التنمية الخمسية وإستراتيجيات تطوير القطاعات الأخرى بالمملكة واستفادت هذه الإستراتيجية بالمسودة الأولية التي أعدها وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الملك سعود والتي أعيد صياغتها لتأخذ كافة التطورات والتحديات والمناهج السابقة الذكر في الحسبان. كما تبنت الإستراتيجية الحالية منهج الإدارة بالأهداف وفعالية المساعدات وفقاً لإعلان باريس²³.

وباتباع هذه المنهجية تم تحديد الرؤية المجتمعية للتنمية الزراعية بالمملكة والأهداف الإستراتيجية وتحديد البرامج والسياسات المحددة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، مع تحديد آليات التنفيذ ومراكز تقييم ومتابعة التنفيذ من خلال مؤشرات محددة وإطار

²² Stakeholders

²³ Paris Declaration on Aid Effectiveness, High Level Forum, www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351, Paris, March 2005.

زمني محدد. كما تم تحديد أهم المخاطر التي قد تسبب تعطيل تنفيذ الإستراتيجية المقترحة وسبل الحل. وحيث أن مفهوم الإستراتيجيات يعتمد على كون الإستراتيجية "مرجع إسترشادي"²⁴ للتطوير وتنمية القطاع مع رصد أولويات وآليات التنفيذ، فسوف يتم وضع تفاصيل التنفيذ من خلال خطط عمل تنفيذية تتناسق مع الخطط الخمسية للدولة ويتم إعدادها فور إقرار الإستراتيجية من الجهات العليا. وسوف تشمل خطط العمل التنفيذية على كافة التفاصيل المطلوبة لكل سياسة أو برنامج أو مشروع تنفيذي مقترح من خلال متطلبات مالية محددة وإطار زمني محدد بالإضافة لإطار البرامج التنفيذية المدرج في الجزء الثاني من الإستراتيجية والذي يعتبر مدخل للبرامج المزعم إدراجها في خطة العمل الأولى..

ويشمل هذا التقرير جزئين، يحتوى الجزء الأول على التقرير الرئيسى ويتضمن ثمانية فصول، فالى جانب المقدمة يستعرض الفصل الثانى موجز لتطور القطاع الزراعي و دورة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بينما يهتم الفصل الثالث بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ويهتم الفصل الرابع بتوضيح الأهداف الإستراتيجية والمرتكزات الأساسية للإستراتيجية، بينما يهتم الفصل الخامس بعرض للبرامج والسياسات والإجراءات التنفيذية المقترحة لتحقيق أهداف الإستراتيجية. كما يتم عرض الآليات المؤسسية والتنظيمية المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية في الفصل السادس، ومرتكزات التقييم والمتابعة لتنفيذ الإستراتيجية في الفصل السابع. أما في الفصل الثامن والأخير فيتم عرض لأهم المخاطر التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية. ويتضمن الجزء الثانى من التقرير إطار البرامج التنفيذية وأربعة ملاحق توضيحية.

²⁴ Frame of Reference

2. دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة بالمملكة

1.2 تطور القطاع الزراعي

شهد الاقتصاد السعودي تطوراً كبيراً انعكس في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وإقامة قاعدة واسعة من التجهيزات الأساسية المادية والمؤسسية التي أسهمت في تطوير الفعاليات الاقتصادية المختلفة ونقل التقنية المتقدمة وفي تحقيق مستويات متميزة في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية.

فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من خمسة أضعاف بالأسعار الثابتة لعام 1420/19 هـ (1999م) حيث ارتفعت قيمته من نحو 156.7 بليون ريال 1390/98 هجرية إلى 813 بليون ريال في عام 1428/27 هـ (2007م)، جدول (1.2) بالملحق. وهو مؤشر يدل على مقدار الإنجاز الاقتصادي الكبير الذي تحقق. وصاحب ذلك التطور ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات من 9.7 بليون ريال إلى نحو 936.8 بليون ريال خلال نفس الفترة، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من 28 مليون ريال في عام 1391/90 هجرية (1970 م) إلى نحو 104468 مليون ريال في عام 1428/27 هـ (2007 م). وارتفعت كثيراً معدلات النمو في القطاعات غير النفطية التي يسهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة فيها. فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة لعام 1420/19 هـ (1999 م) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5.4% خلال الفترة 1390/89-1428/27 هـ (1969-2007م). أي أن قيمته قد تضاعفت بما يزيد عن 7.3 مرة. وتعكس هذه الزيادة مدي النجاح الكبير الذي تحقق في تنفيذ سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية د.

وعلى الصعيد القطاعي وخلال الفترة 1428/27-1390/89 هـ (1969-2007م) بلغ متوسط النمو السنوي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 1420/19 هـ (1999 م) نحو 8.4% في القيمة المضافة التي ولدتها الصناعات التحويلية الأخرى ونحو 5.3% في القيمة المضافة للقطاع الزراعي ونحو 5.1% في القيمة المضافة لقطاعات الخدمات جدول (2.2) بالملحق.

كما شهد القطاع الزراعي بالمملكة تطوراً مهماً خلال العقود الثلاثة الماضية. ولقد تحققت هذه التطورات المهمة نتيجة لزيادة الاستثمارات في القطاع بصورة مستمرة، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات المادية (تكوين رأس المال الثابت) في القطاع من نحو 430 مليون ريال في خطة التنمية الأولى إلى نحو 18.3 بليون ريال في خطة التنمية السابعة، واقتصرت على نحو 4.1 بليون ريال في العام الأول من خطة التنمية الثامنة، وعلى نحو 4.8 بليون ريال في عام 1427/26 هـ (2006). وارتفعت قيمة الناتج الزراعي إلى نحو 39.1 بليون ريال عام 1428/27 هـ (2007م) مقابل 5.51 بليون ريال في سنة المقارنة 1390/89 هـ (1969م)، جدول (1.2) بالملحق. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل النمو في القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة يأتي متناسباً مع التوجه الإنمائي الذي استهدف المواءمة بين التوسع الزراعي وضرورة ترشيد الانتفاع من الموارد المائية المتاحة، وقد بلغ معدل النمو في العام الثالث من خطة التنمية الثامنة نحو 1%، جدول (2.2) بالملحق.

وقد اهتمت الدولة بتكوين بنية أساسية للمحافظة على الموارد المائية وتنميتها من خلال إقامة العديد من مشاريع السدود لتتمة الموارد المائية التي ازدادت من 161 سداً بسعة تخزين 386 مليون متر مكعب عام 1985م إلى 258 سداً بسعة تخزين قدرها 908 مليون متر مكعب عام 2008م. ومازال هناك ضرورة للتوسع في إقامة السدود في مناطق المملكة لكون الأمطار هي المصدر الوحيد لتغذية النقص الحاد في المياه الجوفية والسطحية.

كما اهتمت الحكومة بمشاريع الآبار الحكومية والأهلية مختلفة الأغراض، حيث زاد عدد الآبار الحكومية من 5045 بئراً عام 1993م إلى 6712 بئراً عام 2008م، كما زاد عدد الآبار الأهلية من 73 ألف بئر عام 1993م إلى 129 ألف بئر عام 2008م. من جانب آخر تمثل مياه البحر المحلاة أحد المصادر الهامة للمياه بالمملكة حيث زادت مشاريع محطات التحلية من 21 محطة طاقتها الإنتاجية المصدرة من المياه المحلاة نحو 400 مليون متر مكعب عام 1985م إلى 29 محطة ضخ و 17 محطة خلط طاقتها الإنتاجية المصدرة نحو 1056 مليون متر مكعب عام 2008م²⁵. وتعتبر هذه المياه حالياً المصدر الرئيس لمياه الشرب والأغراض المنزلية والصناعية في المملكة. وتشمل مصادر المياه أيضاً مياه الصرف الصحي المعالجة التي تمثل مورداً هاماً للمياه في المناطق الجافة إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى في بعض المدن الكبرى. هذا وقد قدرت خطة التنمية الثامنة أن كمية مياه الصرف الصحي المعالجة قد وصلت إلى 260 مليون متر مكعب عام 1424/1425 هـ (2004م) ومن المتوقع أن

²⁵ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، 1425هـ

تصل إلى 380 مليون متر مكعب خلال الفترة 2004-2009 م.²⁶ ويمثل استهلاك المياه للأغراض الزراعية نسبة 89% من إجمالي المياه المستهلكة في البلاد.

وبصورة عامة فإن هناك حاجة لتقدير الموارد المائية المتجددة وغير المتجددة بالملكة بصورة أكثر دقة وشفافية، حيث إن الوضع الفعلي للمياه الجوفية غير المتجددة في المملكة يفتقر إلى الوضوح واليقين²⁷. وقد أكدت خطط التنمية بالملكة بأن محدودية المياه الجوفية غير المتجددة وعمرها المستقبلي لا يعنى التوقف عن استخدامها بل ترشيد هذا الاستخدام والاستفادة منها بالشكل الأمثل وتوظيفها في تحقيق هدف التنمية المستدامة، في الوقت الذي يتم فيه زيادة التركيز على الزراعة التي تعتمد على موارد المياه المتجددة الطبيعية والمياه المعالجة.

وتؤثر التغيرات المتوقعة في التركيبة السكانية في المملكة العربية السعودية على أبعاد إستراتيجية التنمية الزراعية الريفية المستدامة بالملكة. حيث يتضح أن هناك زيادة مستمرة و متزايدة لعدد ونسبة سكان الحضر من 0.68 مليون نسمة بنسبة 21.3% من إجمالي السكان في العام 1950 م إلى 19.12 مليون نسمة بنسبة 81% من إجمالي عدد السكان في العام 2005 م و يتوقع أن يصل العدد إلى 29.66 مليون نسمة بنسبة 85.2% من إجمالي عدد السكان في العام 2020 م. يقابل ذلك تناقص مستمر في عدد ونسبة سكان الريف من 2.52 مليون نسمة بنسبة 78.7% من إجمالي عدد السكان في العام 1950 م إلى 4.49 مليون نسمة بنسبة 19% من إجمالي عدد السكان في العام 2005 م و يتوقع أن يصل العدد إلى 5.07 مليون نسمة بنسبة 14.08% من إجمالي عدد السكان في العام 2020 م.

وتبلغ المساحة الجغرافية الكلية للمملكة 200 مليون هكتار، منها 48.9 مليون هكتار صالحة للزراعة، أي بنسبة (24.4%) من الإجمالي، في حين تصل مساحة الأراضي العشبية المستديمة المروية بمياه الأمطار نحو 3.8 مليون هكتار، أي بنسبة (1.9%) من الإجمالي. وتبلغ مساحة أراضي الغابات 2.7 مليون هكتار، أي بنسبة (1.4%) من الإجمالي. أما مساحة المراعي شبه الصحراوية فتصل إلى 140 مليون هكتار أي بنسبة (70%) من الإجمالي وتشكل المدن، والقرى، والطرق، المساحة المتبقية وهي تعادل (2.3%).

وبلغ متوسط إجمالي المساحة المحصولية في المملكة خلال عامي 2007، 2008 نحو 1075 ألف هكتار، حيث بلغ متوسط إجمالي مساحة محاصيل الحبوب نحو 52%، في حين تمثل مساحة محاصيل الأعلاف نحو 15%، وتمثل متوسطات مساحة كل من الخضر والفاكهة نحو 11%، 22%، على التوالي.

وقد انخفضت مساحة الحبوب من سنة لأخرى، حيث انخفضت من 685350 هكتار عام 2004م إلى 469264 هكتار عام 2008م، ويلاحظ أن هذا الانخفاض حدث في جميع مناطق المملكة. كما يلاحظ أيضا انخفاض مستويات إنتاج الحبوب من 3195002 طن عام 2004م إلى 2438241 طن عام 2008م بالرغم من ارتفاع مستوى الإنتاجية للهكتار، جدول (3.2) بالملحق.

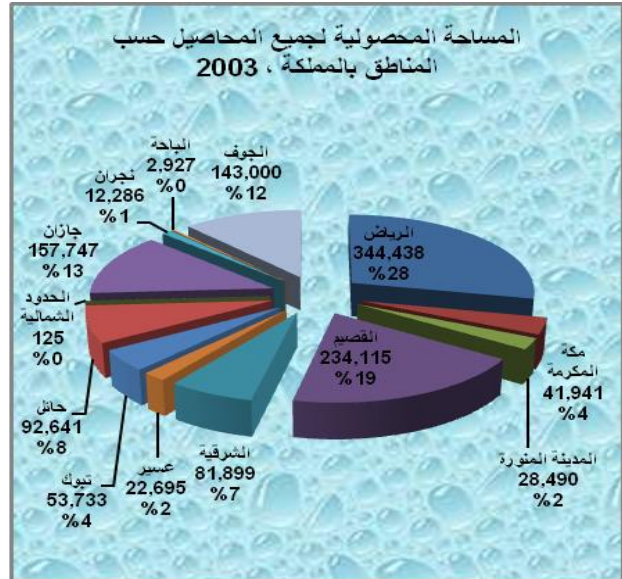
ويعتبر القمح أهم محاصيل الحبوب من حيث المساحة والكميات المنتجة على مستوى المملكة وتبين التقديرات الإحصائية انخفاض المساحة المخصصة لزراعة القمح من 523061 هكتار عام 2004م إلى 326161 هكتار عام 2008م وانخفاض الكميات المنتجة من 2775678 طن إلى 1985556 طن لنفس الأعوام. كما تبين التقديرات إن مناطق الرياض والقصيم والشرقية من أبرز المناطق التي حدث فيها انخفاض في كل من المساحة والكميات المنتجة من القمح فيما بين العامين. ويتضح أن هناك زيادة ملحوظة في إنتاجية القمح من نحو 5.3 طن للهكتار عام 2004 إلى نحو 6.1 طن للهكتار عام 2008 مما يعني إمكانية تحقيق معدلات إنتاج مقبولة من القمح دون الحاجة إلى زيادة المساحة المزروعة. وهذا بدوره سيساعد بشكل كبير في ترشيد استخدام الموارد الزراعية المتاحة وخاصة المياه في مناطق زراعة القمح وبذا يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي والمائي بنفس الوقت.

كما انخفضت مساحة الشعير على مستوى المملكة من 9952 هكتار عام 2004م إلى 3964 هكتار عام 2008م وهذا يعني أن المساحة المخصصة لزراعة الشعير في عام 2008م تعادل فقط 40% من الأراضي المخصصة لزراعته في عام 2004م. وقد تبع هذا الانخفاض في المساحة انخفاض مماثل في الكميات المنتجة على مستوى المملكة والمناطق .

²⁶ وزارة الاقتصاد والتخطيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثامنة 2005-2009"، الرياض.

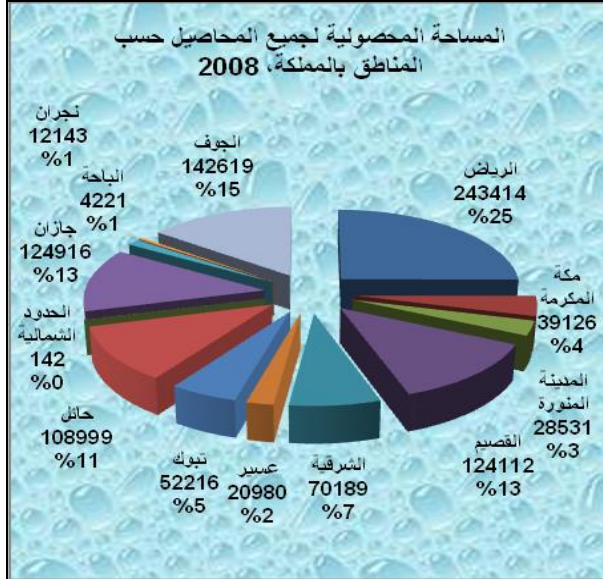
²⁷ المصدر السابق صفحة 531

شكل 1-2: إجمالي المساحة المحصولية بالمناطق، 2003



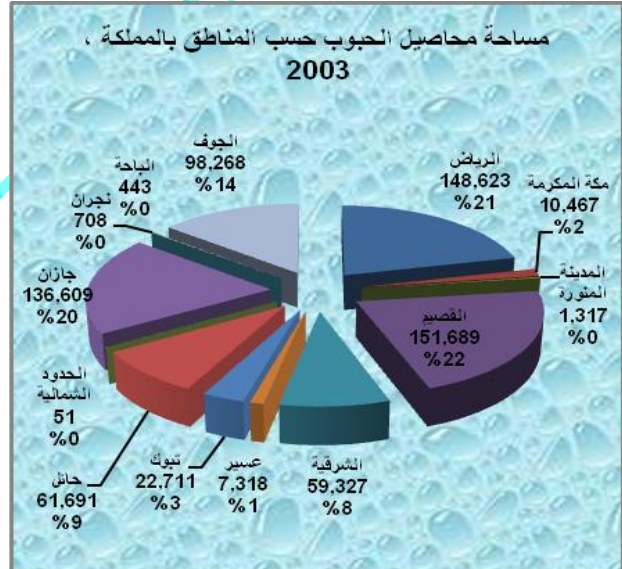
المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 2-2: إجمالي المساحة المحصولية بالمناطق، 2008



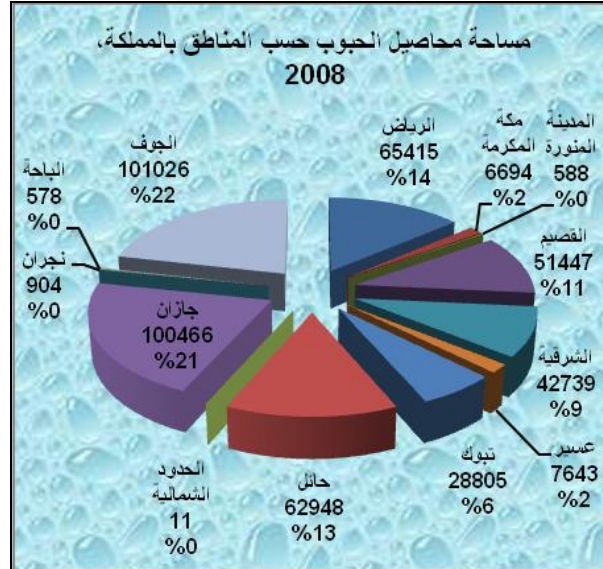
المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 3-2: المساحة المحصولية للحبوب بالمناطق، 2003



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 4-2: المساحة المحصولية للحبوب بالمناطق، 2008



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

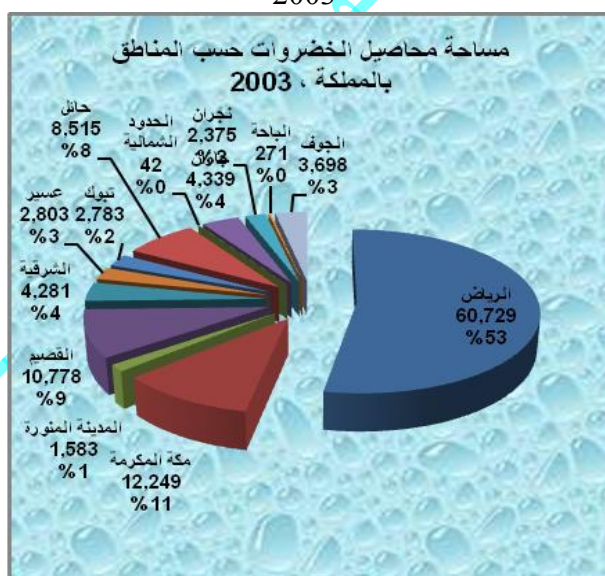
كذلك انخفضت مساحة الذرة الرفيعة على مستوى المملكة من 129865 هكتار عام 2004م إلى 103572 هكتار عام 2008م وانخفض الإنتاج من نحو 283855 طن عام 2004 إلى نحو 251941 طن عام 2008. وتعتبر منطقة جازان أهم مناطق زراعة الذرة الرفيعة بالمملكة حيث تستحوذ على 92% من إجمالي المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة بالمملكة عام 2008م كما أنها أنتجت نحو 91% من إجمالي إنتاج المملكة من الذرة الرفيعة لنفس العام. تأتي مناطق مكة المكرمة وعسير والباحة كمناطق أخرى تتم فيها زراعة الذرة الرفيعة، كما يلاحظ أن منطقة الرياض بدأت زراعة الذرة بها بدأ من عام 2006م. بينما زادت المساحات المخصصة لمحصول الذرة الشامية، ففي عام 2004م كانت المساحة المزروعة بالذرة الشامية 13901 هكتار والإنتاج 53538 طن وفي عام 2008م ارتفعت المساحة إلى 28966 هكتار والإنتاج إلى 163446 طن.

أما محصول الدخن فيزرع بالمملكة على نطاق ضيق حيث تقدر المساحة المخصصة لزراعة الدخن بـ 3061 هكتار والإنتاج بـ 6551 طن عام 2008م كما تنحسر زراعته في مناطق جازان ومكة المكرمة وعسير. وزادت مساحة وإنتاج السمسم بالمملكة فيما بين الأعوام 2004م إلى 2008م حيث كانت المساحة المزروعة بالسمسم عام 2004م 2920 نحو هكتار والإنتاج

4900 وفي عام 2008م ازدادت المساحة المزروعة لتصل إلى 3114 هكتار، كما زاد الإنتاج ليصل إلى 5156 طن، ويزرع السمس في مناطق جازان ومكة المكرمة وعسير، وتأتي منطقة جازان في المرتبة الأولى حيث بلغ إنتاجها من السمس عام 2008م حوالي 70% من جملة إنتاج المملكة.

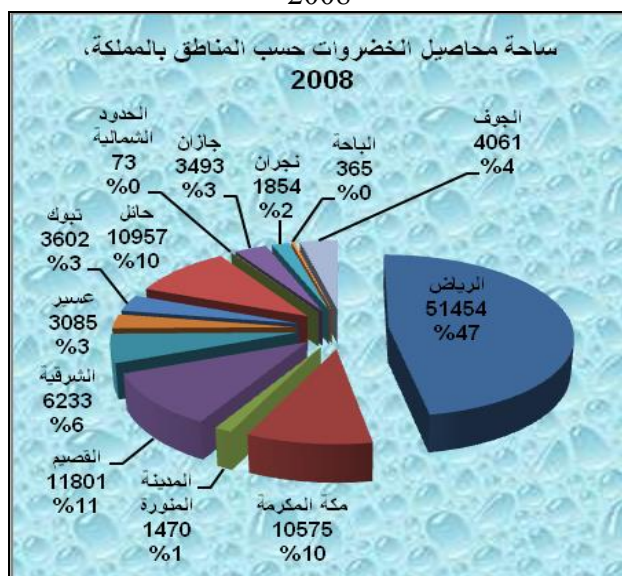
توضح البيانات التقديرية لمساحة وإنتاج محاصيل **الخضروات** بالمملكة خلال الخمس سنوات السابقة 2004-2008م أن المساحة المخصصة لزراعة الخضار شبه ثابتة ولم تتغير إلا بحدود بسيطة. وفي جانب الإنتاج يلاحظ ارتفاع الإنتاج بشكل تدريجي من 2479487 طن عام 2004 لتصل ذروتها في عام 2008م حيث بلغ الإنتاج 2696426 طن، جدول (3.2) بالملحق، أي زيادة قدرها 8.9% بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة بالخضار بنسبة قدرها 1.4% ويعود ذلك إلى الاتجاه نحو الأساليب الحديثة في زراعة الخضار بالبيوت المحمية. ويلاحظ أن منطقة الرياض تأتي في المرتبة الأولى من حيث المساحة والإنتاج لمحاصيل الخضار ففي عام 2008م قدر إنتاج منطقة الرياض بحوالي 44% من إجمالي إنتاج المملكة وتأتي القصيم بالمرتبة الثانية (12.7%) وحائل بالمرتبة الثالثة (12.3%) والمنطقة الشرقية بالمرتبة الرابعة (8.3%) وهذا يعني أن هذه المناطق الأربعة تنتج ما يقدر بحوالي 77% من إنتاج الخضار بالمملكة.

شكل 2-4: المساحة المحصولية للخضروات بالمناطق، 2003



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 2-5: المساحة المحصولية للخضروات بالمناطق، 2008



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

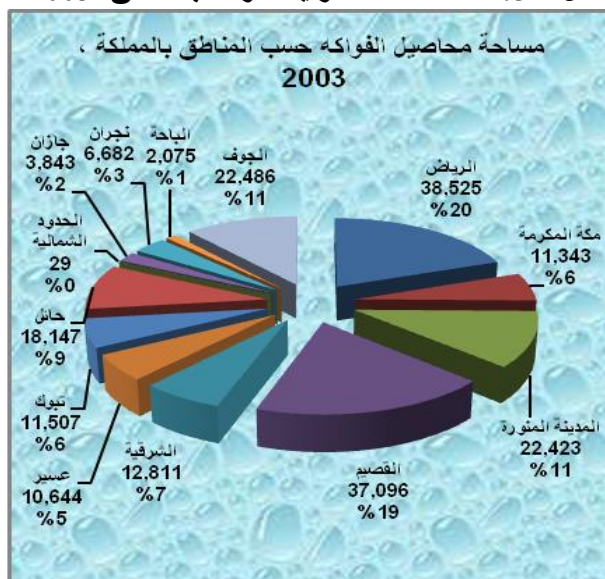
وتبين أن هناك تراجعاً في المساحة المخصصة لإنتاج **الأعلاف** خلال الفترة الزمنية 2004-2008م حيث تراجعت المساحة المخصصة لإنتاج الأعلاف من 168198 هكتار عام 2004م إلى 137357 هكتار عام 2006م ثم تزايد في المساحة لتصل إلى نحو 160808 هكتار عام 2008. وتعتبر منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث إنتاج الأعلاف حيث بلغت نسبة إنتاجها 47% من إجمالي إنتاج المملكة من الأعلاف عام 2007م، يليها مناطق القصيم (11%)، جازان (9.5%)، الجوف (7.7%)، حائل (7.4%)، وتبوك (5.8%).

ويعتبر **البرسيم** أهم محاصيل الأعلاف المنتجة بالمملكة حيث يشكل البرسيم أكثر من 65% من كمية الأعلاف المنتجة بالمملكة عام 2008م. ولاشك أن إنتاج الأعلاف يعتبر ذا أهمية كبيرة في دعم قطاع الثروة الحيوانية ولكن يجب أن يكون الإنتاج في حدود الاحتياجات المحلية وفي حدود ما تسمح به الموارد المائية الشحيحة بالمملكة.

كما لوحظ أن هناك زيادة متدرجة من سنة لأخرى في كل من المساحة والإنتاج لجميع محاصيل **الفواكه** بالمملكة خلال الفترة الزمنية 2004-2008م، جدول (3.2) بالملحق. فقد زادت المساحة المزروعة بالفواكه من 208577 هكتار عام 2004م لتصل إلى 232513 هكتار عام 2008م، كما زادت الكمية المنتجة من الفواكه لنفس الأعوام من 1454318 طن لتصل إلى 1615699 طن. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث كمية الفواكه المنتجة عام 2008م فقد أنتجت ما مقداره 19% من إنتاج المملكة يليها منطقة القصيم (13.5%)، فالمنطقة الشرقية (13%) فمناطق حائل والمدينة المنورة والجوف وتبوك ومكة المكرمة على التوالي.

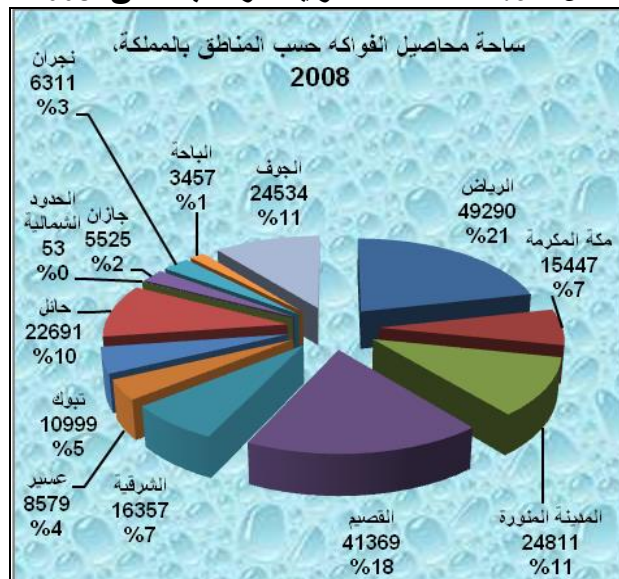
وتعتبر التمور أهم محاصيل الفواكه من النواحي التقليدية والإستراتيجية فزراعة النخيل تنتشر في جميع مناطق المملكة يؤكد هذا الاهتمام الكبير بزراعة التمور والزيادة المستمرة في المساحة المزروعة بالنخيل والكمية المنتجة من التمور من سنة لأخرى، فقد تبين من البيانات التقديرية أن المساحة المزروعة بالنخيل في عام 2004م كانت 148801 هكتار والإنتاج بلغ 941293 طن من التمور بينما ارتفعت المساحة المزروعة بالنخيل عام 2008م لتصل إلى 157074 هكتار ووصل الإنتاج إلى 986409 طن من التمور عام 2008م تشكل 61% من إجمالي إنتاج الفواكه بالمملكة في نفس العام. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى إنتاجاً للتمور يليها مناطق القصيم والشرقية والمدينة المنورة وحائل والجوف على التوالي.

شكل 2-5: المساحة المحصولية للفواكه بالمناطق، 2003



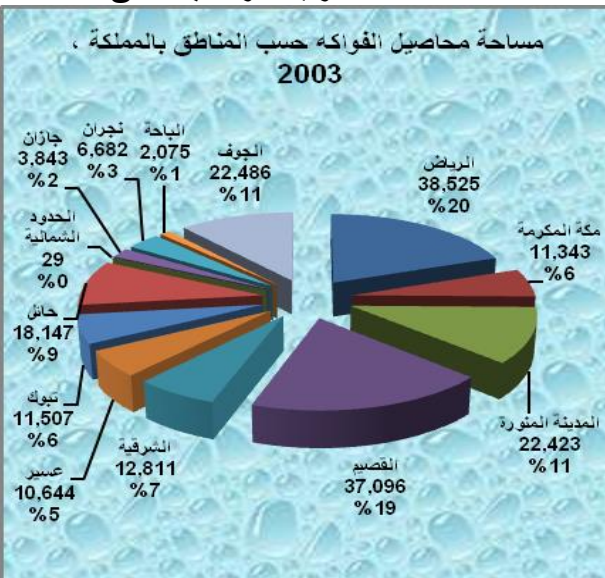
المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 2-6: المساحة المحصولية للفواكه بالمناطق، 2008



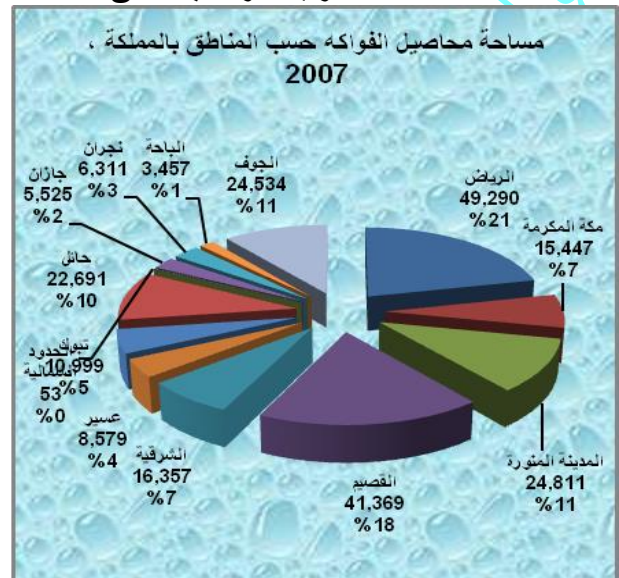
المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 2-5: المساحة المحصولية للفواكه بالمناطق، 2003



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

شكل 2-6: المساحة المحصولية للفواكه بالمناطق، 2008



المصدر: محسوبة من الكتاب الإحصائي السنوي، 2008

ومما لاشك فيه أن تطوير إنتاج الفواكه في المملكة يستدعي إعادة النظر فيما تم إنجازه خلال السنوات الماضية وحتى الوقت الحاضر وإعادة تقييم المنجزات من خلال ربطها بالميزة النسبية لكل منطقة في إنتاج الأنواع المختلفة لمحاصيل الفواكه وربط ذلك بالأساليب الحديثة في الإنتاج والري والتسويق بما يكفل التوجه نحو تحقيق زيادة في الإنتاج ضمن إطار العمل على تحقيق استدامة الموارد الزراعية المتاحة في مختلف المناطق.

ويمثل قطاع الإنتاج الحيواني أحد أهم قطاعات الإنتاج الزراعي بالمملكة، جدول (4.2) بالملحق. ويتميز الإنتاج الحيواني بتركز تربية الأبقار في منطقة الرياض، إذ يوجد بها 183 ألف رأس تمثل 51% من إجمالي عدد الأبقار في المملكة البالغ 358 ألف رأس عام 2008م يليها المنطقة الشرقية بنسبة 29%، ثم منطقتي جازان وعسير بنسب بلغت 5%، 4% لكل منهما على الترتيب. كما أوضحت التقديرات تزايد إجمالي أعداد الأبقار بشكل تدريجي خلال الفترة 2004-2007م بنسبة 23% ثم تناقصت تلك الأعداد بين عامي 2007م، 2008م بنسبة 11%. كما يتميز بتركز تربية الأغنام في منطقة الرياض أيضاً، إذ يوجد بها عدد من الأغنام بلغ 1419 ألف رأس يمثل 21% من إجمالي عدد الأغنام في المملكة البالغ نحو 6.72 مليون رأس في عام 2008م يليها في ذلك منطقة القصيم بنسبة 16% ثم منطقتي الجوف والشرقية بنسب بلغت 15%، 13% لكل منهما على الترتيب.

وتشير التقديرات الي تناقص إجمالي أعداد الأغنام بنسبة 17%. في حين تتركز تربية الماعز في منطقة عسير إذ يوجد بها أكبر عدد من الماعز بلغ 353 ألف رأس يمثل 19% من إجمالي عدد الماعز في المملكة البالغ نحو 1.9 مليون رأس وفقاً لتقديرات العام المذكور، يليها في ذلك منطقتي الرياض وجازان بنسب بلغت 15%، 14% لكل منهما على الترتيب. وتشير التقديرات الي انخفاض إجمالي الأعداد عام 2008م مقارنة بعام 2004م بنسبة 22%. كما تتركز تربية الإبل في منطقة الرياض إذ يوجد بها أكبر عدد من الإبل بلغ 104 ألف رأس يمثل 43% من إجمالي عدد الإبل في المملكة البالغ 242 ألف رأس عام 2008م يليها في ذلك منطقتي القصيم والشرقية بنسب بلغت 14%، 10% لكل منهما على الترتيب. وتشير التقديرات الي تناقص إجمالي الأعداد بنسبة 15%.

وقد بلغ إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء في الخطة السابعة (1420-1425هـ) نحو 824 ألف طن ازداد ليصل إلي نحو 891 ألف طن في الخطة الثامنة (1425-1430 هـ) بنسبة زيادة بلغت نحو 8%. كما ازداد إنتاج لحوم الدواجن خلال سنوات الخطتين من نحو 3214 ألف طن في الخطة السابعة ليصل إلي 3936 ألف طن في الخطة الثامنة بنسبة زيادة بلغت نحو 22%. وازدادت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء بين سنوات الخطتين من نحو 41% في الخطة السابعة إلي نحو 51% في الخطة الثامنة، مع انخفاض طفيف في نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن من نحو 87% في الخطة السابعة إلي نحو 85% في الخطة الثامنة. ويعود ذلك إلي تزايد الطلب على لحوم الدواجن بين الخطتين.

تشير بيانات خطط التنمية إلي تناقص الطلب على اللحوم الحمراء في الخطة الثامنة (1425-1430هـ) مقارنة بالطلب على اللحوم الحمراء في الخطة السابعة (1420-1425 هـ) من نحو 2007 ألف طن في الحطة السابعة إلي نحو 1725 ألف طن في الخطة الثامنة بنسبة نقص بلغت نحو 13%، وخلال نفس الفترة تزايد الطلب على لحوم الدواجن من نحو 3692 ألف طن في الخطة السابعة ليصل إلي 4651 ألف طن في الخطة الثامنة بنسبة زيادة بلغت 26% ويرجع ذلك إلي انخفاض أسعار الدواجن مقارنة باللحوم الحمراء وكذلك زيادة الوعي الصحي لدى السكان، الذي يدعو إلى التقليل من استهلاك اللحوم الحمراء وإبدالها بلحوم الدواجن.

بلغ إجمالي الإنتاج من الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية 93495 طن عام 2008م منها 74095 طن من المصائد البحرية و 19400 طن من المزارع السمكية بنسبة 79%، 21%، على التوالي. وقد بلغ ما تم صيده من مياه البحر الأحمر (23700) طن، وما تم صيده في الخليج العربي (50295) وما تم صيده في المياه الدولية (100) طن بنسبة 25%، 54%، 0.11% على التوالي. وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك عام 2008م نحو 48%.

يتم إنتاج جزء من المتاح للاستهلاك من بعض هذه السلع محلياً مثل اللحوم الحمراء ، لحوم الدواجن، والقمح المستلم من قبل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (335) وتاريخ 1428/11/9 هـ سوف يتم التدرج في تخفيض الكميات المستلمة منه بنسبة 12.5% سنوياً لمدة ثمانية سنوات وبالتالي سيتم استيراد كامل الاحتياجات من القمح بعد ذلك لتحويله إلى دقيق، كما يتم تكرير السكر داخل المملكة حيث يتم استيراد المواد الخام اللازمة لتصنيعه ، وكذلك تستورد الزيوت النباتية كزيت خام حيث يتم تكريرها وتصفياتها وتعبئتها داخل المملكة، كما يتم إنتاج جزء من احتياجات المملكة من الذرة البيضاء والصفراء، أما بقية السلع الأخرى فيستورد كامل الاحتياجات منها من الخارج لتعذر إنتاجها محلياً.

بالرغم من أن جميع وزارات ومؤسسات وأجهزة الدولة تتعاون وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنمية القطاع الزراعي، إلا أن هنالك بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة تضطلع بدور مباشر وحيوي في تنمية القطاع الزراعي. وتعتبر وزارة الزراعة هي الجهة المنوط بها أمور القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء والتنمية الزراعية الريفية بالمملكة. وتعتبر وزارات المياه والكهرباء، والعمل، والشئون الاجتماعية، والداخلية، والشئون البلدية والقروية أهم الوزارات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية الزراعية. وقد تأسست وزارة الزراعة بموجب المرسوم الملكي رقم 4951/21/5 وتاريخ 1373/4/18 هـ، وكما سبق

القول فإن وزارة الزراعة هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتنسيق الجهود لتنمية القطاع الزراعي في المملكة، هذا ويمكن تلخيص أهم مهامها في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التي تستهدف تحقيق تنمية زراعية متوازنة في البلاد وفي ضوء مؤشرات الميزات النسبية للمناطق الزراعية المختلفة. ووضع السياسات الزراعية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة بإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية التي تتناسب مع إمكانيات الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المائية وبما يضمن استخدامها بكفاءة اقتصادية وفنية عالية وتحقيق تنمية زراعية قابلة للاستمرار. وكذلك تقديم الخدمات الفنية والمادية وبما يكفل إيجاد الظروف الملائمة للاستثمار الزراعي.

وتشمل المؤسسات والهيئات ذات الصلة: صندوق التنمية الزراعية الذي يقوم بتمويل التنمية الزراعية بالمملكة، المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، الهيئة العامة للاستثمار، صندوق التنمية الصناعية السعودي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المؤسسات التعليمية المختلفة. كما أن هناك الشركات واللجان الزراعية وتشمل الشركة السعودية للأسماك (أسماك)، الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)، شركة حائل للتنمية الزراعية (هاكو)، شركة القصيم الزراعية (جاكو)، شركة تبوك للتنمية الزراعية (تادكو)، شركة الشرقية للتنمية الزراعية (شادكو)، شركة الجوف للتنمية الزراعية (الجوف)، شركة بيشه للتنمية الزراعية (بيشه)، شركة جازان للتنمية الزراعية (جازادكو). وكذلك شركة المنتجات الغذائية و اللجان الزراعية في الغرف التجارية الصناعية.

وقد أقامت الدولة العديد من مشاريع صوامع تخزين الغلال التي توفر الطاقة التخزينية المناسبة لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي من القمح والشعير، وكذلك الاحتفاظ بمخزون احتياطي استراتيجي من القمح لمدة سنة أشهر لمواجهة الظروف غير المتوقعة، وبلغ عدد صوامع القمح 30 صومعة موزعة على 10 فروع في مختلف مناطق المملكة بلغت سعتها الإجمالية 2.4 مليون طن عام 2007م.

لم ينل التسويق والتصنيع الزراعي الاهتمام الكافي على أرض الواقع، فتقوم الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية على عناصر البنية الأساسية والهيئات والتجهيزات التسويقية المتاحة في البنيان الاقتصادي السعودي. وتعتبر هذه العناصر الأساسية حجر الزاوية في رسم ملامح هيكل وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تمارس الأنشطة التسويقية على المنتجات الزراعية، ومن ثم تلقي بظلالها على ما يمكن توقعه من إنجاز سوقي يعكس على كافة أطراف النظام التسويقي وعلى المجتمع بأسره، وتشمل عناصر البنية الأساسية والهيئات والتجهيزات التسويقية المتاحة للأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية في المملكة: الأسواق وشبكة الطرق ووسائل النقل، المستودعات والمخازن وهيئات التجهيز والتصنيع، وشركات التسويق، كما أن للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق أهمية خاصة لما تشكله من أهمية إستراتيجية في الإستيراد والتسويق الحكومي للقمح. ويعتبر تدنى الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للتمور والتي تُعد محصولاً إستراتيجياً في المملكة من أهم التحديات وأولويات التطوير.

تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء جمعيات تعاونية وشركات متخصصة في التسويق الزراعي. وللقيام بالدور المطلوب في حل مشكلات التسويق الزراعي التي تفاقمت مع الزيادة المطردة في الإنتاج المحلي من مختلف المنتجات الزراعية، وعدم مواكبة الخدمات التسويقية والظروف السوقية لهذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج.

كما يوجد بالمملكة خدمات تسويقية متعددة للمنتجات الحيوانية والأسماك فتعتبر مسالخ الحيوانات من أهم الحلقات التسويقية في مسالك تسويق اللحوم لارتباطها باعتبارات شرعية ترتبط بشروط الذبح وغيرها وكذلك اعتبارات صحية تتصل بالإشراف الصحي على مختلف أنواع اللحوم التي يتناولها الإنسان، وسلامة الغذاء كإحدى أسس الأمن الغذائي بمفهومه الشامل. ويوجد في الرياض أربعة مسالخ قائمة فعلاً هي مسلخ العزيزية الأهلي ومسلخ الرياض الحديث ومسلخ النسيم الأهلي ومسلخ العريجات، هذا فضلاً عن مسلخ خامس تحت الإنشاء وهو مسلخ الرياض الألي، ويقوم بإدارة هذه المسالخ مؤسسات خاصة لتشغيلها تحت إشراف أمانة مدينة الرياض (إدارة المسالخ).

ويعتبر التصنيع الزراعي حلقة أساسية من حلقات تسويق المنتجات الزراعية، وهو من القطاعات التي تطورت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، حيث شجعت الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة، وذلك من خلال ما تقدمه الدولة من قروض ميسرة من خلال صندوق التنمية الصناعي، وإنشاء المدن الصناعية المجهزة. فقد تم إنشاء العديد من المصانع الكبيرة والحديثة للتصنيع الغذائي.

وتقدم الحكومة الدعم المباشر وغير المباشر لقطاع الزراعة بجانب توفير الحماية من خلال الرسوم الجمركية والنوعية وذلك لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه ولزيادة نموه وتطوره حتى يحقق مساهماته المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والديموغرافية.

كما تقدم الحكومة الخدمات المساندة الأخرى ويأتي في مقدمتها الخدمات الإرشادية والخدمات الوقائية والخدمات البيطرية وذلك من خلال المتخصصين والمؤهلين في 13 إدارة عامة للزراعة في المناطق و 12 مديرية زراعية في المحافظات و 122 فرع لوزارة الزراعة منتشرة في جميع أنحاء المملكة. هذا بالإضافة إلى الخدمات المحجرية وإجراء الأبحاث والتجارب الزراعية ونشر نتائجها من خلال سبعة مراكز بحثية متخصصة وكذلك تدريب منسوبيها والمزارعين وأبنائهم على الأساليب والمعارف الجديدة في القطاع الزراعي.

كما تمتد إهتمامات قطاع الزراعة لتشمل ضمان سلامة الغذاء والتوصل للمقاييس والمواصفات المناسبة حسب المستويات الدولية، والإهتمام بصحة الإنسان والحيوان وحمايته من الأمراض العابرة للحدود. وتتولى عدة جهات حكومية مثل وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس عمليات الفحص والرقابة وإصدار الشهادات المطلوبة ووضع المواصفات والمقاييس وعمليات الفحص والرقابة اللازمة على السلع الواردة سواء كانت نباتية أو حيوانية أو مصنعة وذلك من أجل حماية السوق المحلي من أى تجاوزات أو أضرار. كما أن لهيئة الغذاء والدواء دور مميز في هذا المجال.

2.2 دور القطاع الزراعي في التنمية المستدامة

يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الهامة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، ومحاربة الفقر، وتوفير فرص العمل، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة من خلال إنتاج السلع الغذائية اللازمة للإنسان والمواد الأولية والخام للصناعة، وتنمية وتنشيط القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية وكذلك تدعيم الروابط الخلفية للعديد من القطاعات. ويسهم في تحقيق اكتفاء ذاتي جزئي من منتجات زراعية هامة، مما يساهم في استقرار أسعار السلع الزراعية والغذائية، والحد من معدلات التضخم، والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادته. كما يحافظ القطاع الزراعي على التوازن الإقليمي بين المناطق والحد من الهجرة للمدن والمناطق الحضرية وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويعتبر القطاع الزراعي أيضاً من أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية من خلال إحلال الواردات أو التصدير وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إضافة إلى مساهمته في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتوجيه راس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

كما لا يمكن إغفال أهمية القطاع الزراعي الأمنية والسياسية والاجتماعية ودوره في إحداث التنمية الريفية والمحافظة على البيئة. فلا يجب النظر لإنتاج الغذاء وللقطاع الزراعي كقطاع ونشاط إنتاجي إقتصادي فقط بل هو يمثل أسلوب حياة ويرتبط استقراره الاجتماعي بسلامة وأمن الوطن. وتؤكد الأدبيات الحديثة على هذا البعد بعد ما تأكد مرة أخرى من دور القطاع المحوري على مستوى العالم بعد أزمة الغذاء والتقلبات السعيرية²⁸. هذا بجانب الدور الهام الذي يتبناه قطاع الزراعة في المساهمة في الحفاظ وصيانة الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى والبيئة.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن الدور الهام للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بالمملكة.

1.2.2 دور القطاع الزراعي في الاستقرار الاجتماعي والتوطين

يعتبر الريف من المناطق الطاردة للسكان لأسباب اقتصادية مثل البحث عن عمل، تحسين مستوى الدخل، والبحث عن فرص للاستثمار، أو لأسباب اجتماعية مثل الالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على خدمات صحية جيدة وغيرها. وقد أدت هذه الظاهرة إلى انخفاض نسبة الذين يعملون بالزراعة من 22.2% عام 1950 إلى 1.4% فقط عام 2005، وأن 40.1% من الذين كانوا يعملون بالزراعة قبل الهجرة ما زالوا يحتفظون بمزارعهم ولكنها غير مستغلة، و 17.4% باعوا مزارعهم، و 5.0% قاموا بإيجارها للآخرين²⁹. ومن ثم فإن التنمية الزراعية توفر لسكان المناطق الريفية بالمملكة العربية السعودية

²⁸ World Bank, "Global Food Crisis Response Program", Framework Document for Proposed Loans, Credits, and Grants in the Amount of US\$ 1.2 Billion Equivalent, Washington, D. C., May 22, 2008 (Page 7).

"...لقد اكدت التقلبات السعيرية في الاسواق العالمية خلال الفترة 2007-2008 بأن الغذاء في الدول المستوردة وخاصة الفقيرة منها لا يجب النظر اليه بكونه فقط قطاع اقتصادي مثل قطاع المنسوجات أو التصنيع. فالتغيرات السعيرية الرئيسية حتى لو كانت لفترات قصيرة تكون مدمرة للأشخاص والمجتمعات مما يخلق حدة وغضب أو ذعر، ولذا يجب ان تكون الحلول المطروحة ليس فقط سريعة وفورية ومقنعة بل يجب ان تتال ايضا للتأييد السياسي والجهادى...."

²⁹ المسودة النهائية للرؤية المستقبلية للتنمية الزراعية الريفية في المملكة العربية السعودية، مشروع التنمية الريفية، 2009.

المستوي المناسب من البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وخدمات تنمية الإنتاج الزراعي الريفي من خلال بناء أصولهم وبنيتهم الإنتاجية والاجتماعية وبما يضمن لهم أسباب الاستقرار في مناطقهم وبحقق رفاهيتهم .

وتمثل الهجرة إلى المدن الكبرى والمناطق الحضرية ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وخدمياً على هذه المناطق الجاذبة للهجرة، حيث يتركز نحو 80% من سكان الحضر في أربعة مدن فقط مما يستلزم مجابهة الاحتياجات الأمنية والاقتصادية والمعيشية والتعليمية والصحية وغيرها لهذه الإعداد المتزايدة بالمناطق الحضرية استثمارات ومتطلبات مالية باهظة مما يسبب عبئاً على ميزانية الدولة، في حين أن الاستثمار الحكومي والخاص في تنمية النشاط الزراعي في هذه المناطق الريفية وإقامة المشاريع الزراعية والتسويقية والمرتبطة بالتصنيع الزراعي والموفرة لفرص العمل والمولدة للدخول بتلك المناطق سيكون بالتأكيد أقل كلفة للدولة عن تلك الاستثمارات المطلوبة لاستيعاب الأعداد المهاجرة المتزايدة، هذا بجانب ما تسببه هذه الهجرة من هواجس أمنية واجتماعية. ولاشك أن قدرة القطاع الزراعي في تحقيق الاستقرار للسكان في قراهم ومناطقهم الريفية يعكس فعالية هذا القطاع في الحد من معدلات الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية والتي زادت معدلات نموها بشكل كبير مما يستوجب زيادة النفقات الاستثمارية فيها لتطوير وزيادة نطاق الخدمات المختلفة اللازمة لهذا النمو. ويلاحظ أن منطقة الرياض والمنطقة الشرقية ومكة تأتي في الصدارة كأعلى مناطق لجذب الهجرة الداخلية، بينما تتميز مناطق الباحة وجازان بأعلى معدلات سلبية للهجرة الصافية وقد أثر ذلك سلباً على نموها السكاني مما يحتم ضرورة التنمية الزراعية والريفية في هذه المناطق لضمان الاستقرار والأمن الإجتماعي.

ومما يزيد الأمر سوءاً أن معظم المهاجرين من الفئات العمرية الصغيرة الأفضل تعليماً مقارنة بغير المهاجرين، وعلية فتؤثر هجرة الكوادر البشرية الشابة ذات التعليم الجيد نسبياً سلباً على فرص تحقيق التنمية الريفية والتنمية الزراعية المستدامة في المناطق الطاردة أصلاً للسكان في جوانب أخرى عديدة مثل استخدام المبتكرات الزراعية الحديثة والحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد المائية والطبيعية. ولذا يجب زيادة مساهمة القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة السعودية حيث مازالت نسبة الذين يعملون في القطاع الخاص منخفضة ويمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الزراعي لضمان استقرار هذه الفئات في مناطقهم.

2.2.2 دور الزراعة في توفير الأمن الغذائي ونسب من الاحتياجات الغذائية

يوفر الإنتاج الزراعي نسبة متزايدة من الاحتياجات الغذائية لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، يعكس تقديراً لأداء القطاع الزراعي في ضوء الأهداف المتوخاة خاصة ما يتعلق منها بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. فللقطاع الزراعي دور محوري في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل حيث يعمل القطاع على "إتاحة" الغذاء سواء من الإنتاج المحلي حينما تتوفر الميزة النسبية في المناطق المختلفة، أو الاستيراد أو الاستثمار الخارجي، وكذلك فقد أدى القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في "استقرار الأسواق والأسعار" بالملكة مما قلل من التأثيرات السلبية لتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية مثل القمح والألبان والدواجن والخضر والفاكهة على المنتج والمستهلك السعودي، وكذلك توفير مخزون إستراتيجي من السلع الرئيسية عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق. كما أدى القطاع الزراعي دوراً هاماً في زيادة دخول المزارعين والصيادين والرعاة وتحسين مستوى معيشتهم مما جعلهم قادرين على "الوصول والنفاذ للأسواق" لشراء احتياجاتهم من الغذاء الأمن لمقابلة احتياجاتهم الغذائية، كما أدى تطوير الخدمات البيطرية وقدرات التحليل المعملية والحجر البيطري والزراعي إلى تلبية "الإحتياجات التغذوية" لفئات المجتمع المختلفة والتأكد من سلامة الغذاء المتداول وتطابقه مع المواصفات والمقاييس الدولية. كما ساهم القطاع في منع دخول العديد من الأمراض العابرة للحدود حفاظاً على صحة الإنسان والحيوان.

فلاشك أن التطور الكبير الذي حدث في القطاع الزراعي قد ترك أثراً إيجابياً على الاستهلاك حيث ساهم مساهمة فعالة في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كماً ونوعاً وعلى سبيل المثال فقد ارتفع معدل نصيب الفرد اليومي من الطاقة من 1807 سعراً حرارياً خلال الفترة من 1394 - 1396 هـ (1974-1967م) إلى حوالي 3000 سعراً حرارياً خلال الفترة من 2001 - 2004م كما ارتفع نصيبه اليومي من البروتين من 51.3 جرام في اليوم إلى 77.5 جرام في اليوم وارتفع نصيبه من الدهون من 33.6 جرام/ يوم إلى 75 جرام في اليوم خلال نفس الفترة وقد صاحب ذلك تحسن نوعي في النمط الغذائي للمواطن السعودي إذ ارتفعت الأهمية النسبية للمكونات الغذائية من أصل حيواني وذلك نتيجة لتحسن الدخل وارتفاع الوعي الصحي. ولاشك أن هذه المعدلات الاستهلاكية التي تمت الإشارة إليها أعلاه تفوق ما يحصل عليه الفرد في الدول النامية وكذا المتوسط العالمي وتكاد تضاهي ما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة.

وتعكس نسب الاكتفاء الذاتي التغير في السياسات الزراعية بالاتجاه نحو إنتاج السلع الزراعية الغذائية ذات القيمة المضافة العالية ولها ميزات نسبية وموفرة للمياه لتحقيق تنمية زراعية قابلة للاستدامة. وكان للقطاع الزراعي وتطوره دور هام في زيادة الإنتاج الزراعي ومن ثم في معدلات الاكتفاء الذاتي، جدول (5.2) بالملحق، كما يتبين من التالي:

- (أ) كان إنتاج القمح 26 ألف طن ونسبة الاكتفاء الذاتي منه لا تتجاوز 7.8% عام 1970م، ثم زاد إنتاجه إلى نحو 2.5 مليون طن أي في حدود نسبة اكتفاء ذاتي قدرها 100% عام 2003م وإلى نحو 2.6 مليون طن أي في حدود نسبة اكتفاء ذاتي قدرها 100% عام 2007م ثم انخفض إلى نحو 2 مليون طن محققا نسبة اكتفاء ذاتي بلغت نحو 90.2% عام 2008.
- (ب) تضاعف إنتاج التمور حوالى ثلاث مرات عن مستواه عام 1970م ليصل إلى نحو 884 ألف طن عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 104% ليصل إلى نحو 983 ألف طن عام 2007م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 105% وهناك فائض متاح للتصدير تتبرع منه المملكة بنحو 21 ألف طن لبرنامج الغذاء العالمي، وقد بلغ إنتاج التمور عام 2008 نحو 986 ألف طن عام 2008 وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 105.8%.
- (ج) بلغ إنتاج الخضروات حوالى 683 ألف طن عام 1971م زاد إلى نحو 2.2 مليون طن عام 2003م ثم إلى نحو 2.6 مليون طن عام 2007م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخيار 99%، والبطاطس 103%، والطماطم 63% عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخيار 101%، والبطاطس 121%، والطماطم 70% عام 2007م، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل نحو 101%، 158.5%، 74% على الترتيب عام 2008.
- (د) بلغ إنتاج اللحوم الحمراء نحو 19 ألف طن عام 1970م، لكنه زاد إلى نحو 165 ألف طن عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 39%، وإلى نحو 171 ألف طن عام 2007م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 36%، ثم إلى نحو 170 ألف طن بنسبة اكتفاء ذاتي 37.9% عام 2008.
- (هـ) لم يتجاوز إنتاج الدجاج اللحم 7 آلاف طن عام 1970م، زاد إلى نحو 468 ألف طن عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 60% وإلى نحو 508 ألف طن عام 2007م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 55%، ثم إلى نحو 460 ألف طن عام 2008 بنسبة اكتفاء ذاتي 50.8% عام 2008.
- (و) كان الإنتاج من بيض المائدة 5 آلاف طن عام 1970م، ثم زاد إلى نحو 137 ألف طن عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 103% ثم زاد إلى نحو 188 ألف طن عام 2007م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 117%، ثم إلى 170 ألف طن عام 2008 بنسبة اكتفاء ذاتي 104.5%.
- (ز) زاد إنتاج الحليب الخام من حوالى 160 ألف طن عام 1970م إلى نحو 1.2 مليون طن سنوياً عام 2003م، وتجاوز الإنتاج مرحلة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 111% ثم إلى نحو 1.4 مليون طن سنوياً عام 2007م، وتجاوز الإنتاج مرحلة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 105%، وفي عام 2008 بلغ الإنتاج 1.7 مليون طن ونسبة اكتفاء ذاتي 102.6%.
- (ح) زاد إنتاج الأسماك من 17 ألف طن عام 1970م إلى 67 ألف طن عام 2003م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 52% وإلى 93 ألف طن عام 2008م، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 48%.

3.2.2 دور الزراعة في توفير فرص العمل والتوظيف

ظهرت مؤشرات حقيقية دالة على زيادة معدلات البطالة في المملكة. وأشار تقرير خطة التنمية الثامنة (2005-2009م) إلى أن نسبة البطالة في المملكة بلغت بين السعوديين حوالى 7%. كما أن هناك مؤشرات على تزايد نسب البطالة بين الشباب في الفئات العمرية 20-39 عاماً. وفي ضوء هذه البيانات والتقديرات يتضح أن مستوى البطالة في المملكة أعلى من المستويات المقبولة في العديد من الدول النامية والمتقدمة. وللبطالة آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وأمنية، كما تؤثر سلباً على الاستقرار الإجماعي والتوطين وزيادة معدلات الجرائم. وتعتبر الزراعة من أهم القطاعات القادرة على المساهمة الفعالة لتقليل حدة هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لما بها من أنشطة كثيفة العمالة والتي لو استمر دعمها وتنميتها سيكون لها أكبر الأثر في زيادة فرص التوظيف والاستقرار الإجماعي والأمني في تلك المناطق وللمملكة بصورة عامة.

ونظراً لأهمية العنصر البشرى باعتباره هدف التنمية ووسيلتها. فقد أولته الدولة أهمية كبيرة تعكسها بوضوح البرامج والنظم التعليمية والتدريبية التي تضمنتها خطط التنمية المتعاقبة لتأهيل وتنمية الكوادر البشرية. هذا ويقدر عدد العمالة الزراعية بنحو 592 ألف عامل عام 2008م تعادل نحو 8% من إجمالي العمالة الكلية في المملكة. بيد أن عدد السكان الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة في معيشتهم (تشمل الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والرعي ومنتجات الغابات) يبلغ حوالى 4.5 مليون نسمة الأمر الذي يؤكد أهمية الجهود التي يجب أن تبذل لتنمية هذا القطاع وتحسين دخول العاملين فيه وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم.

4.2.2 دور الزراعة في تنوع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد السعودي

تساهم الزراعة في تنمية العديد من القطاعات في البنيان الاقتصادي المحلي حيث ترتبط مع هذه القطاعات بروابط أمامية وروابط خلفية ومن ذلك توفير المواد الخام للقطاع الصناعي والذي بدوره يقوم بتصنيع المستلزمات التي يحتاج إليها القطاع الزراعي من آلات وأسمدة كيميائية ومبيدات وغيرها وبهذا تمثل الزراعة سوقاً مهماً أمام منتجات القطاع الصناعي.

كما تساهم الزراعة في تنشيط وتنمية قطاع التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والنقل والمواصلات والنقل البحري والجوى حيث يتزايد حجم الاستهلاك والصادرات والواردات الزراعية عاماً بعد آخر. ومن هذا يتضح مدى أهمية الدور التكاملي للقطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بالمقابل هناك العديد من الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية في المملكة منها صناعات مشتقات الحبوب، وصناعات تعليب الخضروات وحفظ الفاكهة ومنتجات التمور وصناعة الحليب ومشتقاته، هذا وتشير بيانات وزارة التجارة والصناعة (1425هـ) الى وجود 588 مصنع للمواد الغذائية والمشروبات في المملكة العربية السعودية يعمل بها 55667 عاملاً يمثلون نحو 15.6% من عدد العمال العاملين في مختلف المصانع. كما يبلغ إجمالي حجم التمويل لمصانع المواد الغذائية والمشروبات نحو 2.7 مليار ريال بنسبة 8.7% من حجم التمويل لكافة المصانع.

وبلغ عدد المصانع المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار راس المال الأجنبي حتى نهاية عام 1420هـ نحو 216 مصنعاً برأسمال إجمالي قدره 7486 مليون ريال تعمل في مجالات تعبئة التمور ومنتجاتها، واللحوم ومنتجاتها، والخبز ومنتجات المخابز، وتعبئة وحفظ الخضروات والبقول، وصناعة منتجات الحليب، وطحن الغلال وتهئية الحبوب الغذائية، وتعبئة وحفظ الأسماك والروبيان والزيت الحيواني والنباتية والدهون، والسكر وتكريره.

5.2.2 دور الزراعة في الحد من الفقر

هناك ترابط وثيق بين تقليل الفقر والتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي حيث يتواجد الفقر النسبي بصورة أكثر بالمناطق الريفية بالمملكة، في حين يعتمد سكان هذه المناطق على الزراعة والرعى كمصدر رئيسي للدخل والتوظيف ولتوفير إحتياجاتهم الغذائية الرئيسية عن طريق الإستهلاك الذاتي من إنتاجهم المباشر. وعليه فإن التنمية الزراعية الهادفة لزيادة الدخول بالمناطق الريفية عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة عن طريق تطوير التسويق والتصنيع الزراعي تعتبر من ضرورات التنمية الإقتصادية ومحاربة الفقر وتوفير الغذاء وتحقيق أهداف الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالمملكة. فقد بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت مستوي خط الفقر في المملكة السعودية نحو 1.63% عام 2005 غالبيتهم في المناطق الريفية الزراعية، وقد أوضحت التقارير العالمية أن استخدام الزراعة من أجل التنمية والمتمثلة في زيادة القدرة على الحصول على الأصول من أراضي، مياه، تعليم ورعاية صحية، وزيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة وانتهاج السياسات الموجهة لتحقيق الزراعة من أجل التنمية يمكن أن يعزز من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة وتحسين سبل الرزق وزيادة العمالة في الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي وتعزيز المهارات بما يؤدي إلى تنمية مستدامة لقطاع الإنتاج الزراعي الريفي وبما يحقق الرفاهية لسكان الريف وتقليل الفقر بمستوى معنوي³⁰. وقد ساهمت العديد من الأنشطة الزراعية في تحسين دخول السكان الريفيين وبخاصة صغار المزارعين والفئات محدودة الدخل، وقد تم ذلك في العديد من المناطق من خلال المشروعات الصغيرة لإنتاج الدواجن، باعتبارها وسيلة سريعة وقليلة الاستثمارات لتقليل حدة الفقر الريفي. كما ستساهم التنمية الزراعية والريفية وجهود الأمن الغذائي بمفهومه الشامل في تحقيق التزامات المملكة نحو تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015م تبعاً للأهداف التنموية للألفية³¹.

6.2.2 دور الزراعة في تحسين نوعية الحياة

تستهدف الخطة الإقتصادية والإجتماعية طويلة المدى حتى عام 2025 إلى مضاعفة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحقيق ارتفاع متناسب في نوعية الحياة. وأكدت الخطة على أنه من المهم لإحداث تنمية شاملة للاقتصاد والمجتمع السعودي أن يصاحب الزيادة في دخل الفرد السعودي، تحسن متناسب في نوعية حياته. ولقياس التقدم في هذه الناحية تم اقتراح مؤشر متعدد الأبعاد لقياس مؤشر نوعية الحياة بالمملكة، ومن المتوقع أن يرتفع ذلك المؤشر من قيمته البالغة الحالية

³⁰ FAO, The State of Food Insecurity in the World, Rome, 2008

³¹ United Nations Millennium Declaration, September 2000.

(97.94) إلى (114.93) عام 2025م. ولقطاع الزراعة دور هام في تحقيق هذا التطور المأمول في تحسين نوعية الحياة للمواطن السعودي كما أشارت إليه الخطة سالف الذكر.

ويمثل مؤشر نوعية الحياة بالمملكة كما تم إستخدامة بالخطة طويلة المدى مؤشرا مركبا يعتمد على مؤشرات في إحدى عشر مجالا. وقد تم اختيار عدد 40 مؤشرا لتحليل المجالات الإحدى عشر. وفيما يلي المجالات المدرجة بالمؤشر مع توضيح دور قطاع الزراعة الفعلي في تحقيقه:

1. الدخل والتوزيع (تأثير مباشر عن طريق التأثير في بعض مكوناته مثل مؤشرات معامل جيني ومعدل الفقر)،
2. الحياة العملية (تأثير مباشر عن طريق التأثير في بعض مكوناته مثل معدل البطالة)،
3. النقل والمواصلات (تأثير غير مباشر عن طريق تطوير التسويق والتصنيع الزراعي والنقل وما يرتبط بهم من خدمات)،
4. الصحة (تأثير غير مباشر عن طريق زيادة الدخل بالمناطق الريفية وعدالة توزيعها)،
5. التعليم (تأثير غير مباشر عن طريق زيادة الدخل بالمناطق الريفية وعدالة توزيعها)،
6. الإسكان (تأثير غير مباشر عن طريق زيادة الدخل بالمناطق الريفية وعدالة توزيعها)،
7. البيئة (تأثير مباشر عن طريق التأثير في بعض مكوناته مثل مؤشر الحساسية البيئية)،
8. الحياة الأسرية (تأثير غير مباشر عن طريق زيادة الدخل بالمناطق الريفية وعدالة توزيعها)،
9. السلامة العامة،
10. وقت الفراغ والراحة (تأثير غير مباشر عن طريق زيادة الدخل بالمناطق الريفية وعدالة توزيعها)،
11. الخدمات العامة.

وبذلك يتضح ما لقطاع الزراعة وللتنمية الزراعية والريفية من تأثير مباشر لتحقيق أهداف الخطة لتحسين نوعية الحياة للمواطن السعودي من خلال مؤشرات تحسين الدخل و توزيعه (من خلال تحسين عدالة توزيع الدخل كما يعكس معامل جيني وكذلك من خلال تخفيض معدل الفقر) و الحياة العملية (من خلال تخفيض البطالة)، و البيئة (من خلال تحسين مؤشرات الحساسية للبيئة). كما تساهم التنمية الزراعية والريفية عن طريق زيادة الدخل وحسن توزيعها بالمناطق الريفية إلى المساهمة بطريقة غير مباشرة لتحسين عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالصحة، والتعليم، والنقل والمواصلات، حيث ستمكن التنمية الزراعية والريفية إيجاد فرص عمل مستدامة للمزارعين والرعاة و الصيادين مما سيزيد من دخولهم ويمكنهم من المساهمة في دفع جزء من تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية ورفع جزء من عبء الدعم الكبير عن كاهل الحكومة. كما يؤدي أيضا زيادة التوظيف والدخل عن طريق النشاط الزراعي والذي يعتبر عماد الحياة الريفية إلى تحسين مؤشر الحياة الأسرية، وكذلك مؤشر وقت الفراغ والراحة.

كما تعد المنتجات الحيوانية هي المصدر الرئيسي لإمداد الجسم بالأحماض الأمينية الأساسية، وعلى ذلك فإن ارتفاع معدلات استهلاكها يعد معيارا لمدى رفاهية الشعوب. ويعتبر متوسط استهلاك الفرد في المملكة من البروتين الحيواني والذي يقدر بحوالى 21 جرام/يوم قريبا من المستوى الموصى به من المنظمات الدولية والذي يقدر بحوالى 29 جرام /فرد/يوم، مؤكداً على دور القطاع الزراعي في النهوض بالمستويات التغذوية للمواطن السعودي والوفاء باحتياجات السكان المتزايدة والتي تعتبر إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة.

7.2.2 دور الزراعة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

من المعلوم أن دعم جهود التنمية الزراعية المستدامة يؤدي الي الحفاظ على الموارد الطبيعية والغطاء النباتي وحماية البيئة حيث يؤدي تطوير التشريعات وتوفير الإمكانات المناسبة إلى تقليل ووقف الرعي الجائر، كما تؤدي برامج التكايف والتنوع الزراعي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل مما يزيد قدرة المزارعين على وجود فوائض تمكنهم من الاستثمار في تحسين وصيانة الموارد الأرضية والمائية المتاحة. كما يزيد ذلك من قدرة المزارعين على تبني الأساليب الحديثة للري وتوفير وحماية الموارد المائية. كما أن تطوير البحوث الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج من زراعات نظيفة أو عضوية يؤدي إلى الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية لاستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية مما يؤدي دون شك إلى الحفاظ على التنوع والغطاء النباتي والحفاظ على الموارد الطبيعية ونوعية المياه والتربة وصحة الإنسان والحيوان.

8.2.2 دور الزراعة في ترقية التنمية الإقليمية المتوازنة

يساهم قطاع الزراعة في تنويع مصادر الدخل الوطني واستيعاب نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان ممن يعملون فيه أو يعتمدون عليه كما ينتشر في جميع مناطق المملكة التي لا يوجد في بعضها أي أهمية لقطاعات أخرى مما يعكس أهمية هذا القطاع في استقرار وتوطين نسبة كبيرة من السكان ومساهمته في تحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار الأمني والسياسي في المجتمع. وحسب الإحصاء الزراعي الشامل لعام 1999م بلغ عدد الحيازات الزراعية 242 ألف حيازة مساحتها 40.5 مليون دونم وإن جميع الحائزين الزراعيين سعوديون وهذا ما يعني أن الاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر استثماراً وطنياً، الأمر الذي يعني أن أي اهتمام أو دعم يوجه للقطاع الزراعي إنما هو لصالح المواطن السعودي مما يوفره من فرص عمل ودخل واستقرار. وهناك العديد من الأنشطة بالقطاع الزراعي التي تتميز بها مناطق محددة بالمملكة والتي يمكن أن يقوم عليها مشاريع استثمارية في مجال أنشطة الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والأسماك والدواجن والتسويق والتصنيع الزراعي.

ومن هذا يتبين أن القطاع الزراعي له قدرة استيعابية كبيرة للاستثمار في المشاريع المختلفة وهو ما دعا القطاع الخاص – إلى جانب القطاع الحكومي – بأن يولي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في المشاريع الزراعية بمختلف مناطق المملكة. كما تقوم الحكومة برعاية المزارع الصغير في المناطق المختلفة وتحقيق توازن بين دخول المزارعين عن طريق تقديم القروض الزراعية أو الإعانات أو إقامة المشاريع لمساندة للقطاع الزراعي مثل السدود والطرق وخدمات الإرشاد الزراعي والوقاية والتدريب. فما تم من إنجاز وتنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية في مناطق القصيم وحائل ووادي الدواسر يرجع بالتأكيد إلى التنمية الزراعية الرائدة في هذه المناطق، كذلك فقد كان لمشاريع الألبان في الخرج أكبر الأثر في تنمية المنطقة.

9.2.2 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

كما سبق الذكر فقد ارتفع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والغابات والأسماك من نحو (38) بليون ريال عام 1425/1424 إلى نحو (39) بليون ريال في عام 1428/1427 وذلك بالأسعار الثابتة لعام 1999م. وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو (4.8%)، وفي الاقتصادي غير النفطي نحو (7.0%) خلال نفس العام. ولقد ازدادت القيمة المضافة التي ولدها القطاع الزراعي من 5.5 بليون ريال في عام 1390/89 هـ (1969) إلى نحو 39.1 بليون ريال في عام 1428/27 هـ (2007) بالأسعار الثابتة لعام 1420/19 هـ (1999) لترتفع نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (3.5%) في عام 1390/89 هـ (1969) إلى نحو (4.8%) في عام 1428/27 هـ (2007). ويقدر معدل النمو السنوي المتوسط في القطاع الزراعي بنحو (5.3%) خلال تلك المدة، هذا في مقابل معدل النمو السنوي المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو (4.4%) خلال المدة نفسها، جدول (1.2) و (2.2) بالملحق.

3. تشخيص الوضع الراهن للقطاع الزراعي

تم استخدام التحليل الرباعي³² لتشخيص وتقييم الوضع الحالي للقطاع الزراعي موضحاً: عناصر القوة³³ ونقاط الضعف³⁴ الداخلية والتي تعكس فرص التحسين، ثم مؤكداً على الفرص المتاحة³⁵ والتهديدات³⁶ التي قد تواجه تحقيق الأهداف التنموية بالقطاع.

1.3 نقاط القوة

- لقد أنعم الله على المملكة العربية السعودية بالمكانة الدينية المتميزة، والموقع الاستراتيجي، والتنوع الجغرافي، والموارد البترولية الوفيرة، وقد دعم ذلك ما تتمتع به المملكة من تقاليد عريقة، واستقرار سياسي، أدى إلى احترام دولي على كافة المستويات مما انعكس في صورة علاقات إقليمية دولية متميزة ومن ثم تحقيق نجاحات اقتصادية مشرفة.
- اقتناع القيادة السياسية للمملكة بأهمية تحقيق الأمن الغذائي المحلي والإقليمي والعالمي ودعم جهود التنمية الزراعية المستدامة من خلال دور ريادي عالمي في مجال التعاون الدولي لمحاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، كما انعكس مؤخراً في تبني المملكة للإعداد وإقامة مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي بروما في عام 2009.
- مكانة المملكة المتميزة تدعم قدرة القطاع الخاص كأساس لأي تعاون إقليمي أو دولي في مجال الاستثمار الزراعي الخارجي في كافة أرجاء المعمورة.
- اقتصاد قوي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع بترولي ضخم بلغ متوسط إنتاجه اليومي خلال الفترة (2005-2008) نحو 9 مليون برميل، واحتياطي بترولي يصل إلى نحو 250 مليار برميل يمثل نحو 20% من إجمالي الاحتياطي العالمي من البترول، ومتوسط ناتج قومي إجمالي خلال الفترة المذكورة بلغ نحو 1200 مليار ريال سعودي، مما يزيد من فرص الاستثمار في القطاع الزراعي.
- التزام وإرادة سياسية تتخذ الزراعة الأداة الأساسية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة لتحقيق التوازن الإقليمي، فقد أدركت المملكة ومنذ عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - أهمية القطاع الزراعي وأولته عناية خاصة من خلال تطبيق العديد من أدوات السياسة الزراعية بما انعكس في زيادة الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة من 1.4 مليار ريال عام 1984م إلى 14.3 مليار ريال خلال الفترة 2000-2004م، كما ارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الاستثمارات من 1.4% عام 1984م إلى حوالي 2.1% خلال الفترة 2000-2004م، و زيادة الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 1999م من نحو 18 مليار ريال بنسبة 4.4% من الناتج الإجمالي عام 1985م ليصل إلى نحو 39 مليار ريال تمثل نحو 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007م، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتحقيق استقرار نسبي للواردات الزراعية عند مستوى لم يتجاوز 17.3% من الواردات الكلية رغم تزايد السكان وتزايد احتياجاتهم الغذائية، بل وتزايدت قيمة الصادرات الزراعية لتبلغ نحو 6 مليار ريال عام 2008م.
- أراضي صالحة للاستثمار الزراعي تقدر بنحو 48.9 مليون هكتار تعادل نحو 7% من إجمالي مساحة المملكة، ومساحات شاسعة من المراعي تقدر بنحو 170 مليون هكتار تمثل نحو 76% من إجمالي مساحة المملكة. وتطور في مساحة الأراضي المزروعة من نحو 538 ألف هكتار تمثل نحو 1.1% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة عام 1971، إلى نحو 4.4 مليون هكتار تمثل نحو 9% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة عام 2008، وزيادة في المساحة المحصولية من نحو 419 ألف هكتار عام 1971م لتصل إلى نحو 972 ألف هكتار عام 2008م. كما ساعد نظام توزيع الأراضي الذي أصدرته الدولة عام 1968م على توسيع نطاق الملكية الزراعية، وتشجيع الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة، من نحو 181 ألف حيازة بمتوسط مساحة بلغ 6.7 هكتار للحيازة الواحدة عام 1974م، إلى نحو 251 ألف حيازة، بمتوسط مساحة بلغ 17.3 هكتار عام 2008م.
- قطاع زراعي قادر على المساهمة في تحقيق أهداف تنويع الاقتصاد والتوازن الإقليمي بين الريف والحضر وبين مختلف مناطق المملكة ومحاربة الفقر والاستغلال الكفء والمستدام للموارد الطبيعية كأهداف رئيسية لخطط التنمية في المملكة والتي اعتبرته إطاراً اجتماعياً لجزء مهم في المجتمع.

³² SWOT

³³ Strengths

³⁴ Weaknesses

³⁵ Opportunities

³⁶ Threats

- قطاع خاص وطني واعي ومدعم لتحقيق متطلبات التنمية والاستثمار، فقد قدمت الدولة الدعم السخي للقطاع الخاص والذي تفاعل مع المزايا الممنوحة فساهم بإيجابية في تحقيق التطور الكبير الذي حققه القطاع الزراعي، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص 68% من إجمالي التمويل الاستثماري الزراعي، ووفر القطاع العام بقيته من خلال ميزانية الدولة، الصندوق الزراعي للتنمية وصندوق التنمية الصناعي السعودي حتى بلغ عدد الشركات الزراعية المساهمة في المملكة تسع شركات رأسمالها المدفوع 1.8 مليار ريال، ساهم القطاع الخاص بنسبة 92% منه. وأتاحت هذه الشركات مجالاً واسعاً لنحو 247 ألف مساهم لتوظيف أموالهم في القطاع الزراعي. كما شجعت الدولة المشاريع والشركات الكبيرة التي تعمل في مجال الاستثمار الزراعي وتضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص لتوجيه الموارد الرأسمالية اللازمة لتحقيق أهداف خطط التنمية الزراعية مع تزايد نصيب القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات الزراعية من نحو 57.6% خلال الخطة 1990- ليصل إلى نحو 74.3% خلال الخطة 2000-2004. وقد أدى دخول المشاريع والشركات الكبيرة في الإنتاج الزراعي إلى الاستفادة من التقانات الحديثة بشكل أفضل كما أدى إلى ارتفاع مستويات الإنتاج والإنتاجية.
- سكان يتمتعون بالشباب والحيوية (60% من السكان أقل من 18 سنة)، منهم 4.5 مليون فرد يمثلون نحو 7% من إجمالي عدد السكان بالمملكة يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة (إنتاج نباتي وحيواني وأسماك) في معيشتهم.
- خبرات تراكمية مكتسبة في القطاع الزراعي من خلال جيل من الكفاءات البشرية المؤهلة المشهود لها بالتميز وجديرة بقيادة النهضة، حيث صاحب التطورات التي حدثت في القطاع الزراعي تطورات موازية في الموارد البشرية وسوق العمل وموقع الزراعة بين القطاعات الأخرى في التركيب الهيكلي للعمالة، وأيضاً في هيكل العمالة الزراعية ذاتها، فقد استوعب القطاع الزراعي نحو 592 ألف عامل يمثلون نحو 8% من جملة العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتسارعت معدلات تزايد متوسط إنتاجية العامل في القطاع الزراعي من نحو 2200 ريال عام 1970، إلى نحو 65 ألف ريال عام 2008م وبقدر معدل استخدام العمالة الزراعية بالمملكة بواقع عامل لكل هكتارين من المساحة المحصولية.
- تطور متنامي في البنية الأساسية من طرق واتصالات وكهرباء وصوامع ومحاجر وسلخانات ووسائل اتصال مختلفة تحسن من تحكم آليات اقتصاد السوق في الإنتاج والإنتاجية، فقد اهتمت الدولة بتكوين بنية أساسية للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال:
 - (أ) مشاريع السدود لتنمية الموارد المائية التي ازدادت من 161 سداً بسعة تخزين 386 مليون متر مكعب عام 1985م إلى 258 سداً بسعة تخزين قدرها 908 مليون متر مكعب عام 2008م؛
 - (ب) مشاريع الآبار الحكومية والأهلية مختلفة الأغراض، حيث زاد عدد الآبار الحكومية من 5661 بئراً عام 2003م إلى 6712 بئراً عام 2008م، كما زاد عدد الآبار الأهلية من 111 ألف بئر عام 2003م إلى 129 ألف بئر عام 2008م؛
 - (ج) مشاريع محطات التحلية والتي ازدادت من 21 محطة طاقتها الإنتاجية المصدرة من المياه المحلاة نحو 400 مليون متر مكعب عام 1985م إلى 29 محطة ضخ و17 محطة خلط طاقتها الإنتاجية المصدرة نحو 1056 مليون متر مكعب عام 2008م؛
 - (د) مشاريع مياه الصرف الصحي المعالجة والتي تعتبر مصدراً إضافياً لري بعض المزارع المجاورة للمدن الرئيسية، إذ يوجد مشروع في منطقة الرياض يخدم كل من دبراب، الدرعية، العمارية، العيينة، والحابر، وبلغ عدد المزارع المستفيدة من هذه المياه 470 مزرعة مساحتها 18 ألف هكتار، وبلغ معدل الضخ اليومي لهذا المشروع حوالي 143 ألف متر مكعب، وبكمية إجمالية تصل إلى 120 مليون متر مكعب عام 2008م، وهناك مشاريع أخرى بطاقة إنتاجية وكفاءة أقل في الإحساء والمدينة والطائف؛
 - (و) مشاريع صوامع تخزين الغلال التي توفر الطاقة التخزينية المناسبة لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي من القمح والشعير، وكذلك الاحتفاظ بمخزون احتياطي استراتيجي من القمح لمدة سنة أشهر لمواجهة الظروف غير المتوقعة، وبلغ عدد صوامع القمح 30 صومعة موزعة على 11 فرع في مختلف مناطق المملكة بلغت سعتها الإجمالية 2.5 مليون طن عام 2008؛
 - (ز) مشاريع الطرق الزراعية والترابية التي تربط بين مناطق الإنتاج الزراعي ومراكز التسويق، وبلغ إجمالي أطوال الطرق الزراعية حوالي 80 ألف كيلومتر عام 1980م، ازدادت إلى نحو 130 ألف كيلومتر عام 2008م.
- قاعدة للبنية الأساسية البحثية الزراعية لا بأس بها حيث يتم إجراء الأبحاث والتجارب الزراعية ونشر نتائجها من خلال 7 مراكز بحثية متخصصة.
- انتشار جغرافي للتعليم الجامعي المؤهل لمقابلة الحاجة من العناصر البشرية المتخصصة.
- استخدام أحدث التقنيات الميكانيكية والكيميائية والحيوية، الأمر الذي انعكس في رفع معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، فلقد بلغ على سبيل المثال عدد الحراثات المستخدمة 620 حراثة بمعدل 565 هكتار/حراثة

عام 1970م الي 25043 حراثة بمعدل 39 هكتار/حراثة عام 2008م، وازداد عدد الحصادات والذرايات المستخدمة من 160 حصادة بمعدل 875 هكتار/حصادة عام 1970م إلى 3025 حصادة بمعدل 321 هكتار/حصادة عام 2008م، الأمر الذي يعكس التوسع في استخدام الأساليب التقنية كثيفة رأس المال. كما تعتبر البيوت المحمية من أهم التقنيات التي استعملت على نطاق واسع بالمملكة وقد تزايدت المساحة المزروعة في ظل نظام البيوت المحمية من 5504 هكتار تنتج 480 ألف طن من الخضر عام 2004 ،لتصل إلي 8921 هكتار تنتج 738 ألف طن من الخضر عام 2008.

- قطاع زراعي قادر على تقليل المخاطر والتأثير السلبي للتقلبات السعرية بالسوق العالمي على السكان من خلال تحقيق نسب اكتفاء ذاتي معتدلة للكثير من المنتجات الزراعية، وتحقيق فائض تصديري من بعضها، حيث زادت قيمة الصادرات من المواد الغذائية من 141 مليون ريال عام 1974م إلي نحو 6 مليار ريال عام 2008.
- قطاع زراعي قادر على الإستفادة من التنوع البيئي والاختلافات المناخية بين المناطق متباعدة الأطراف إذ تباينت المناطق في نمط إنتاجها الزراعي، وساد القمح والشعير في الرياض والقصيم وحائل وتبوك والشرقية والجوف، وسادت الذرة الرفيعة في جازان ومكة المكرمة وعسير والباحة، وانتشرت زراعة الخضروات بشكل موسع في بعض المناطق وتضاءلت أهميتها النسبية في مناطق أخرى، وكذلك تباينت إنتاجية الهكتار حيث يلاحظ تقدم منطقة حائل في إنتاجية القمح، والأعلاف وتقدم المنطقة الشرقية في إنتاجية الطماطم، وعلى المستوى العالمي تحتل المملكة مكانة متقدمة في إنتاجية القمح والشعير والتمور والبطاطس.
- تبني سياسات التثبيت والإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتحرير التجارة ضمن آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي تتطلب ضرورة خفض الإنفاق الحكومي وإلغاء الإعانات وتخفيض الدعم على الإنتاج والاستهلاك وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإحداث تحول نحو حرية التجارة وحرية الأسواق. ويكمن التحدي أمام مخططي السياسات الزراعية في التوفيق بين أهداف رفع الكفاءة الإنتاجية وتحرير تجارة السلع الزراعية من جهة والأهداف الاجتماعية التي يحققها القطاع الزراعي لكونه إطاراً اجتماعياً مهماً لشرية عريضة من السكان وأداة لتحقيق التنمية الريفية والتوازن الإقليمي من جهة أخرى.
- قطاع زراعي متطور ومعتمد على توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية وتوجيهها في الماضي بناء على الخطط الخمسية المتتالية وكناتج لخطط وسياسات تمت من خلال أطر تنظيمية رسمت مساره وراقبت مسيرته. فقد حقق الناتج المحلي الزراعي معدلات نمو إيجابية بلغت 3.6%، 5.4%، 8.7%، 13.8%، 3.1%، 2.2%، 2% خلال الخطط الخمسية من الأولى (1970-1974) إلى الثامنة (2004-2008). كما ازدادت نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 1.8% خلال خطة التنمية الأولى (1970-1975م) إلى حوالي 5% خلال خطة التنمية الثامنة (2004-2008م). وزادت قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة من 4.40 مليار ريال عام 1970م إلى 39.1 مليار ريال تمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008م.
- سوق واسعة وقوة شرائية كبيرة، وموقع جغرافي متميز ييسر من تسويق الإنتاج الزراعي والحيواني إقليمياً ويحجز له مكاناً متقدماً في التجارة العالمية.

2.3 نقاط الضعف (فرص التحسين)

- ظروف مناخية قاسية نظراً لوقوع المملكة في الحزام القاري الصحراوي الجاف مع قلة الأمطار وشدة تقلبها.
- تربة رملية ذات ملوحة وقلوية عالية حيث تتصف الأراضي بشكل عام بانخفاض المادة العضوية.
- محدودية مصادر المياه، واختلال في التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها.
- عدم وجود إستراتيجية للمياه واضحة المعالم وغياب تقديرات مؤكدة عن الموارد المائية غير المتجددة وعدم توفير إطار تحليلي للموارد المتاحة بناء على مسوحات شاملة ومعلومات واضحة عن المكونات المائية الأساسية بالمملكة حتى يمكن الاسترشاد بها عند إعداد الإستراتيجيات والخطط التنفيذية اللازمة للقطاعات المستهلكة للمياه.
- انخفاض نسبي في كفاءة استخدام المياه في الزراعة، و يتباين ذلك بين الأنشطة الزراعية وبين المزارع التقليدية والمتخصصة، إذ لا يتجاوز العائد النقدي للألف متر مكعب من المياه 20 ريالاً في بعض الأنشطة الزراعية، في حين يصل إلى نحو 14000 ريال في أنشطة أخرى ولا سيما في بعض الزراعات المحمية، وهذا يؤكد حتمية إعادة النظر في النمط الزراعي السائد في ضوء هذا المورد النادر والهام في ذات الوقت.
- معدلات مرتفعة للفاقد من المياه في ظل الظروف المناخية للمملكة وأنظمة الري المتبعة في زراعة الحبوب، حيث أدى ذلك إلى فقد 5-20% من المياه عن طريق التبخر، علاوة على استخدام المضخات الضخمة وتعميق الآبار

لاستخراج أكبر قدر من المياه الجوفية، مما أدى لحدوث انخفاض كبير في منسوب المياه وتردي نوعيتها، فضلاً عن زيادة تكاليف ضخ المياه كلما زاد عمقها. ونتيجة الاعتماد على المياه الجوفية في الري، وزيادة نسبة الملوحة في تلك المياه تتأثر الأراضي الزراعية المروية، وتزداد ملوحة التربة، مما يؤدي إلى انخفاض خصوبتها.

- ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء وعدم تحديد المسؤوليات الخاصة بإدارة الموارد المائية الإروائية داخل قطاع الزراعة.
- غياب الرؤية الكلية طويلة المدى للتنمية الزراعية والريفية المستدامة أدى إلى عدم تحديث التشريعات والنظم والبنات الهيكلية والإجراءات المؤسسية للإدارة الزراعية في البلاد، حيث لم يكن إعداد خطط التنمية الزراعية في السابق يعتمد على منهجية واقعية خاصة في إطار الإسقاطات المستقبلية للإنتاج والصادر والتي اتسمت بالمبالغة وعدم الدقة في أحيان كثيرة.
- تعدد الرؤى القطاعية المتخصصة داخل القطاع الزراعي (مثل رؤية التنمية الريفية، إستراتيجية المراعي، إستراتيجية الأعلاف، إستراتيجية تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، إلخ)، مع عدم الالتزام الكامل بتطبيقها، وعدم وجود تنسيق بينها في ظل غياب إستراتيجية شاملة للتنمية الزراعية المستدامة ترتبط بشكل مباشر بالخطة الوطنية طويلة المدى لعام 2025 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.
- قصور سابق في رؤية تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي دون النظر لمبادئ الميزة النسبية للمحاصيل بالمناطق والتخصيص الكفء اقتصادياً للموارد مما أدى إلى حدوث هدر نسبي في الموارد المائية والأرضية والرأسمالية. فقد أدى التوسع الزراعي الأفقي إلى زيادة استخدام المياه في القطاع الزراعي وخصوصاً خلال خطة التنمية الثالثة، وتجاوز استهلاك المياه في القطاع الزراعي ما كان مخططاً له بمقدار أربعة أضعاف.
- استعمال مكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات أدى إلى التأثير على خصوبة التربة مما يستدعي استمرار صيانتها، كما أدى نظام توزيع الأراضي البور على المزارعين والمشاريع الزراعية وبدون متابعة مستمرة لكيفية استصلاحها وصيانتها إلى تدهور خصوبة التربة.
- إفراط مربي الماشية في استخدام مستلزمات الإنتاج والأعلاف المدعومة، حيث أدت الإعانة المدفوعة للشعير المستورد عن طريق تحمل الدولة الفرق بين سعر الاستيراد وسعر البيع للمربين الشعير دون مراعاة الاحتياجات الفعلية للتغذية المتوازنة، إلى تحمل الدولة أعباء مالية كبيرة لمدخلات الإنتاج والشراء بأسعار تشجيعية دون أن يتكفل المنتجون أي عناء في تصريف منتجاتهم أدى إلى انعدام المنافسة الحرة بين المنتجين خاصة منتجي القمح والشعير وإسرافهم في استخدام الموارد.
- انخفاض نسبة الأراضي المستخدمة من المتاحة حيث تبلغ المساحة المزروعة نحو 4.3 مليون هكتار فقط تعادل نحو 1.4% من إجمالي مساحة المملكة ونحو 8% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ويعتبر محدودية المعروض و المتاح من الموارد المائية أهم الأسباب المؤدية لذلك.
- مراعى طبيعية ذات إنتاجية منخفضة، فبالرغم من أن مساحة المراعي الطبيعية تمثل نحو 76% من إجمالي مساحة المملكة إلا أن 92% منها عبارة عن مراعى فقيرة حيث يسود البيئة الجفاف مما يحد من إنتاج المراعى الطبيعية.
- معدل تكثيف محصولي منخفض، إذ لم يتجاوز في أحسن حالاته على مستوى المملكة 0.42 عام 2000 ليصل إلي نحو 0.25 عام 2008م لارتباطه بمحدودية مصادر المياه، والسياسة السابقة لدعم القمح والشعير.
- نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الكلية منخفض حيث بلغ نحو 4.8% خلال الخطة 1990-1994 ليصل إلي 2.1% في الخطة 2000-2004، مع تركيز إقليمي للاستثمار وتوزيع القروض متوسطة الأجل لتمويل العمليات الاستثمارية خاصة المشاريع الزراعية بأنواعها المختلفة، حيث حازت المنطقة الوسطى على النصيب الأكبر (51%) من جملة الاستثمارات التي مولها الصندوق خلال الفترة الماضية.
- اختلال إقليمي في النشاط الزراعي مع تركيز لمحاصيل معينة بدون التقيد بالمزايا النسبية للمناطق، فقد اعتمدت السياسة الزراعية سابقاً على دعم الدولة للمشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة القائمة على المكننة لاستغلال مزايا الإنتاج الكبير وللتغلب على نقص اليد العاملة الزراعية في ذلك الوقت.
- اختلال في سياسة الإقراض الزراعي في صالح كبار المزارعين والمشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة على حساب المزارع الصغير في السنوات الماضية أدى إلى الإضرار بمصالح صغار المزارعين وتعرضهم للمنافسة

الحادة من كبار المنتجين والشركات الزراعية الكبيرة وتعرّضهم في سداد القروض الممنوحة لهم، وخروج بعضهم من الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلباً على التنمية والتوطين الزراعي.

- تركز إقليمي ونوعى للدعم بشقيه المباشر وغير المباشر نتيجة برنامج غير متوازن لتوزيع الأراضي البور، إذ تم توزيع ما يقارب 3.29 مليون هكتار من الأراضي البور حتى عام 2003م، وكان نصيب المنطقة الوسطى حوالي 1.4 مليون هكتار بنسبة 46% من إجمالي الأراضي الموزعة، ونصيب المنطقة الشمالية 40%، والشرقية 11%، أي أن هذه المناطق الثلاث تستحوذ على 97% من مساحة الأراضي الموزعة، وبالطبع كان نصيب المنطقة الوسطى نحو 60% من جملة المساحة المخدومة بالقروض التي كان يقدمها صندوق التنمية الزراعية، ونحو 45% من الإعانات المباشرة التي يقدمها الصندوق، ونحو 14% من إعانات وزارة الزراعة. ويلاحظ ضآلة الإعانات التي تقدمها وزارة الزراعة والمياه لإنتاج الذرة والدخن والتمور ولفسائل النخيل والتي تشكل أهمية نسبية كبيرة في النمط الزراعي للمنطقة الجنوبية حيث لم يتجاوز متوسطها السنوي 55 مليون ريال خلال تلك الفترة. كذلك ضآلة الدعم الموجه لتشجيع استخدام أساليب الري المتطورة.
- استخدام أوامر إدارية (بدلاً من آليات السوق) لوقف إستلام القمح لتقليل استخدام الموارد المائية مع عدم توفر المعلومات الدقيقة لنتائج المسوحات بشفافية يؤدي إلى تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة للمجتمع، كما أدى لتعطيل الاستثمارات الكبيرة التي أنفقتها الدولة والقطاع الخاص. حيث أدى التوجه الحكومي الأخير إلى عجز مزارعي القمح الذين توقفوا عن الإنتاج عن سداد الأقساط المستحقة عليهم لصندوق التنمية الزراعية، مما يؤدي إلى بطء سرعة دوران رأس المال وهو ما يؤثر سلباً على معدلات التنمية بجانب العديد من مشاكل التوظيف والهجرة الداخلية والاستقرار الإجتماعي.
- الإفراط في استخدام المكنائن الجديدة نتيجة للدعم اللامحدود من خلال الإعانات المدفوعة للأعداد الكبيرة من الآلات والمعدات المستوردة وبدون رقابة على كيفية استخدامها، بالإضافة إلى عدم وجود دوافع لصيانة المعدات الموجودة مما أدى إلى المزيد من استيراد المكنائن على حساب أنشطة الإصلاح والصيانة المحلية، وأصبحت المملكة من أكبر الدول استيراداً للآلات والمعدات، حيث بلغ عدد الحراثات التي استوردتها خلال الفترة 1970-2003م نحو 78 ألف حراثة في حين أن العدد المستخدم بالفعل لهذه الحراثات عام 2003م هو حوالي 31 ألف حراثة.
- مناطق الإنتاج الزراعي متناثرة وبعيدة عن مناطق الاستهلاك.
- جهاز تسويقي زراعي ضعيف وخدمات تسويقية غير متطورة مع غياب وجود سياسات تسويقية واضحة لتنظيم ميكانيكية انسياب معظم السلع الزراعية من المزرعة حتى تصل إلى المستهلك بالإضافة إلى ضعف القوة السوقية لصغار المزارعين، وافقارهم إلى الخبرات والمعلومات التسويقية الدقيقة وغياب التنسيق بينهم وضعف الوعي التعاوني، وكذلك عدم الاهتمام الكافي بتطوير البنية الأساسية لنظم تسويق السلع والمنتجات الزراعية خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل والتخزين، مع الضعف والقصور في الكفاءات المؤهلة المنوط بها تقديم تلك الخدمات.
- ضعف تأثير التصنيع الزراعي في التنمية الزراعية وعدم قدرته على زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بدرجة كافية، حيث لا يتناسب حجم الإنتاج الغذائي المصنع مع الحجم المطلوب لتقليص الفجوة بين العرض والطلب على المنتجات الغذائية المصنعة إذ لا تزيد نسبة إنتاج المصانع العاملة في مجال الخضروات والفاكهة (باستثناء التمور) والمنتجات الحيوانية عن 10% من إجمالي الطلب مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات الغذائية المصنعة التي تسببت في منافسة شديدة مع الصناعات المحلية بسبب انخفاض أسعارها. مما يحرم القطاع الزراعي من الاستفادة التامة من إسهامات التصنيع الزراعي من روابط أمامية³⁷ للقطاع الزراعي مع القطاع الصناعي، حيث يستخدم المنتجات الزراعية كمواد خام ويقوم بتحويل جزء منها إلى منتجات صناعية غذائية، وكذلك إسهاماته في اتساع سوق المنتجات الزراعية والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على تلك المنتجات، و المساعدة على زيادة دخول المنتجين الزراعيين وتحسين مستوى معيشة المستهلكين واستقرار أسعار السلع الزراعية. وكذلك بما يقدمه من روابط خلفية³⁸ مع القطاع الصناعي، تتمثل في أنواع أخرى من التصنيع الزراعي مثل صناعات الأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية.

³⁷ Forward Linkages

³⁸ Backward Linkages

- تركز معظم الصناعات الغذائية في مناطق معينة سواء في عدد المصانع أو العمالة أو رأس المال المستثمر فيما عدا صناعة الخبز ومنتجات المخازن التي انتشرت في معظم المناطق بالمملكة.
- عدم وجود تصنيع محلي لمدخلات الإنتاج الزراعي.
- ضعف النظم والإجراءات المحلية التي تضبط الجودة ومعايير الإنتاج وإجراءات حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض والكائنات الناقلة للمرض والمسببة له تعتبر ضعيفة، مع ضعف في تطبيق الضوابط المنبثقة عن اتفاقيات المنظمات الإقليمية والعالمية المتعلقة برفع القدرات والتقييد بالموصفات مما يضعف فرصة منافسة منتجات البلاد عالمياً.
- زيادة الهجرة من الريف إلى المدن وما ينتج عنها من زيادة السكان في مناطق حضرية محدودة من جهة، وتخلف وتباطؤ نمو المناطق الريفية من جهة أخرى، وانخفاض دخول المزارعين وازدياد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر، وبين المناطق، وعدم استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة والمحتملة في المناطق الزراعية البعيدة عن المناطق والتجمعات الحضرية الرئيسية. كما يؤدي استمرار التركيز الصناعي السكاني في عدد محدود من التجمعات الحضرية إلى تفاقم السبلات الاجتماعية والاقتصادية، وتعميق حالة عدم التوازن الإقليمي الموجود بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يلاحظ أن استمرار هجرة السكان في المناطق الزراعية للمدن الكبيرة في بعض مناطق المملكة يكون بسبب تدهور الحوافز وانخفاض أو انعدام الخدمات الأساسية اللازمة، فعلى الرغم من اتسام مناطق جازان وسهول تهامة بمواردها الزراعية الجيدة وكثافتها السكانية، إلا أنه نظراً لعدم وجود حوافز للإنتاج الزراعي بالإضافة إلى ضعف أو انعدام الخدمات الأساسية اللازمة أصبحت مناطق طاردة للسكان.
- تصنيع وتسويق التمور في غالبية مناطق المملكة يواجه معوقات وخاصة في مناطق الرياض والشرقية والقصيم ومكة المكرمة وعسير، مما أدى إلى تكبد المصانع خسائر بالإضافة إلى أنها لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.
- إنتاج علفي غير قادر على توفير احتياجات القطاع الحيواني، فقد صاحب سياسات ترشيد استخدام المياه الجوفية تقلص مساحات الأعلاف والحبوب، وذلك بالإضافة لتدهور إنتاجية المراعي وضعف الطاقات التصنيعية للأعلاف، مما أدى إلى زيادة حجم الفجوة العلفية والحد من قدرة قطاعي الإنتاج الحيواني والسمكي على مواجهة الطلب المحلي المتزايد لعدد من السلع الغذائية كاللحوم الحمراء والواجن وعسل النحل.
- عدم مناسبة أحجام مشروعات الإنتاج الحيواني كمبدأ وفورات السعة الاقتصادية وعدم توزيعها بعدالة بين المناطق وفقاً لاحتياجات الطلب المحلي وتوافر الموارد العلفية اللازمة.
- ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في العمالة الزراعية نتيجة لزيادة تكلفة العمالة الزراعية الوطنية وضعف تأهلها علمياً ومهنياً واستمرار تحولها إلى قطاعات أكثر إغراء مما أدى لمحدودية استجابة القطاع الخاص للعمالة الوطنية في الزراعة، حيث انخفضت من نحو 22.1% عام 1981 إلى نحو 55% عام 2008 وهذا لا يتوافق مع توجهات خطة التنمية والتي تستهدف إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.
- ضعف التنسيق بين الوزارات المعنية فيما يخص تحديد احتياجات القطاع الزراعي من العمالة وصعوبة إجراءات استقدام العمالة أو استبدالها.
- نظم التعليم والتدريب الزراعي غير متوافقة بالقدر الكافي مع متطلبات سوق العمل، حيث لا يوجد اهتمام كافي بالمواءمة بين نظم التعليم والتدريب من حيث المناهج والتخصصات العلمية من ناحية، والوظائف ذات التصنيف والتوصيف المهني وفقاً لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.
- نظم التعليم الجامعي ممثلة في كليات الزراعة لا تواكب مستهدفات التطوير التقني والإنتاجية في الزراعة وما يتطلبه ذلك من تطوير في البرامج والمناهج وأساليب التدريس وإيجاد مسارات جديدة للتدريب التطبيقي بهذه الكليات وذلك بهدف تلبية متطلبات سوق العمل من وظائف زراعية بمواصفات جودة تلبى الاحتياجات العصرية.
- ضعف تطبيق نتائج البحوث العلمية وغياب للأجهزة الإرشادية المتخصصة وضعف الكوادر بها والمخصصات اللازمة لتأهيلها وتطويرها.
- عدم كفاية التمويل لصغار المزارعين والصيادين والرعاة.
- سلوك المزارعين والصيادين والرعاة يتعارض مع التوجه للمشاركة الجماعية من خلال تنظيمات تعاونية وأهلية حرم المجتمعات المحلية والريفية من المشاركة في اتخاذ القرارات الزراعية والاستفادة من نهج التنمية الريفية المتوازنة واستغلال ميزات اقتصاديات السعة والقدرة التفاوضية.

- ضعف مشاركة المرأة في التنمية الريفية والزراعية.

3.3 الفرص

- لقد حقق القطاع الزراعي العديد من الإنجازات، إلا أن التطورات المعاصرة قد أبرزت العديد من التحديات والقضايا المطروحة حول هذا القطاع بما جعل الحاجة لإعداد هذه الإستراتيجية ملحة وذلك من أجل تحليل كافة جوانب القطاع الزراعي وقضايا ومشكلاته واقتراح رؤية متكاملة لتطوير القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حلول مناسبة في شكل سياسات وبرامج محددة وواضحة.
- هناك فرص كثيرة لا تزال موجودة في القطاع الزراعي عبر أنشطته المختلفة، إلا أن حسن استغلالها والاستفادة منها يتطلب بذل المزيد من الجهد على المستويين العام والخاص.
- تواصل دعم القيادة السياسية للقطاع الزراعي نظرا لأهميته السياسية والاجتماعية والأمنية والديموغرافية ودوره الفعال في الاقتصاد السعودي.
- القطاع الخاص نشيط ومتحفز للبحث عن فرص استثمارية في المملكة وخارجها.
- نضج القطاع الخاص السعودي وقدرته على اخذ الريادة في العملية التنموية والإستفادة من تجارب الماضي مما ينعكس على سبيل المثال في العديد من الجهود للتوفير في استخدام المياه لأقصى درجة من خلال تبني تقنيات معالجة المياه وإعادة استخدامها.
- وجود قرارات ومتابعة فاعلة في إدارة القطاع الزراعي على مستوى وزارة الزراعة ومجلس الوزراء.
- بؤادر الخروج من الركود الاقتصادي العالمي يشير الي إمكانات زيادة الطلب على البترول في المدى المتوسط مما يمثل أساس جيد للانطلاق واستكمال تنفيذ محاور النهضة الإقتصادية والإجتماعية والزراعية.
- التقنيات الحديثة قادرة على إحداث ثورة في القطاع العام التقليدي مع إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة بشكل أفضل خاصا في مجالات صناعة الأعلاف وتغذية الحيوان، تقليل استخدام المياه في الزراعة وتحسين نوعية التربة من خلال أفضل الممارسات الحقلية، والزراعة النظيفة والعضوية.
- الاتفاق العام في المملكة للحاجة الي التطوير والتعديل وتحقيق أهداف التنمية العامة من خلال الخطة طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025 في كافة القطاعات وخاصا القطاع الزراعي لزيادة كفاءة الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والتوطين والتنمية الريفية المستدامة.
- الاستمرار في سياسة توزيع الأراضي البور فقط في المناطق التي يتوفر فيها موارد مائية متجددة كافية.
- توفر الميز النسبية في بعض الأنشطة الزراعية ولم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل مثل إنتاج وتصنيع التمور والتصنيع الزراعي وإنتاج الخضار في البيوت المحمية وإنتاج الدواجن وإنتاج الأسماك والروبيان عبر مشاريع الاستزراع.
- الاستمرار في سياسة تنوع الإنتاج الزراعي مع الأخذ في الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق المملكة والإستفادة من التنوع البيئي والمناخي بمناطق المملكة المختلفة.
- التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب من المياه.
- استكمال الدراسات الجيولوجية التي تحدد حجم الموارد المائية الجوفية غير المتجددة وطاقتها وسبل تنميتها.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الزراعي المعالجة في الزراعة.
- التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح المورد الرئيسي لمياه الشرب.
- التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة في مجال تنمية الموارد المائية.
- تشجيع ودعم الزراعة المطرية في المنطقة الجنوبية من المملكة.
- توسيع نطاق السياسات المساندة.
- تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية.
- تعزيز إسهام العمالة الوطنية في القطاع الزراعي.
- توفير الأعداد الكافية من الكوادر الوطنية المؤهلة.

- رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة.
- تفعيل الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية وزيادة دعمها وتشجيعها.
- إمكانيات التحول لاستخدام سياسات ووسائل الدعم وشبكات الأمان الإجتماعي التي لا تؤدي إلى تشوهات سعرية وسوقية والمسموح بها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتي تؤدي إلى تطوير الإنتاج الزراعي على أسس اقتصادية السوق والحرص على استدامة وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية.
- الاستفادة من الفرص التي يتيحها انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية منها: إمكانية الوصول إلى أسواق 149 دولة عضو في المنظمة وزيادة القدرة التنافسية التصديرية وحماية الأسواق المحلية عبر آليات وإجراءات واضحة.
- الانفتاح الكبير الذي تشهده البلاد يوفر البيئة المواتية للشراكة مع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمستثمرين عامة ويساهم في إحداث النهضة الزراعية خاصة في الإنتاج العضوي النباتي والحيواني.
- الوعي المتزايد بأن القطاع الزراعي هو الإطار الاجتماعي لشريحة عريضة من السكان وأداة لتحقيق التنمية الريفية والتوازن الإقليمي، كما أنه الأداة الفاعلة في محاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة لنسبة كبيرة من السكان نظراً لوجود العدد الأكبر من الفقراء في المناطق الريفية والذين يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة والصيد والرعي كمصدر أساسي للدخل والمعيشة.
- إمكانات لتطبيق تقانة حصاد مياه الأمطار على نطاق جغرافي واسع.
- إمكانية الربط الوثيق بين الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- موقع المملكة الاستراتيجي الذي يمكنه أن يكون مركزاً هاماً في التجارة الزراعية.

4.3 التهديدات الحالية والمتوقعة

- التغيرات السريعة في المناخ الإستثماري للدول المجاورة يمثل تنافساً للاستثمارات السعودية وغير السعودية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي مع تقلبات في الأسواق المالية للدول المجاورة.
- التغيرات المناخية المتوقعة والتي بدأ يظهر آثارها في منطقة الشرق الأوسط و الوطن العربي قد تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والحيواني والسكني بالمملكة في المدى المتوسط والمدى البعيد.
- زيادة اهتمام الدول الصناعية بزيادة الاستثمار الخارجي في الزراعة بالدول النامية ذات الموارد المائية والأرضية الجيدة لإنتاج الوقود الحيوي ومحاصيل الغذاء يمثل تحدياً وتنافساً مع توجه المملكة للاستثمار الزراعي الخارجي واستقطاب أراضي وموارد لإنتاج المحاصيل الغذائية والأعلاف التي لا يكون للمملكة ميزة نسبية لإنتاجها محلياً.
- الحواجز التي تفرضها بعض الدول الكبرى لمنع التصدير وقت الأزمات أو لإضعاف فرص منافسة منتجات وسلع الدول النامية.
- الزيادة المضطربة للسكان مما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المزيد من السلع الزراعية لمواكبة هذا الطلب المتنامي.
- حفر الآبار العشوائية دون تراخيص وازدياد نسبة تلوث الآبار خاصة تلك القريبة من المدن والقرى واستمرار استعمال أساليب الري غير المناسبة.
- التوجه العام نحو تقليص حجم التدخل الحكومي في الزراعة في حالة انخفاض إيرادات الدولة والتوجه الحكومي نحو ترشيد الإنفاق مما يؤثر على برامج وسياسات تشغيل القطاع الزراعي.
- الانفتاح الاقتصادي وما يتضمنه من تعريض السلع المحلية إلى منافسة حادة قد لا تستطيع مواجهتها في المدى القصير.
- المستويات العالية من متطلبات المنافسة الخارجية وكذلك الشروط والالتزامات المتنوعة التي يجب التهيؤ لها والالتزام بها والتكيف معها.
- إمكانية استمرار هجرة أبناء المناطق الزراعية إلى المدن الكبيرة وذلك نظراً لعدم وجود حوافز الإنتاج الزراعي وضعف أو انعدام الخدمات الأساسية اللازمة.

- التدهور المستمر في الموارد الطبيعية من تربة ومياه ومراعى طبيعية مما يؤثر سلباً على استقرار وتنمية الثروة النباتية والحيوانية.
- استمرار غياب التنسيق بين وزارة المياه والكهرباء والقطاعات الرئيسية المستهلكة للمياه وخاصة القطاع الزراعي في إدارة الموارد المائية بالمملكة. وعدم القدرة علي تنمية وزيادة الموارد المائية المتجددة من مياة الصرف الصحي والزراعي المعالجة والمياه المحلاة وترشيد استخدام الموارد في القطاعات الاستهلاكية الأخرى مع ضعف التنسيق مع وزارة الزراعة فيما يخص السياسات والتوجهات التنموية بالقطاع.
- البطء في تبني وتفعيل برامج وسياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة الواردة في الإستراتيجية بعد إجازتها من قبل الحكومة، مما يؤدي الى ضياع فرص حقيقية لتدعيم النهضة الشاملة بالمملكة وتحقيق أهداف الأمن الغذائي بمفهومه الشامل والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة المياه.

4. الإطار الإستراتيجي وأسس ومرتكزات التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة

1.4 الإطار الإستراتيجي (الرؤية والرسالة والأهداف)

بناء على تحليل الوضع الراهن بالقطاع الزراعي وللإستفادة وتعظيم المكاسب من نقاط القوة والفرص المتاحة ولتقليل تأثير المحددات والتهديدات ونقاط الضعف وتحويلها فرص ممكنة فقد تم إعداد الإطار اللازم للتنمية الزراعية والريفية المستدامة حتى عام 2030م. فقد تم تحديد رؤية وأهداف الإستراتيجية الزراعية أخذاً في الاعتبار الرؤى والأهداف المتبناة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمملكة والموضحة في "الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025" والتي يجب أن تكون الإطار أو المظلة الاسترشادية لكافة الإستراتيجيات والرؤى القطاعية الأخرى.

وتؤكد الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة حتى عام 2025 على ضرورة مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف التالية:

1. استحداث فرص وظيفية.
2. تخفيض الفقر.
3. تحسين نوعية الحياة.
4. تحقيق التنمية المستدامة من خلال:
 - تنويع الاقتصاد.
 - ترشيد استخدام المياه.
 - ترقية التنمية الإقليمية المتوازنة.
 - تحسين إدارة الأموال العامة.
5. تحسين تنفيذ السياسات العامة.

وقد أكدت الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة على استهداف مضاعفة الدخل الفردي الحقيقي بعام 2025 مع تحسين مؤشرات محددة لنوعية الحياة. وتم اقتراح صياغة "اتفاقيات تنفيذ" مع الجهات الحكومية المختلفة أو من خلال قيام وزارة المالية بإعداد الميزانية تبعاً لنظام قائم على الأداء يصبح من خلاله التزاماً على كافة الجهات الحكومية في القطاعات الإنتاجية والخدمية أن تخصص وزن ترجيحي في خطتها يبلغ 50% للأهداف المحددة والمذكورة أعلاه وعلى أن تخصص نسبة 50% من الوزن الترجيحي للأهداف الإستراتيجية القطاعية الأخرى المرتبطة بمجال نشاطها. ومقابل كل هدف إستراتيجي سيطلب من الجهات الحكومية توفير سياسات وبرامج ومشروعات وأنشطة محددة تساهم في تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية للمملكة. وقد توافق إعداد الإستراتيجية الزراعية الحالية مع هذا المنهج والتوجه.

كما أكدت الرؤية المستقبلية للتنمية الزراعية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة (2010-2014) على أن عملية إعادة الهيكلة الجارية للأنشطة الزراعية تهدف إلى "... وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير سلسلة القيمة المضافة المتكاملة، وتحسين مستوى المعيشة في المناطق القروية حيث تتوفر إمكانات الزراعة المستدامة، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها...". كما أكدت الخطة على أن تحقيق هذه الرؤية لقطاع الزراعة يتطلب التحول نحو زيادة الاعتماد على موارد المياه المتجددة والمعالجة لضمان الاستدامة، وتوظيف القدرات العلمية والتقنية لتعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيته، وإيجاد سوق محلية للمنتجات الزراعية تتسم بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وبناء قدرة وطنية معتبرة للبحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، وبناء علاقات تعاون مثمرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وحماية البيئة.

وبناءً على ذلك فإن رؤية وأهداف الإستراتيجية الزراعية الحالية قد أخذت تلك الرؤى في الاعتبار لتؤكد على تناغمها مع هذه الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية العامة ولتؤكد أيضاً على أن تساهم كافة البرامج والسياسات القطاعية المستهدفة بالإستراتيجية الزراعية الحالية بفعالية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

وتتحدد الرؤية المجتمعية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بأنها:

"قطاع زراعي متطور ومؤسس على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها وخاصة الموارد المائية ومساهماً في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تحديد رسالة القطاع الزراعي بكل فروعها على أنها:

"استكمال تحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر تطوراً وتنوعاً ونمواً ومستتباً برفع كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية اعتماداً على الميزة النسبية بالمناطق المختلفة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الريفية المستدامة موفراً لفرص العمل وزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة وتشجيع التوطين والاستقرار الاجتماعي".

الأهداف الإستراتيجية

وتتحقق الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة بالمملكة من خلال تفعيل الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة.
2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل.
3. رفع كفاءة القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
4. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وقد أعتمد إعداد الإستراتيجية الزراعية على منهج الإدارة المؤسس على النتائج ولذلك فقد ارتبط تحقيق الرؤية بعيدة المدى للتنمية الزراعية المستدامة بتحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية، ويعتمد تحقيق كل هدف من تلك الأهداف على محاور تشمل برامج وسياسات وإجراءات مؤسسية محددة. وبينما تقع مسؤولية تنفيذ غالبية السياسات والبرامج المقترحة في نطاق السلطة التنفيذية لوزارة الزراعة، فإن تحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية العامة للقطاع سيعتمد على العديد من السياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها خارج النطاق المؤسسي للوزارة. وقد تم تحديد مؤشرات كمية ونوعية مرتبطة بإطار زمني محدد لقياس مدي التطور في تنفيذ الأنشطة والبرامج المقترحة تحقيقاً لتلك الأهداف الإستراتيجية والرؤية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة للمملكة.

وبذلك يتضح إعتداد منهجية إعداد الإستراتيجية الحالية في كافة مراحلها على "حسن إدارة وترشيد استخدام مياه الري" وعلى أن تكون إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة "صديقة للبيئة والمياه".

شكل (1-4): الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية



2.4 أسس ومرتكزات الإستراتيجية

اعتمدت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة على الأسس والمركزات التالية والتي أخذت في الاعتبار بصورة كاملة عند إعداد الإستراتيجية:

1. ربط أهداف وبرامج الإستراتيجية مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة بالمملكة وتناسق أهدافها وبرامجها مع الإستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة حتى عام 2025م ومع إستراتيجية الموارد المائية والاستراتيجية العمرانية والاستراتيجيات القطاعية الأخرى.
2. الاستخدام الأمثل للموارد المائية الشحيحة بما لا يضر بمصالح الأجيال القادمة والمصلحة العامة للمملكة، وربط كافة البرامج والسياسات المقترحة بضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد المائية والطبيعية الأخرى في الزراعة (إستراتيجية زراعية صديقة للبيئة والمياه).
3. تبني مفهوم الأمن الغذائي المستدام بمنظوره الشامل وبأركانه الأساسية شاملاً إتاحة الغذاء سواء عن طريق الإنتاج المحلي حينما تتوفر الميزة النسبية أو عن طريق الاستيراد، واستقرار توفر الغذاء وأسعاره، وقدره كل المواطنين على الحصول على الغذاء، ونوعية سلامة الغذاء مع الأخذ في الاعتبار أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمناطق والأسرة، والتأكيد على أن مفهوم الأمن الغذائي في إطار الإستراتيجية الزراعية للمملكة لا يعنى الإكتفاء الذاتي.
4. إتباع مفهوم التنمية الزراعية المستدامة (حينما يذكر في هذا التقرير) ليشمل قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والرعي والغابات بمختلف النظم والمكونات ولبشمل أيضا كافة الأبعاد الاجتماعية للتنمية الريفية المجتمعية المستدامة، كما يشمل تطوير سلاسل القيمة لكافة السلع من الإنتاج الى الاستخدام النهائي حسب التعريف المحدد في الفصل الأول أعلاه.
5. الأخذ في الاعتبار المستجدات المؤثرة على قطاع الزراعة ومن أهمها القرارات الوزارية سالفة الذكر مثل القرار رقم 335 الصادر في 1428/11/9 والخاص بترشيد استخدام المياه وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية ، وقرار رقم 69 في 1429/3/9 الخاص بالأعلاف، وقرار رقم 217 الخاص في 1425/7/28 الخاص بالإعانات، ومبادرة الملك عبد الله الخاصة بالاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين مخزون إستراتيجي، وغيرها من القرارات المؤثرة على تطور الزراعة والغذاء بالمملكة.
6. التأكيد على الاعتماد على آليات السوق في تنفيذ السياسات و البرامج المقترحة بما يحفز القطاع الخاص على الحفاظ على المكتسبات الاستثمارية المتاحة بالقطاع الزراعي وتدعيمها حسب التوجهات الاستراتيجية ومنهج التخطيط التأسيري من الدولة لتحفيز الأنشطة ذات الميزة النسبية، ومما يقلل من أي تشوهات سعرية أو اقتصادية بالأسواق.
7. الاعتماد على أسس الكفاءة الاقتصادية والميزة النسبية للمحاصيل ومنتجاتها الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية والاستغلال الأمثل للتميز النسبي لكل منطقة.
8. مراعاة البعد البيئي كمحور قاطع لكافة المحاور التنموية المقترحة وكأساس لكافة السياسات والإجراءات الخاصة لاستغلال الموارد الطبيعية بالمملكة.
9. ضرورة الحرص على عدم التضحية بالجوانب الاجتماعية للتنمية الريفية عند السعي لتعظيم العوائد الاقتصادية من النشاط الزراعي، وذلك باعتبار أن الزراعة والرعي والصيد معاً يمثلون أسلوب حياة ومعيشة حضارية وسوف يظل القطاع الزراعي الريفي من أكثر القطاعات استيعاباً للسكان والقوى العاملة والأكثر تأثراً على الأمن والاستقرار الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار عناصر المخاطرة واللايقين التي تزداد في تلك الأنشطة بوجه عام. ولذلك تم الاهتمام بتطوير العنصر البشري وتعديل السلوك لدى المزارعين والرعاة والصيادين وزيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم ونوعية الحياة لديهم اعتماداً على أنهم هدف التنمية الزراعية الريفية المستدامة وأداة تنفيذها.
10. التأكيد على دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي وتوجيه جهود تنميته بحيث تشمل تخطيط وتنفيذ الاستثمارات العامة المحفزة للقطاع الخاص، والقيام بجهود البحث والإرشاد الزراعي وتنمية وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وصياغة السياسات الزراعية وتقييمها، وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية، ودعم مؤسسات المزارعين خاصة صغارهم، والمشاركة في وضع المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية، والمدخلات الزراعية والقيام بدور فعال في تنفيذ السياسات المتجددة مثل الاستثمار الزراعي الخارجي والتكافل الزراعي وغيرها.
11. تكوين كوادر وكفاءات بشرية مدربة على المستوى المركزي والمناطق قادرة على تنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج التنفيذية للإستراتيجية وتحديثها حسب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وحسب الخطط الخمسية والسنوية.
12. تحديث الزراعة التقليدية والدفع بأكبر قدر ممكن من التطوير في مجالات البحوث الزراعية التطبيقية لجعل القطاع الزراعي رائداً في استخدام التقنيات الحديثة واستدامة تطبيقها.

13. المشاركة الفعالة والإيجابية مع الجهات والوزارات ذات الصلة بالقطاع الزراعي والغذاء، وتوفير أكبر قدر من التنسيق والتعاون على كافة المستويات التخطيطية والتنفيذية بالمركز والمناطق في إعداد وتنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة.
14. التأكد من أن كافة الأهداف والبرامج والسياسات المقترحة في تناسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومساندة لكافة تعهدات المملكة في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعالمية.
15. مراعاة أسس الكفاءة الاقتصادية والتوافق الاجتماعي والبيئي وعدالة التوزيع للخسائر والمكاسب المتوقعة لكافة البرامج والسياسات والإجراءات المقترحة، وبذلك تعتمد الإستراتيجية عند تحديد أهدافها وبرامج تنفيذها على عناصر الكفاءة، وعدالة التوزيع بين الفئات والمناطق، والإستدامة في إستخدام وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية.
16. الإعتماد على سياسة التدرج في تنفيذ البرامج التنموية المقترحة وتبنى أسلوب القرى التجريبية ومراكز الإشعاع الإرشادي في تنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة ونشر التقنيات الحديثة للإنتاج والتصنيع والتوسع في نطاق التنفيذ إعتماداً على النتائج المتحصل عليها من خلال المتابعة والتقييم المرحلي.
17. تحديد أولويات وتتابع تنفيذ السياسات والإجراءات المقترحة تبعاً لسرعة تأثيرها وإمكانية تتبعها واعتماد نجاح بعض السياسات على تنفيذ سياسات وإجراءات أخرى كمتطلبات للنجاح، كما تم أخذ القدرات البشرية والمؤسسية الواقعية المتاحة في الاعتبار عند تحديد تلك الأولويات.

5 . محاور وأولويات التنمية الزراعية المستدامة

سيتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأربعة من خلال عشرة محاور أساسية حيث يهتم كل محور أو أكثر بتحديد متطلبات واتجاهات التنمية لتحقيق كل هدف إستراتيجي. كما يشتمل كل محور على عدد من البرامج التنفيذية الرئيسية والفرعية أو المشروعات/المكونات التي توضح بصورة أكثر تحديدا متطلبات التنفيذ لتحقيق هذا الهدف والتي سيتم مناقشتها بتفصيل أكثر في الجزء الثاني. وسيتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال المحاور والبرامج التنفيذية كما يلي (شكل 5-1):

الهدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة:

- 1.5 تطوير إدارة الموارد المائية
 - 1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة
 - 1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة
 - 2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية
 - 3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية
 - 4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة
 - 5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي
 - 2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاء الزراعية
 - 2.5 تطوير إدارة الموارد الأرضية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية
 - 1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية
 - 1.1.2.5 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية
 - 2.1.2.5 البرنامج الفرعي لتحسين جودة التربة ومتابعة تقييم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها
 - 2.2.5 برنامج تطوير المراعي
 - 3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية
 - 3.5 تطوير إدارة الموارد البشرية
 - 1.3.5 برنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل

الهدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل:

- 4.5 تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق
 - 1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي
 - 2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب
 - 3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف
 - 4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضار
 - 5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه
 - 6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور
 - 7.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)
 - 2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص
 - 1.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
 - 2.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
 - 3.2.4.5 البرنامج الفرعي لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة
 - 3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي
 - 4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية
 - 5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية
 - 5.5 تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
 - 1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
 - 1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة وإدارتها
 - 2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)
 - 3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي

- 4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية
- 5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية
- 6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا
- 2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي
- 3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي
- 4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
- 1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة
- 2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية
- 5.5.5 برنامج التعاون الإقليمي والدولي
- 6.5 استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
- 1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
- 2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
- 3.6.5 برنامج التكافل/التأمين الزراعي
- 4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
- 5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة

الهدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

- 7.5 تدعيم القدرات المؤسسية
- 1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
- 1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
- 2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية
- 3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
- 4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
- 5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء
- 2.7.5 برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
- 1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
- 2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
- 3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء
- 8.5 التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوك المزارعين
- 1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
- 2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
- 3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
- 4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
- 5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية

الهدف 4: تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة والحد من الفقر:

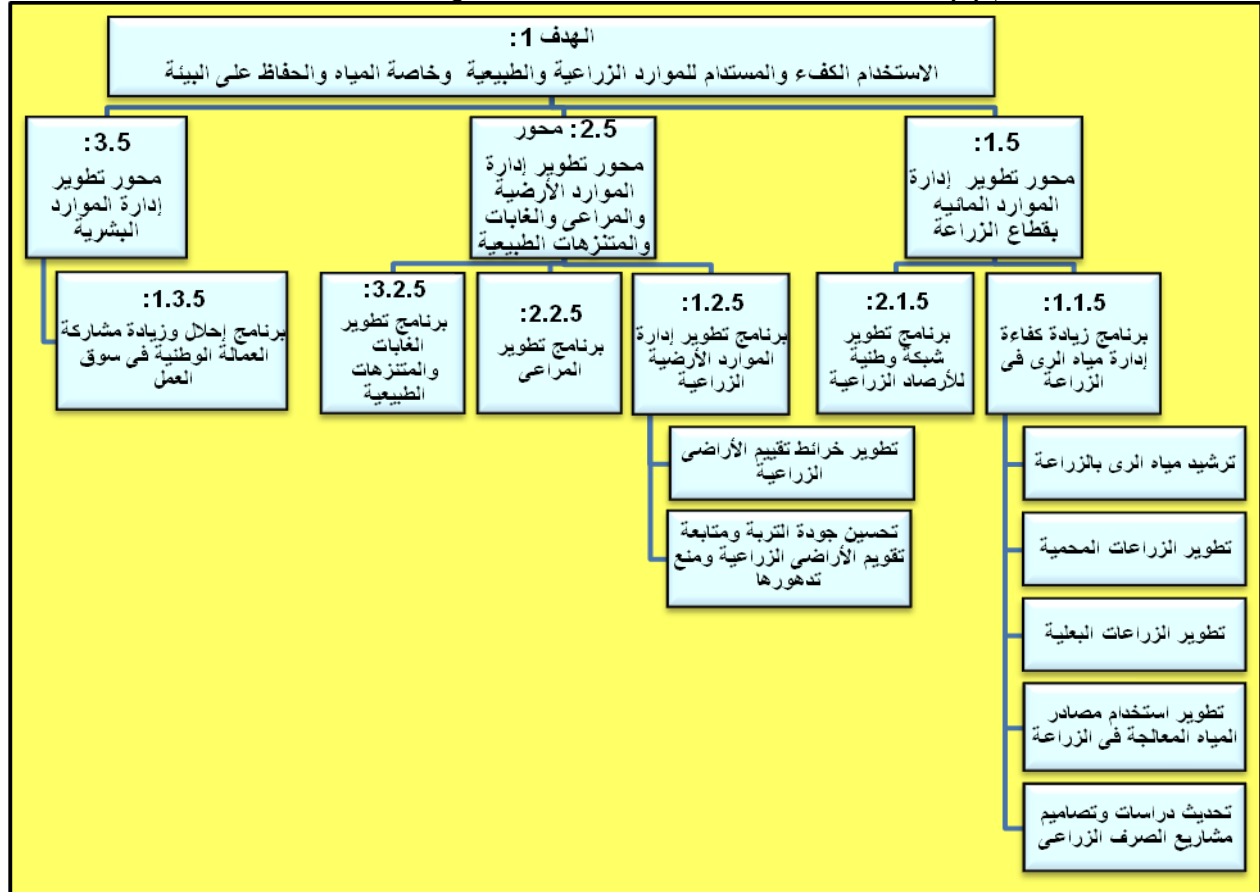
- 9.5 تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين
- 1.9.5 برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
- 2.9.5 برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
- 3.9.5 برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية
- 4.9.5 برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات
- 10.5 تحقيق الاستقرار الإجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة
- 1.10.5 برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
- 2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
- 3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

وسوف يتم توصيف الخطوط العريضة لكل محور مقترح أخذاً في الاعتبار أن كافة التفاصيل التنفيذية والمتطلبات المالية وجهات التنفيذ وآليات المتابعة سيتم تحديدها من خلال خطط العمل التنفيذية للإستراتيجية والتي سيتم الشروع بها فور إقرار الإستراتيجية. وسيتم في هذا الجزء مناقشة المبررات والأهداف الرئيسية والبرامج أو المكونات المطلوبة لتنفيذ كل محور. ويقترح تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال تنفيذ 35 برنامج رئيسي و 32 برنامج فرعي. ولا يعني ذلك أن البرامج الرئيسية أكثر أهمية بل يرتبط هذا التقسيم بدرجة شمولية البرامج وتتابع تأثيرها فقط. وتشمل تلك المكونات إطار الجوانب المؤسسية، والسياسات والإجراءات والتشريعات، والبرامج والمشروعات التنفيذية، وكذلك متطلبات التدريب وإعادة التأهيل. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اعتبار هدف الحفاظ على البيئة كما هو مدرج في الهدف الإستراتيجي الأول هدفاً مشتركاً يرتبط تحقيقه بكافة البرامج المدرجة. وسيتم عرض تفصيلي للمحاور والبرامج الرئيسية المقترحة في الجزء الأول/التقرير الرئيسي بينما سيتم عرض إطار البرامج الفرعية في الجزء الثاني.

وفيما يلي عرضاً للمحاور والبرامج الرئيسية تبعاً للأهداف الإستراتيجية:

الهدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة

شكل رقم (3) الأهداف الإستراتيجية ومحاور التطوير والبرامج التنفيذية – الهدف الأول



1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية



تمثل الموارد المائية في المملكة أحد أهم وأكبر التحديات ليس للتنمية الزراعية فحسب بل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك نظراً لمحدودية مصادرها المتجددة وزيادة الطلب عليها للأغراض المختلفة وأهمها الأغراض الزراعية. حيث يعد القطاع الزراعي (كما في غالبية دول العالم) المستخدم الأكبر للمياه في المملكة (89%)، بينما تمثل استخدامات المياه في الأغراض البلدية والصناعية نحو 11%.

وقد أدت السياسات السابقة التي كانت تستهدف تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي دون النظر لمبادئ الميزة النسبية والتخصيص الكفء للموارد إلى حدوث هدر واضح في الموارد المائية، فقد ترتب على التوسع الزراعي في المملكة زيادة في الطلب على المياه للأغراض الزراعية خاصة المياه الجوفية غير المتجددة والتي تؤمن 70% من المياه للزراعة. كما ازداد الاستهلاك من المياه بمعدلات كبيرة نتيجة لزيادة عدد السكان، وارتفاع مستويات المعيشة والنمو العمراني، وكذلك بسبب زيادة استهلاك المياه في القطاعات المختلفة. ففي خلال العقدين الماضيين، تضاعف استهلاك المياه في البلاد بنحو خمس مرات، وكانت الزيادة في استهلاك القطاع الزراعي من المياه بارزة.

يهتم هذا المحور باستكمال الجهود المبذولة بقطاع الزراعة لترشيد استخدام المياه. لقد بذلت الحكومة ومازالت تبذل الجهود للمحافظة على المياه وترشيد استخدامها وتنمية مصادرها من القطاعات المختلفة للمحافظة على المياه وتنميتها وترشيدها إلى قسمين هما جهود القطاع العام وجهود القطاع الخاص. أما بخصوص جهود القطاع العام فيأتي في مقدمتها جهود مؤسسات القطاع العام وزارة الزراعة وهيئة الري والصرف بالأحساء. فإدراكاً من وزارة الزراعة لأهمية المياه باعتبارها المورد الطبيعي الأكثر تحديداً لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فتشرف الوزارة من خلال الإدارة العامة لشؤون الري على تنظيم وتخطيط ومتابعة إنشاء وتشغيل وصيانة برامج الري والصرف الزراعي وتطبيق الأنظمة والوسائل الحديثة. وعلى جانب آخر اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات للمحافظة على المياه للأغراض الزراعية من خلال تخفيض الطلب عليها كما يلي:

- 1- حظر توزيع الأراضي البور في بعض المناطق الزراعية بهدف إحداث التوازن المائي بين المخزون والسحب السنوي وحفاظاً على الطبقات الحاملة للمياه.
- 2- إصدار ضوابط لمنع تجزئة الأراضي الزراعية حيث وضعت الوزارة ضوابط لتجزئة الأراضي الزراعية حسب وقوع المنطقة المراد التجزئة لها في مناطق تعتمد المياه فيها على مكونات رئيسية أو على مياه الأمطار أو شحيجة المياه وطبقت هذه الضوابط مما أدى إلى الحد من تجزئة هذه الأراضي الزراعية.
- 3- الحد من المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه وتنويع الإنتاج الزراعي حيث استهدفت الوزارة من خلال السياسات الزراعية المختلفة تنويع الإنتاج الزراعي والتركيز على المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك المائي القليل وما زالت المملكة بحاجة لها مع استغلال الميزات النسبية لمناطق المملكة الزراعية من خلال السياسة السعرية التي انتهجتها الوزارة للحد من التوسع الأفقي لبعض المحاصيل الزراعية خاصة القمح والشعير. وسياسة تنويع الإنتاج بهدف الحد من المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه وتوجيه المزارعين إلى إنتاج المحاصيل التي ما زالت المملكة بحاجة لها وذات عائد اقتصادي جيد واستهلاك متدني من المياه.
- 4- منع تصدير القمح والأعلاف الخضراء بدءاً من عام 1416هـ كما صدر الأمر السامي الكريم رقم 1/976/3 وتاريخ 1420/10/13هـ القاضي بمنع تصدير الأعلاف الخضراء إلى خارج المملكة ابتداءً من تاريخ 1421/8/3هـ وقد ساهم هذا الإجراء في توفير الأعلاف الخضراء للمواشي المحلية والحد من زراعتها.
- 5- استزراع بعض أراضي المراعي والغابات حيث أن الغطاء النباتي الطبيعي (الغابي والرعي) يلعب دوراً كبيراً في تنمية موارد المياه والمحافظة عليها، وبناء على ذلك تم استزراع ما يقارب من 1100 هكتار من أراضي المراعي المتدهورة، كما تمت حماية أكثر من 7 مواقع رعوية، كما تم تشجير 48 موقع من أراضي الغابات التي فقدت غطاءها النباتي الشجري بلغت مساحتها 1056 هكتار.
- 6- تشجيع استخدام وسائل الري الحديثة في الزراعة حيث جرى العمل على تشجيع المزارعين على استخدام وسائل الري الحديثة والابتعاد عن الطرق التقليدية للري. من جانب آخر فإن إنتاج البيوت المحمية من الخضروات ينمو نمواً مضطرباً إذ بلغ الإنتاج عام 2008م (738) ألف طن مقابل (13) ألف طن فقط عام 1983م .
- 7- تكثيف التوعية الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة وعقد الندوات والمؤتمرات لترشيد استخدام المياه

كذلك فقد قامت هيئة الري والصرف بالأحساء ببذل العديد من الجهود في مجال ترشيد المياه وتنمية مصادرها ومنها:

- 1- تطوير برامج الري وخطة توزيع المياه
- 2- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري
- 3- الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً في أغراض الري الزراعي
- 4- ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية من خلال رفع كفاءة الري الحقلية لترشيد استخدام المياه داخل المزارع من خلال حث ومتابعة المزارعين على تحسين الأنظمة المطبقة لديهم واستخدام أنظمة الري الحديثة. إنشاء شبكة ري حديثة في المزارع الإرشادية للهيئة. القيام بزيارات حقلية متابعة للمزارع وتقديم الإرشاد والتوصيات المناسبة في مجال ترشيد استهلاك المياه وكذلك إعداد وإصدار النشرات والمطبوعات الإرشادية. المشاركة في الحملات الوطنية والندوات الخاصة بمجال الترشيح في استخدام المياه وتوجيه منسوبيها والمختصين لديها للإطلاع على ما يطرح في هذا المجال .
- 5- تطوير بنية المشروع وإعادة تأهيله.

كما ساهم القطاع الخاص في العمل على رفع كفاءة استغلال المياه وترشيد استخدامها من خلال تبني الكثير من الإجراءات والممارسات ومنها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- 1- استخدام أنظمة الري الحديثة في الزراعة حيث تتمتع الشركات الزراعية بالمملكة بإمكانيات مالية وعلمية جيدة حيث تستخدم وسائل الري الحديثة والتقنيات العالية وأخرها توصل له العلم الحديث في مجال الري مثل النظام الإداري لإدارة المياه واستخدام نظام أنبوب التغذية الرئيسي وأنابيب الري تحت السطحي واستخدام أسلوب الري الضبابي وبخاخات الري المنخفض والري بالتنقيط وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

- 2- الاتجاه للزراعة العضوية باستخدام الأسمدة الطبيعية مثل أسمدة الأغنام والدواجن كوسيلة فعالة لزيادة محتوى التربة العضوي مما يؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه من خلال زيادة قدرة الأرض على الاحتفاظ بالماء وتقليل تسرب الماء إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر مقارنة بغير المسمدة عضوياً.
- 3- تقلب مخلفات المحاصيل مع التربة حيث تقوم معظم الشركات الزراعية باستبدال عمليات حرق مخلفات المحاصيل الزراعية مثل التبن وغيره بتقليبه وخلطه مع التربة مما ساهم في تحسين خواص التربة وتقليل فاقد مياه الري سواء بتسربه إلى أعماق التربة أو فقده بالبخر.
- 4- الحد من عمليات الحراثة العميقة حيث أصبحت عمليات الحراثة العميقة مقننة سنوياً لبعض المساحات وحسب الضرورة فقط وهذا يوفر حوالي 49٪ من مياه الري المستهلكة عند استخدام الحراثة العميقة.
- 5- استخدام نظام الري الليلي في فصل الصيف للحد من كميات المياه المهدرة عن طريق البخر.
- 6- استخدام السرعات المنخفضة للري بالرش المحوري بهدف بناء مخزون مائي في الأرض وبالتالي تقليل التبخر.
- 7- الاتجاه نحو التوسع الرأسي لزراعة المحاصيل لتحقيق الأهداف الإنتاجية من خلال التمسك بالزيادة الرأسية باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية (عمليات الخدمة قبل الزراعة ، عمليات الزراعة ، عمليات الخدمة بعد الزراعة) بالإضافة إلى استخدام الأصناف عالية الإنتاج ومبكرة النضج وهو أسلوب غير مباشر لترشيد استخدام المياه . أي تحقيق الإنتاجية المخطط لها من قبل الشركة من مساحة أقل لتقليل الاستهلاك المائي عند زراعة نفس المحاصيل على مساحة أكبر فيما لو أهمل هذا الاتجاه.
- 8- إدراج تكاليف الري في برامج حساب التكاليف نظراً لأهمية الماء فتقوم الشركات الزراعية بحساب تكاليف الري من خلل الإدارة المالية للوقوف على تكاليف الري لكل جهاز ري محوري ومقارنة تلك التكاليف المستهدفة في الميزانية وباحتياجات المحصول المائية بهدف تقويم أي انحرافات.
- 9- إتباع نظام الدورة الزراعية يهدف اتباع نظام الدورة الزراعية إلى رفع معدلات الإنتاج والمساهمة إلى حد كبير في بناء تربة جيدة وغنية بالمواد العضوية التي تخفف بدورها احتياجات الري وتقلل معدلات الاستهلاك المائي لمختلف المحاصيل.
- 10- الحد من زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه مثل الأعلاف والبرسيم وغيرها والعمل على استنباط المحاصيل ذات الاحتياجات المائية القليلة.
- 11- مقارنة كمية استهلاك المياه قبل وبعد الجهود المبذولة من قبل الشركات الزراعية في ترشيد استهلاك المياه.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (335) وتاريخ 1428/11/9 هـ والذي تضمن اعتماد قواعد وإجراءات ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية، وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي عززت الحكومة دعمها للزراعات ذات الكفاءة المائية العالية، مثل الزراعة المحمية لإنتاج الخضروات، وشجعت استخدام تقنيات الري المرشدة للاستهلاك كالري بالتنقيط وغيرها. كما ظهرت الحاجة نحو تبني إستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية وتنميتها وترشيد استخدامها، والعمل على استحداث أنماط إنتاجية ذات القيمة المضافة العالية ولها ميزات نسبية وتتصف بانخفاض متطلباتها المائية، واستخدام تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه مما يحقق تنمية زراعية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي والمائي.

وحتى تعتمد توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية لترشيد استخدامات مياه الري على حقائق علمية واقعية واعتماداً على تقديرات التكاليف المالية والاقتصادية لرفع متر مكعب من مياه الري، والمقننات المائية للمحاصيل، وأسعار المساواة للمدخلات والمخرجات للمحاصيل موضوع الدراسة، أمكن قياس مدي كفاءة استخدام مورد المياه في إنتاج المحاصيل الأساسية وفقاً للأنماط المحصولية المختلفة في أهم مناطق المملكة الزراعية وذلك من خلال مقارنة تقديرات العائد الخاص والاجتماعي³⁹ على استخدام المتر المكعب من المياه في إنتاج تلك المحاصيل⁴⁰ بتكلفة استخدام المتر المكعب من المياه الجوفية المخصصة للشرب⁴¹. وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالعائد الاقتصادي للمياه:

أولاً: محاصيل الحبوب

تشير نتائج تحليل الميزة النسبية لمحاصيل الحبوب في نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة جدول (1.1.5) بالملحوظ إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه في إنتاج محاصيل الحبوب حيث تقل قيمة العائد الخاص على

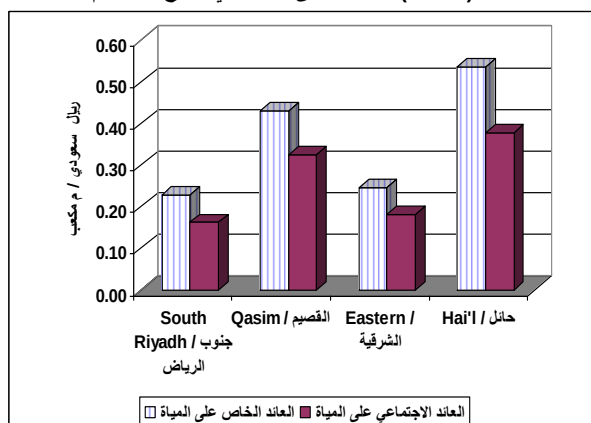
³⁹ العائد الخاص هو ربح المنتج (عائد المنتج نظير استخدام المتر المكعب من المياه في إنتاج محصول معين) ، في حين أن العائد الاجتماعي يعبر عن عائد المجتمع نظير استخدام المتر المكعب من المياه لإنتاج المحصول.

⁴⁰وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إداره الدراسات والتخطيط والإحصاء، الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1430 هـ -2009م.

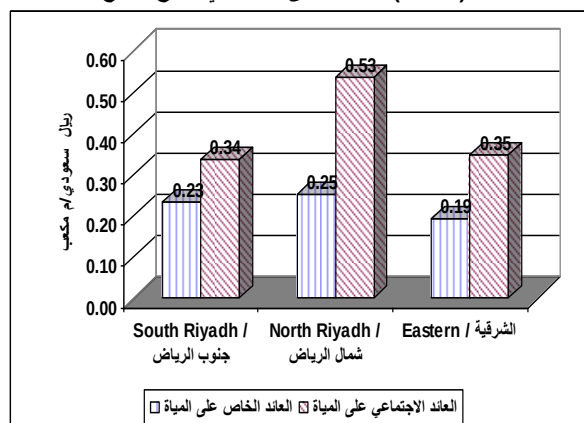
⁴¹ اعتماداً على تقديرات إستراتيجية المياه والتي أعدتها وزارة المياه والكهرباء والتي أوضحت أن تكلفة المتر المكعب من المياه الجوفية المخصصة للشرب يبلغ نحو 1.06 ريال/م³.

استخدام المتر المكعب في إنتاج القمح (0.19 - 0.33 ريال/م³) عن تكلفة المتر المكعب من المياه الجوفية المخصصة للشرب (1.06 ريال/م³)، أما العائد الاجتماعي (أو الاقتصادي) على استخدام المياه في إنتاج القمح فقد تراوحت قيمته ما بين 0.34 - 0.53 ريال/م³. وفي ظل نظام الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية جدول (2.1.5) بالملحق فإن الكفاءة الاقتصادية لمورد المياه في إنتاج القمح تكون أكثر انخفاضاً عن مثيلاتها في حالة استخدام أساليب الري الحديثة، حيث تراوحت قيمة العائد الخاص على المياه في إنتاج القمح بين 0.22 - 0.46 ريال/م³. أما العائد الاجتماعي على المياه فقد تراوحت قيمته بين 0.30 - 0.46 ريال/م³، شكل (1-5).

شكل (2-1-5): العائد على المياه في إنتاج البرسيم



شكل (1-1-5): العائد على المياه في إنتاج القمح



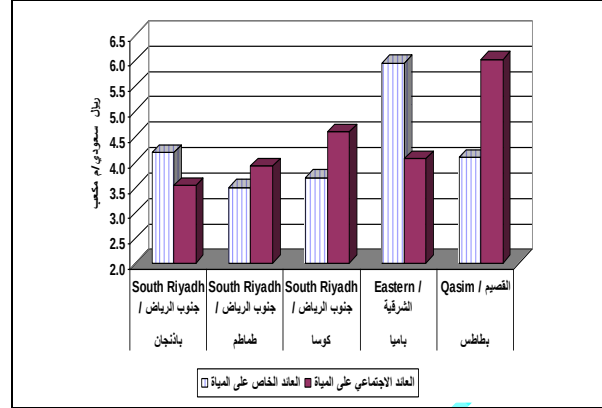
ثانيا: محاصيل الأعلاف

توضح نتائج تحليل الميزة النسبية لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة جدول (1.1.5) بالملحق إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه في إنتاج محاصيل الأعلاف حيث تراوحت قيمة العائد الخاص على المياه لمحصول البرسيم بين 0.23 - 0.54 ريال/م³ في حين تراوحت قيمة العائد الاجتماعي بين 0.15 - 0.32 ريال/م³ ومع استخدام أساليب الري التقليدية جدول (2.1.5) بالملحق فإن النتائج تشير أيضا إلى انخفاض العائد الخاص والاجتماعي لمورد المياه في إنتاج البرسيم حيث تراوحت قيمه العائد الخاص بين 0.01 - 0.19 ريال/م³ والاجتماعي بين 0.02 - 0.11 ريال/م³، شكل (2-1-5).

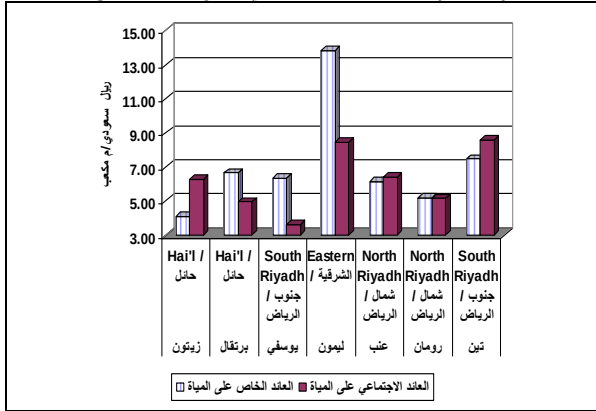
ثالثا: محاصيل الخضر

تشير نتائج تحليل الميزة النسبية لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة جدول (1.1.5) بالملحق إلى وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه في إنتاج محاصيل الخضر، وتفاوتت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على المياه من منطقة لأخرى حيث بلغت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الطماطم حوالي 4.7، 3.53 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض، على الترتيب. وبلغت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الباذنجان حوالي 3.49، 3.91 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض. كما بلغت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الكوسا حوالي 3.76، 4.92 ريال/م³ في المنطقة الشرقية، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الخيار بنحو 3.34، 3.60 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الفلفل بنحو 2.75، 3.53 ريال/م³ في المنطقة الشرقية، على الترتيب. كما قدرت قيمة العائد الخاص والعائد الاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج البطاطس بنحو 4.09، 6.01 ريال/م³ في منطقة القصيم، شكل (3-1-5).

شكل(3-1-5): العائد على المياه في انتاج بعض انواع الخضر



شكل(4-1-5): العائد على المياه في انتاج بعض انواع الفواكة



اما في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن الكفاءة الاقتصادية لمورد المياه في انتاج الخضر تنخفض كثيرا عن مثيلاتها في ظل اساليب الري الحديثة. فقد قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من الطماطم بنحو 0.72 ، 1.03 ريال/م³ في منطقة جازان، والباذنجان بنحو 2.08 ، و 2.34 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض، والفلفل بنحو 0.57، 0.11 ريال/م³ في منطقة جازان، والباميا بنحو 1.20، 1.03 ريال/م³ في منطقة جازان، والبصل الجاف بنحو 2.07، 0.89 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية محدودة لمورد المياه في إنتاج محاصيل الخضر بنظام الري التقليدي إذا ما قورنت بالعائد على المياه في إنتاج الخضر بنظام الري الحديث.

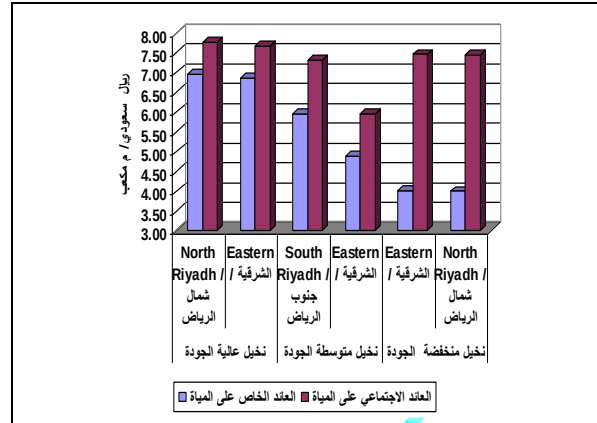
رابعاً: الفاكهة

في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة جدول (1.1.5) بالملحق، فإن تقديرات الميزة النسبية تشير الي وجود كفاءة اقتصادية لمورد المياه. فقد قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من الزيتون بنحو 4.10، و 6.28 ريال/م³ في منطقة حائل، والبرتقال بنحو 6.66 ، و 4.96 ريال/م³ في منطقة حائل، واليوسفي بنحو 6.33، و 3.61 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض، والليمون قدرت بنحو 13.84، و 8.44 ريال/م³ في المنطقة الشرقية، والعنب بنحو 6.14، و 6.40 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض، الرمان بنحو 5.20، و 5.16 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض، والتين بنحو 7.45، و 8.58 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض، والمانجو قدرت بنحو 1.87 ، و 2.78 ريال/م³ في منطقة جازان، وفي ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج الرمان قدرت بنحو 2.9، 2.93 ريال/م³ في منطقة القصيم.

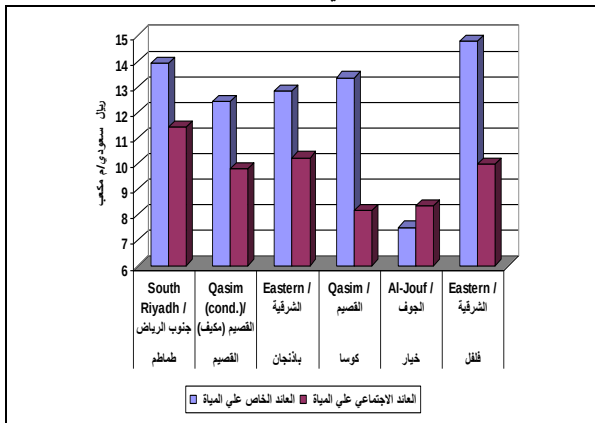
خامساً: التمور

في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة جدول (1.1.5) بالملحق فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من التمور عالية الجودة قدرت بنحو 6.95، و 7.76 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض، والتمور متوسطة الجودة بنحو 5.94، و 7.3 ريال/م³ في جنوب منطقة الرياض، والتمور منخفضة الجودة بنحو 4.01، و 7.46 ريال/م³ في المنطقة الشرقية. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية عالية لمورد المياه في إنتاج التمور العالية والمتوسط والمنخفضة الجودة تختلف من منطقة إلي أخرى، شكل (5-1-5).

شكل(5-5): العائد على المياه في إنتاج التمور



شكل(5-6): العائد على المياه في إنتاج بعض أنواع الخضر في البيوت المحمية



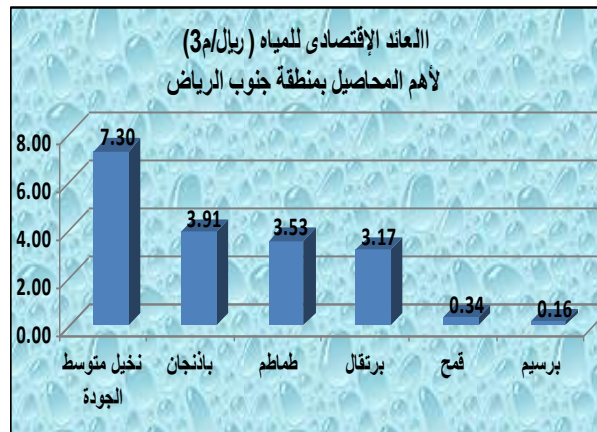
اما في ظل نظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية، فإن قيمة العائد الخاص والاجتماعي على استخدام المياه في إنتاج كل من التمور عالية الجودة قدرت بنحو 5.04 ، 5.70 ريال/م³ في منطقة حائل، والتمور متوسطة الجودة بنحو 2.77، و3.46 ريال/م³ في المنطقة الشرقية، والتمور منخفضة الجودة قدرت بنحو 1.35، و2.6 ريال/م³ في المنطقة الشرقية.

سادسا: الخضر المزروعة في البيوت المحمية

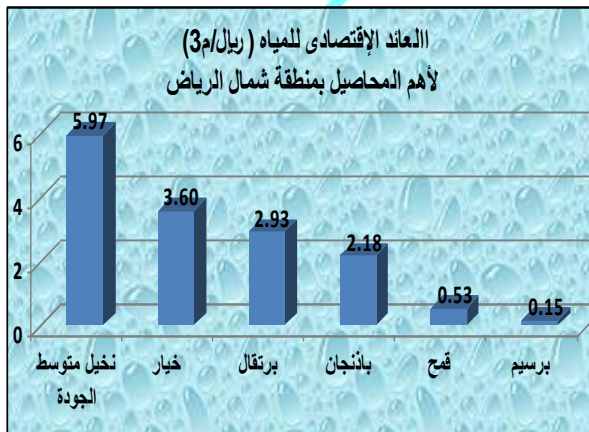
توجد كفاءة اقتصادية عالية لمعظم محاصيل الخضر المزروعة في البيوت المحمية في المناطق المختلفة تفوق نظيرتها في النظم المكشوفة جدول (5-3) بالملحق حيث قدرت قيمة العائد الخاص والاجتماعي لمورد المياه في إنتاج كل من الطماطم بنحو 11.77، 9.25 ريال/م³ من المياه في منطقة القصيم، والباذنجان بنحو 8.23، 6.16 ريال/م³ من المياه في جنوب لمنطقة الرياض، الكوسا بنحو 8.44، 8.78 ريال/م³ من المياه في منطقة القصيم، والخيار بنحو 7.50، 8.33 ريال/م³ في منطقة الجوف، والفلفل بنحو 6.10، 7.92 ريال/م³ في شمال منطقة الرياض. وهذه الأرقام تعكس كفاءة اقتصادية ملحوظة لمورد المياه في إنتاج تلك المحاصيل بكل منطقة، شكل (5-6).

على الجانب الاخر، فالعائد الاقتصادي (الاجتماعي) لاستخدام المياه لاهم المحاصيل للمناطق موضوع الدراسة موضحة بالاشكال من (5-7) الى (5-11)⁴².

شكل(5-7): العائد الإقتصادي للمياه بجنوب منطقة الرياض

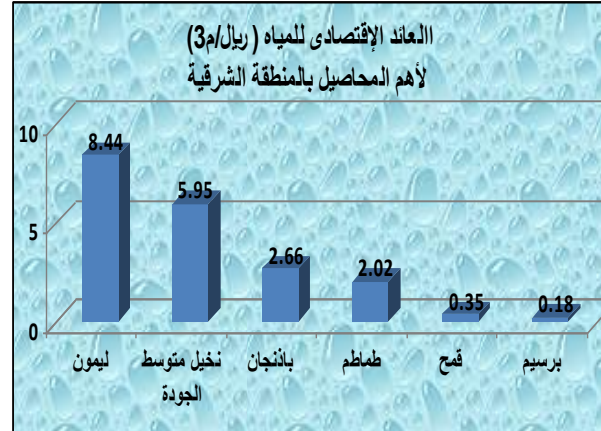


شكل(5-8): العائد الإقتصادي للمياه بشمال منطقة الرياض

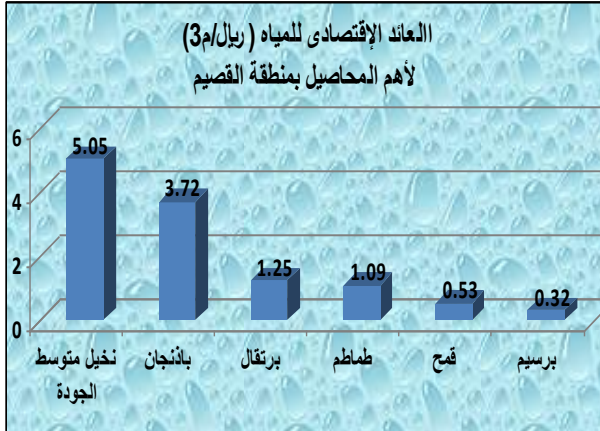


42-وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1430 هـ -2009م.

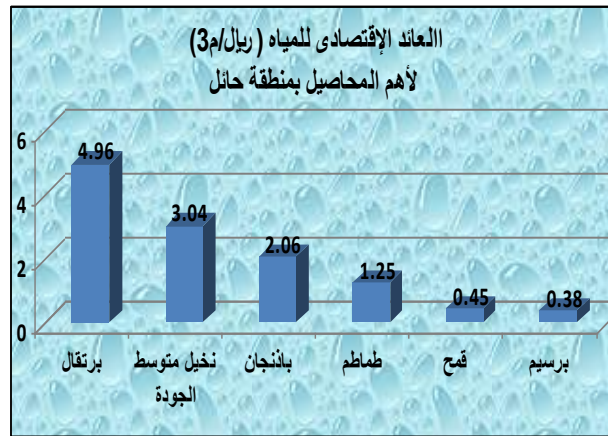
شكل (5-9): العائد الإقتصادي للمياه بالمنطقة الشرقية



شكل (5-10): العائد الإقتصادي للمياه بمنطقة القصيم



شكل (5-11): العائد الإقتصادي للمياه بمنطقة حائل



قدرت "الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد والتخطيط في عام 2004" كمية المياه المستخدمة في الأنشطة الزراعية بنحو 17.530 مليار م³، وفي ضوء توجهات خطة التنمية الثامنة (2004-2008) بتخفيض الطلب على المياه بمعدل سنوي ثابت يبلغ 3% فمن المتوقع أن تصل كمية المياه المستخدمة في الزراعة نحو 11.8 مليار م³ في عام 2020، ونحو 8.7 مليار م³ عام 2030 ومن ثم يتحقق وفر في المياه يقدر بنحو 33% عام 2020 ونحو 50% عام 2030.

ويركز هذا المحور على إستدامة إستغلال وصيانة الموارد المائية المتاحة للزراعة بالمملكة، ويستهدف وضع سياسات وبرامج لترشيد استخدام مياه الري بالزراعة. ويستهدف البرنامج رفع كفاءة الري الحقل من نحو 45% عام 2009 إلي نحو 65% عام 2030، إضافة إلي زيادة كميات مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة، وتحسين نوعية المياه السطحية والجوفية نتيجة الإستخدام بالقطاع، كما يستهدف الحد من الفقد الكمي والنوعي من هذه الموارد، ورفع مستوى كفاءة الاستخدام المزرعي لمياه الري لتوفير أكبر قدر ممكن من هذه الموارد لإنجاز الأهداف والبرامج الخاصة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية الريفية المستدامة، إضافة إلي الارتقاء بمستوى الإنتاجية لوحدة المياه المستخدمة وذلك في أطر أكثر فاعلية وكفاءة وواقعية من السياسات والتشريعات والضوابط ذات العلاقة. وسوف يتحقق ذلك من خلال التوجهات الأساسية التالية:

- الارتقاء بمستوي كفاءة نظم الري من خلال:
 - رفع مستوى إنتاجية مختلف المحاصيل الزراعية لوحدة المياه.
 - تعظيم كفاءة استخدام الموارد المائية غير المتجددة في الأغراض الزراعية وحمايتها من الاستغلال الزائد.
 - زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد منها.
 - إعداد نظام للري الحديث يتوافق مع المقننات المائية والجدولة.

- اختيار نظم الري تتناسب مع النظم المزرعية في الأراضي الملحية.
 - رفع كفاءة نظم الري في ظل الزراعات المحمية.
 - اختيار نظم الري تتناسب مع النظم المزرعية في الأراضي الملحية.
 - نشر تقنيات جدولة مياه الري.
 - تحسين كفاءة الري بزيادة السعة التخزينية للتربة.
 - تشجيع الزراعات العضوية الموفرة للمياه.
 - إقامة شبكة قومية تغطي كافة مناطق المملكة لرصد وقياس مختلف العوامل والمتغيرات المناخية والبيئية.
 - إقامة حقول إرشادية نموذجية لأساليب الري الحديثة ولترشيد استخدام مياه الري في الزراعة مع أفضل الممارسات الزراعية المساندة والموفرة لمياه الري.
 - إدارة المياه ذات النوعية المنخفضة والتي تشمل المياه المالحة ومياه الصرف الزراعي المعالجة بهدف استخدامها بصورة آمنة.
 - تطوير وبناء قدرات وطنية في مجال إدارة مياه الري.
 - زيادة وتواصل التنسيق التنظيمي والمؤسسي بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء وبين الإدارات والهيئات المختصة بإدارة قطاع الري داخل وزارة الزراعة. فهناك تطابق في توجهات الوزارتين وجوانب عديدة إيجابية مشتركة في الرؤية يمكن أن تبني عليها عمل أيجابي مشترك يحقق أكبر قدر ممكن من التزاوج بين الأمن المائي والأمن الغذائي بمفهومه الشامل وبعيداً عن المفاهيم المرتبطة بالإكتفاء الذاتي تحت أي تكلفة إقتصادية وإجتماعية مما كان له أكبر الأثر في هدر الموارد وعدم إستدامتها.
- ويمكن تحقيق تلك التوجهات من خلال تبني مجموعة من السياسات أهمها:

- تبني السياسات السعريّة والتمويلية المناسبة لتحفيز التوجه نحو زراعة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبمعيار استهلاك المياه وترشيد استخدام المياه في الأغراض الزراعية (برنامج 1.4.5).
- تبني سياسة سعريّة وتمويلية لتحفيز المزارعين للتحويل من أساليب الري التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة والتوسع في استخدام أساليب الري المتطورة التي تساعد على ترشيد استخدام مياه الري.
- تفعيل المقترح الوارد بالخطّة الثامنة⁴³ الخاص بوضع تعريف سنوية مجمعة للهكتار تعتمد قيمتها الأساسية على كفاءة ري المحصول، وأسلوب الري المستخدم، ونوعية ومصدر المياه. ويمكن أن تستخدم حوافز لتقليل هذه التعريف بصورة متزايدة في حالة تمشي المزرعة مع الأهداف التوجيهية للدولة من حيث توفير المياه بصورة أكبر من المتوسط، والمشاركة في التنظيمات التعاونية والأهلية مثل تجمعات مستخدمي المياه وغيرها مما يساعد على توجيه وتعديل سلوك المزارعين في إتجاه زيادة كفاءة الري وترشيد استخدام المياه في الزراعة.
- الحد من زراعة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية مثل الأعلاف والحبوب باستخدام آليات السوق (برنامج 1.4.5).
- تقدير المقننات المائية للمحاصيل الزراعية في كل منطقة وفقاً لنظم الري.
- الالتزام بمواصفات حفر الآبار التي وضعتها وزارة المياه والكهرباء، وإعادة تأهيل شركات الحفر وأخذ الضمانات اللازمة للرجوع إليها عند مخالفة مواصفات الحفر، كما يلزم إرفاق تصوير البئر مع تقرير الحفر الذي يقدم لصندوق التنمية الزراعية.
- معالجة وضع الآبار المحفورة بالنظام المفتوح.⁴⁴
- مراقبة استهلاك المياه من خلال تركيب عدادات لقياس المياه المتدفقة من الآبار.
- فرض رسوم إضافية على الشركات الزراعية والمزارع المتخصصة في حالة استخدام مياه زائدة عن المقننات المائية للمحاصيل الزراعية.
- ربط إصدار تراخيص المشاريع الزراعية باستخدام وسائل الري المرشدة للمياه وبالميزة النسبية لكل منطقة من مناطق المملكة بما يتوافق مع الإمكانيات المائية.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة في قطاع الزراعة.
- استمرار إيقاف توزيع الأراضي البور إلا في المناطق ذات الموارد المائية المتجددة.

⁴³ وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة 1425هـ / 1426هـ - 1430/1429هـ، 2005 - 2009م، المملكة العربية السعودية. (فقرة

ويضم هذا المحور مجموعة من البرامج والبرامج الفرعية وهي:

- 1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة
 - 1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة
 - 2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية
 - 3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية
 - 4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة
 - 5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي
- 2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية

وسيتم وضع تفاصيل أكثر لهذه البرامج وغيرها من المتطلبات المؤسسية والفنية من خلال الرؤية المستقبلية لقطاع الري والتي بدأت الوزارة في إعدادها، وسيتم إستعراض ملامح البرامج الرئيسية فيما يلي، بينما يستعرض الجزء الثاني البرامج الفرعية بالتفصيل.

1.1.6 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة

تشكل الأراضي الزراعية التي تروى باستخدام نظم الري التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة نحو ثلث المساحة الكلية للأراضي الزراعية بالمملكة، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تحسين مستوي الكفاءة من خلال التخطيط والإدارة ذات الكفاءة العالية، وموازنة العرض والطلب علي المياه ونشر مفاهيم وأساليب الزراعة المروية الحديثة والمستدامة.

ولقد كان موضوع ترشيد استغلال المياه في القطاع الزراعي محل عناية السياسات وأهداف خطط التنمية. فقد استهدفت خطط التنمية الخمسية المتتالية إضافة موارد مائية جديدة حيث توسعت المملكة في إقامة مشاريع تحلية المياه المالحة ومياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة. وقد تمت مراجعات شاملة لمعدلات استهلاك المياه في القطاع الزراعي ساعدت في إعادة التركيب المحصولي حيث تراجعت مساحات المحاصيل الزراعية ذات الاستخدامات العالية من المياه كالقمح والشعير لصالح المحاصيل الأخرى كالخضروات والفواكه. كما تم التوسع في استخدام التقنية الحديثة للري في الزراعة من أجل ترشيد استهلاك المياه حيث يقدر فاقد المياه في القطاع بنحو (30%)⁴⁵ وهو معدل مرتفع، ومن ثم فإن ترشيد استخدام المياه وتطبيق الطرق الحديثة للري وحسن إدارة المياه وتقليل الهدر والفاقد سيؤمن توفير تلك الكميات المهدرة من المياه. وتبذل وزارة الزراعة جهود مكثفة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لوقف أي هدر لإستخدامات المياه بالزراعة ولترشيد المياه المستخدمة بتبنى التقنيات المتقدمة لغرض صيانة وتنمية تلك الموارد بالقطاع، واستكمال مشاريع تحسين مشاريع الري القائمة بهدف الوصول إلى الاستخدام الأمثل، والإفادة من المياه المالحة في زراعة بعض المحاصيل الزراعية، وشمول عدد من المشاريع الاروائية بنظام الري بالرش أو التثقيب في مناطق متفرقة بالمملكة.

ولقد وضحت أهمية الاعتماد على الزراعة بالبيوت المحمية والتي تستخدم بها أحدث التقنيات الزراعية نظراً لما توفره من فرص لإنتاج محاصيل الخضروات في غير مواسمها والتوفير الكبير في المياه، بالإضافة إلى غزارة الإنتاج داخل هذه البيوت، وبالتالي الزيادة الكبيرة في العائد والأرباح نظراً لقصر دورة رأس المال، والاستفادة من تسويق الإنتاج في الوقت المناسب، فقد سجلت الزراعات المحمية تزايداً ملحوظاً من نحو 5504 هكتار عام 2004 لتصل إلي 8921 هكتار عام 2008، بمعدل زيادة بلغ نحو 62% خلال العامين، وخلال العامين المذكورين تزايد إنتاج الخضر للبيوت المحمية بشكل تدريجي من 480 ألف طن عام 2004 لتصل 738 ألف طن عام 2008 أي بزيادة قدرها 53.8%. وبالرغم من أن مساحة الخضر للبيوت المحمية تمثل فقط نحو 8% من إجمالي المساحة المزروعة بالخضر بالمملكة إلا أن إنتاجها يمثل أكثر من 27% من إجمالي إنتاج الخضر بالمملكة.

وبصفة عامة تتسم المملكة بقلّة الأمطار وشدة تقلبها حيث تبلغ في المتوسط نحو 100 ملم سنوياً. وتتراوح بين عدة مليمترات في المناطق الداخلية ونحو 600 ملم في العام على بعض مرتفعات المناطق الجنوبية الغربية حيث قدرت المساحة المحصولية التي تروى بمياه الأمطار بالمملكة عام 2007 بنحو 96 ألف هكتار تمثل نحو 9% من إجمالي المساحة المحصولية بالمملكة، وتتركز الزراعات المطرية في جازان بنسبة 67% من إجمالي المساحة المحصولية بالمنطقة، والباحة بنسبة 35%، وفي عسير بنسبة 30% ومكة المكرمة 25% و 6% في نجران وبنسب محدودة تقل عن 1% في مناطق المدينة المنورة والحدود الشمالية وحائل، وتتعتمد الزراعات المطرية في مناطق الرياض والقصيم والشرقية والجوف. ولاستغلال هذه الأمطار وتعظيم

⁴⁵ وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة 1425هـ / 1426هـ - 1429/1430هـ، 2005 - 2009م، المملكة العربية السعودية.

الاستفادة منها فقد قامت وزارة الزراعة والمياه (ثم وزارة المياه والكهرباء فيما بعد) بإنشاء العديد من السدود والتي وصل عددها في الوقت الحاضر إلى 225 سد بطاقة تخزينية تزيد عن 836 مليون م³.

نتيجة للزيادة السكانية وتوسع المدن بالمملكة زادت كميات مياه الصرف الصحي، والتي تمثل نحو 50-70% من المياه التي تصل عبر الشبكات العامة، هذه المياه يمكن إعادة استخدامها في الأغراض الزراعية بعد المعالجة الثلاثية. ولقد حققت المملكة تجربة رائدة في مجال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية، حيث تمكنت الدولة خلال العقدین الماضيين من تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المتعددة في هذا المجال سواء علي صعيد تعدد إنشاء محطات المعالجة في أنحاء البلاد أو علي صعيد استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة الناتج من هذه المحطات في ري المناطق الزراعية القريبة من هذه المحطات والتي تعاني من نقص في مياهها الجوفية السطحية.

وفي ضوء توقعات خطة التنمية الثامنة بتزايد كمية مياه الصرف الصحي المعالجة بمعدل سنوي 6.6%، فمن المقدر أن تصل الزيادة في مياه الصرف الصحي المعالجة إلي نحو 757 مليون م³ عام 2020 ثم إلي نحو 1435 مليون م³ عام 2030، حيث يمكن استغلال تلك النوعية من المياه في زراعة محصول البرسيم بمساحة تقدر بنحو 30 ألف هكتار عام 2020 ونحو 57 ألف هكتار عام 2030 تمثل نحو 57% من مساحة البرسيم الحالية.

كما أبدت حكومة المملكة اهتماما بمشاريع الصرف الزراعي حيث تم تشغيل مشروع لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي لأغراض الري بالمنطقة الشرقية في عام 1992 بطاقة تصميمية 100 ألف م³ /يوم وبتكلفة 35 مليون ريال. وفي ضوء توقعات خطة التنمية الثامنة بتزايد كمية مياه الصرف الزراعي المعالجة بمعدل سنوي 8.8%، فإن من المقدر أن تصل الزيادة في كميات مياه الصرف الزراعي المعالجة إلي نحو 171 مليون م³ عام 2020 ثم إلي نحو 384 مليون م³ عام 2030، حيث يمكن استغلال تلك النوعية من المياه في زراعة محصول البرسيم بمساحة تقدر 7 ألف هكتار عام 2020 ونحو 15 ألف هكتار عام 2030 تغطي نحو 7% من مساحة البرسيم الحالية.

أ. المبررات الرئيسية

- انخفاض كفاءة الري والتي قدرت بحوالى 45% علي مستوي المزرعة نتيجة الإسراف في استخدام مورد المياه واستخدام أنماط إنتاجية ذات قيمة إضافية منخفضة لا تتمتع بميزة نسبية.
- ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء فيما يخص المقننات المائية وتحديد الإختصاصات والمسؤوليات في إدارة الموارد المائية للرى بالزراعة.
- ضعف التنسيق وعدم وضوح المسؤوليات لإدارة مياه الري داخل وزارة الزراعة لتداخل تفاصيل الإختصاصات بين الإدارة العامة لشئون الري وإداراتها، والإدارة العامة للرى والصرف بالإحساء والفروع/المشاريع التابعة لها.
- أهمية هذا المحور باعتبارها المحور والمحدد الرئيسى للتنمية الزراعية بالمملكة لما له من آثار متشعبة ومتداخلة مع كافة البرامج المقترحة.
- انخفاض ملحوظ في منسوب المياه وتردي نوعيتها مما يؤثر سلباً على خصوبة الأراضي الزراعية، فضلاً عن زيادة تكاليف ضخ المياه.
- عدم وجود تقديرات يقينية عن كميات المياه المتجددة وغير المتجددة بالمناطق والتكوينات المختلفة وتبعاً لذلك غياب التقديرات اليقينية لإمكانات الإستغلال بالزراعة.
- محدودية الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالاستخدام الأمثل والمستدام لمياه الري في الزراعة.
- انخفاض قيمة الدعم وعدم إستدامة التشجيع التى تقدمه الحكومة للمزارعين لترشيد استخدام المياه.
- قصور الدور البحثى فى مجالات الزراعة المحمية والعضوية وترشيد إستخدام المياه بالزراعة.
- عدم وجود برامج وحملات إرشادية متخصصة فى مجال الاستخدام المرشد للمياه وعدم كفاية البرامج والحملات الإرشادية للمحاصيل ذات الميزة النسبية فى المناطق المختلفة لتبني ممارسات ومعاملات زراعية مناسبة لطبيعة التربة وخصائصه فى كل منطقة.
- عدم معرفة المزارعين بالمقننات المائية الملائمة للمحاصيل وفقاً للمناطق.
- عدم كفاية وكفاءة القدرات البشرية للعاملين فى مجال الزراعة المحمية والعضوية.
- الإضرار البيئية لمياه الصرف الصحي والزراعي غير المعالجة ومحدودية المشروعات المتطورة لمعالجتها.
- محدودية البرامج البحثية والتطبيق التجريبي فى مجال الزراعة على المياه المعالجة.
- عدم وجود برامج توعية للمزارعين لتحفيزهم علي استخدام المياه المعالجة في بعض المزروعات.
- عدم الاستغلال الكفء للموارد المائية المطرية.

- عدم الاهتمام بتقنيات حصاد مياه الأمطار.
- عدم توفر الخبرات والبحوث والدراسات في مجال الزراعات البعلية.
- قصور المرافق والبنية التحتية في مناطق الزراعات البعلية.

ب. الأهداف الأساسية

- تطوير القدرات المؤسسية والفنية بوزارة الزراعة في مجال إدارة مياه الري.
- زيادة التنسيق مع وزارة المياه والكهرباء وتحديد المسؤوليات في مجال إدارة قطاع مياه الري.
- رفع كفاءة استخدام وحدة المياه في إنتاج المحاصيل بوزارة الزراعة والمحاصيل بالمناطق المختلفة وفقاً للعائد الاقتصادي على وحدة المياه.
- تحقيق استدامة استعمال المياه المتاحة في مجال الري من خلال التخطيط والإدارة ذات الكفاءة العالية.
- تعزيز كفاءة وإنتاجية المياه المتاحة للزراعة وتعزيز ونشر مفاهيم وأساليب الزراعة المروية الحديثة.
- التنمية المعرفية من أجل الاستخدام الأمثل للمتاح من مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة في الزراعة المروية.
- تعزيز قدرات العاملين في وزارة الزراعة من أجل تخطيط وإدارة قطاع مياه الري وإنتاجية أعلى للمياه.
- تحفيز وإرشاد المزارعين لاستخدام أنظمة الري المرشدة للمياه (برنامج 1.7.5).
- الارتفاع بمستوى كفاءة نظم الري المزرعي من مستوياتها الراهنة (أقل من 50%) إلى مستوياتها العالمية لتصل إلى 65% في عام 2030.
- توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المائية تقدر بنحو 8.5 مليار م3 بحلول عام 2030. (الفصل 7)
- رفع مستوى إنتاجية مختلف المنتجات الزراعية لوحدة المياه.

ج. المكونات/البرامج الفرعية

سيتم تحقيق أهداف هذا البرنامج عن طريق السياسات والمكونات والبرامج الفرعية التالية والتي تمثل حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات والتعديلات المؤسسية والتشريعية وبناء القدرات والتي سيتم دراسة تفاصيلها وتطويرها من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى للاستراتيجية، والرؤية المستقبلية لقطاع الري المزمع إعدادها من قبل وزارة الزراعة:

- تكوين لجنة عليا للمياه للتنسيق في إدارة الموارد المائية بالمملكة ويشترك بها وزارة المياه والكهرباء ووزارة الزراعة وكافة الوزارات الأخرى الممثلة للقطاعات المستهلكة للمياه. وسيكون من فوائده تلك اللجنة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في إدارة الموارد المائية بصورة عامة وتعزيز كفاءة استغلال الموارد المائية الجوفية ومياه الري في الاستخدامات الزراعية، وحمايتها من الاستنزاف العشوائي غير المخطط بصورة خاصة (برنامج 1.7.5).
- إلغاء التضارب وزيادة التنسيق بين الإدارات والهيئات التابعة لوزارة الزراعة والمتعلقة بإدارة موارد الري (برنامج 1.7.5).
- استخدام الحوافز السعيرية والإرشاد الإروائي لتطبيق النظم المرشدة للري من خلال تطوير المعاملات والعمليات الزراعية بالقدر الذي يحسن من الإنتاجية الزراعية ويزيد كفاءة استخدام المياه بالزراعة، اعتماداً على تفعيل اقتراح تعريف سنوية مجمعة للهكتار تعتمد قيمتها الأساسية على كفاءة ري المحصول، وأسلوب الري المستخدم، ونوعية ومصدر المياه. ويمكن أن تستخدم حوافز لتقليل هذه التعريف بصورة متزايدة في حالة تمشي المزرعة مع الأهداف التوجيهية للدولة من حيث توفير المياه بصورة أكبر من المتوسط، والمشاركة في التنظيمات التعاونية والأهلية مثل تجمعات مستخدمي المياه وغيرها مما يساعد على توجيه وتعديل سلوك المزارعين في إتجاه زيادة كفاءة الري وترشيد استخدام المياه في الزراعة (محور 1.5).
- إحداث تعديل تلقائي في التراكيب المحصولية وفقاً للميزة النسبية والعائد على وحدة المياه المستخدمة ومن ثم تحسين دخول المزارعين وذلك من خلال آليات السوق (محور 4.5).
- زيادة درجة الاستقرار والاستدامة في المناطق والمشروعات القائمة على مصادر الري الجوفي.
- إقامة نظام حديث للإرشاد الزراعي للزراعات المحمية مبنى على استخدام بيانات الأرصاد الجوية في تحديد المقننات المائية والسماحية لمختلف المحاصيل تحت الزراعات المحمية.

- الإسراع في استكمال محطات معالجة مياه الصرف الزراعي مع تكثيف برامج المراقبة والمتابعة لاستخداماتها في الري مع إستكمال التشريعات الخاصة باستغلال مياه الصرف الصحي المعالجة كأحد الموارد المائية المتجددة البديلة المتاحة التي يمكن استخدامها في بعض المجالات الزراعية الملانمة (برنامج 1.4.5).
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية البعلية والحد من الفاقد غير المستغل منها ورفع كفاءة عملية حصاد المياه.
- إعداد الدراسات الحديثة لمشاريع الصرف الزراعي، والتوسع في إنشاء مشروعات جديدة لإعادة استخدامها.
- توعية المزارعين بكيفية التعامل مع مياه الصرف الزراعي المعالجة.
- تطوير نظم الري المستخدمة من خلال:
 - تبني نظم للري المحوري ذات الضغط المنخفض.
 - تطوير نظم ري حديثة لري محاصيل الفاكهة بأقل قدر من الفاقد.
 - اختيار نظام للري يتوافق مع طبيعة التربة والمحصول والمنطقة.
 - التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي المعالجة كمصدر للري.
 - استخدام نظم الري بالتنقيط تحت السطحي المتطورة لري المحاصيل.
 - استخدام التقنيات المتقدمة للري و المتمثلة في التشغيل الآلي و المبرمج لنظم الري.

وبجانب المكونات السابقة، يقترح تنفيذ خمسة برامج فرعية (الجزء الثاني) والتي سيتم إعداد التفاصيل التنفيذية لكل منها إضافة الى مكونات أخرى من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى للإستراتيجية الزراعية، ومن خلال الرؤية المستقبلية لقطاع الري الجارى إعدادها، أخذاً في الاعتبار المناقشات الحالية في 2010/2009م بخصوص مسودة نظام المياة الذي تعدة وزارة المياة والكهرباء.

2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية

تم تحديد توجه تطوير الشبكة الوطنية للأرصاد الزراعية كبرنامج قائم بذاته لإرتباطة بالعديد من الأنشطة الأخرى المرتبطة بتطوير القطاع وخصوصاً فيما يتعلق بتطوير المعلومات الزراعية وإدارة المخاطر والإنذار المبكر ومقاومة الآفات والأمراض وغيرها من البرامج. فتلعب تغيرات الطقس والمناخ دوراً هاماً في التأثير على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تظهر تأثيرات العوامل الجوية على النبات في جميع مراحل نموه، وقد يمتد هذا التأثير من بداية الزراعة الى ما بعد الحصاد ليشمل التأثير على طبيعة تصميم وإنشاء مستودعات تخزين المحاصيل الاستراتيجية.

وبالإضافة الى تأثير العوامل الجوية على الثروة الحيوانية بشكل مباشر فإن لهذه العوامل تأثيراً غير مباشر على النبات الذي يعتبر غذاء الحيوانات وعلى الأرض التي تعيش عليها، لذلك تعتبر العوامل المناخية هي السبب الرئيسي في توزيع الثروة الحيوانية. من هنا تأتي أهمية دراسة تأثير عوامل المناخ عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الزراعية لما لها من تأثير حيوي في زيادة الإنتاج الزراعي.

ويعتبر تطوير الشبكة الوطنية للأرصاد الجوية من الوسائل التي تساعد في ترشيد استخدام المياه، وأيضاً في رفع كفاءة الري بحيث يتم توفير المياه بالكميات الكافية وفي الوقت المطلوب، من خلال حساب الاحتياجات المائية والمقننات لكل محصول، وإمكانية تقديم خدمة الري من علي بعد، وإتاحة البيانات الخاصة بالري لمن لديه وسيلة للاتصال الهاتفي للحصول علي بيانات الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية خلال الموسم وحتى الحصاد. وتولى وزارة الزراعة إهتمام بالغ لإستكمال الجهود لتطوير شبكة الأرصاد الجوية والتي بدأت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

أ. المبررات الرئيسية

- التغيرات المناخية والبيئية وأثارها السلبية على الإنتاج الزراعي.
- نقص التأهيل والتدريب الفني – الخارجي والداخلي – للكوادر البشرية اللازمة في مجال الأرصاد الجوية.
- عدم كفاية الدراسات الخاصة بالأرصاد الزراعية والداعمة لتقدير المقننات المائية للمحاصيل الزراعية.
- عدم وجود خرائط حديثة للتقسيم البيئي الزراعي.

ب الأهداف الأساسية

- إقامة شبكة وطنية حديثة ومتكاملة (تغطي كافة الأقاليم والمناطق) متخصصة في مجال رصد وقياس مختلف العوامل والمتغيرات المناخية والبيئية الزراعية. تستخدم التقانات والأساليب الأكثر حداثة في مجالات الرصد والقياس والمعلومات والاتصالات، وتخدم كافة أغراض التنمية الزراعية والبحث والإرشاد الزراعي، والرصد والإنذار المبكر، والتنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها ومواجهته. وتقدم خدماتها المجانية للأغراض المجتمعية العامة وبتكلفة مناسبة للقطاع الخاص والاستثماري.
- تحديد الوقت الأمثل لبدء الزراعة وأوقات الحصاد المناسبة وإعداد التقويم الزراعي للمحاصيل الزراعية المختلفة.
- إصدار التحذيرات عن الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية التي تصاحب ظروف جوية معينة وتحديد أوقات مكافحة الملائمة.
- تحسين القدرة على التنبؤ بالظواهر الجوية الضارة مثل الصقيع والبرد واللفحة الحرارية والأعاصير والسيول والتجسس لمواجهتها وتخفيف أثارها.
- دراسة التغير المناخي وأثره على المقننات المائية للمحاصيل.
- دراسة تأثير العوامل الجوية على البيئة والمشاكل التي ترفعها مثل مشاكل تعرية التربة والزحف الصحراوي.
- إعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي اعتماداً على التوزيعات الخاصة بالمناخ الزراعي وربطها مع استخدامات موارد الأراضي والمياه حيث سيكون لذلك فوائد في اختيار الأنواع المناسبة من المحاصيل الزراعية وحسب الأقاليم المناخية الزراعية.

ج. المكونات الرئيسية

- توفير الإعتمادات الكافية لإستكمال إقامة الشبكة الوطنية للأرصاء الزراعية على غرار أحدث النظم العالمية، وعلى أساس من الدراسات والتصاميم الفنية .
- التأهيل والتدريب الفني - الخارجي والداخلي - للكوادر البشرية اللازمة.
- توفير الإعتمادات اللازمة للتشغيل المستدام والكفء سواء من الموارد العامة أو الذاتية ، وأيضاً لأغراض الإحلال والتجديد والصيانة والتطوير التقني المستمر.
- إقامة محطات الأرصاد زراعية بكافة المناطق مرتبطة بالشبكة القومية.
- ربط محطات الأرصاد بمحطات للإنذار المبكر للحماية من أخطار الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية والتقلبات الجوية.
- إعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي اعتماداً على التوزيعات الخاصة بالمناخ الزراعي.

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية

تبلغ إجمالي مساحة المملكة 200 مليون هكتار منها نحو 48.9 مليون هكتار (تعاادل 21.7%) أراضي صالحة للاستثمار الزراعي. من جانب آخر تقدر مساحة الأراضي الزراعية (المزارع) بما يقارب 4.3 مليون هكتار تعادل نحو 1.9% فقط من إجمالي مساحة المملكة ونحو 8.8% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وتبلغ مساحة أراضي الغابات 2.7 مليون هكتار، أي بنسبة (1.2%) من الإجمالي. أما مساحة المراعي شبه الصحراوية فتصل إلى 170 مليون هكتار أي بنسبة (76%) من الإجمالي وتشكل المدن، والقرى، والطرق، نحو (2.3%) .

ونظراً لعدم توفر معلومات حديثة عن خواص التربة الزراعية بكافة مناطق المملكة، والتدهور المستمر في مستويات خصوبة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية فهناك ضرورة لاستخدام التقانات الحديثة في هذا المجال وتمثل تلك التقانات في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وتستخدم تلك البيانات في إعداد أطلس التربة الزراعية وتمثيل التدرج أو التغير المستمر في الظاهرة.

ويشمل الأطلس كل البيانات الخاصة بالتربة مثل المحاصيل الزراعية المناسبة، المساحة، الاستخدام الحالي للأرض، البنية التحتية واستخدام الأراضي المجاورة. وبالنسبة للمزارع القائمة فإن النظم المعلوماتية الجغرافية يستطيع المساعدة في تحديد الأراضي المناسبة لزراعة محصول معين أو الاستعلام عن خصائص التربة لقطعة أرض معينة في منطقة محددة أو تحديد القدرة الزراعية للتربة.

من جانب آخر يختلف حجم الحيازات الزراعية في المملكة باختلاف المناطق المتواجدة فيها فمثلاً توجد حيازات صغيرة في المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية وحيازات كبيرة في المنطقة الوسطى والشمالية والشرقية. إلا أنه من الملاحظ أن حجم الحيازات الزراعية قد ازداد في المملكة بصفة عامة من نحو 6.7 هكتار عام 1974م ليصل إلى نحو 17.3 هكتار في المتوسط عام 2008م ويعزى ذلك بشكل كبير إلى دخول المشاريع والشركات الكبيرة في الإنتاج الزراعي. كما تشير الإحصاءات إلى صغر وتشتت الحيازات الزراعية لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين حيث أن نحو 81.4 % من الحيازات الزراعية في المملكة صغيرة بمتوسط 3.11 هكتار، لكنها تمثل فقط 9.8 % من إجمالي مساحة الحيازات. ولقد قامت وزارة الزراعة بمساعدة فنية من منظمة الأغذية والزراعة في 1983 بمسح تفصيلي للتربة في مناطق مختارة بالمملكة. وتبع ذلك محاولة تقييم الموارد الأرضية ومتابعة تدهور التربة بالمملكة. وقد اهتم البرنامج باستكمال متابعة وتقويم تدهور الأراضي في كل صنف ومنطقة وتحديد النوعية المرتبطة بالتملح، ارتفاع مستوى الماء الأرضي، وخصوبة الأراضي الزراعية. كما استهدف البرنامج التوصل إلى حلول وتوصيات لمشاكل الإدارة المتمثلة في المتطلبات المائية والخصوبة حسب المناطق التي سيتم إدراجها، وذلك بناء على المشاهدات الميدانية والمعملية وحسب أنماط الاستغلال الزراعي ونظم الري والإدارة المزرعية، وتم تحديد ذلك في خمسة مناطق زراعية هي: تبوك، حائل، القصيم، الخرج، وادي الدواسر.

وعليه فسيتم تنفيذ هذا المحور من خلال البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية التي سيرد ذكرها تفصيلاً في الجزء الثاني من الإستراتيجية والخاص بالإطار التنفيذي للبرامج الفرعية:

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

1.1.2.6 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية

2.1.2.5 البرنامج الفرعي لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها

2.2.5 برنامج تطوير المراعي

3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

أ. المبررات الرئيسية

تمثل الأراضي الزراعية بالمملكة أحد أهم الموارد الإنتاجية القومية غير المتجددة والتي تتزايد ندرتها عاماً بعد آخر. لا سيما في إطار ما تعرضت له - ولا تزال - مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للأثار السلبية التراكمية لهذه العوامل. هذا إضافة إلى العديد من المحددات التي تواجه تطوير الموارد الزراعية وهي:

- أن الأراضي الزراعية بالمملكة ذات تربة رملية ترتفع فيها نسبة الملوحة بينما تنخفض المادة العضوية وتختلف هذه الخواص من منطقة لأخرى وذلك بسبب اختلاف التضاريس الأرضية والمؤثرات المناخية والبيئية.
- انخفاض نسبة مساحة الأراضي الزراعية الحالية مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة نظراً لقلة الأراضي الصالحة للزراعة من الناحية الاقتصادية ومحدودية موارد المياه.
- انخفاض الإنتاجية للحاصلات الزراعية وتدهور موارد الغابات والمراعي.
- قلة البيانات التفصيلية عن حصر وتصنيف الأراضي والحيازات الزراعية على مستوى فروع ومديريات الزراعة بالمناطق.

ب. الأهداف الرئيسية

ومن ثم فإن من الأهمية الحيوية - في إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية الزراعية - العمل على حصر وصيانة هذا المورد والحفاظ عليها من الآثار السلبية لمختلف عوامل ومسببات التدهور وانخفاض الجدارة الإنتاجية، بل والعمل على تحسين وزيادة هذه الجدارة، بما في ذلك التطوير والتوسع في إتباع الممارسات الزراعية المتطورة وبخاصة الميكنة الزراعية، لذا يهدف هذا المحور إلى:

- رفع إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال توفير برامج تحسين وتطوير وصيانة موردي الأراضي والمياه مع وضع برامج سمادية ملائمة لهذه الأراضي.
- تعظيم العائد الاقتصادي من وحدات الأرض والمياه والسماد مع مراعاة البعد البيئي.
- تنمية وتطوير الحد من تدهور موردي المراعي والغابات.
- إعداد قواعد بيانات حصر الموارد الأرضية المتاحة والحيازات والأنشطة الزراعية.
- الاستخدام الأمثل للأراضي والمحافظة عليها من التدهور وصيانتها وتحسين إنتاجيتها.
- دراسة التغير المناخي وأثره على عملية التصحر وتدهور الأراضي.

- تبني برامج لدعم عمليات حصاد المياه على المصاطب والمرتفعات الجبلية في كافة مناطق المملكة لتنشيط الزراعات التقليدية للمحاصيل الهامة من خلال برنامج الفرعي للزراعة البعلية.

ج. المكونات الرئيسية

- تطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية

نظرا للقصور في المعلومات الحديثة والتفصيلية عن الموارد الأرضية والحيازات واستخداماتها في الأنشطة الزراعية المختلفة، وقدم خرائط تقييم الأراضي. فان هذا المكون يهدف إلى الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إنشاء قواعد بيانات للموارد الأرضية وإنتاجها بصورة مستدامة، وتوفير إطار مرجعي ونظام معلوماتي مناسب لرصد ومتابعة الأوضاع المتعلقة بالتصنيفات والأقسام والخصائص الطبيعية والإنتاجية للأصول الموردية الأرضية. ورصد ومتابعة ما يطرأ على ذلك من تغيرات. ويضم هذا المكون لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية المكونات التالية:

- تحديث أطلس التربة (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS)
- تحديث أطلس الموارد الأرضية (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام GIS)
- التصوير الجوي وإصدار الخرائط
- المسح التفصيلي لحيازات الأراضي الزراعية الموزعة

- تحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها

نظرا لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثقة عن خصائص التربة ومحدودية برامج تحسين وتطوير وصيانة وحدتي الأراضي والمياه، و قصور الدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية وأثرها على عملية التصحر وتدهور التربة فإن هذا البرنامج يستهدف تكوين بنية معلوماتية لمناطق مختارة للموارد الأرضية والتربة للتأكد من المحافظة على تلك الموارد والاستخدام الرشيد والمستدام، وذلك من خلال تدعيم وإنشاء وحدات معلومات لمتابعة وتحديث وتوفير المعلومات الخاصة بالتربة والتصنيف حسب الحاجة ودعم الكوادر البشرية في هذا المجال عن طريق التدريب الداخلي والخارجي خاصة في مجال مسوحات التربة وتصنيف الأراضي حسب المواصفات والمقاييس العالمية لتصنيف الأراضي.

2.2.5 برنامج تطوير المراعي

تمثل الموارد الرعوية مصدراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً هاماً بالنسبة لسكان المملكة حيث تشغل مساحات شاسعة تقدر بـ 171 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة 71% من المساحة الكلية. ويتنوع الغطاء النباتي وتطور النشاط الرعوي نتيجة لتباين المناخ والتربة والتضاريس.

وتتميز الموارد الرعوية بالمملكة بوجود العديد من النظم البيئية والعشائر النباتية ذات القدرات الإنتاجية الجيدة التي تستطيع في حالة إدارتها بشكل سليم ومستدام أن توفر مصدراً جيداً للأعلاف التي تغطي جزءاً هاماً من احتياجات الثروة الحيوانية المستأنسة والبرية.

ويوفر الغطاء النباتي الرعوي موائيل للحياة البرية والتنوع الحيوي وأماكن مناسبة للتنزه ومصدراً للنباتات الطبية والعطرية وللهواء النقي وغيرها. كما أن للرعي أهمية تاريخية واجتماعية وسياسية كبيرة بالمملكة، إذ أنه حتى بداية القرن الماضي كانت تربية الحيوانات على المراعي تعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الاحتياجات المعيشية للسكان حيث كانت تؤمن معظم الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية الوطنية بأكملها، والأعداد الكبيرة القادمة من الدول المجاورة.

ولقد تعرضت المراعي خلال العقود الأربعة الماضية للاستغلال المكثف الجائر بسبب ارتفاع أعداد الحيوانات إذ أنها تضاعفت خلال الفترة 1961-2007م بما يقارب 4.5 مرات بالنسبة للأغنام و 3.7 مرات بالنسبة للماعز و 3.5 مرات للإبل. مما أدى إلى تدني إنتاجية هذه المراعي وتدهورها، بل وتصحر أجزاء كبيرة منها، حيث قدرت بعض الدراسات حالة المراعي بالمملكة بأنها في غالبيتها (60%) فقيرة إلى متوسطة وأنها ذات إنتاجية منخفضة لا تتعدى 35-88 كم مادة جافة / هكتار / سنة، وأن النسبة الباقية ذات الإنتاجية من 120-180 كجم مادة جافة / هكتار / سنة تعاني بدورها من ضغوط الرعي والاحتطاب وأن إنتاجيتها في تناقص.

وحفاظاً على البيئة أصدر المقام السامي الكريم توجيهاته بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي وذلك بموجب الأمر السامي الكريم رقم 328/م ب وتاريخ 1430/4/17 هـ والذي ينص على " قيام وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي الطبيعية في المملكة، وذلك من أجل المحافظة عليها وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة.

ويستهدف هذا المحور⁴⁶ بصورة عامة من خلال البرامج التنفيذية المقترحة الى تحسين الغطاء النباتي الرعوي كما ونوعاً من خلال برنامج متكامل يشمل تطبيق التقنيات ولنظم الإدارية الملائمة؛ وتعزيز وبناء قدرات المؤسسات الحكومية المعنية؛ والرصد المستمر لحالة المراعي؛ تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الرعوية وإعداد آلية للإنذار المبكر وخطة لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره على القطاع الرعوي.

أ. المبررات الرئيسية

- فقد التوازن الطبيعي بين أعداد الحيوانات المستأنسة والبرية وبين إنتاج المراعي بسبب الاستغلال الجائر.
- تدهور ملحوظ في النظم البيئية الرعوية وسيادة النباتات غير المستساغة والغازية وبعض الأنواع السامة.
- تقلص الموارد الرعوية بسبب التوسع الزراعي والعمراني في أجود المناطق الرعوية.
- ضالة الجهود المبذولة لوقف تدهور المراعي ومنع أسبابه.
- نقص المعلومات والخرائط الضرورية حول مختلف البيئات الرعوية وإنتاجيتها ونمط استغلالها وإدارتها.
- عدم وجود المؤسسات التي تدعم وتوجه جهود الدولة وتنظم الجهود الفردية الرامية إلى المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي.
- عدم وجود رؤية واضحة المعالم في مجال إدارة المراعي والثروة الحيوانية تتحكم في سياسات الدولة في مجال وضع الخطط ودعم الإنتاج العلفي.
- ضعف الموارد البشرية المؤهلة من حيث النوع مركزيا وعلى مستوى المديرية والفروع.
- ضعف الموارد المالية المخصصة للقيام بأعمال الحماية وإعادة التأهيل وتطبيق النظم الحديثة في إدارة الموارد الرعوية لتحقيق تنميتها المستدامة.

ب. الأهداف الأساسية

- الحد من أسباب تدهور المراعي، خاصة الرعي الجائر والتحطيب والتوسع الزراعي والعمراني والنشاط التعديني والسياحي العشوائي.
- مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية مع رفع الوعي لديها وتنظيم مؤسساتها وتعزيز قدراتها.
- تعزيز وبناء قدرات المؤسسات الحكومية المعنية.
- الرصد المستمر لحالة المراعي.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية وخاصة المربين الصغار للحيوانات الرعوية
- ترشيد وتنظيم السياحة البيئية في الأراضي الرعوية.
- دعم وتكثيف البحث العلمي في مجال المراعي على صعيد مراكز الأبحاث والجامعات.
- بناء القدرات وإعداد كوادر مؤهلة في مجال المراعي والغابات بالأعداد الكافية وتوظيفها في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الرعوية وإعداد آلية للإنذار المبكر وخطة لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره على القطاع الرعوي.
- الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وكذا سلامة وجودة البيئة ورفاهية السكان بالمملكة ، ومن ذلك العمل على أن تلعب المراعي دوراً إيجابياً وهاماً في تخزين الكربون في النباتات والتربة والخفض من التلوث الهوائي بهذا الغازات السامة وأيضاً مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع الحيوي.

⁴⁶ وزارة الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية، مذكرة حول خطة لإعداد مسودة الاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة، المملكة العربية السعودية، جمادى الآخر 1430 هـ.

- إعادة تأهيل الأراضي التي سيتم خروجها من الاستغلال الزراعي بسبب برامج توفير المياه بزراعتها بغطاء نباتي رعوي مقاوم للجفاف (ذات مقننات مائية منخفضة) والملوحة تستخدم بغرض ثنائي كغطاء نباتي وفي تغذية الأبل والماعز والأغنام في تلك المناطق.

ج. المكونات الرئيسية

- استكمال إعداد الاستراتيجية القطاعية لتطوير المراعي آخذاً بعين الاعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة
- إنجاز الدراسات الضرورية لتقييم الإنتاج الرعوي بمختلف مناطق المملكة وتحديد الحمولة الرعوية المتاحة بناء على حاجيات الأنواع الحيوانية السائدة.
- دعم وتكثيف البحث العلمي في مجال المراعي على صعيد مراكز الأبحاث والجامعات.
- بناء القدرات وإعداد كوادر مؤهلة في مجال المراعي والغابات بالأعداد الكافية وتوظيفها في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- إنتاج البذور والشتلات الرعوية الملائمة خاصة المحلية بكميات كافية يتم تحديدها لتلبية الحاجة إلى إعادة تأهيل مساحات محددة من المراعي.
- تطوير وتطبيق تقنيات حماية وإراحة المراعي وحصاد المياه لزيادة الرطوبة في التربة وزراعة المواقع المتدهورة مرحلياً وعلى نطاق واسع.
- تنفيذ برامج للتوعية والإرشاد حول الشراكة المجتمعية المحلية.
- تعزيز المؤسسات الرعوية على المستوى المركزي للوزارة وإدارتها العامة وفروعها.
- توفير الخدمات الضرورية في المواقع الرعوية مثل (موارد مياه، مخازن أعلاف، وحدات بيطرية، غيره) وربطها بعملية تنظيم الرعي.
- إعداد آلية للإنذار المبكر وخطة لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره على القطاع الرعوي.
- تدعيم إنشاء مركز للمعلومات والخرائط الضرورية حول مختلف البيئات الرعوية وإنتاجيتها ونمط استغلالها وإدارتها، وكذا التوصيات الخاصة بكل منها في مجال التأهيل والاستصلاح والإدارة، وهذا يحتم القيام بعمليات الرصد والتقييم والدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأبحاث الخاص بالموارد الرعوية من أجل الإعداد والتنفيذ الجيد للاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي.
- الدعم المؤسسي للجهات المعنية بالمحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي وحمايته واستدامته.
- تبني برنامج لدعم المزارعين لإعادة تأهيل الأراضي التي سيتم خروجها من الاستغلال الزراعي بسبب برامج توفير المياه بزراعتها بغطاء نباتي رعوي مقاوم للجفاف والملوحة تستخدم بغرض ثنائي شاملاً الغطاء النباتي وتغذية الأبل والماعز والأغنام في تلك المناطق.

3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمنتزهات الطبيعية

بالرغم من شح الموارد الغابية في المملكة العربية السعودية إلا أنها تشكل العمود الفقري في النظم البيئية بما تحويه من نباتات وحياة مطرية وبما توفره من حماية لموارد المياه والتربة وما تحدثه من أثر في تحسين المناخ علاوة على أنها توفر الأخشاب والمراعي والمواقع الخضراء للتنزه والسياحة البيئية.

ولقد تعرضت الغابات إلى الاستخدام المكثف في الماضي والحاضر من قطع ورعي جائر وإزالة لإنشاء البنية التحتية والسياحية والتوسع العمراني، ولم يصاحب هذا الاستخدام جهد يماثله في تنمية الغابات وحمايتها، مما أدى إلى تدهور أو إلى زوال الغابات من مواقع عديدة وإلى اضطراب في النظم البيئية بشكل عام وتسارع في عمليات التصحر.

وحفاظاً على استدامة توازن البيئة واستمرار زراعة الأشجار ودعم دور الغابات في الحد من تغير المناخ وفي مكافحة التصحر وفي ظل الاهتمام البالغ الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لهذا الأمر، وتنفيذاً للأمر السامي رقم 306 بتاريخ 1426/12/23 هـ والذي أقر الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات 1426 هـ وقد وضع لها هدفاً استراتيجياً رئيسياً هو المحافظة على حيوية النظم الأيكولوجية للغابات لضمان توفير فوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية بصورة مستدامة لانتفاع كل الأحياء بما فيهم الإنسان في الحاضر والمستقبل.

أ. المبررات الرئيسية

- تدهور الموارد الغابية بسبب الاستخدام المكثف وما يسببه ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- الاهتمام المتزايد من قبل المملكة بالبيئة والتنوع الحيوي.
- تعدد الجهات المعنية بالغابات (الشجرة والتشجير) وضرورة تنسيق أنشطتها.
- الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا البيئة، والتزام المملكة بالاتفاقيات والمواثيق الناجمة عن هذا الاهتمام خاصة اتفاقيات تغير المناخ ومكافحة التصحر والتنوع الحيوي.
- قلة الوعي بأهمية الغابات وأهمية المحافظة عليها وحمايتها من سوء الاستغلال والتدهور
- أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في الادارة المستدامة للغابات

ب. الأهداف الأساسية

- المحافظة على تعزيز حيوية النظم الأيكولوجية للغابات لضمان توفير فوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية بصورة مستدامة.
- تحديد وحماية الغابات للمحافظة عليها.
- البدء في تطبيق نظم الإدارة المستدامة للغابات لغرض حمايتها وتنميتها وتطويرها.
- حماية مساقط وخطوط تقسيم ومجاري المياه وكافة الموارد الطبيعية (مناخ-تربة-نبات وحياء برية).
- ضمان تجدد مورد الغابات وزيادة رقعتها عن طريق التكاثر الطبيعي أو لضمان استدامة الموارد.
- توفير الدعم المؤسسي لإدارة الغابات والجهات المعنية بأمن الأشجار بهدف زيادة فعاليتها لتنفيذ برامجها، وتنسيق كافة جهود الجهات المعنية بالغابات والأشجار.
- مقاومة التصحر والحد من آثاره.
- توفير منتجات وخدمات الغابات من خلال الإدارة المستدامة للغابات.
- توفير مجال للتنزه والسياحة الداخلية وتحقيق الرفاهية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.
- خفض التلوث حول المناطق الصناعية والسكنية.
- المحافظة على التنوع الحيوي والإرث الغابي.
- تعزيز دور المجتمعات المحلية في الادارة المستدامة للغابات والمتنزهات

ج. المكونات الرئيسية

- استكمال إعداد خطة تنفيذية لتطوير الغابات أخذاً بعين الاعتبار الإستراتيجية التخصصية لتطوير الغابات وإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة الحالية.
- مسح وتحديد الغابات وحصر وجرد الغابات الطبيعية.
- تطبيق نظم الإدارة المستدامة على الغابات الطبيعية والمستزرعة.
- إدارة تجمعات ومساقط المياه.
- زيادة رقعة الغابات بالمملكة بالطرق المختلفة لضمان استدامتها.
- صيانة وتشغيل مشاتل الغابات والمراعي .
- التشجير الوطني للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة .
- حماية وتنمية أشجار المانقروف.
- حماية الأشجار النادرة والمهددة بالانقراض .
- تطوير إدارة المراعي والغابات (شعبة تنمية وتطوير الغابات).
- إنشاء وحدة للإرشاد الغابي.
- الحد من زحف الرمال.
- تشجيع ومساعدة منتجي السلع غير الخشبية بالغابات.
- تنمية وتطوير المتنزهات الوطنية من خلال الإدارة الفنية للغابات بالمتنزهات .
- التوعية بفوائد الغابات في مجال زيادة الإنتاج الزراعي .
- تشجيع زراعة الأشجار ومصدات الرياح حول القرى والمناطق الصناعية والسياحية.
- تعزيز دور المجتمعات المحلية في الادارة المستدامة للغابات والمتنزهات.

3.5 محور تطوير إدارة الموارد البشرية

قدرت العمالة الزراعية عام 2008م بنحو 592 ألف عامل تعادل نحو 8% من إجمالي العمالة الكلية في المملكة، ونحو 19% من إجمالي حجم العمالة في القطاعات الإنتاجية. بيد أن عدد السكان الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة في معيشتهم (تشمل الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والرعي ومنتجات الغابات) يبلغ نحو 4.5 مليون نسمة، يمثلون 18.8% من إجمالي عدد السكان بالمملكة، وبالرغم من تسارع معدلات تزايد متوسط إنتاجية العامل في القطاع الزراعي من نحو 2200 ريال عام 1970، إلى نحو 65 ألف ريال عام 2008م، إلا أن إنتاجية العامل الزراعي تظل أقل من نصف متوسط إنتاجية العامل في القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويقدر معدل استخدام العمالة الزراعية بالمملكة بواقع عامل لكل هكتارين من المساحة المحصولية.

ولقد ساعدت خطط التنمية الزراعية وما تمخض عنها من التوسع الزراعي إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية بينما حدث الانخفاض في العمالة الوطنية نظراً لاستمرار تحولها إلى قطاعات أخرى أكثر إغراءً وكذلك للارتفاع النسبي لتكلفتها مقارنة بالعمالة الوافدة، حيث تشير التقديرات إلى أنه بالرغم من زيادة العمالة الزراعية خلال الفترة 1981-2008 بمعدل نمو سنوي 1.2%. إلا أن معدل نمو العمالة الزراعية السعودية قد انخفض بعدل نمو سالب بلغ نحو 1.6% سنوياً بينما ارتفعت العمالة الأجنبية بمعدل نمو إيجابي سنوي قدره 1.6%. وهذا الوضع أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في إجمالي العمالة الزراعية من 22.1% فقط عام 1981م إلى 54.5% عام 2008.

ولاشك أن هذه المؤشرات لا تتوافق مع توجهات خطط التنمية الزراعية والتي تستهدف إحلال العمالة الأجنبية، الأمر الذي يستدعي العمل السريع على إعداد برامج تعليمية وتدريبية مناسبة للعمالة الوطنية الزراعية وتأهيلها وبما يتلاءم مع احتياجات القطاع الزراعي بأنشطته المختلفة الأنية والمستقبلية. فبالرغم من أن العمالة الوطنية تشكل نسبة 46% من إجمالي العمالة في هذا القطاع، لكنه وفي إطار سياسة السعودية للعمالة الزراعية يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في توفير فرص عمل للمزيد من العمالة السعودية.

كما أن نظم التعليم والتدريب الزراعي غير متوافقة بالقدر الكافي مع متطلبات سوق العمل، حيث لا يوجد اهتمام كافي بالمواءمة بين نظم التعليم والتدريب من حيث المناهج والخصائص العلمية من ناحية، والوظائف ذات التصنيف والتوصيف المهني وفقاً لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، مما يتطلب تحقيق المواءمة بين مستوى التحصيل العلمي والتدريب ومتطلبات سوق العمل.

وتعد تنمية الموارد البشرية الزراعية من أهم عوامل نجاح التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم يهدف هذا المحور إلى:

- تعزيز إسهام العمالة الوطنية في القطاع الزراعي من خلال توفير فرص كافية للعمل.
- زيادة إنتاجية العامل الزراعي.
- تحقيق التوازن الإقليمي والحد من الهجرة للمدن.
- ترقية وتأهيل المهارات العلمية والفنية للعاملين في المجال الزراعي.

ويرتبط هذا المحور بمحور (9.5) الخاص بتحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين، حيث يعتبر هذا الأخير أساساً لزيادة مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الزراعي وفي سوق العمل. كما أن تنفيذ البرامج المدرجة في المحور التنموي (10.5) سيؤدي أيضاً إلى تحسين سوق العمل وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الزراعي. وسيتم تحقيق أهداف هذا المحور عن طريق البرنامج الرئيسي الخاص ببرنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل.

1.3.5 برنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل

أ. المبررات الرئيسية

- انخفاض معدل نمو العمالة الزراعية السعودية بعدل نمو سالب بلغ نحو 1.6% سنوياً وارتفاع معدل نمو العمالة الأجنبية بمعدل سنوي قدره 1.6%.
- استمرار تحول العمالة الوطنية إلى قطاعات أخرى.
- عدم توفر المعلومات الكافية عن سوق العمل الزراعي.
- عدم وجود تصنيف متكامل للوظائف في مجال العمل الزراعي
- عدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات ذات العلاقة بالعمل الزراعي.

- قصور برامج التعليم الزراعي في مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية.
- عدم ربط البرامج التعليمية الزراعية بمتطلبات سوق العمل والمستجدات الفنية والتطبيقية.
- عدم دراية عناصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية.

ب. الأهداف الأساسية

- زيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل الزراعي.
- التخفيف من حدة البطالة.
- توفير المعلومات المتعلقة بسوق العمل الزراعي.
- تقديم خدمات التوجيه والتوظيف للعمالة الوطنية.
- تطوير برامج التعليم الزراعي في مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية في الاتجاه الذي يحقق التوازن والتكامل بين الجوانب الأكاديمية والجوانب التطبيقية العملية وفق المستجدات العلمية الدولية.

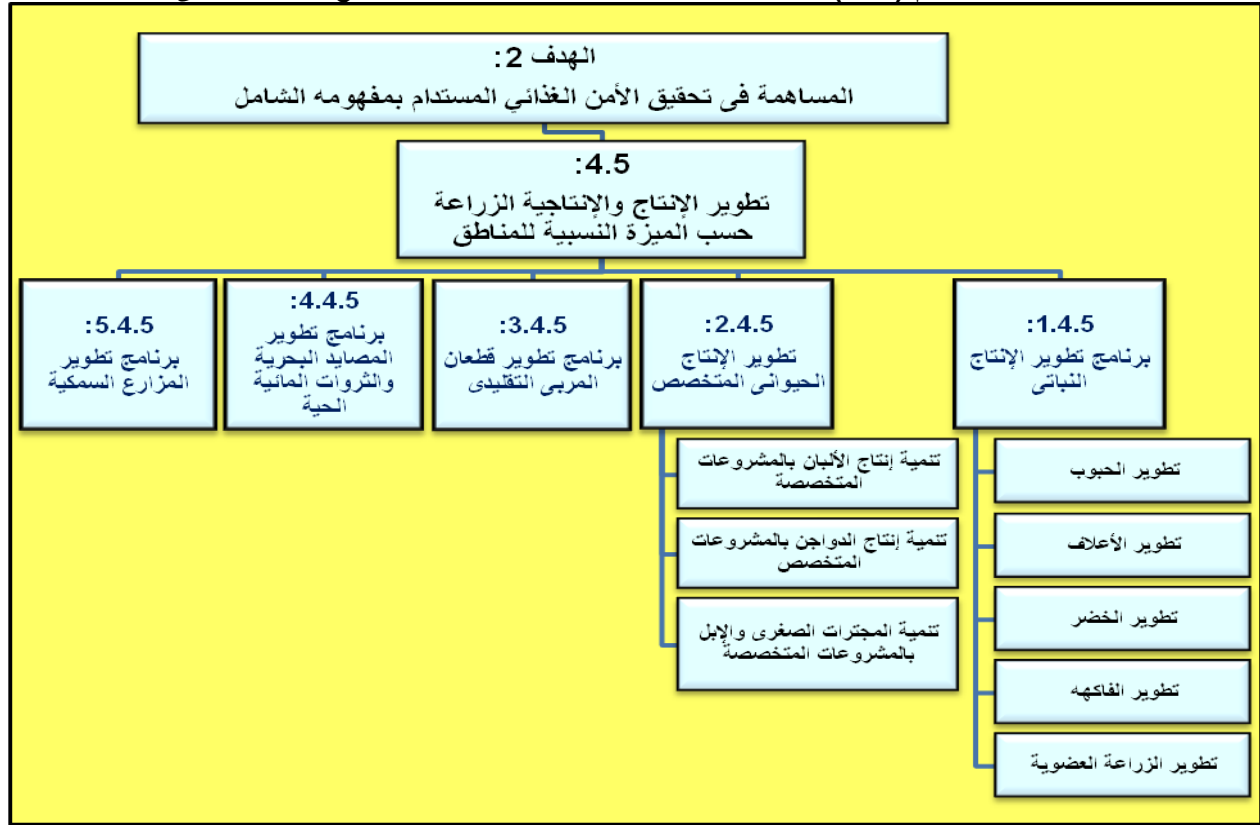
ج. المكونات الرئيسية

ويتحقق ذلك بتكوين إطار مؤسسي على درجة عالية من القدرة والكفاءة يعنى - وبشكل متواصل - بالعمل على ترقية المهارات وبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة في القطاع الزراعي. على أن يتبنى هذا الإطار المؤسسي تصميم وتنفيذ السياسات والمكونات الكفيلة بتحقيق أهدافه ، ومن بين هذه السياسات ما يلي:

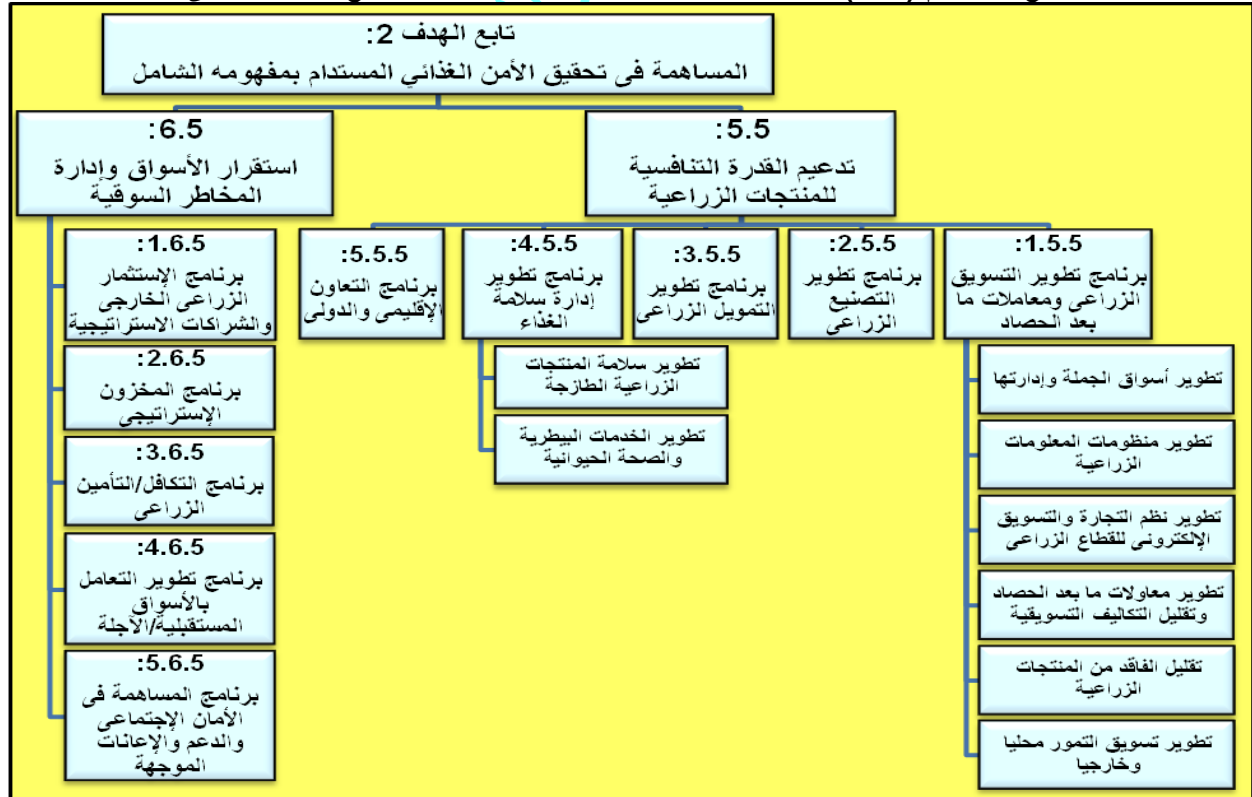
- **إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل**
و يمكن تحقيق ذلك من خلال:
 - وضع معايير محددة يتم بموجبها ضبط أعداد من يتم استقدامهم وذلك للقضاء على ظاهرة العمالة السائبة في المملكة
 - استمرار تشجيع القطاع الخاص على زيادة اعتماده على العمالة السعودية، وتركيز الاستقدام للعمالة الأجنبية على العمالة المؤهلة من خلال نظام متكامل يأخذ في الاعتبار التطورات العالمية الحديثة و هيكل متطور للحوافز والمرتبات.
 - وضع أولويات محددة لسعودة بعض المهن الزراعية في القطاع الخاص.
 - الاستمرار في تكثيف الجهود المبذولة في مجال ضبط إجراءات العمل ونظم الإقامة.
 - إيجاد حوافز للمواطنين للعمل في المناطق الريفية خاصة العاملين في القطاع الزراعي لإيقاف الهجرة من المناطق الريفية للمدن الكبيرة.
 - توفير الخدمات الأساسية اللازمة للمناطق الريفية من كهرباء ومياه شرب واتصالات ورعاية صحية وتعليم وغيره لجعلها مناطق جذب معيشية ومناسبة لتوفير فرص التوظيف بشكل مستدام.
- **تطوير خدمات سوق العمل وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة بالعمالة وسوق العمل**
ويتم تحقيق أهداف هذا المكون من خلال:
 - إنشاء قاعدة بيانات تتسم بالحدثة والشمولية لإتاحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل لجميع الأطراف المستفيدة منها عند الطلب، ويمكن الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة خصوصاً شبكة الانترنت في إتاحة كل هذه العمليات ونشرها.
 - التنسيق بين الجهات المعنية باستقدام العمالة وتحديد الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذ خطط الإحلال في القطاع الزراعي حسب الأهمية.
 - تفعيل مهمة مكاتب التوظيف بما يمكنها من تقديم خدمات التوجيه والتوظيف للعمالة الوطنية.
 - استكمال وصف الوظائف وتصنيفها وبيان مواصفاتها ومتطلباتها وتعميم ذلك لإتاحة المجال للباحثين عن العمل لمعرفة المهن والوظائف المتوافرة وشروطها وظروف عملها.
 - التمثيل المتبادل بين المؤسسات التعليمية والجهات التنفيذية في المجالس واللجان ذات العلاقة والاهتمامات المشتركة والمناظرة.

الهدف 2: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل

شكل رقم (4-5) الأهداف الإستراتيجية ومحاور التطوير والبرامج- الهدف الثاني



تابع شكل رقم (4-5) الأهداف الإستراتيجية ومحاور التطوير والبرامج- الهدف الثاني



4.5: محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق



يستهدف محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية للإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي بصورة عامة تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه لزيادة و تنويع مصادر دخل المزارعين في ظل ترشيد استخدام الموارد المائية وتطوير إدارتها بالقطاع مع التركيز على الكفاءة الاقتصادية والميزات النسبية مع عدم إغفال الأهمية القصوى لتحقيق الاستقرار و الأمن الاجتماعي لتحقيق التوازن الإقليمي للتنمية الزراعية و الريفية المستدامة.

و يمكن الارتقاء بإنتاجية وحدتي الأراضي والمياه باستخدام اتجاه أو أكثر من الاتجاهات التنموية التالية:

- ترشيد استخدام المياه بتطبيق نظم الري المطورة (برنامج 1.1.5).
- زيادة المساحات المزروعة بالزراعات ذات القيمة النقدية والمضافة العالية شريطة توافر ساعات سوقية كافية بغية زيادة دخول المزارعين.
- تطوير الحزم التكنولوجية لزيادة معدل التكثيف الزراعي والتنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة والمنتجات الحيوانية والسمكية.

وقد أولت الاستراتيجية هذه الاتجاهات اهتماماً خاصاً نظراً لأهميتها في ظل محدودية المياه بالمملكة وضرورة الحصول على أعلى عائد ممكن لكل قطرة ماء، وذلك من خلال التأكيد على أهمية العمل في اتجاه الحد من الإسراف في استخدامات المياه من ناحية، وكذلك تصميم أنماط السياسات وتنفيذ العديد من البرامج الكفيلة بإجراء تحسين ملموس في الإنتاجية الزراعية لوحدي الأراضي والمياه من ناحية أخرى

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي

لتحقيق الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية فإن الأمر يتطلب العمل على تطوير الإنتاجية من كافة المحاصيل الحقلية والبستانية اعتماداً على التوجهات العامة التالية:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق في إنتاج المحاصيل المختلفة من خلال التأكيد على الاعتبارات التالية:
 - الارتقاء بإنتاجية الأصناف المنزرعة وبصفة خاصة الخضروات والفواكه والتمور بوضع برامج وسياسات بحثية جديدة تؤدي إلى إنتاج أصناف عالية الإنتاجية ذات مقننات مائية أقل (برنامج 1.4.5). ومن الطبيعي أن هذا التوجه يستلزم استجلاب أصول وراثية جديدة وإجراء تعديلات جوهريّة في أساليب التربية للأصناف والسلالات الحالية.
 - التوجه نحو زراعة الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف، وذلك حتى يمكن مواجهة المشاكل المترتبة على التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع محتمل في درجات الحرارة بالمنطقة، كما أن استنباط أصناف ذات درجة تحمل عالية للملوحة يعد أمراً ضرورياً في ضوء إعادة استخدام المياه المعالجة أو مياه الصرف الزراعي أو المياه المحلاة وكذا التوسع في استخدام الأراضي الهامشية ذات درجات الملوحة المرتفعة كما هو الحال في أراضي المنطقة الشرقية.
 - تبنى أنماط تكنولوجية زراعية تركز على تكثيف استخدام كل من عنصري العمل ورأس المال معاً، والتوسع في هذه الأنماط التي تحقق مستويات أفضل لدخول العاملين في القطاع الزراعي والريفي بوجه عام. ففي مجال الزراعات المحمية (برنامج 2.1.1.5) فإن هذا النمط الإنتاجي يعد من الأنماط كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنماط الإنتاجية والخدمات المساندة مثل مراكز تجميع وتصنيع الألبان ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة، وتجهيز وتصنيع منتجات الخضار والفاكهة، إلى غير ذلك من المجالات (محور 5.5).
 - تحقيق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة في استخدام الموارد الإنتاجية بالاعتماد على اقتصاديات الإنتاج الكبير⁴⁷ أو اقتصاديات السعة⁴⁸ باستخدام التقنيات الحديثة عن طريق إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يتناسب مع إمكانيات

⁴⁷ Economics of Mass Production

الموارد الطبيعية المتاحة، والاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة، والميزة النسبية للمناطق في إنتاج المحاصيل المختلفة، والاحتياجات الغذائية المرتبطة بالزيادة السكانية من خلال تبنى سياسات مبنية على آليات السوق.

- اتباع سياسات زراعية مناسبة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
 - إعادة هيكلة سياسات الدعم لتحقيق أهداف محددة مرتبطة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة واستخدام أساليب الري الحديثة وتطوير سلوك المزارعين (برنامج 3.8.5 وبرنامج 5.8.5) والتجار لزيادة المشاركة الفاعلة في التنظيمات التعاونية والأهلية الإنتاجية والتسويقية.
 - تعديل السياسات الزراعية بما يتوافق مع شروط تحرير التجارة للحاصلات الزراعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلية.
 - زيادة الإنتاج من المحاصيل المختلفة وفقاً لمبدأ الميزة النسبية بما يوفر فرص عمل في المناطق المختلفة ويقلل الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليها من آثار إيجابية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تطوير الخدمات المساندة أخذاً في الاعتبار ما يلي:
 - الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، وذلك من خلال توفير الحزم التكنولوجية المتكاملة لإدارة المحاصيل المختلفة، وتوفير الجهاز الفني والإرشادي القادر على نقل تلك التوصيات إلى كافة المزارعين وبخاصة صغار الزراع. ويستلزم هذا التوجه وضع سياسات للتكامل بين الخدمات الإرشادية والانتمائية والتسويقية سواء بالنسبة للمنتجات النهائية أو لمستلزمات الإنتاج.
 - التوسع في إقامة أنشطة غير حقلية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعي في العديد من المجالات المرتبطة بإنتاج وتصنيع المدخلات والمستلزمات الزراعية، أو تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، أو الأنشطة الخدمية العديدة المساندة والمربطة مع تركيز الاهتمام على الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم التي يقوم بها الأفراد في المناطق الريفية.
 - زيادة مستوى الجودة المطلوبة للمحاصيل وإعدادها وتجهيزها وفقاً لمتطلبات المواصفات المحلية والعالمية بما يمكنها من المنافسة السوقية مع تحقيق مستويات سريعة مربحة.
 - تحسين الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية (برنامج 1.1.5) بإيجاد نوع من التوازن بين القوى السوقية المتباينة، وتحسين الكفاءة العملية والفنية والسعرية للأنظمة التسويقية، وتفعيل دور التسويق التعاوني بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة وكل منتج زراعي.
 - تحديد أولوية توزيع استثمارات التصنيع الزراعي على مختلف مناطق المملكة (برامج 2.5.5 وبرنامج 2.10.5) من خلال نماذج التصنيع الملائمة لتطوير التكامل الزراعي الصناعي وتحقيق التوازن الإقليمي وتقليص الفجوة بين العرض والطلب المحلي على المنتجات الزراعية المصنعة وخاصة الغذائية منها.
- تطوير الجوانب المؤسسية والتشريعية وتأهيل القدرات البشرية:
 - الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية (برامج 1.7.5 وبرنامج 2.7.5)، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي (برنامج 2.8.5)، ومراكز التدريب والتأهيل المهني والفني وتنمية المهارات والمعارف، إلى غير ذلك من المجالات التي توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والتخصصية وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطورة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة. تحقيق التنمية البشرية في المناطق الريفية (برنامج 3.10.5) وجعلها مناطق جذب لا مناطق طرد، وضرورة التوافق بين مخرجات أنظمة التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل في القطاع الزراعي، مع ترشيد الاعتماد على العمالة غير السعودية في الأنشطة الزراعية.
 - دعم البحث العلمي والتطوير الزراعي بالإمكانات المادية والبشرية والأدوات اللازمة والتوجه نحو الأبحاث (برنامج 1.1.7.5) التي تساهم في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج أصناف من المحاصيل ذات المقننات المائية المنخفضة.

أن تطوير وتنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية بالمناطق المختلفة يتطلب تقدير الميزة النسبية للمناطق في إنتاج المحاصيل المختلفة. ويمكن حساب الميزة النسبية للمحاصيل المنتجة في المناطق الإنتاجية المختلفة عن طريق حساب تكلفة الموارد المحلية باستخدام أسلوب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية⁴⁹. وقد تم بناء كافة التوجهات المستقبلية لتطوير الإنتاج والإنتاجية على تعظيم العائد على المياه والاستغلال الكفء للموارد الزراعية المحدودة من مياه وأراضى من خلال المزايا

⁴⁸ Economies of Scale

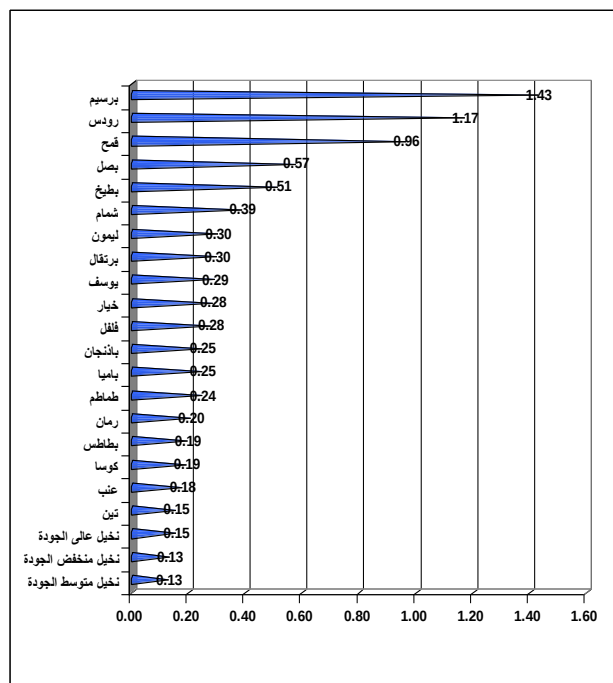
⁴⁹ Policy Analysis Matrix

النسبية لإنتاج المحاصيل في مختلف المناطق حسب الأنماط الزراعية وأساليب الري المتبعة. وفيما يلي أهم مؤشرات الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية وفقا لنظم الزراعة والري⁵⁰:

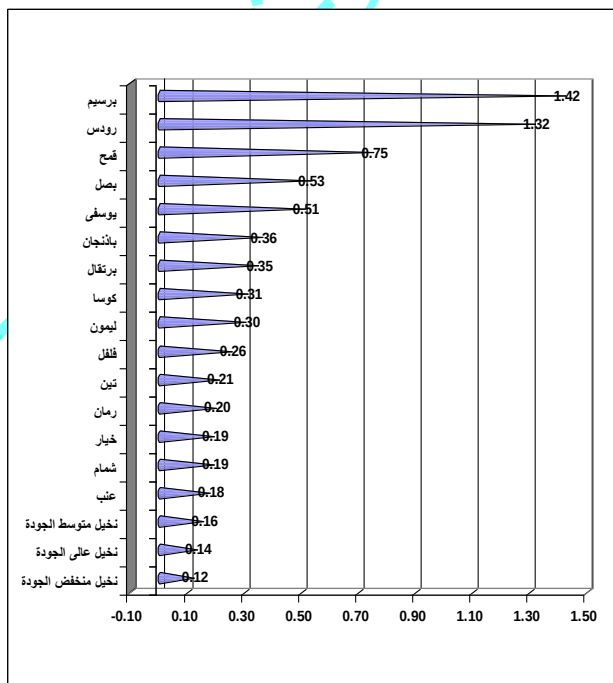
المزايا النسبية للمحاصيل المزروعة وفقا لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة

تشير تقديرات تكلفة الموارد المحلية (DRC) للمحاصيل المزروعة في المناطق المختارة وفقا لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري الحديثة الموضحة في الجدول رقم (1-4-5) بالملحق إلى أن كافة المحاصيل المزروعة (باستثناء البرسيم والرودس) في كافة المناطق تتميز بوجود كفاءة اقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها حيث تقل قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن أهم مناطق الزراعة بالمملكة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج تلك المحاصيل تحت نظم الري الحديثة حيث يكون من المرغوب اجتماعيا التوسع في إنتاجها محليا بعد الأخذ في الاعتبار توفر المياه والقيمة الاقتصادية للمتر المكعب من المياه المستخدمة في هذه المناطق (محور 1.5)، كما هو موضح بالأشكال من (1-4-5) إلى (6-4-5).

شكل (1-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالري الحديث بشمال منطقة الرياض

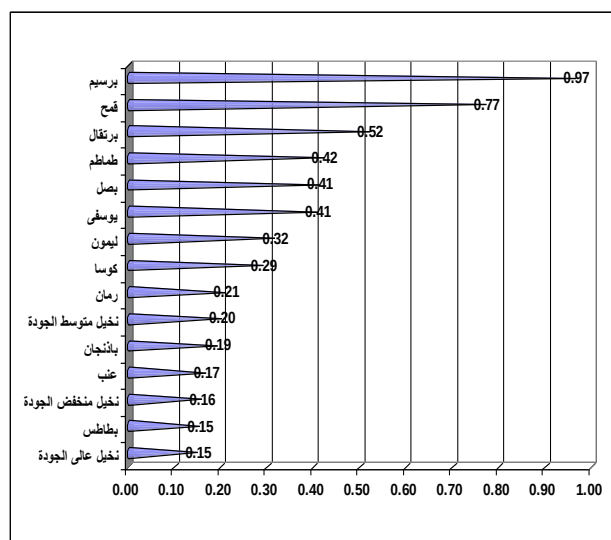


شكل (2-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالري الحديث بجنوب منطقة الرياض

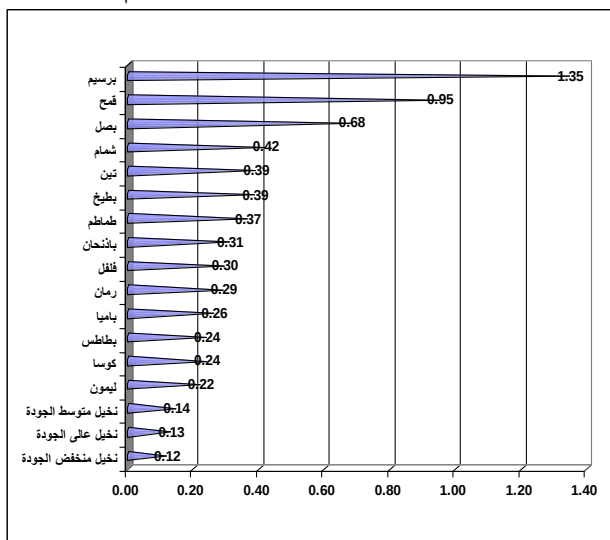


⁵⁰ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

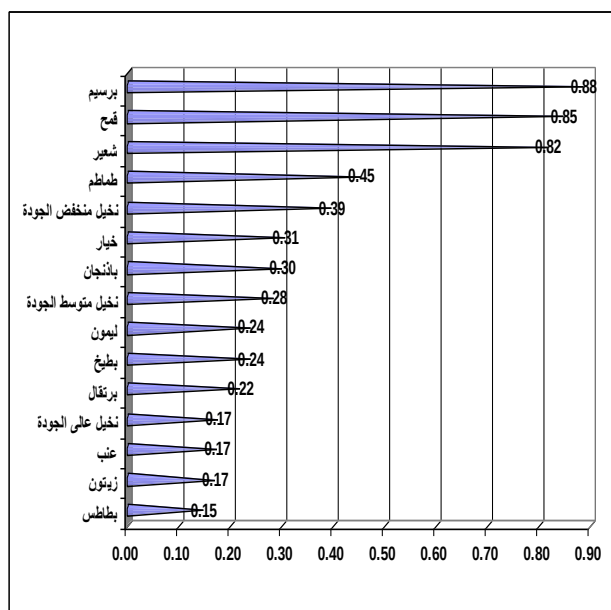
شكل (4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بالمنطقة الشرقية



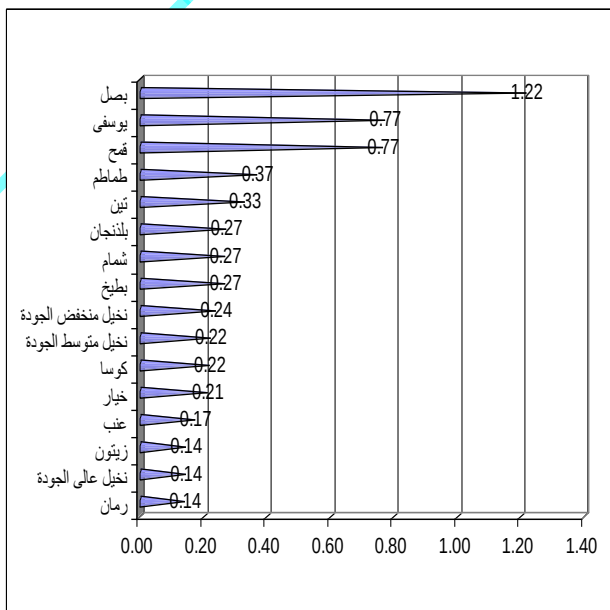
شكل (3-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة القصيم



شكل (6-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة الجوف



شكل (5-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة حائل

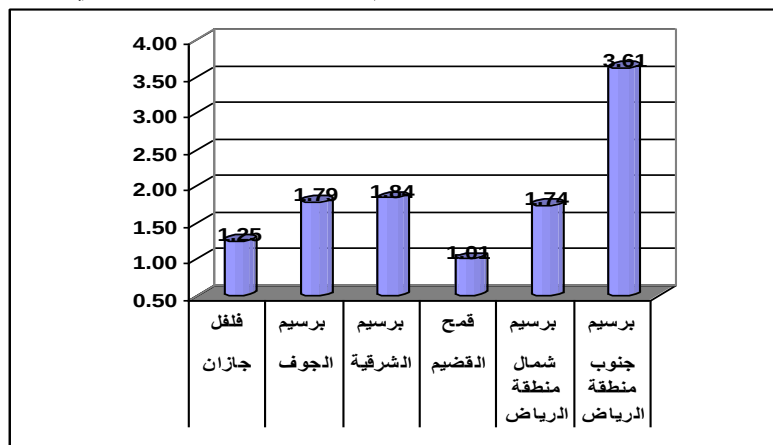


وعلى الجانب الآخر فان تقديرات تكلفة الموارد المحلية لمحصولي البرسيم والرودس تشير إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجهما في مناطق جنوب وشمال منطقة الرياض والمنطقة الشرقية بالنسبة للبرسيم ومنطقتي جنوب وشمال الرياض بالنسبة للرودس، حيث تزيد قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح. وهذا يعني ان تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج محصولي البرسيم والرودس في تلك المناطق تزيد عن المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في إنتاج هذين المحصولين. وفي هذه الحالة، فان مناطق الدراسة لا تتمتع بميزة نسبية او مقارنة في إنتاج تلك المحاصيل تحت نظم الري الحديثة حيث يكون من المرغوب اجتماعيا عدم التوسع في إنتاجهما محليا.

المزايا النسبية للمحاصيل المزروعة وفقا لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية (الري السطحي)

يتم زراعة بعض المحاصيل في بعض المناطق وبصفة خاصة منطقة جازان بنظام الري التقليدي. تقديرات تكلفة الموارد المحلية للمحاصيل المزروعة في المناطق موضوع الدراسة ووفقا لنظم الزراعة المكشوفة مع استخدام أساليب الري التقليدية الموضحة في الجدول رقم (2-4-5) وشكل (7-4-5) تشير الى أن محاصيل البرسيم والقمح والفلل لا تتمتع بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاجها في مناطق جنوب وشمال الرياض والمنطقة الشرقية بالنسبة للبرسيم ومنطقة القصيم بالنسبة للقمح ومنطقة جازان بالنسبة للفلل وهذا يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج محصولي البرسيم والبرودس في تلك المناطق تزيد عن المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في إنتاج تلك المحاصيل. ومن ثم يكون من المرغوب اجتماعيا عدم التوسع في إنتاجها محليا. وتجدر الإشارة الى انه يجب الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من المناطق الزراعية ذات الهطول المطري الجيد مثل عسير والباحة وجازان ومكة المكرمة.

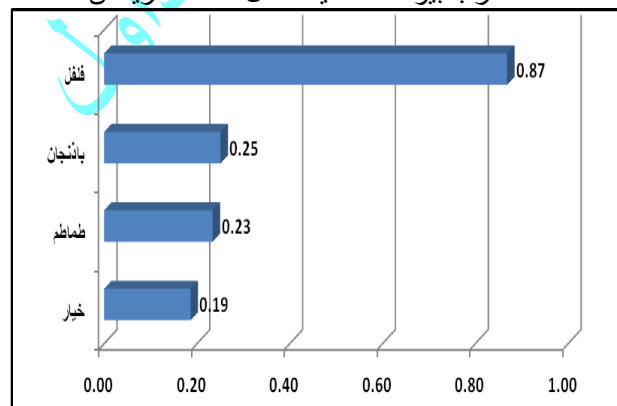
شكل (7-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالري التقليدي في بعض مناطق المملكة



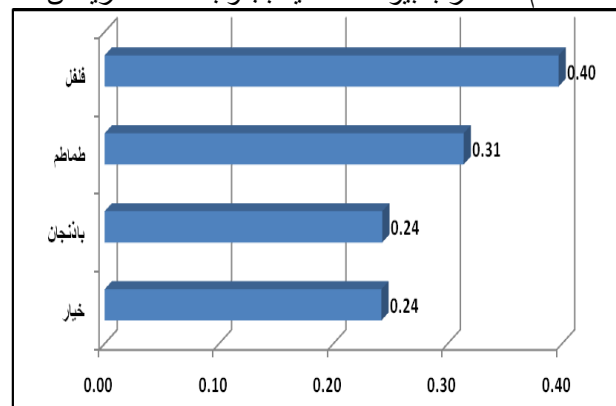
المزايا النسبية للمحاصيل المزروعة وفقا لنظم الزراعة المحمية

يتم زراعة بعض المحاصيل في بعض المناطق في زراعات محمية ويوضح جدول رقم (3-4-5) بالملحق والاشكال (4-5-8) الى (12-4-5) تقديرات تكلفة الموارد المحلية للمحاصيل المزروعة في المناطق موضوع الدراسة ووفقا لنظم الزراعة المحمية سواء كانت مكيفة او غير مكيفة. وتشير التقديرات الى أن كافة المحاصيل المزروعة في كافة المناطق تتميز بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل اقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. ومن ثم يكون من المرغوب اجتماعيا التوسع في إنتاجها محليا.

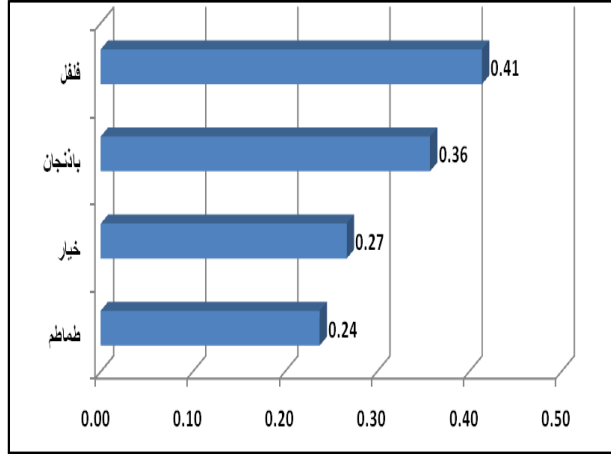
شكل (9-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم الخضر بالبيوت المحمية شمال منطقة الرياض



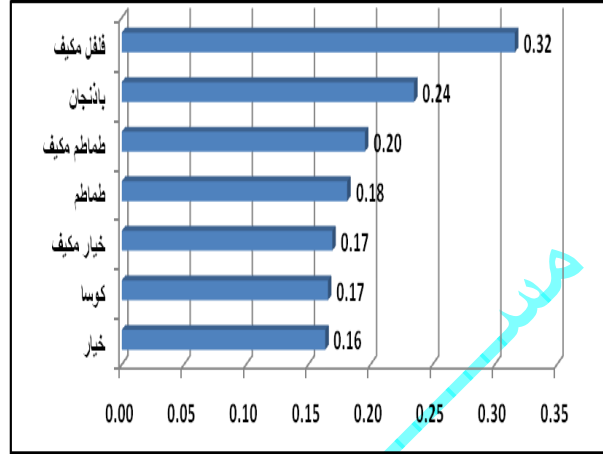
شكل (8-4-5): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم الخضر بالبيوت المحمية بجنوب منطقة الرياض



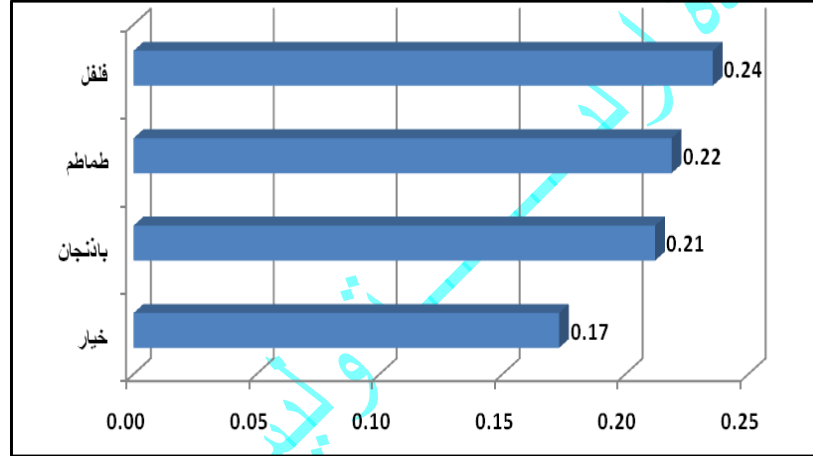
شكل (5-4-11): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC
لأهم الخضر بالبيوت المحمية بمنطقة الشرقية



شكل (5-4-10): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC
لأهم الخضر بالبيوت المحمية بمنطقة القصيم



شكل (5-4-12): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم الخضر بالبيوت المحمية بمنطقة الجوف

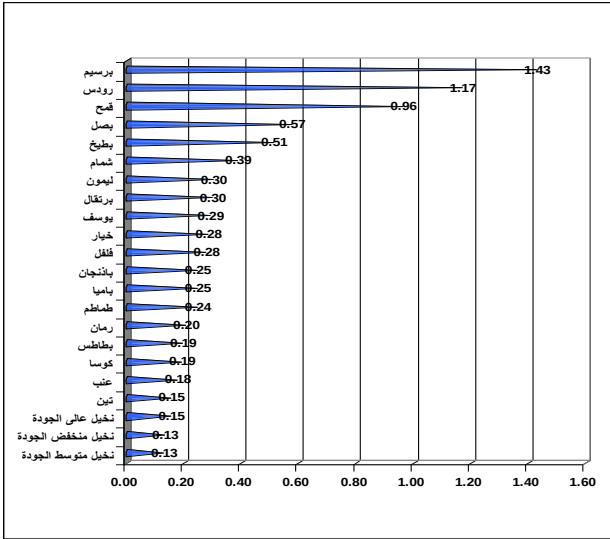


التوازن الإقليمي في الإنتاج الزراعي حسب العائد الإقتصادي للمياه والمزايا النسبية

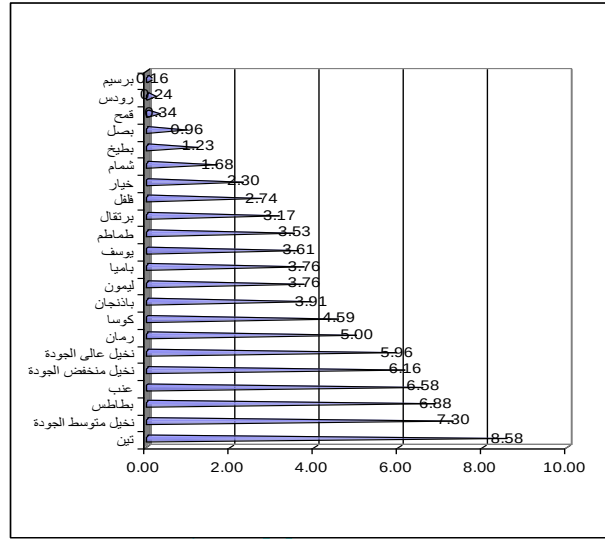
تختلف المناطق فيما بينها من حيث الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل النباتية وفي العائد الاقتصادي للمياه وفقا لعوامل عديدة أهمها الظروف المناخية ووفرة المياه ونوعيتها وخصوبة التربة والإنتاجية وغيرها من العوامل. من الشكليات (5-4-13)، (5-4-14) يتبين أن جنوب منطقة الرياض تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والتين والعنب والكوسا والبطاطس والرمان والطماطم والبايما والباننجان حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتميز جنوب منطقة الرياض في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

يتبين من الشكليات (5-4-15)، (5-4-16) أن شمال منطقة الرياض تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والعنب والشمام والخيار والرمان والتين حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتميز شمال منطقة الرياض في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

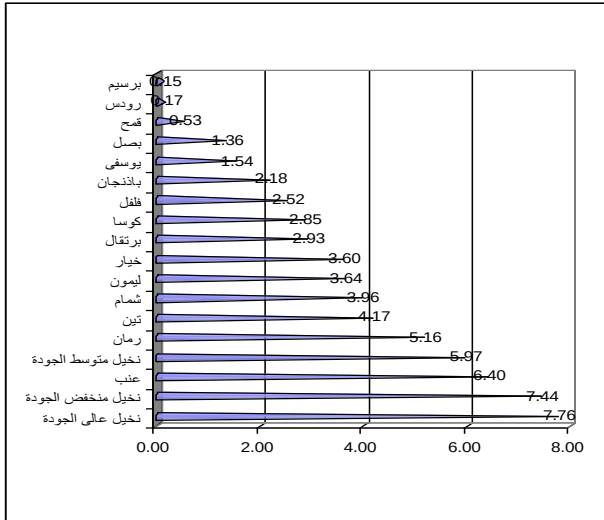
شكل (5-4-14): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بجنوب منطقة الرياض



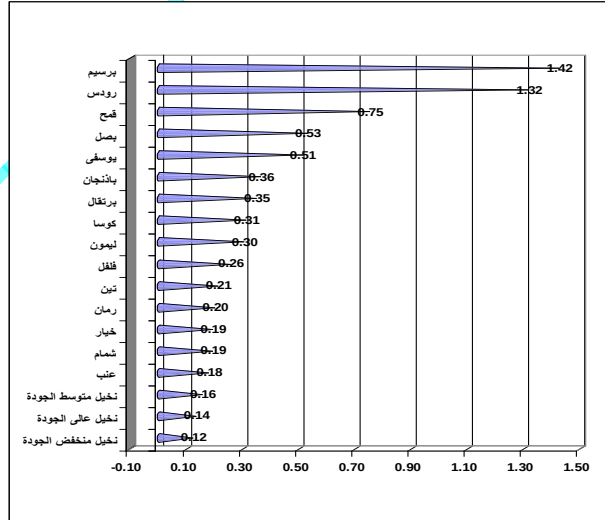
شكل (5-4-13): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بجنوب منطقة الرياض



شكل (5-4-16): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بشمال منطقة الرياض

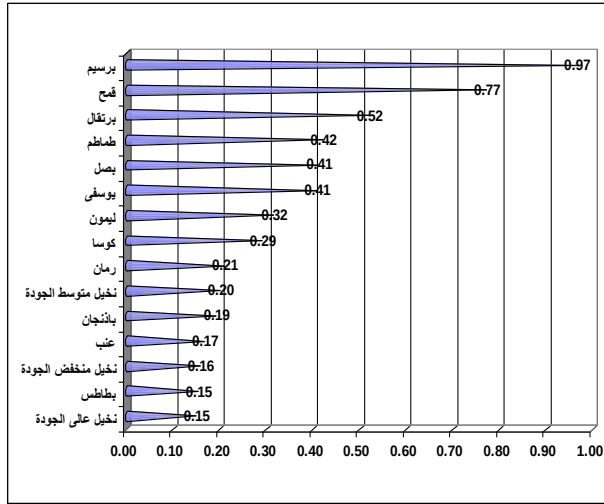


شكل (5-4-15): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بشمال منطقة الرياض

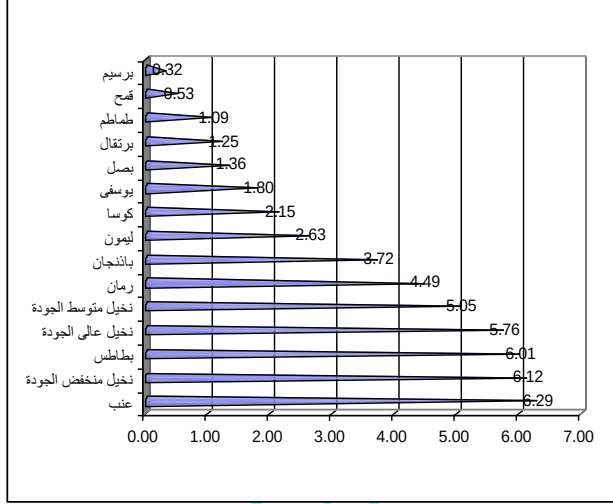


يتبين من الشكلين (5-4-17)، (5-4-18) إن منطقة القصيم تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل عالي الجودة والبطاطس والنخيل منخفض الجودة والعنب والبادنجان والنخيل متوسط الجودة والرمان حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتمييز منطقة القصيم في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

شكل (5-4-18): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة القصيم

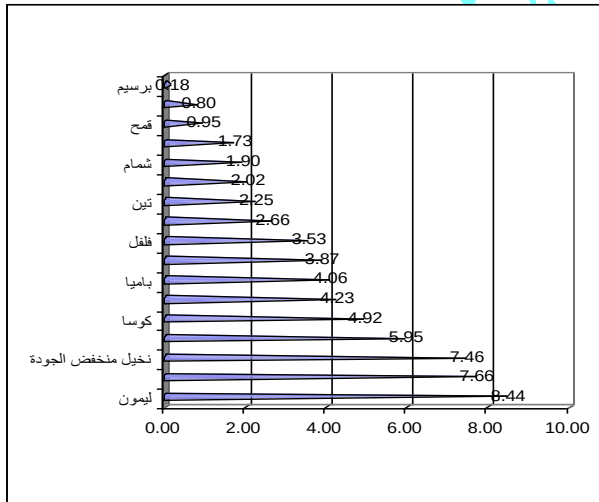


شكل (5-4-17): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة القصيم

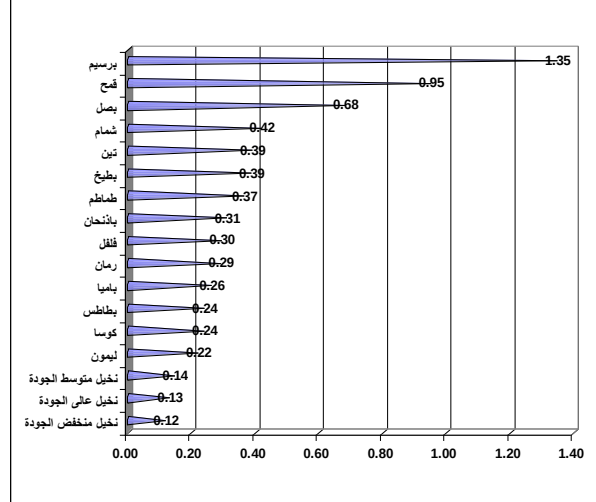


يتبين من الشكل رقم (5-4-19)، (5-4-20) أن منطقة الشرقية تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج النخيل بأنواعه عالي ومتوسط ومنخفض الجودة والليمون والكوسا والبطاطس حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتمييز منطقة الشرقية في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

شكل (5-4-20): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بالمنطقة الشرقية

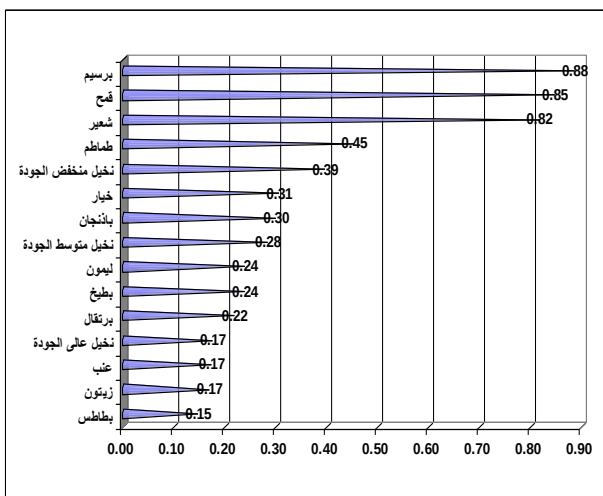


شكل (5-4-19): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بالمنطقة الشرقية

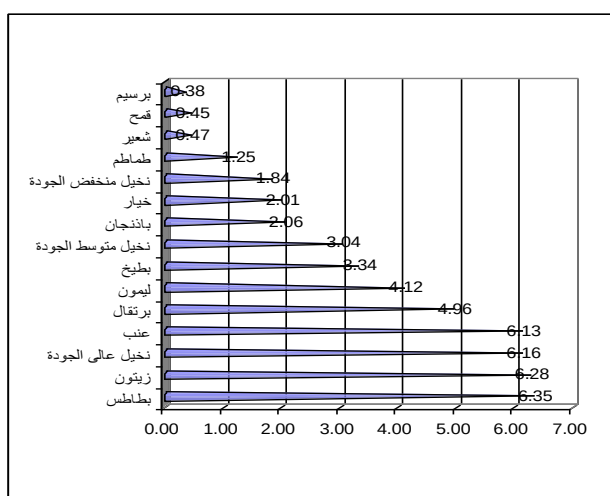


يتبين من الشكلين (5-4-21)، (5-4-22) أن منطقة حائل تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج البطاطس والزيتون والعنب والنخيل عالي الجودة والبرتقال والبطيخ والليمون حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتمييز منطقة حائل في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

شكل (5-4-22): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة حائل

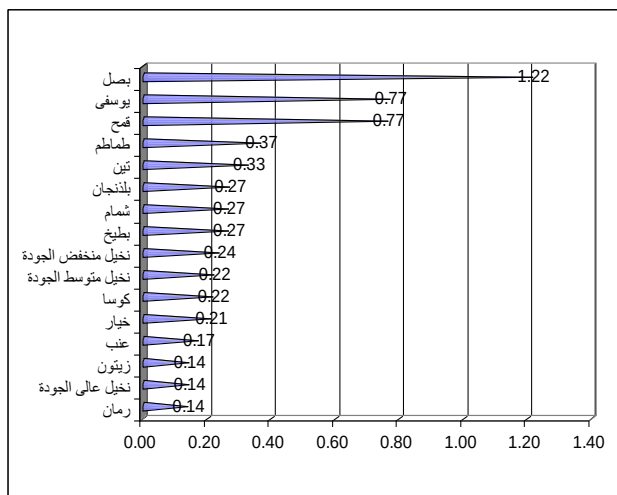


شكل (5-4-21): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة حائل

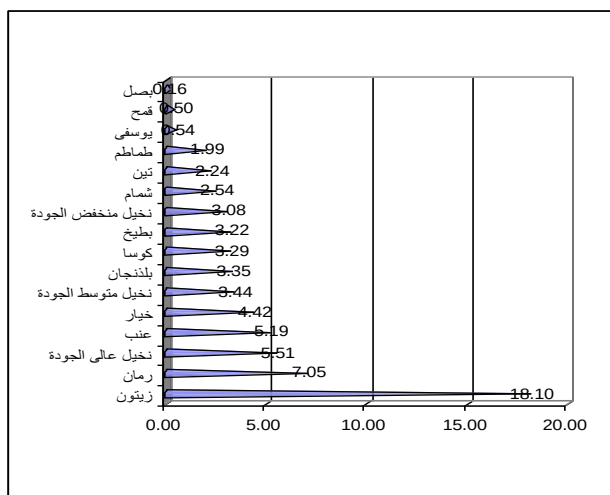


يتبين من الشكلين (5-4-23)، (5-4-24) أن منطقة الجوف تمتلك مزايا نسبية عالية في إنتاج الرمان النخيل عالي الجودة الزيتون والعنب والخيار والكوسا والنخيل متوسط الجودة والنخيل منخفض الجودة حيث تبلغ قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نحو 0.25 فأقل وهذا يعني أن هذه المنطقة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في توظيف الموارد الإنتاجية المحلية في إنتاج تلك المحاصيل مما يعني أن تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الإنتاج. كما يتبين أيضا أن هذه المحاصيل تحقق أفضل عائد اقتصادي للمتر المكعب من المياه نظرا لتمييز منطقة الجوف في إنتاج تلك المحاصيل عن غيرها من المحاصيل.

شكل (5-4-42): معامل تكلفة الموارد المحلية DRC لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة الجوف



شكل (5-4-23): العائد الاقتصادي للمياه (ريال/م³) لأهم المحاصيل بالرى الحديث بمنطقة الجوف



ومن المهم في هذا المجال إتباع سياسات وبرامج لضمان التوازن الإقليمي بين مناطق المملكة وهيكل الإنتاج النباتي بناء على توفر الموارد المائية والكفاءة الاقتصادية، حيث تتباين الأنشطة الإنتاجية الزراعية في نوعياتها وحجمها وكفاءتها بين مناطق المملكة نظرا للتباين الواضح في الظروف المناخية والموارد الطبيعية من التربة والمياه وتوزيع الموارد البشرية بين المناطق المختلفة، والأمر يتطلب تقليل هذا التباين عن طريق تبني السياسات والبرامج المقترحة التالية:

1. إعداد خطة تنفيذية مرحلية لإعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية ومستوياتها المقترحة على مختلف المناطق تمشياً مع مبدأ الميزة النسبية وذلك في ضوء النتائج الموضحة بالإستراتيجية في أجزائها السابقة وبالإعتماد على آليات السوق.

2. الحفاظ على سياسة دعم القطاع الزراعي وتشجيع المنتجين الزراعيين خاصة في القطاع التقليدي من خلال برامج الدعم المسموح بها واستكمال تحويله إلى دعم مرتبط بصيانة الموارد الزراعية والطبيعية وغير المتصلة بالإنتاج⁵¹ والتي لا تتعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
3. الحفاظ على الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي ومساهمته بشقبة الاستثماري المتخصص والتقليدي مع زيادة كفاءة وإستخدام كميات أقل من المياه لتغطية جزء من الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة خلال العشرين سنة القادمة (الفصل السابع) بناء على الميزة النسبية للإنتاج في مناطق المملكة المختلفة التي يتوفر بها موارد مائية متجددة، على أن يتم تدبير بقية الاحتياجات في بعض المنتجات وخاصة ذات الاحتياجات المائية المرتفعة من السوق العالمي والاستثمار الزراعي السعودي الخارجي، مع التركيز على التوسع الزراعي الرأسي، أي تحقيق زيادة في إنتاجية بعض المحاصيل في مناطق معينة استناداً إلى الإمكانيات الفنية والمناخية التي تتمتع بها كل منطقة.
4. دعم الجمعيات التعاونية الزراعية لتفعيل دورها في توفير مستلزمات الإنتاج وفقاً لأفضل التقنيات الحيوية والهندسية والكيميائية.
5. إجراء مسح شامل وتفصيلي لجميع الموارد المائية بكافة مناطق المملكة والتعجيل في إصدار إستراتيجية للمياه.
6. ضرورة الإسراع في وتيرة تنمية الكميات المتاحة من المياه (جانب العرض عن طريق وزارة المياه والكهرباء) عن طريق زيادة كمية المياه المعالجة والتوسع في استخدامها وخاصة للمحاصيل التي لا تستهلك طازجة بعد التأكد من تطابق المقاييس والمواصفات للإستهلاك الأدمي، بالإضافة إلى زيادة عدد السدود وزيادة قدرتها على تخزين كمية أكبر من المياه.
7. ترشيد استخدام المياه في الأغراض الزراعية وذلك من خلال الضوابط والتنظيمات المدرجة في الإستراتيجية الحالية للتنمية الزراعية المستدامة والتي تكفل التقيد بالاستمرار في تخفيض مساحة المحاصيل عالية الاحتياجات المائية وأهمها القمح والأعلاف والتمور وخاصة في المناطق المجردة مائياً (الرياض والقصيم والشرقية) مع إمكانية التوسع المحدود في مناطق الدرع العربي.
8. تشجيع زراعة محاصيل جديدة خاصة محاصيل الفاكهة الاستوائية في جازان، والفاكهة ذات النواة الحجرية في مناطق شمال المملكة وذلك بإعطاء بعض الامتيازات سواء بالنسبة لاستيراد الشتلات أو ما يتعلق بدعم مستلزمات الإنتاج، وكذلك دعم زراعة النباتات الطبية.
9. قصر توزيع الأراضي البور الزراعية على خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية، بالتنسيق مع وزارة المياه مع تقديم جميع أنواع الدعم الممكنة للخريجين، وتشجيع إقامة الصناعات الريفية والمشروعات الإنتاجية الصغيرة التي تعتمد على منتجات القطاع الزراعي.
10. التوسع في إقامة العديد من الطرق الزراعية بين مناطق الإنتاج ومراكز التسويق.

بناء على نتائج تحليل المزايا النسبية سالفة الذكر وأطر السياسات المقترحة لتطوير الإنتاج النباتي بالمملكة وتحليل التحديات وإمكانات التطوير يقترح تحقيق أهداف تطوير الإنتاج النباتي عن طريق تنفيذ البرامج الفرعية المحددة التالية والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في الجزء الثاني:

- البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب.
- البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف.
- البرنامج الفرعي لتطوير الخضار.
- البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه.
- البرنامج الفرعي لتطوير التمور.
- البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة).

2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص

يشكل قطاع الإنتاج الحيواني مكوناً أساسياً من مكونات الزراعة السعودية والتي تتسم بكونها زراعة مختلطة بين الإنتاج النباتي والحيواني. وتبرز أهمية الإنتاج الحيواني من كونه يساهم بنحو 43% من قيمة الإنتاج الزراعي، وحوالي 27% من صافي الدخل الزراعي عام 2007. وتعد المنتجات الحيوانية هي المصدر الرئيسي لإمداد الجسم بالأحماض الأمينية الأساسية،

⁵¹ Decoupled

وعلى ذلك فإن ارتفاع معدلات استهلاكها يعد معياراً لمدى رفاهية الشعوب. وبمقارنة متوسط استهلاك الفرد في المملكة من البروتين الحيواني والتي تقدر بحوالي 21 جرام/يوم بالمستوى الموصى به من المنظمات الدولية والذي يقدر بحوالي 29 جرام/فرد/يوم يتضح مدى أهمية بذل المزيد من الجهود لتنمية إنتاج هذا القطاع للوفاء باحتياجات السكان المتزايدة. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بزيادة الدخل الفردية والزيادة المستمرة في تعداد السكان. وعلى ذلك فإن توجيه المزيد من الجهود لتنمية هذا القطاع سوف تؤدي إلى الارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين من ناحية وتقليل الاعتماد على الواردات من ناحية أخرى.

وتتوزع الطاقات الصناعية للأعلاف بالمملكة في عام 2008 بين أعلاف الدجاج اللحم (بنسبة 39.8%) والدجاج البيض (بنسبة 18.5%) ودجاج الأمهات (بنسبة 10.3%) وأعلاف الأبقار (بنسبة 14.1%) وأعلاف الأغنام (بنسبة 13.6%) وأعلاف أخرى (بنسبة 3.6%) مثل أعلاف الطيور والأرانب والأسماك. والأمر يتطلب دعم الاتجاه نحو النهوض بهذا القطاع الإنتاجي الهام باعتباره أحد أهم عناصر الإنتاج.

يعتمد الإنتاج الحيواني في المملكة على الأبقار كحيوانات لإنتاج اللبن كمنتج رئيسي فضلاً عن استخدام الذكور الناتجة والإناث التي تجاوزت العمر الإنتاجي أو التي لديها مشاكل تناسلية كحيوانات تسمين كما يتم تربية الإبل والأغنام والماعز بغرض إنتاج اللحوم. وتعكس الإحصاءات المتوافرة أنه قد حدثت زيادة معنوية إحصائياً في إعداد رؤوس الأبقار والإبل والأغنام على مستوي المملكة خلال الفترة 1995 – 2008م. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في أعداد الأبقار نحو 3.3% خلال الفترة 1995 – 2008م. في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في أعداد الإبل والأغنام نحو 0.8% و 0.8% خلال نفس الفترة. أما بالنسبة للماعز فقد تناقصت إعدادهما بدرجة معنوية إحصائياً حيث بلغ معدل النمو السنوي - 2.1% خلال نفس الفترة⁵².

التوجهات الرئيسية لقطاع الإنتاج الحيواني:

أولاً: تقليص حجم الفجوة العلفية وترشيد استخدام المياه

1. خفض زراعة الأعلاف الخضراء بحوالي 60% (من حوالي 160 ألف هكتار في عام 2008 إلى حوالي 64 ألف هكتار في عام 2030) على أن يتم إيقاف زراعتها في المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة منذ أمد بعيد مثل مناطق القصيم والرياض والشرقية، مع مراعاة أن تكون المساحات المزروعة بالأعلاف فقط في المناطق المتوافقة مع الميزة النسبية للمناطق والتي يتوفر بها مصادر المياه الصرف الزراعي المعالجة، ونسبة من المتاح من مياه الصرف الصحي المعالجة في ضوء ماتوصي به وزارة المياه والكهرباء حسب المقاييس المعلنة بالمملكة بحيث تكون أكبر في المناطق ذات تكلفة الإنتاج المنخفضة والعائد الأعلى على وحدة المياه في إنتاج الأعلاف.
2. زيادة إنتاجية المتر المكعب من المياه المعالجة المستخدمة في إنتاج الأعلاف الخضراء بترشيد استخدام المياه في ري الأعلاف الخضراء عن طريق إحلال نظم الري الحديثة محل الري السطحي، وزراعة أصناف عالية الإنتاجية من الأعلاف الخضراء.
3. إفصاح المجال للقطاع الخاص لتنمية مشروعات الإنتاج الحيواني المتخصصة ذات السعات الإنتاجية الكبيرة والتي تحقق مزايا نسبية أعلى، وذلك في المناطق المتوفرة بها الموارد العلفية.
4. تقديم حوافز للقطاع الخاص لتطوير تدوير استخدام المياه في العديد من الأنشطة داخل المزارع المتخصصة مثل الغسيل وغيره.
5. وقف تدهور المراعي وزيادة مساحتها الفعلية وطاقاتها التحميلية (الإنتاجية).
6. زيادة الإنتاج المحلي من الأعلاف المصنعة ورفع جودتها لضمان تحسين مستمر لمعامل التحويل الغذائي.
7. إفصاح المجال للقطاع الخاص لرفع القيمة الغذائية للشعير بمعالجة الشعير ميكانيكياً وكيمياوياً قبل استخدامه بالقطاع التقليدي.
8. خلط الشعير بمكونات علفية محلية لزيادة قيمته الغذائية وخفض الدعم المخصص له.

⁵² وزارة الزراعة، إدارة الثروة الحيوانية، شعبة الإنتاج الحيواني، استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، 2009م.

9. تشجيع استيراد الأعلاف الخضراء بأسعار مناسبة لمربي الحيوانات بالقطاع التقليدي وبقطاع مشاريع الإنتاج الحيواني المتخصصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخارجي في زراعة الأعلاف الخضراء في الدول المجاورة والقريبة والتي تتمتع بوفرة في الموارد المائية.
10. دعم التطبيقات والبحوث الخاصة بإنتاج الأعلاف غير التقليدية في تغذية الحيوانات من خلال إعداد علائق متوازنة بتكلفة أقل تستخدم مخلفات المحاصيل المزرعية مثل الأتبان والأحطاب والعروش.
11. تحويل تدريجي لنسبة من دعم الشعير لتستخدم في دعم العلف المصنع محلياً، بواسطة دعم مستلزمات الإنتاج لهذه الأعلاف المصنعة.
12. تحويل اعتماد القطاع التقليدي على الشعير إلى العلف المصنع بصورة تدريجية، لرفع كفاءة استخدام الموارد العلفية وتقليل الفاقد منه، وذلك عن طريق إحداث تغيير في أفكار ومعارف واتجاهات وسلوك المربين التقليديين عن طرق التغذية التقليدية لحيواناتهم من خلال جهاز إرشادي متخصص وفعال.
13. تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الأعلاف المركزة.
14. إجراء دراسات فنية واقتصادية عن تصنيع الأعلاف بالملكة.
15. استمرار حظر تصدير الأعلاف الخضراء بهدف الحفاظ على الموارد المائية.
16. تشجيع صناعات إنتاج الزيوت النباتية التي توفر الأكسبب اللازمة لصناعة الأعلاف المصنعة.

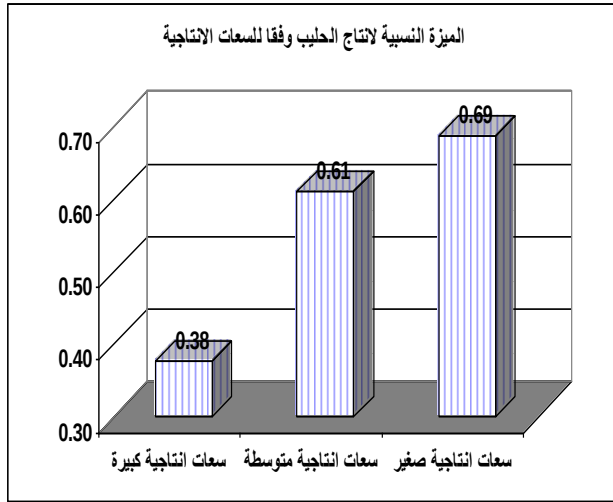
ثانياً: توفير المنتجات الحيوانية الغذائية

1. توفير 100% من الطلب المحلي على بيض المائدة والحليب حتى عام 2030م، وتوفير 90% من الطلب المحلي على لحوم الدواجن و65% من الطلب المحلي على اللحوم الحمراء، والاستمرار في تحقيق اكتفاء ذاتي نسبته 3% سنوياً من عسل النحل حتى عام 2030م.
 2. توفير جانب من الإنتاج المحلي من الأعلاف المصنعة والمستوردة للوفاء بالطلب على اللحوم الحمراء والحليب ولحوم الدجاج وبيض المائدة حتى عام 2030م.
 3. إعادة رسم الخريطة التقنية والاستثمارية لمشاريع الإنتاج الحيواني بين المناطق وفقاً للطلب على المنتجات الحيوانية والميزة النسبية للمنتجات الحيوانية والسعات الإنتاجية ذات المزايا النسبية الأفضل والتقنية المناسبة.
 4. توفير الخدمات الصحية والبيطرية والإرشادية لحيوانات القطاع التقليدي والمتخصص والعاملين فيهما.
 5. تمويل ودعم خدمات مرحلة ما بعد الإنتاج وخاصة مراحل تصنيع وتعبئة وتخزين المنتجات الحيوانية.
 6. وضع قواعد استيراد الحيوانات الحية مع التشديد على إجراءات الحجر البيطري وتوفير المسالخ قرب موانئ الاستيراد لحماية القطيع المحلي من الأمراض.
 7. الإسراع في تشغيل نظام الربط الآلي للمحاجر البيطرية عن طريق ربط كافة منافذ الحجر البيطري عبر المناطق المختلفة بالملكة بشبكة كمبيوتر موحدة لضمان تنفيذ إجراءات الحجر البيطري بكل دقة على كافة المنافذ.
 8. الربط بين الإنتاج المحلي من المنتجات الحيوانية والطلب عليها بالمناطق، ليتسنى حظر نقل الحيوانات والطيور الحية بين المناطق للحد من انتشار الأمراض كما هو الحال لمشاريع إنتاج الدجاج اللحم وتسمين الأغنام.
- يتميز إنتاج الحليب في مزارع الألبان المتخصصة بمعاملات تقنية وميزة نسبية عالية خاصة في المزارع ذات السعات الكبيرة حيث تتسم المزارع الكبيرة بالخصائص التالية⁵³:
- متوسط معدلات إدار حليب يومية تقدر بنحو 35 لتر/راس حلاية.
 - متوسط طول فترة حليب تقدر بنحو 347 يوم وفترة جفاف تقدر بنحو 60 يوم.
 - متوسط معدل احلال يقدر بحوالي 25%.
 - ميزة نسبية عالية (تكلفة الموارد المحلية) تقدر بنحو 0.38 كما هو موضح بالشكل (5-4-25).
 - عائد اقتصادي على استخدام المياه الافتراضية يقدر بنحو 1.86 ريال/متر مكعب كما هو موضح بالشكل (5-4-26).

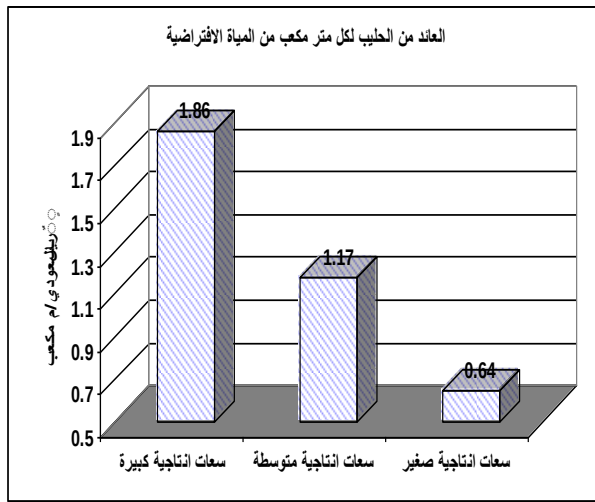
أما بالنسبة للدجاج اللحم فيتميز الإنتاج الداجني بتركزه الشديد في المزارع المتخصصة حيث ان نحو 99.8 % من أعداد الدواجن في عام 2008 مرباة في القطاع المتخصص، وبلغ إنتاج المملكة من الدجاج اللحم حوالي 427.3 مليون طائر، و من صيغان الدجاج اللحم حوالي 504.1 مليون صوص في نفس العام.

⁵³ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

شكل (5-4-25): الميزة النسبية لإنتاج الحليب وفقاً للساعات الإنتاجية



شكل (5-4-26): العائد على المياه في إنتاج الحليب وفقاً للساعات الإنتاجية



ويتم إنتاج الدجاج اللحم في مزارع متخصصة ذات ساعات انتاجية مختلفة تتميز بمعاملات تقنية وميزة نسبية عالية خاصة المزارع ذات الساعات الانتاجية الكبيرة. واهم خصائص تلك الساعات مايلي:

- متوسط معامل تحويل غذائي قدر بنحو 1.527 كجم علف/كجم وزن حي.
- متوسط عدد الدورات المنتجة في العام قدر بنحو 7.2 دورة.
- متوسط طول فترة الانتاج (الدورة) قدر بنحو 29.6 يوم.
- متوسط الوزن الحي عند البيع او الذبح قدر بنحو 1.285 كجم وزن حي.
- متوسط نسبة نفوق تقل عن 5% في الدورة.
- ميزة نسبية عالية 54 قدرت بنحو 0.27 كما هو موضح بالشكل رقم (5-4-27).

وعلى الجانب الاخرى تتركز قطعان الدجاج البياض في مناطق الرياض ومكة المكرمة والقصيم والشرقية حيث بلغ انتاج هذه المناطق من البيض نحو 30.1% و 24.4% و 19.9% و 12.3% على الترتيب في حين يتوزع باقي حجم القطيع على باقي المناطق بنسب صغيرة ومتفاوتة في عام 2008. ويتميز انتاج البيض في مزارع الدجاج البياض المتخصصة بمعاملات تقنية وميزة نسبية عالية خاصة المزارع ذات الساعات المزرعية الكبيرة. واهم مايميز تلك الساعات الكبيرة هو:

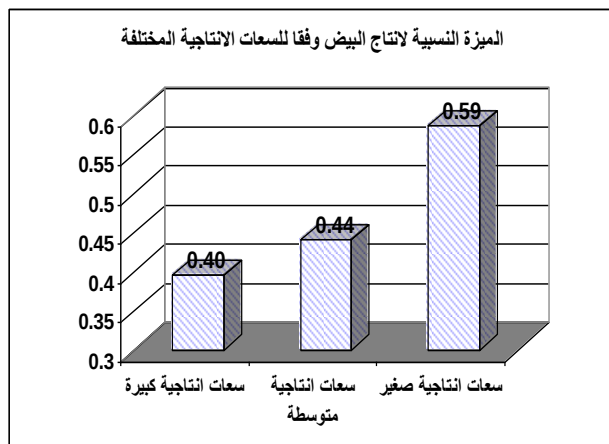
- متوسط طول فترة الانتاج حوالي 60 اسبوع من متوسط طول دورة قدر بنحو 79 اسبوع.
- متوسط معدل البيض قدر بنحو 311 بيضة للام البياضة طول فترة الانتاج.
- متوسط نسبة نفوق حوالي 12% خلال فترة الانتاج.
- ميزة نسبية عالية قدرت بنحو 0.40 كما هو موضح بالشكل رقم (5-4-28).

وتتميز قطعان المجترات الصغرى بمجموعة من الخصائص تحت نظم الانتاج المتخصصة اهمها:

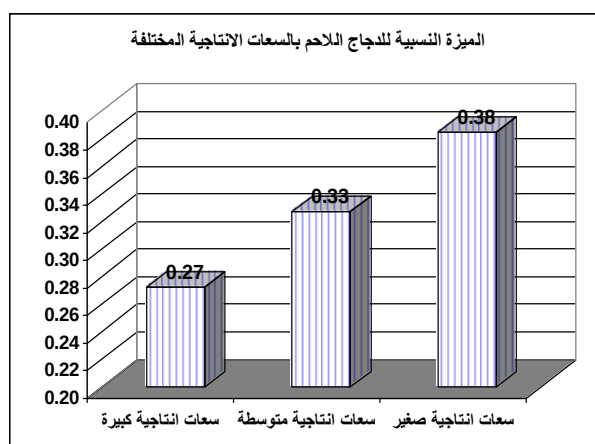
- متوسط الانتاج السنوي من الحليب قدر بنحو 180 كجم للغنم وحوالي 480 كجم للماغز وحوالي 1500 كجم للإبل.
- متوسط معدل ولادات سنوي قدر بحوالي 110% للاغنام وحوالي 150% للماغز وحوالي 100% للإبل.
- متوسط معدل اسبعاد قدر بنحو 20% للماغز والاعنام وحوالي 5% للإبل.
- العائد على المياه الافتراضية المستخدمة لقطعان الماعز عالية اذا ماقورنت بمثيلاتها للاغنام والابل (كما هو بالشكل) بسبب قلة استهلاك الماعز للاعلاف الخضراء حيث قدرة كمية المياه الافتراضية للراس بنحو 362 متر مكعب للاغنام وحوالي 432 متر مكعب للماغز وحوالي 8000 متر مكعب للإبل.
- وجود ميزة نسبية عالية لتربية الإبل والماغز في حين لا توجد ميزة نسبية لتربية الغنم.

⁵⁴ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

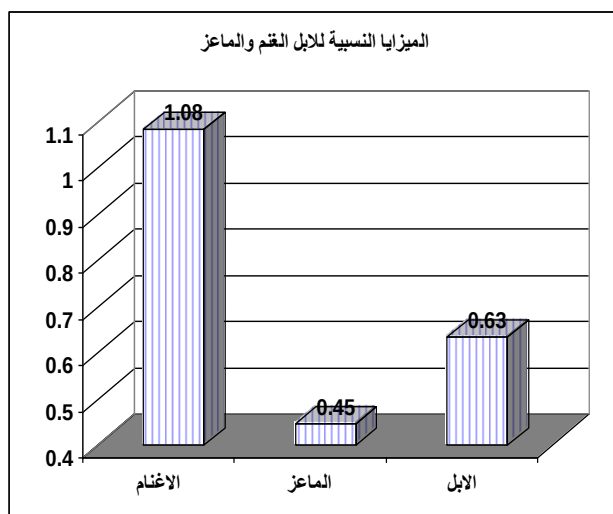
شكل (5-4-28): الميزة النسبية للدجاج البياض وفقاً للساعات الإنتاجية



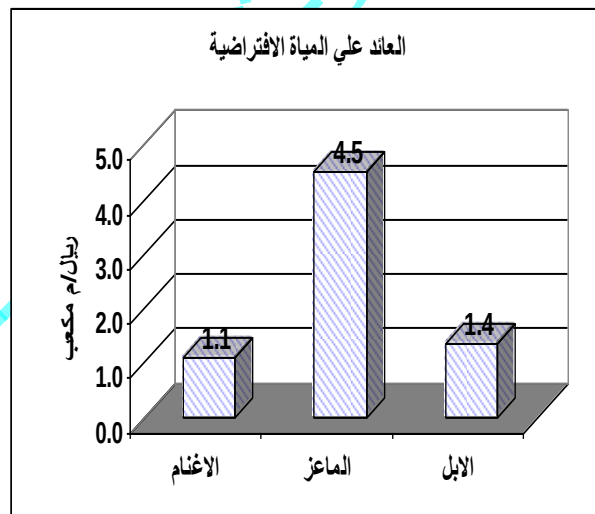
شكل (5-4-27): الميزة النسبية للدجاج اللحم وفقاً للساعات الإنتاجية



شكل (5-4-2-6): الميزة النسبية للإبل والماعز والأغنام



شكل (5-4-2-5): العائد على المياه الافتراضية للإبل والماعز والأغنام



ولتحقيق أهداف برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص سيتم تنفيذ ثلاث برامج الفرعية محددة سيتم مناقشتها بصورة أكثر تفصيلاً بالجزء الثاني:

- البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة.
- البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة.
- البرنامج الفرعي لتنمية المجترات الصغرى بالمشروعات المتخصصة.

3.4.5 برنامج تطوير قطاع المربي التقليدي.

تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن أعداد الضأن التقليدي بلغت حوالي 6.8 مليون رأس في عام 2008. وتتركز أعداد الضأن لدي المربي التقليدي في مناطق الرياض (25.7%)، والقصييم (16.8%)، وعسير (10.4%). وبالنسبة للقطاع التقليدي، فقد تزايدت أعداد الإبل والأغنام والماعز بمعدل سنوي قدر بحوالي 4.1% و 2.2% و 3.2% على الترتيب في المقابل تناقصت أعداد الأبقار بمعدل سنوي قدر بحوالي 3.4% خلال نفس الفترة السابقة.

ويستهدف هذا المكون تنمية قطاع الأغنام والماعز المرباة في مزارع كمصدر دخل أساسي لغير الحائزين وشريحة مهمة من المواطنين، وتنمية الأغنام والماعز والأبل في المناطق الصحراوية لتعزيز استخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية.

أ. الأهداف الأساسية

- تحسين دخول السكان الريفيين وبخاصة صغار المزارعين والفئات محدودة الدخل من خلال المشروعات الصغيرة لإنتاج الدواجن، باعتبارها وسيلة سريعة وقليلة الاستثمارات لتقليل حدة الفقر الريفي.
- تطوير نظم الإنتاج بالقطاع الريفي بالشكل الذي يحافظ على دورها في تحقيق الأمن الغذائي للأسر الريفية.
- تنمية قطاع الأغنام والماعز كمصدر دخل لغير الحائزين وفقراء الريف والرعاة.
- التحسين الوراثي للسلاسل المحلية والخليطة في المناطق الصحراوية لزيادة إنتاجها من الحملان والألبان ومن ثم تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية.
- تنمية إنتاج لبن الماعز وتصنيعه كمصدر غذائي خاصة للأطفال والنساء في منتجات توافقت إحتياجات السوق.
- تحسين نظم رعاية وبيطرة وتغذية قطاع الأغنام والماعز والأبل في المناطق الصحراوية والهامشية للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في تلك المناطق.

ب. المكونات الرئيسية

- تبني برنامج لإعداد قاعدة بيانات لهذه القطعان تتضمن حصر أعدادها وتسجيل كافة بياناتها وترقيمتها حتى يتسنى متابعتها ودراساتها وتقييمها.
- تبني برنامج لإرشاد وتدريب المربين علي التقنيات الحديثة في نظم التربية والإنتاج والرعاية المناسبة والتغذية المتوازنة وعلي كيفية تسويق منتجاتهم لتحسين دخولهم.
- تبني برنامج لتطوير الخدمات البيطرية والإرشاد البيطري لحماية قطاع المربي التقليدي من الأمراض المختلفة ورفع كفاءتها التناسلية.
- تطوير مراكز البحوث المهمة بأبحاث الإبل والغنم لزيادة قدرتها علي استخدام مختلف التقنيات والأساليب الحديثة للتحسين الوراثي لقطاع المربي التقليدي.
- تطوير نظام الإنتاج المنزلي للمجترات الصغيرة في القرى لتحسين دخل الأسر الفقيرة.
- تنمية إنتاج الألبان المربي التقليدي وتصنيعه للاستفادة منه كمصدر غذائي ذاتي خاصة للأطفال والنساء وتسويق الفائض في صورة منتجات توافقت إحتياجات السوق.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر للمحافظة علي الموارد الطبيعية المتجددة ولاستعداد لحالات الجفاف والتخفيف من أثارها.
- تطوير برنامج مشاريع الغنم المتعثر لتحقيق الهدف المنشود منه وهو سد إحتياجات المملكة من المنتجات الحيوانية.
- تبني آلية للتنسيق بين وزارتي الشؤون البلدية والقروية والزراعة في الإشراف علي أسواق الأغنام والمسالخ حتى تتوحد الجهود المبذولة لمتابعة ومراقبة الأمراض في الأسواق والمسالخ ومخالفات ذبح صغار الحيوانات ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.
- دعم المشروع القومي لتحسين السلاسل المحلية ونشرها.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية للقطاع الداجني الريفي كوسيلة لتحسين الدخل لدى صغار المربين.
- إنشاء نظام متطور لتداول وتسويق منتجات القطاع الداجني الريفي.
- وضع سياسة تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والإنتاج بالقطاع الريفي.

4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية

ويوفر قطاع إنتاج الأسماك أرخص أنواع البروتين الحيواني، كما أن هذا القطاع هو أكثر قطاعات الثروة الحيوانية الذي ينطوي على إمكانيات كبيرة للتنمية المستدامة وذلك لوفرة المسطحات المائية القابلة للاستغلال في الإنتاج السمكي. نظراً لامتداد ساحل المملكة على البحر الأحمر لنحو 1800 كيلومتر فقد اتاحت الدولة نحو 94 ألف هكتار لتنمية أنشطة الإنتاج النباتي والسمكي وهناك أيضاً على هذا الساحل 13480 هكتار من الأراضي التي أصبحت ملوحة مياهها الجوفية عالية ولا يصلح استخدامها لغرض الزراعة التقليدية ولكن يمكن استخدامها في إنتاج الأسماك البحرية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لتطوير قطاع الثروة السمكية في مضاعفة الإنتاج عام 2030 والوصول بنصيب الفرد من الإنتاج السمكي المحلي إلى حوالي 18.5 كيلوجرام عام 2030، وكذلك تحسين جودة المنتج السمكي من مصادره المختلفة ليتوافق مع المتطلبات الدولية. ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يلزم التأكيد على التوجهات التالية:

- التنمية المستدامة للإنتاج في البحر الأحمر والخليج العربي عن طريق توفير الإمكانيات والإعتمادات اللازمة لذلك.
- توسيع نطاق الصيد في البحر الأحمر والخليج العربي إلى المناطق الاقتصادية الدولية.
- تشجيع الاستثمار في الإستزراع السمكي البحري لتعزيز الإنتاج منه، فضلا عن تنمية المزارع السمكية القائمة حالياً، مع التركيز على إنشاء المفرخات البحرية.
- التوجه نحو عمل المزيد من دراسات تقييم المصادر الطبيعية للأسماك.
- استخدام التقنيات الحديثة والهندسة الوراثية في التحسين الوراثي للأسماك.

وتشمل جهود تطوير القطاع السمكي على المكونات التالية:

- تحديث التشريعات المتعلقة بالصيد الحر والخاصة بتجريم الحرف المخالفة والصيد في الأعماق الضحلة.
- توسيع نطاق الصيد في البحر الأحمر والخليج العربي إلى المنطقة الاقتصادية الدولية من خلال التوسع في إبرام اتفاقيات التعاون مع الدول المجاورة في مجال الصيد البحري.
- تحفيز الاستثمار في صناعة معدات الصيد والنقل المبرد للأسماك وصناعة أعلاف الأسماك.
- التنمية المستدامة للإستزراع البحري، من خلال تحديد المناطق التي تصلح للإستزراع السمكي على كل من ساحل البحر الأحمر وساحل الخليج وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على العمل في هذا المجال ، وإنشاء المفرخات البحرية.
- تعديل نظم التأجير للأراضي المستخدمة في الإستزراع السمكي.
- توفير التوصيات التكنولوجية التي تمكن من الارتقاء بإنتاجية المزارع السمكية إلى أكثر من 5 طن/ دونم.
- تطوير نظم المعلومات الإنتاجية والتسويقية للأسماك.
- إعادة هيكلة الهيئة العامة للثروة السمكية بما يضمن خروجها من مجال الإنتاج والتركيز على السياسات والتشريعات وتنظيم عمليات الصيد.

أ. المبررات

يتميز قطاع الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية بمصادره البحرية المتنوعة. يوفر قطاع إنتاج الأسماك أرخص أنواع البروتين الحيواني، كما أن هذا القطاع هو أكثر قطاعات الثروة الحيوانية الذي ينطوي على إمكانيات كبيرة للتنمية المستدامة وذلك لوفرة المسطحات المائية القابلة للاستغلال في الإنتاج السمكي. وشمل قطاع الثروة السمكية كل من القطاعات التقليدية ممثلة في قطاعات الصيد التقليدي وقطاع الصيد الصناعي بالمياه الإقليمية، والقطاعات غير التقليدية ممثلة في قطاع المزارع السمكية بالمياه العذبة وقطاع المزارع السمكية بالمياه البحرية وقطاع الصيد البحري بالمياه الدولية. وتساهم قطاعات الصيد التقليدية والصناعية بالجزء الأكبر من إجمالي إنتاج الأسماك بالمملكة حيث يبلغ إنتاجها حوالي 79.1% من إنتاج الكلي للأسماك بالمملكة في عام 2008، ويحقق هذا القطاع الهام معدل نمو سنوي ملحوظ قدر بحوالي 4.1% خلال الفترة 1959 - 2008⁵⁵.

ويساهم قطاع الصيد التقليدي في الخليج فقط بالجزء الأكبر من إنتاج هذا القطاع الهام حيث بلغ إنتاجه حوالي 53.7% في حين بلغ إنتاج قطاع الصيد التقليدي بالبحر الأحمر وقطاع الصيد الصناعي بالبحر الأحمر وقطاع الصيد الصناعي بالخليج حوالي 17.3% و 8% و 0.1% علي التوالي. وقد حقق قطاع الصيد التقليدي بالخليج معدل نمو سنوي متميز بلغ حوالي 8.1% خلال الفترة 1995 - 2008، وعلي العكس من ذلك حقق قطاع الصيد التقليدي بالبحر الأحمر معدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي - 0.8% خلال نفس الفترة. أما بالنسبة لقطاع الصيد الصناعي بالبحر الأحمر فقد حقق معدل نمو سنوي ضئيل قدر بحوالي 0.4% علي عكس قطاع الصيد الصناعي بالخليج والذي تدهور كثيراً حيث حقق معدل نمو سالب قدر بحوالي - 27.6%.

ب. الأهداف الأساسية

تهدف إدارة المصايد البحرية الي تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في الأمن الغذائي عن طريق توفير بعض أنواع الأسماك، والقشريات، والرخويات وذلك من خلال الأهداف المحددة التالية:

⁵⁵ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية، إدارة المصايد البحرية، إستراتيجية التنمية الريفية والمستدامة لقطاع المصايد البحرية للأعوام 2007 إلى 2030م، المملكة العربية السعودية، 2009م.

1. المحافظة على المخزون السمكي وتنميته وحمايته من الصيد الجائر.
2. مكافحة وردع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.
3. رفع كفاءة الصيد لدى الصيادين وذلك بدعمهم وتحسين مرافق الصيد الخاصة بهم، وتذليل العقبات التي تؤدي لخسارة كميات من الصيد.
4. تحليل الإحصائيات وتحسين مستوياتها للخروج بتوصيات إدارية مهمة لإدارة المصايد البحرية.
5. دعم شعبة الدراسات والمعلومات وشعبة تنمية المصايد البحرية بالموارد البشرية التي تسهل عملهم لتحقيق أهداف إدارات المصايد البحرية والثروة المائية الحية.
6. النهوض بالمراكز البحثية المتخصصة في المصايد البحرية لضمان قيامها بالدور المطلوب في تنمية القطاع.
7. توفير المعلومات والإحصائيات السمكية لتشمل بيانات الإنتاج وتكاليف الإنتاج.
8. الاهتمام بالكوادر الفنية الوطنية ونقل الخبرات إليهم بالتعاون مع المنظمات الدولية.
9. التنسيق من الدول المجاورة بشأن تنظيم استغلال المخزون السمكي المشترك.
10. النهوض بأقصى مستوى إنتاج دائم بإضافة مناطق صيد جديدة مع زيادة ناتج صيد الأسماك المهاجرة (الكند – التونة – السردين) وتبني تقنيات الصيد الحديثة.
11. خفض تكاليف رحلة الصيد لزيادة عائد نشاط قطاع الصيد التقليدي وفقاً للسياسات المرغوبة.
12. رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بقطاع الصيد التقليدي ويشمل العمل ورأس المال.
13. تطوير قارب الصيد التقليدي وطرق الصيد التقليدية بما يتناسب وخبرات الصياد بتطوير طرق وأدوات الصيد وقدرة محرك القارب للكشف عن مناطق صيد جديدة .
14. وضع القواعد المنظمة لنشاط قطاع الصيد التقليدي والصناعي بالمملكة بحيث يمكن تنظيم أعداد القوارب والرحلات بكل منطقة (أنظر المحور السابع بالدراسة).
15. جذب الاستثمارات للقطاع وخاصة في مجال الصيد الصناعي بتوفير المعلومات المطلوبة للمستثمرين.
16. تقوية مركز الصياد التقليدي في مفاوضات الشراء والبيع من خلال عضويته بالجمعيات التعاونية للصيادين.
17. توفير البنية الأساسية لمراكز الإنزال السمكي ووسائل نقل وتعبئة وتخزين ناتج المصايد لرفع مستوى الجودة وخفض نسب الفاقد من إنتاج القطاع.
18. نقل التقنيات الحديثة لقطاع الصيد الصناعي ونقل التقنيات التقليدية لقطاع الصيد التقليدي.
19. خفض تكاليف الصيد للنهوض بدخل الصياد وجذب أبنائه للمهنة والحد من هجرتهم للمدن بالمملكة.
20. توفير مزيد من فرص العمل بقطاع الصيد وخدمات المصاحبة لنشاط الصيد بالمملكة.
21. الاستعانة بالبرامج الإرشادية في نقل نتائج الأبحاث في مجال الصيد لرفع كفاءته.
22. دعم صناعة قوارب الصيد المحلية وتطويرها كأساس لتطوير قارب الصيد التقليدي.
23. توفير مصادر التمويل المناسبة وتيسير قواعد الحصول على القروض لنشاط الصيد.
24. اجراء البحوث التطبيقية والاحصائية لتطوير الاستفادة من الثروة المائية الحية

ج. المكونات الأساسية

أولاً: تحديث البيانات الخاصة بقطاع المصايد البحرية والثروات المائية الحية:

يعاني قطاع المصايد البحرية من قلة البيانات المتوفرة واللازمة لإعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بتنمية وتطوير هذا القطاع الهام. والأمر يتطلب توفير وتحديث بيانات شهرية أو سنوية أو دورية عن قطاع المصايد البحرية، وأهم هذه البيانات ما يلي:

1. بيانات اتجاهات الصيد وجهد الصيد حسب مناطق الصيد، ومعدات الصيد، ورحلات الصيد، وأنواع الأسماك التي يتم صيدها، ثم نفس البيانات حسب المجموعات السمكية، مع إجراء تحليلات أولية عن الصيد / وحدة جهد للخروج بمؤشرات تفيد في إدارة المخازن بطريقة مستدامة، بما يتوافق مع بروتوكول الصيد الرشيد أو المسؤول.
2. بيانات الصيد والخاصة بكميات وقيمة الأسماك المصادة وفقاً لأنواعها ومناطق صيدها وطرق صيدها حسب قطاعات المصايد البحرية، وهي مقسمة إلى صيد تقليدي، وصيد استثماري.
3. بيانات أعداد قوارب الصيد حسب أطوالها وقدراتها ومناطق صيدها، وأعداد الصيادين عليها وحسب مادة الصنع لبدن القارب.
4. بيانات الصيادين حسب فئاتهم، ومناطق سكنهم، ومناطق الصيد التي يعملون بها، وأعمارهم، وعدد عمال الصيد السعوديين والأجانب، حسب جنسياتهم، ومناطق صيدهم.
5. بيانات التجارة الخارجية لمنتجات الثروة السمكية وفقاً لأنواعها (كميات وقيمة الواردات والصادرات وإعادة التصدير وفقاً لأنواع المختلفة من الأسماك) حسب التعريفات الجمركية المعمول بها عالمياً، مع مساهمة إدارة المصايد البحرية بإدخال أنواع مهمة من الأسماك في إحصائيات الصادرات والواردات.
6. بيانات بأسعار الأسماك بالجملة والقطاعي حسب الأسواق الرئيسية في ثلاث مناطق.
7. قائمة بأنواع الأسماك والأحياء البحرية الأخرى باللغة العربية المحلية (تختلف الأسماء من منطقة إلى أخرى، وأحياناً في نفس المنطقة)، وبقابلها قائمة الأنواع باللغة الإنجليزية، وقائمة الأنواع باللغة اللاتينية (الاسم العلمي المكون من الجنس والنوع) حسب التصنيف العالمي للأسماك والأحياء البحرية الأخرى.
8. تبنى برامج لدعم البحوث التطبيقية والإحصائية والإرشادية بغية تنمية منتجات الثروة المائية الحية.
9. إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات العلمية والدولية المتخصصة في مجال تنمية الثروة المائية الحية.

ثانياً: المحافظة على المخزون السمكي

- 1- يجب الحفاظ على المخزون السمكي، وتثبيت جهد الصيد حتى لا يزيد ضغط الصيد على المصايد البحرية، حيث أن كثيراً من أنواع الأسماك إما أنها استنزفت أو معرضة للاستنزاف، وبعضها وصل إلى الحد الأعلى من كمية المستغل من المخزون، كما يلزم تدعيم قطاع الصيادين وتنظيمهم بتطوير وتحسين البنية التحتية لقطاع المصايد، وذلك بتحسين وتوسيع موانئ الصيد، وتزويدها بكافة الخدمات والتسهيلات التي تساعد الصيادين على الصيد ببسر وسهولة، وتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية، كما يلزم القيام بمسوحات بحرية وأبحاث علمية للتأكد من حالة المخزون، وبحث إمكانيات استغلاله الاستغلال الأمثل، وحسن إدارة المصايد بما يحقق التنمية المستدامة للجيل الحالي من الصيادين وللأجيال القادمة، بما يتوافق مع مدونة السلوك للصيد الرشيد، وقانون البحار.
- 2- تذليل العقبات التي تعترض إمكانيات الوصول إلى أهداف الإدارة للتنمية المستدامة والمحافظة على المخزون السمكي، وأهم تلك العقبات الدعم المالي والبشري.

5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية

على الرغم من الحداثة النسبية للاتجاه بالاستثمار في الاستزراع السمكي في المملكة العربية السعودية والذي بدأ في عام 1978م لهدف إنتاج بعض أنواع الأسماك والريبيان إلا أن هذه الصناعة لم تستغل كل الإمكانيات المتاحة لها لاسيما التربية في المياه البحرية وذلك لجعل الإنتاج الوطني أكثر إسهاماً لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات المائية، هذا البرنامج يعكس الرؤية المستقبلية للاستزراع السمكي للاستفادة من تلك الطاقات والإمكانيات⁵⁶. الاستزراع السمكي هو عبارة عن التوظيف السليم للأرض والماء والكانات الحية بصورة مستدامة وهو يتطلب إدارة مثلي للموارد المائية. الاستزراع السمكي يتم في نوعين من المزارع، إحداها هو الاستزراع في مزارع المياه العذبة والآخر هو الاستزراع في مزارع المياه البحرية. وقد بدأ الاستزراع السمكي بصورة تقليدية قبل عام 1986م وإنتاج كميات صغيرة ثم بدأ يتدرج الإنتاج في الصعود ويتخذ شكلاً تجارياً وتم الترخيص لأول مشروعين في المنطقة الوسطى والشرقية عام 1988م ثم بدأت بوادر نجاح هذه المشاريع مما جعل الكثير من المستثمرين يتنافسون في ذلك وقفز الإنتاج من 28 طن عام 1986م إلى حوالي 19.4 ألف طن تمثل حوالي 20.7% من إجمالي كمية الأسماك المصادة في عام 2008. وتساهم المزارع السمكية في المياه البحرية بالنصيب الأكبر في الإنتاج حيث يبلغ إنتاجها حوالي 15.9 ألف طن تمثل نحو 17% من إجمالي كمية الأسماك المصادة في نفس العام. وشمل

⁵⁶ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية، إدارة المزارع السمكية، استراتيجية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية حتى عام 2030م، المملكة العربية السعودية، 2009م.

انتشار المزارع السمكية المنتجة حالياً مناطق: الرياض والقصيم والشرقية والغربية وتبوك وجازان وعسير بينما تم الترخيص لمشاريع لا تزال تحت التنفيذ في كافة مناطق المملكة الأخرى.

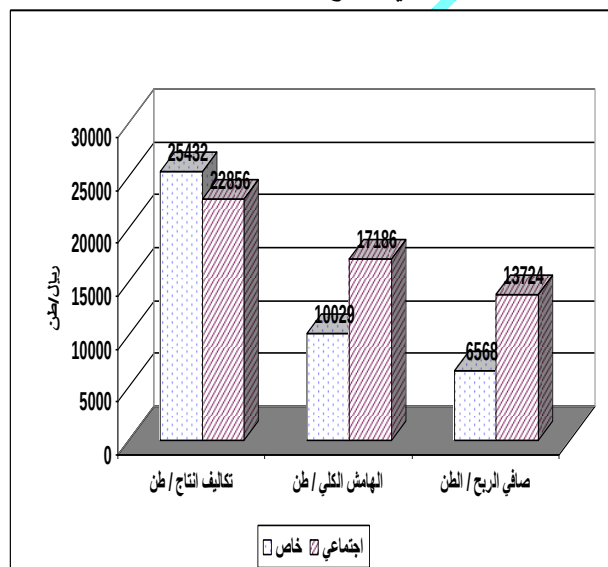
ويتميز الاستزراع السمكي البحري⁵⁷ في اقفاص بمعاملات تقنية جيدة وميزة نسبية عالية واهم تلك الخصائص مايلي:

- متوسط معامل تحويل غذائي قدر بنحو 2.1 كجم علف/كجم وزن حي.
- متوسط طول فترة الانتاج (الدورة) قدر بنحو 13 شهر.
- متوسط الوزن عند البيع يتراوح بين 380 - 450 جم وزن.
- متوسط نسبة نفوق تقل عن 15% في الدورة.
- ميزة نسبية عالية⁵⁸ قدرت بنحو 0.39 تشير الى كفاءة اقتصادية عالية في استغلال الموارد المحلية في انتاج منتجات محلية في مجال الاستزراع السمكي البحري للبيطي، أي ان الاستزراع السمكي البحري بالمملكة يتميز بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) عالية في توظيف الموارد الانتاجية المحلية مما يعني ان تكلفة العناصر المحلية المستخدمة في الانتاج اقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن توليف هذه الموارد المحلية في هذا الانتاج. ومن ثم يكون من المرغوب اجتماعيا التوسع في الاستزراع السمكي البحري محليا.
- مؤشرات كفاءة اقتصادية (الهامش الكلي للطن، صافي الربح/طن) توضح مستوي متميز من الاربحية للطن المنتج من الاسماك البحرية المستزرع في احواض، كما هو موضح بالشكل رقم (5-4-29).

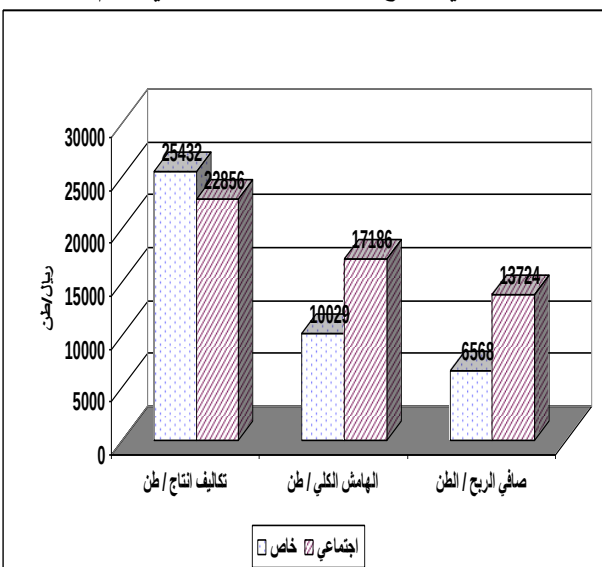
كما يتميز الاستزراع السمكي البحري للريان بمعاملات تقنية جيدة وميزة نسبية عالية واهم تلك الخصائص مايلي:

- متوسط معامل تحويل غذائي قدر بنحو 2.5 كجم علف/كجم وزن حي.
- متوسط طول فترة الانتاج (الدورة) قدر بنحو 6 شهر.
- متوسط الوزن عند البيع يتراوح بين 50 - 60 جم وزن.
- متوسط نسبة نفوق تقل عن 35% في الدورة.
- ميزة نسبية جيدة قدرت بنحو 0.48 تشير الى كفاءة اقتصادية جيدة في استغلال الموارد المحلية في انتاج منتجات محلية في مجال الاستزراع السمكي البحري للريان، أي ان الاستزراع السمكي البحري بالمملكة يتميز بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) عالية في توظيف الموارد الانتاجية المحلية.
- مؤشرات كفاءة اقتصادية (الهامش الكلي للطن، صافي الربح/طن) توضح مستوي متميز من الاربحية للطن المنتج من الريان ، كما هو موضح بالشكل رقم (5-4-30).

شكل رقم (5-4-30): تكاليف انتاج والهامش الكلي وصافي الربح للطن من الريان



شكل رقم (5-4-29): تكاليف انتاج والهامش الكلي وصافي الربح للطن من اسماك السي بريم



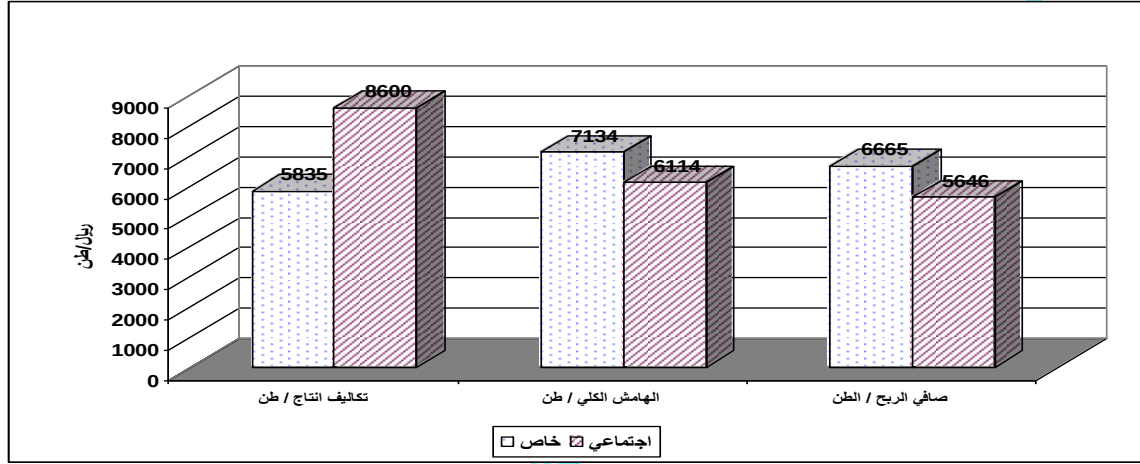
سي بريم او الدنيس⁵⁷

⁵⁸ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

ويتميز الاستزراع السمكي للبلي في احواض بمعاملات تقنية وميزة نسبية عالية. واهم تلك الخصائص مايلي:

- متوسط معامل تحويل غذائي قدر بنحو 1.9 كجم علف/كجم وزن حي.
- متوسط طول فترة الانتاج (الدورة) قدر بنحو 8 شهور
- متوسط الوزن الحي عند البيع بنحو 350 جم وزن.
- متوسط نسبة نفوق تقل عن 5% في الدورة.
- ميزة نسبية عالية قدرت بنحو 0.37 تشير الى كفاءة اقتصادية عالية في استغلال الموارد المحلية في انتاج منتجات محلية في مجال الاستزراع السمكي. فالاستزراع السمكي بالمملكة يتميز بوجود كفاءة اقتصادية (ميزة نسبية) عالية في توظيف الموارد الانتاجية المحلية.
- مؤشرات كفاءة اقتصادية (الهامش الكلي للطن، صافي الربح/طن) توضح مستوي متميز من الاربحية للطن المنتج من اسماك البلي المستزرع في احواض، كما هو موضح بالشكل رقم (31-4-5).

شكل رقم (31-4-5): تكاليف انتاج والهامش الكلي وصافي الربح للطن من اسماك البلي المستزرعة في احواض



أ. المبررات

- 1- زيادة الفرص التسويقية لمنتجات الاستزراع السمكي بسبب زيادة الطلب على الأغذية البحرية سواء داخل المملكة أو الدول المجاورة والسوق الأوروبية على الرغم من ثبات أو تناقص معدل نمو الإنتاج من المصائد البحرية.
- 2- أن بعض المستثمرين عملوا بجد لإنشاء مزارع سمكية مع تطويرها بأفكار وتقنيات جديدة وهي صناعة أخذت في التطور وستصبح أكثر تطوراً في حالة وجود مشاريع ناجحة.
- 3- تتميز المملكة بقدرات كبيرة لكي تحقق المزيد من النجاح في مجال الاستزراع السمكي لما تتميز به من مميزات خاصة في هذا المجال مثل :
 - إمكانية استزراع نطاق واسع من أنواع مختلفة من الأحياء المائية.
 - توفر الأراضي المناسبة وشبة المجانية على السواحل الشرقية والغربية أو الأراضي والمشاريع الزراعية الداخلية القائمة.
 - وجود مناطق ذات ميزات مناخية نسبية بين الاستوائي والمداري.
 - خلوسواحل المملكة من كثير من الأمراض المتفشية في بعض دول العالم والحماية الطبيعية للمياه البحرية بفعل الملوحة ومضيقي هرمز وباب المندب.
 - وجود الأبحاث الأساسية التي أكدت إمكانية قيام هذه الصناعة وازدهارها بالمملكة.
 - توفر البنية الأساسية للاستثمار والتي من أهمها انخفاض تكاليف الطاقة ووجود شبكات الطرق السريعة والمطارات المتطورة والرحلات المنتظمة للسوق الأوروبية ودول العالم.
- 4- يمكن للمملكة أن تحقق العديد من الفوائد في مجال الاستزراع السمكي أهمها:
 - تنظيم الصناعة بما يكفل استدامتها وتطورها وزيادة كفاءتها .
 - التأكيد على دور الدولة في تقديم الخدمات المطلوبة متضمنة (الأبحاث ، التدريب ، والخدمات) وكذلك البنية الأساسية مثلاً (المعاهد التعليمية ، خطط استخدام الأراضي والمصادر الطبيعية ونظام التراخيص والإقراض .

- تنظيم التعاون المشترك مع الصيادين للحصول على الفوائد المشتركة في كل من الاستزراع السمكي والمصائد وخاصة للإدارة الجيدة للمصادر المشتركة ومعرفة التطورات في بيولوجية الأنواع المستزرعة والمصيدة ، وتقنية ما بعد الحصاد وكذلك التسويق.
- تنظيم الاستخدام الأمثل لمصادر الماء والأرض والمساهمة في عمليات إدارة المناطق الساحلية واعتبار المستثمر هو المواطن المتعاون المسئول بيئياً.
- إيجاد صناعات مساندة للاستزراع محلياً مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد وخلق لفرص العمل.
- تحسين الخدمات الصحية للأسماك وتقنين استخدام الكيماويات وإدارة أفضل لنقل الأسماك والتحكم في الأمراض وفي الأجناس المختلفة ، لتقديم منتج عالي الجودة للمستهلك.

ب. الأهداف الأساسية

تهدف إدارة الاستزراع السمكي الي تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية، وبالتالي المساهمة في الأمن الغذائي عن طريق توفير الغذاء البروتيني السمكي، وتحقيق الأمن الغذائي من بعض أنواع الأسماك وذلك من خلال الأهداف المحددة التالية:

1. التغلب على المعوقات الحالية في مجال الاستزراع السمكي البحري وتهيئة السبل لقيام هذه الصناعة.
2. خلق بيئة سليمة بواسطتها يمكن للاستزراع السمكي أن يستفيد من جميع المصادر المتاحة بشكل مستدام.
3. التنسيق بين وزارة الزراعة والوزارات المعنية لتسهيل عمليات التراخيص

ج. المكونات الأساسية

أولاً: ترشيد استخدام الموارد المائية العذبة وزيادة كفاءتها من خلال:

- 1- الاستخدام المزدوج للمياه في أغراض الزراعة والاستزراع السمكي.
- 2- تطوير تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
- 3- تطوير تقنيات معالجة المياه.

ثانياً: تطوير مجالات وتقنيات الاستزراع السمكي من خلال:

- 1- تنمية وتطوير المزارع السمكية ورفع إنتاجيتها.
- 2- تطوير قطاع الأبحاث المتعلقة بمجالات الاستزراع السمكي.
- 3- رفع وتطوير كفاءة العاملين في مجالات الاستزراع السمكي.
- 4- تطوير قطاع الخدمات المقدمة لمشاريع الاستزراع السمكي.
- 5- تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتفعيل دورها الهام في تنمية المزارع السمكية.
- 6- الممارسات الزراعية السليمة.
- 7- تطوير تقنيات تجهيز الأعلاف السمكية.
- 8- تطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية ونشرها والرصد البيئي.

ثالثاً: التسويق وتنمية المنتجات من خلال:

1. مساندة صناعة الاستزراع بإعداد دراسات نمو التسويق وتطوير خطط تسويقية شاملة تشمل الطرق الأكثر قبولاً لإعداد وتصنيع الأسماك بما يتناسب مع الذوق والموروثات المحلية والطلب العالمي العام والمواصفات المحددة.
2. نشر وتوزيع المعلومات التسويقية لكافة العاملين بهذه الصناعة وتشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات.
3. تطوير الأسواق المحلية ورفع كفاءة أدائها وتزويدها بالاحتياجات اللازمة للتسويق للبرقي بالمنتج للجودة والأسعار المجدية وخلق الفرص لأرباب الخدمات المساندة في ذلك.
4. تشجيع نشاطات القيمة المضافة التي لها قابلية لان تزيد من عوائد هذه الصناعة.
5. تصميم برنامج للمهارات التسويقية لمربي الأسماك من خلال التعليم والتدريب ودورات عملية لمدة قصيرة تنفذ بواسطة المسوقين.
6. البحث عن حلول لإزالة العوائق للتصدير ومراجعة تكاليف الشحن والمتطلبات الروتينية لذلك.

7. تطوير معايير وصفية لمنتجات وطنية موحدة لتصدير أو استيراد لكل سلعة.
8. دعم الحركة التجارية السمكية المحلية والعالمية من خلال تفعيل دور الغرف التجارية .
9. تعزيز القدرات والخدمات التسويقية لصغار الزراع .

رابعاً: التعليم والتدريب من خلال:

- 1- زيادة الدورات التدريبية ذات المدة القصيرة وكذلك ورش العمل للأشخاص العاملين في هذا المجال على مواضيع محددة مثل: التربية، التفريخ، التحكم في الأمراض، التعامل مع المنتج ما بعد الحصاد، التسويق، التأمين وتخطيط العمل.
- 2- إتاحة الفرص للتدريب العملي داخل المزارع السمكية في دورات للاستزراع السمكي.
- 3- تعزيز مجال التدريب والدراسة خارج المملكة في هذا المجال وتعزيز تبادل المعلومات في ذلك.
- 4- التأكيد على شمولية دورات الاستزراع السمكي العامة لتشمل كافة الجوانب مثل: الأحياء، الهندسة، الإدارة، الإدارة البيئية، تخطيط العمل واحتياجات الصناعة الأخرى.

خامساً: الخدمات الإرشادية من خلال:

- 1- توفير المخصصات المالية للخدمات الإرشادية للاستزراع السمكي سواء تلك التي توجه لرفع كفاءة العاملين أو تلك اللازمة للقيام بالعمليات الإرشادية.
- 2- التعرف على الخدمات الإرشادية باعتبارها جزء مكمل للأبحاث وعمليات التطوير.
- 3- دمج الإرشاد مع الاستزراع السمكي في المناهج الدراسية والدورات التنشيطية ذات العلاقة.
- 4- تكثيف الزيارات الميدانية الدورية للمرشدين الزراعيين لمشاريع تربية الأسماك.
- 5- ابتكار الوسائل الإعلامية المناسبة للعملية الإرشادية والتركيز على الجوانب الإنتاجية وتحسين الجودة الشاملة للإدارة والإنتاج.

سادساً: إدارة المخاطر من خلال:

- 1- نظم وآليات الرصد والتنبيه بالكوارث الطبيعية.
- 2- إقامة نظام المعلومات الجغرافي.

5. 5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

في الوقت الحاضر، كما في المستقبل المنظور الذي يشمل الإطار الزمني لهذه الإستراتيجية، يزداد العالم يوماً بعد يوم تشابكاً وانفتاحاً. لاسيما بعد قيام منظمة التجارة العالمية والسير قدماً نحو إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وقيام مجموعة من التكتلات الإقتصادية الإقليمية. في هذا الإطار أصبحت التنافسية من أكثر المفاهيم التي تحظى بالاهتمام الفائق على المستوى التطبيقي من جانب الاقتصاديين والمخططين ووضع السياسات ومتخذي القرارات في مختلف دول العالم المتقدمة وفي العديد من الدول النامية. ولا يعنى اهتمام قطاع الزراعة بالتنافسية توجة القطاع نحو التصدير والأسواق الخارجية. بل يعنى في المقام الأول توجة نحو رفع كفاءة استخدام الموارد في الإنتاج وتعظيم القيمة المضافة في كافة مراحل سلاسل القيمة من الإنتاج الى الاستخدام النهائي للسلعة ومحاولة تغطية متطلبات المستهلك السعودي الذي أصبح أكثر وعياً. تستهدف الإستراتيجية العمل من خلال برامج محددة إلى تحسين الكفاءة التسويقية وتحسين الكفاءة العملية والفنية للأنظمة التسويقية الزراعية، وإيجاد نوع من التوازن بين القوى السوقية المتباينة.

العناصر الرئيسية لتوجهات تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية بالمملكة

من المعلوم أن السعي لتطوير وتحسين التنافسية للمنتجات الزراعية السعودية في الأسواق المحلية والدولية يتطلب العمل على المستويات المختلفة والتي تشمل مستوى الإقتصادى الوطنى، ومستوى القطاع الزراعي، والمستوى الخاص بالمنشآت والوحدات الإنتاجية بمختلف مجالاتها وأنماطها وأحجامها. ومن جهتها تعمل الحكومة على تعزيز أوضاع التنافسية على المستوى الوطنى سواء فيما يخص الإصلاحات الإقتصادية، أوضاع مناخ الاستثمار، السياسات الكلية المالية والنقدية، وفي مجال التجارة الخارجية. غير أن الأمر في هذا الصدد لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود وفق ما تعكسه أوضاع المملكة من حيث المؤشرات الدولية للتنافسية. وأما على مستوى القطاع الزراعي فهناك العديد من العناصر والمجالات التي يلزم العمل على استهدافها، وإتباع السياسات والبرامج الكفيلة بتطويرها وتحسين أوضاعها من أجل دعم وتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع ولوحداته الإنتاجية ولمنتجاته السلعية.

وتتمثل التوجهات الرئيسية للإستراتيجية في هذا المجال فيما يلي:

1. إعطاء اهتمام كبير ومتزايد لتطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية، وفق متطلبات الأسواق الداخلية أساساً وأيضاً الخارجية والمتطلبات التسويقية والتصنيعية. وبخاصة في إطار البرامج البحثية والإرشادية.
2. وضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة وفق تلك المعايير.
3. مواكبة التقنيات العالمية المتطورة والحديثة التي تدعم وتعزز تحسين مستويات الكفاءة الإقتصادية للإنتاج الزراعي. وبخاصة فيما يتعلق بتطوير واستخدام الأصناف عالية الإنتاجية، قصيرة العمر والأكثر تحملاً للظروف البيئية غير الملائمة.
4. استخدام التقنيات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات التي تخدم القطاع الزراعي.
5. تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل في المنتجات الزراعية.
6. تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التي ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية.
7. استخدام وتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والفنية والسوقية في إطار وحدة أو إدارة مختصة بإدارة المخاطر الزراعية.
8. دعم وتعزيز ربط المزارعين - وبخاصة صغارهم - بالأسواق، ويدخل في هذا الإطار مختلف التوجهات التي تدعم هذا الربط بما في ذلك تطوير النظم والقنوات التسويقية، وتشجيع إقامة منظمات المزارعين التسويقية، وتوفير المعلومات السوقية، والإرشاد التسويقي.
9. تفعيل وتقوية الدور الحكومي في المجالات التي تحقق التوازن الكفؤ بين هذا الدور لزيادة التنافسية وبين آليات السوق. بما في ذلك مجالات الإشراف والرقابة على الجودة والمواصفات للمدخلات والمنتجات، وتعزيز التنافسية، ومنع الاحتكار والغش التجاري، وحماية المستهلك. مع دعم دور منظمات المجتمع المدني للمساعدة في هذه المجالات.

10. تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلي والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي. بما في ذلك سياسات التسويق التعاقدية، والإتحادات والمجالس السلعية النوعية وغيره.

11. تطوير سلسلة القيمة المضافة الزراعية كما تم التأكيد عليه في الخطة الخمسية التاسعة.

وسيتم تحقيق أهداف هذا المحور من خلال خمسة برامج أساسية بينما سيتم مناقشة البرامج الخاصة بتطوير تسويق المنتجات الحيوانية والثروة السمكية في الأجزاء الخاصة ببرامج تطوير هذه القطاعات التخصصية لتكاملها بصورة أكبر مع العملية الإنتاجية. والبرامج المقترحة لتنفيذ هذا المحور هي:

- برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد.
- برنامج تطوير التصنيع الزراعي.
- برنامج تطوير التمويل الزراعي.
- برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء.
- برنامج دعم التعاون الإقليمي والدولي.

1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد

أ. المبررات الرئيسية

على الرغم من أن خطط التنمية منذ بدايتها أدركت أهمية تنمية وتطوير الأنظمة التسويقية ورفع كفاءتها، إلا أن المشكلات التسويقية قد تفاقمت على أرض الواقع للعديد من الأسباب أهمها:

1. استئثار الجوانب الإنتاجية بالاهتمام الأكبر دون أن يواكبه اهتمام مماثل بالجوانب التسويقية ففي حين سيطرت اتجاهات الدعم والإعانات من قبل الدولة على زيادة الإنتاج للمزارعين، ولم تتضمن خطط التنمية أي برامج تعليمية وتدريبية للمنتجين للتعامل في إطار السوق المفتوح والمنافسة الحرة في غيبة تدخل الدولة.
2. نقص الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال التسويق الزراعي في الأجهزة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة، وكذلك نقص الإمكانيات المالية.
3. حداثة إنشاء إدارة التسويق بالوزارة وعدم دعمها بالمستوى المطلوب لأداء دورها بفاعلية أكثر، واستمرار معاناتها من العديد من التحديات الإدارية والتنظيمية ونقص الكوادر البشرية.
4. تعدد جهات الإشراف والمتابعة على الأسواق والهيئات التسويقية، وعدم وجود تنسيق واضح بينها في إطار خطة عامة.
5. تحكم فئات محددة في التعامل بالأسواق مما يؤثر سلباً على تعاملات وار بحيات المنتج الصغير و بقية حلقات العملية التسويقية.
6. ضعف الهيكل التعاوني وعدم قيامه بالدور المطلوب منه في مساندة و تطوير الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية.
7. ضعف الإطار القانوني لتسهيل التعاملات والعقود في مجال التسويق.
8. عمومية الخطط التسويقية دون اعتبار لتباين المشكلات التسويقية وفقاً لحجم المؤسسات الإنتاجية وطبيعة السلع والمناطق الجغرافية بالمملكة.
9. نقص الوعي التسويقي الصحيح لدى الكثير من المنتجين وعدم الدراية بمعرفة السوق قبل الإنتاج.
10. التفاوت الكبير في القوى التساومية السوقية في إطار انخفاض وعي ودراية صغار المنتجين بكيفية حل مشكلاتهم وتنسيق جهودهم فيما بينهم ومع غيرهم من أطراف النظام التسويقي.
11. انعكاسات السياسات الإنتاجية وتغيراتها على الأنظمة التسويقية وخاصة بعد اتجاه الدولة إلى تقليل زراعة القمح واتجاه المنتجين إلى منتجات بديلة دون اعتبار لما يترتب على ذلك من مشكلات تسويقية.

ب. الأهداف الأساسية

تستهدف الإستراتيجية بصفة عامة تطوير نظم التسويق الزراعي في المملكة وتنقيحها لتوائم ما يلي:

1. التكيف مع التغيرات والمستجدات الداخلية والعالمية التي تطرأ على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

2. الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التنظيمية التي حدثت بالمملكة العربية السعودية والتي تتطلب استجابة سريعة من النظم التسويقية خاصة فيما يتصل بتغيير النمط الزراعي، والاستثمارات الزراعية خارج المملكة، والممارسات الواقعية بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والسياسات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتصحيح المفاهيم المتصلة بالأمن الغذائي والأمن المائي والمخزون الاستراتيجي، ومبررات تدخل الدول في نظم التسويق ودعم منتجات الغذاء للمنتج أو المستهلك، وقضايا استيراد المنتجات أو عناصر إنتاجها.
3. زيادة التركيز على التنمية الريفية المستدامة والمكاملة وإيجاد نظم سوقية مرنة وفعالة لتسويق منتجات المنتج الصغير والمزارع التقليدية في أطر تعاونية.
4. تطوير الأنظمة والمؤسسات ذات المسؤولية ورسم أطر مناسبة للتنسيق بينها في إطار أهداف واضحة ومحددة ومفهومة لجميع الهيئات.
5. الاهتمام بنظم المعلومات والجانب المعرفي والتواصل مع الهيئات العالمية ذات الاهتمام بالتسويق والأسواق.
6. صقل الكوادر البشرية في مجال التسويق من خلال الخبرة العملية لخبراء منظمة الأغذية والزراعة بالتجارب العالمية في الدول ذات الظروف المقاربة لظروف المملكة.
7. تفعيل دور هيئة المواصفات والمقاييس للرقابة على المستورد من السلع الزراعية.
8. إجراء الدراسات والبحوث الميدانية التسويقية مع التدقيق في صحة البيانات والإحصاءات ومصادرها.
9. زيادة الاستثمار في الخدمات والوظائف التسويقية.

ج. المكونات الرئيسية

يتطلب تحقيق تلك الأهداف تنفيذ عدد من السياسات وإجراء تعديلات مؤسسية وتشريعية على صعيد الأنظمة التسويقية، وكذلك تنفيذ عدد من البرامج الفرعية المحددة كما يلي:

1- تنشيط دور التنظيمات الأهلية لدعم القدرات التسويقية لصغار المزارعين:

- تقديم الدعم الفني والتمويل الإئتماني الميسر لإقامة أو إعادة تأهيل تنظيمات المزارعين لدعم القدرات التساومية التسويقية لصغار المزارعين.
- الاستفادة من النماذج الناجحة على الصعيدين المحلي والخارجي.
- تخصيص بعض المزايا التحفيزية لمنظمات صغار المزارعين ذات الاهتمامات التسويقية في مجالات مثل الضرائب والرسوم المرتبطة بأنشطة هذه المنظمات.
- توفير الإطار القانوني والتنظيمي المبسط والميسر لتكوين وإشهار تلك المنظمات وما ينبثق عنها من روابط واتحادات.
- زيادة تفعيل المنظمات والتنظيمات القائمة بالفعل، دون اللجوء إلى محاولة إجراء تغييرات جذرية وإتباع مبدأ التدرج في تصحيح مسار الأنظمة التسويقية القائمة، حتى يمكن الاستفادة بما تسفر عنه نتائج التحسينات المقترحة والتوسع فيما يثبت جدواه في تحسين كفاءة الأنظمة القائمة ويتلاءم مع ظروف كل منطقة وكل منتج زراعي. مع ضرورة التسليم بأن للسياسة الزراعية في الماضي أثراً سلبياً لفتترات ليست بالقليلة حتى يمكن التكيف الهيكلي مع التعديلات والتحسينات الحالية.
- توفير البيئة التشريعية والقانونية المنظمة للممارسات التسويقية لإتاحة الفرص العادلة لجميع المتعاملين في الأنظمة التسويقية وخصوصاً صغار المزارعين، والحفاظ على الحقوق الخاصة والعامة في إطار مفاهيم رفاهية المجتمع وتوزيع موارده توزيعاً كفوئاً، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات.
- تعزيز حلقات التكامل الرأسي بين الإنتاج والتسويق، وزيادة ربط المزارعين بالأسواق والمتغيرات السوقية لزيادة قدرة المزارعين على الاندماج في النشاط التصديري والتصنيعي لمنتجاتهم.

2- تدعيم القدرات الفنية والمؤسسية لإدارة التسويق بوزارة الزراعة:

- تجهيز إدارة التسويق الزراعي بوزارة الزراعة بالإمكانات المادية مثل أجهزة الحاسب الآلي الكافية لتغطية مطلب جمع وتبويب ونشر البيانات والمعلومات بالدقة والتفصيل المناسب.
- ربط إدارة التسويق الزراعي بوزارة الزراعة بالهيئات المحلية ذات الصلة بالتسويق الزراعي خاصة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة التجارة، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها.

- ربط إدارة التسويق الزراعي بوزارة الزراعة بالهيئات الإقليمية والدولية خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تقوم بتقديم المساعدات اللازمة للدول النامية والاقتصاديات الناشئة في مجال تطوير أنظمة التسويق.
- الاشتراك في (أو التنسيق) مع الشبكات الإقليمية في مجال التسويق الزراعي في المنطقة في إطار التعاون الفني بين الدول النامية.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة تدريباً كافياً في مجال التسويق الزراعي، وذلك على كافة المستويات، بدءاً بالأجهزة التنظيمية المركزية ومروراً بفروعها اللامركزية وانتهاءً بصغار المنتجين.

3- تدعيم شركات القطاع الخاص:

- دعم الحكومة لقيام شركات التسويق الزراعي بتسهيل تقديم قروض من قبل صندوق التنمية الزراعية.
- مساهمة الحكومة في رأس مال بعض شركات التسويق الزراعي دعماً لها وتحفيزاً للقطاع الخاص على المساهمة في رأسمالها.
- أن تكون الشركات التسويقية القائمة حالياً أساساً لقيام الشركات الكبيرة على وجه التحديد، أو مساهمة هذه الشركات الصغيرة الموجودة حالياً بأصولها الثابتة وتجهيزاتها في إنشاء الشركات التسويقية الأكبر أو الأوسع نطاقاً.
- تشجيع الشركات التسويقية المتخصصة في منتجات زراعية معينة أو مجموعة منتجات متقاربة، وبما يتفق مع واقع المناطق التي تخدمها.
- التأكيد على أن حافز الربح هو الموجه الأساسي في توفير البيئة والمناخ المناسب للاستثمار في إنشاء الشركات التسويقية، ولا بد من توضيح ذلك عند دعوة المستثمرين للمساهمة في أي من هذه الشركات.
- الاستفادة من نتائج الدراسات التسويقية السابقة، وكذلك دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المتاحة لإنشاء شركات تسويقية كبرى يشمل نشاطها منتجات زراعية عديدة وعلى مستوى مناطق المملكة.

4- رسم السياسات التسويقية والسعيرية المحفزة للقطاع والاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالقطاع الزراعي لدعم وتطوير الأنشطة التسويقية وتحقيق بعض الاستقرار في أسعار بعض المنتجات الزراعية في المنتجات المحلية

- دعم إنشاء التجهيزات والمرافق التسويقية اللازمة للنقل والتخزين المبرد والتصنيع الغذائي.
- دعم البنية الأساسية.
- دعم خدمات الأبحاث.
- دعم الصادرات لزيادة القيمة المضافة للسلع الزراعية عن طريق دعم خفض تكاليف تسويق الصادرات (تكاليف النقل والشحن الدولي ورسوم النقل والشحن الداخلي).
- اتخاذ الإجراءات اللازمة والمنصوص عليها في الاتفاقية لحماية الإنتاج المحلي من الواردات من سلع معينة بشكل غير متوقع (الإغراق) عن طريق فرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم جمركية إضافية عليها، وتوجيه ومساعدة المنتجين في إثبات الضرر.
- دعم التكافل الزراعي بما يحقق استقرار دخول المزارعين واستقرار العرض بالأسواق.

5- تنفيذ البرامج الفرعية المحددة التالية والتي سيتم إستعراض جوانبها المختلفة في الجزء الثاني:

- البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة وإدارتها.
- البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (برنامج إنشاء قاعدة معلومات سوقية).
- البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي.
- البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية.
- البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محلياً وخارجياً.

2.2.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي

تتوقف إمكانيات تنمية وتطوير وتحديث الإنتاج الزراعي - إلى حد بعيد - على مدى ما يمكن إحرازه من التطوير والتحديث للنظم والأوضاع التسويقية والتصنيعية التي تتحقق بموجبها العوائد المالية وأرباح المزارعين، وقد شهدت الفترة الماضية تطوراً هاماً في هذا المجال، فقد تم إنشاء العديد من وحدات التصنيع الأحدث تكنولوجياً، كما جاءت منتجاتها مطابقة لشروط الجودة العالمية بالقدر الذي زاد من قدرتها على زيادة تقبل وتفضيل المستهلك السعودي لها وعلى النفاذ إلى العديد من الأسواق الخارجية مما انعكس على زيادة حجم الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.

أ - المبررات الرئيسية

1. انخفاض نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية في عمليات التحويل والحفظ والتجهيز والتصنيع وتراجع الاهتمامات بالصناعات الريفية.
2. المحدودية النسبية للقطاع التصنيعي المتطور بالمقارنة بالقطاع التقليدي مما أدى إلى انتشار الممارسات العشوائية للتصنيع الزراعي.
3. غياب الاهتمام بتصنيع وتدوير المتبقيات الزراعية التي تمثل في الأوضاع الراهنة ثروة اقتصادية مهدرة، وعبئاً على البيئة.
4. ضعف تنفيذ ما هو ساري المفعول من النظم والتشريعات المتعلقة بمعايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات المصنعة.
5. ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الإنتاج واعتماد التصنيع على ما يجري إنتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة.
6. ضعف التطبيق العملي لفكرة المجتمعات الصناعية الزراعية المتكاملة في مناطق التوطين.

ب - الأهداف الأساسية

1. دعم ومساعدة القطاع الهام والعريض لمنشآت الصناعات الزراعية - الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في غالبيتها في المناطق الريفية - على إدخال أساليب متطورة فنياً وسليمة بيئياً لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة والمواصفات للمنتجات.
2. الحد من الممارسات التصنيعية غير السليمة والمساهمة في توفير منتجات تتوافر لها عناصر الجودة والسلامة الصحية.

ج. المكونات الرئيسية

(1) إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج اللازمة لتنمية التصنيع الزراعي وتقوية روابطه الأمامية والخلفية مع القطاع الزراعي:

- استحداث برنامج لتطوير وتحديث وحدات تصنيع المنتجات الزراعية أو شمولها بالتطوير والتحديث ضمن برنامج تحديث الصناعة، مع الأخذ في الاعتبار الصناعات الريفية الصغيرة (برنامج 1.9.5).
- توفير الدعم الفني والتسهيلات الائتمانية اللازمة لوحدة التصنيع القائمة أو المزمع إنشائها مستقبلياً.
- التدريب والإرشاد في مجالات الجودة والمواصفات والسلامة الغذائية والصحية.
- العمل على إيجاد نظام وآليات فعالة لعلامات الجودة المعتمدة محلياً ودولياً للمنتجات الغذائية المصنعة على كافة المستويات (تصنيع ريفي، وحدات صغيرة ومتوسطة، مصانع وشركات كبيرة).
- تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على إقامة وحدات تصنيعية ذات أحجام اقتصادية مناسبة في المناطق الريفية حيث المادة الخام والعمالة المتوافرة.
- التوسع في إنتاج السلع الزراعية المصنعة وذلك للحد من الفجوة التصنيعية وتقليل الاعتماد على الخارج.
- اختيار نموذج التصنيع الزراعي الملائم للمملكة وفقاً للوضع الزراعي والاقتصادي الراهن ومحدودية الموارد المائية على النحو التالي:

- إقامة صناعات زراعية تقوم على أساس وجود أصناف ملائمة وفائض في الإنتاج الزراعي.

- الدخول في التصنيع الزراعي كجزء من سياسة التنمية الزراعية، بإنشاء المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة.
- إقامة صناعات زراعية تعتمد على المنتجات الثانوية والمخلفات النباتية والحيوانية، مثل صناعة أعلاف الماشية والدواجن والصوف والأسمدة العضوية ودباغة الجلود ومسحوق الأسماك والعبوات.
- إقامة صناعات زراعية تبدأ بخامات مستوردة كنتاج للاستثمار الزراعي السعودي الخارجي، ويمكن استبدال بعضها مستقبلاً بخامات محلية، مثل صناعة تعبئة الزيوت النباتية الغذائية وعصير الفاكهة وتعبئة وتجهيز الخضروات والزيوت العطرية.

(2) إعداد وتنفيذ برامج تحقيق التوازن الإقليمي في مجال الصناعات الغذائية:

يستهدف هذا المكون تحديد أولوية توزيع استثمارات التصنيع الغذائي على مختلف مناطق المملكة من خلال نماذج التصنيع الملائمة لتطوير التكامل الزراعي الصناعي وتحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق وتقليص الفجوة بين العرض والطلب المحلي على المنتجات الزراعية المصنعة وخاصة الغذائية منها، وكذلك التوسع في إنشاء الصناعات الغذائية المناسبة لظروف كل منطقة من المناطق التي لا يوجد بها سوى صناعة واحدة مثل الباحة، نجران، الحدود الشمالية. كما يستهدف الاهتمام بالتوازن في التوزيع الجغرافي والتوطن للصناعات الغذائية الجديدة بما يساهم في إيجاد فرص عمل لسكان هذه المناطق، والحد من هجرتهم إلى المدن الرئيسية بحثاً عن عمل، وتوفير هذه النوعيات من الأغذية المصنعة لهم وذلك بشرط ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه الصناعات. وكذلك تفعيل دور المرأة الريفية في مجال الزراعة والصناعات الريفية وخاصة الصناعات الصغيرة التي تتناسب مع طبيعة المرأة السعودية (برنامج 2.9.5).

ويمكن ان يشمل العناصر التالية:

- الاتجاه نحو توسيع نطاق السياسات الإقراضية والإعانات الزراعية لتشمل كافة مجالات التصنيع الغذائي مع الأخذ في الاعتبار استغلال التنوع المناخي والعائد الإقتصادي للمياه (محور 1.5) والميزة النسبية لكل منطقة (محور 4.5). فعلى سبيل المثال يقترح البدء بدراسة الإمكانيات التالية حسب النتائج المشار إليها سابقاً:
- نجران (الخضروات-الحمضيات).
- الجوف – تبوك (فواكه-زيتون-أغنام-خضار-تمور-أغنام).
- جيزان (الفواكه الاستوائية-الاستزراع السمكي-الذرة الرفيعة).
- الرياض (الألبان-الخضار-الدواجن-التمور-الماشية-التين-الرمان-العنب).
- الشرقية (الخضراوات-التمور-الماشية).
- حائل (بطاطس-خضروات (بادنجان وطماطم)-ألبان-تمور-حمضيات-عنب-الزيتون).
- مكة المكرمة (الدواجن-الاستزراع السمكي).
- القصيم (تمور-خضروات (بادنجان وطماطم)-دواجن-ماشية-حمضيات-رمان-عنب).
- تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية علي الاستثمار في مجالات التصنيع الغذائي لخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- الاهتمام برفع المستوى التكنولوجي (التقني) لأهم الصناعات الغذائية في بعض المناطق.
- دعم إقامة صناعات التمور واللحوم والخضروات والبقول في المناطق التي تخلو من هذه الصناعات مثل حائل وعسير والباحة وجازان ونجران والحدود الشمالية.
- تقديم الدعم والإعانات لإقامة المصانع الخاصة بالتصنيع الغذائي.
- تنفيذ سياسات وبرامج إعادة هيكلة قطاع المطاحن وخصخصة لرفع كفاءته مع إنشاء صوامع أو مستودعات للدقيق والنخالة والأعلاف في المناطق التي تفتقر إلى تلك الصوامع.
- (3) تطوير العلاقات التكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي محلياً وإقليمياً:

يعتبر تطوير العلاقات التكاملية والتبادلية بين القطاعين الزراعي والصناعي محلياً وإقليمياً ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وذلك نظراً لضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الإنتاج واعتماد التصنيع على فائض ما يجري إنتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة. كما يلاحظ ضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين في منظومة التكامل بين القطاعين الزراعي

والصناعي، والاعتماد الأساسي على كبار المنتجين والمزارع الكبيرة في أغلب الأحوال وضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير.

ويستهدف هذا المكون استخدام سياسة الدعم كوسيلة لتوجيه الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي نحو إقامة الصناعات الواعدة وتشجيع إقامة مشاريع التكامل الزراعي الصناعي لما يحققه هذا النمط من وفورات اقتصادية تتعلق باقتصاديات السعة ووفورات النقل والتوزيع، والصناعات القائمة على مخلفات الإنتاج الحيواني وإنتاج القمح والصناعات المرتبطة به. ويهدف كذلك إلى زيادة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع الاستثمار المشترك في الصناعات الغذائية ووضع الضوابط اللازمة لحماية المنتجات الغذائية المنتجة محلياً من المنافسة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية. وسيشتمل هذا المكون على العناصر التالية:

- التوسع في الصناعات الزراعية القائمة على طاقات غير زراعية مثل استغلال المنتجات البترولية في صناعات وسيطة لازمة للزراعة، مما يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا الزراعية وتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية.
- الإسراع في إقامة جمعيات تعاونية متخصصة تتمتع بمركز مالي قوي يمكنها حل مشاكل المنتجين والمصنعين.
- العمل على تأسيس هيئة خليجية لمنتجي ومصدري المنتجات الغذائية في دول المجلس للقيام بتقديم كافة الخدمات اللازمة لشركات التصنيع الغذائي في مجال المعلومات والتنسيق الصناعي وغيرها من المجالات الأخرى.
- توحيد المواصفات والمعايير القياسية المتعلقة بالمنتجات الغذائية المصنعة سواء على المستوى الخليجي أو العربي وبما ينسجم مع المواصفات والمعايير العالمية بحيث يساعد ذلك في زيادة التصدير البيني والخارجي.
- حماية المنتجات الوطنية من الصناعات الزراعية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة.
- العمل على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على صادرات المنتجات الغذائية المصنعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المعوقات الحدودية، مع الاهتمام بتطبيق نظام جمركي متطور باستخدام شبكة حاسب آلي متطورة وربطها بالإدارات الجمركية في كافة دول المجلس لإنجاز المعاملات الجمركية بالسرعة والدقة اللازميتين.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص السعودي في إنتاج الخامات الزراعية التي تحتاجها مصانع الأغذية السعودية من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للدول العربية في هذا المجال ومن الخبرات المتراكمة للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- ضرورة توفر مراكز بيع خاصة لبعض المصانع في المدن الكبيرة مثل الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وذلك بتوفير الأرض أو مكان التسويق بأسعار رخيصة أو تقديم القروض بشروط ميسرة لإنشاء مراكز البيع لهذه المصانع في تلك المناطق.
- كما يشمل الإعلان عن فرص الاستثمار المحلي والخارجي المتاحة في مجال الصناعات الزراعية وتوفير كافة المعلومات عنها لرجال الأعمال والمستثمرين وإقامة المؤتمرات الدورية عن حالة سوق منتجات الصناعات الغذائية وخاصة الإنتاج والطلب المحلي والخارجي على المنتجات المصنعة محلياً سواء من إنتاج محلي إذا توفرت الميزة النسبية في إنتاجية أو من مصادر خارجية كنتيجة للاستثمار الزراعي الخارجي حينما لا تتوفر الميزة النسبية لإنتاجية محلياً وإمكانية التوسع في الأنشطة القائمة.

3.5.6 برنامج تطوير التمويل الزراعي

أ- المبررات الرئيسية

يواجه التمويل الزراعي السعودي العديد من أوجه القصور ومنها:

- عدم معرفة كثير من المنتجين في الريف بمؤسسات التمويل المصرفي لتركز تلك المؤسسات في المدن وخاصة العاصمة.
- عدم وجود تنسيق حقيقي وهادف بين الوحدات المصرفية في الريف.

- عدم ارتباط برامج التمويل ببرامج التدريب والأهداف التنموية العامة للدولة من ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعديل سلوك المزارعين.
- غياب أفضل ممارسات التمويل في الريف.
- ضعف الربط بين ترقية الأعمال الصغيرة والتمويل الريفي.
- غياب دور الصندوق في مجال التسويق والإرشاد الائتماني والمصرفي.
- يوجه التمويل في المقام الأول للتأسيس وبشكل محدود جداً في تمويل رأس المال التشغيلي لتوفير المدخلات من بذور، أسمدة، مبيدات الحشائش ومبيدات الآفات، والخدمات الإرشادية والبيطرية.
- اختلال في سياسة الإقراض الزراعي في صالح كبار المزارعين والمشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة على حساب المزارع الصغير في السنوات الماضية أدى إلى الإضرار بمصالح صغار المزارعين وتعرضهم للمنافسة الحادة من كبار المنتجين والشركات الزراعية الكبيرة وتعرّضهم في سداد القروض الممنوحة لهم، وخروج بعضهم من الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلباً على التنمية والتوطين الزراعي.

ب- الأهداف الأساسية

يهدف تطوير قطاع التمويل الزراعي عن طريق صندوق التنمية الزراعية الى ما يلي:

1. المساهمة في الحد من استهلاك المياه بالزراعة عن طريق تعميم استعمال وسائل الري الحديث من خلال تحفيز المزارعين بالدعم والإرشاد، ودعم المشاريع المقامة بالمناطق التي تروي بالمياه المتجددة، وإقراض المشاريع التي تروي بمياه الصرف الصحي المعالجة، مع دعم المشاريع والتقنيات التي تساهم في الحد من استهلاك المياه وترشيد استخدامها.
2. المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن أسباب اقتصادية والمساهمة في الحد من مستوى الفقر وتحويل الأفراد الى مواطنين منتجين، والحد من الهجرة الى المدن من خلال توفير فرص العمل في الريف.
3. المساهمة في إنتاج منتجات آمنة وسليمة عن طريق تطوير سلاسل الإمداد وتحسين أساليب مراقبة الجودة وسهولة تطبيقها وطرق التداول والتخزين والتعبئة والتوزيع والنقل المبرد، والتشجيع علي الزراعة العضوية والنظيفة، وتشجيع ودعم التأمين التعاوني الزراعي وخاصة بقطاع الثروة الحيوانية.
4. المساهمة في الحفاظ علي البيئة عن طريق التخلص من المخلفات واستغلالها بإعادة تدويرها من خلال اشتراط استخدام الأساليب البيئية الحديثة بجميع المشاريع التي يقرضها أو يدعمها الصندوق، ودعم نشاط الزراعة العضوية الذي يساهم باستغلال جزء من تلك المخلفات، ودعم وإقراض المشاريع التي تساهم باستغلال المخلفات الناتجة من النشاط الزراعي، وإقراض العيادات البيطرية ومختبرات إنتاج اللقاحات محلياً، وإقراض المشاريع التي تستغل مياه الصرف الصحي الآمنة، وكذلك دعم برامج التأمين التعاوني مما يؤدي الي رفع مستوى الأمن الحيوي وتقليل مخاطر انتشار الأمراض والتخلص من الحيوانات النافقة والمصابة بشكل سليم. مع دعم البرامج التي تساهم في نشر الوعي البيئي لدي المزارعين.
5. استخدام التقنيات الحديثة وتوفير المعلومات عن طريق توفير المعلومات الآنية من خلال مركز وطني متخصص للمعلومات الزراعية والتشجيع علي استغلالها.

ج- المكونات الرئيسية

يمكن تحقيق أهداف تطوير التمويل الزراعي بالمملكة عن طريق البرامج والآليات التالية والتي يمكن تنفيذها عن طريق صندوق التنمية الزراعية:

1. ترشيد استخدام المياه:
 - تشجيع المزارعين لاستخدام الأصناف القليلة الاستهلاك للمياه والحد من المحاصيل عالية الاستهلاك.
 - إقراض مزارعي الأراضي التي تعتمد عي المياه المعالجة المطابقة لشروط السلامة والصحة.
 - توفير المعلومات من خلال المركز الوطني للمعلومات الزراعية .

- دعم الأفكار والتقنيات التي تساعد علي الإدارة الجيدة للمياه ورفع كفاءة الري.
- 2. رفع كفاءة قطاع الماشية:
 - دعم قيام شركة متخصصة في إكثار وتحسين الأصناف المناسبة من الماشية .
 - دعم كيانات للرعاية البيطرية .
 - دعم البرامج والمشاريع التي تساهم برفع الكفاءة الاقتصادية لمشروعات الإنتاج الحيواني.
- 3. بناء سلسلة الإمداد:
 - دعم قيام كيانات متخصصة لبناء سلاسل تداول متكاملة (مناولة، تخزين، تسويق، توزيع...) للمنتجات الزراعية (خضار، فاكهة، نمور، منتجات الزيتون، الأسماك) بالتعاون مع الجمعيات التعاونية .
 - دعم سلاسل التداول الأخرى التي تحتاج الي عادة هيكلية واندماجات لتكون أكثر كفاءة لخدمة المزارع والمستهلك .
- 4. توفير المعلومات الزراعية:
 - إنشاء وتدعيم المركز الوطني للمعلومات الزراعية بدعم كامل من الصندوق .
- 5. الاستزراع السمكي:
 - دعم مشاريع الاستزراع السمكي في المياه المالحة .
 - دعم قيام شركات من المنتجين للأسماك لتصنيع وتسويق منتجات الأسماك.
 - تشجيع الصيادين علي الاشتراك في الجمعيات التعاونية للأسماك.
- 6. دعم العمل التعاوني:
 - حث المزارعين علي إنشاء جمعيات تعاونية ودعمها.
 - دعم قيام كيان للتأمين التعاوني .
 - نشر الفكر التعاوني بين المزارعين .
- 7. استمرار العمل بالبرامج الأخرى للإقراض والدعم .
- 8. دعم الأفكار الجديدة والمبتكرة والتي تتوافق مع رسالة ورؤية الصندوق وتحقيق التنمية الزراعية بالمملكة.
- 9. استغلال التنوع المناخي والميزة النسبية لكل منطقة (محور 4.5) حيث سيؤدي إنشاء كل من المركز الوطني للمعلومات الزراعية وشركات تطوير سلاسل الإمداد الي الاستغلال الأمثل للتنوع المناخي للمملكة بالتعاقد أو الشراء من المزارعين حسب مواسمهم الزراعية وميزتهم النسبية ومتطلبات التصنيع الزراعي (برنامج 2.5.5).

4.5.6 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء

كما يهتم هذا المحور ايضاً بتطوير الخدمات المساندة لتحسين سلامة الغذاء حيث تعتبر سلامة الغذاء من أهم عناصر الأمن الغذائي المستخدم بمفهومه الشامل كما تتبناه هذه الإستراتيجية. وتستهدف الإستراتيجية ضمان سلامة الغذاء للإنسان والحيوان وفعاليته؛ وأمان وسلامة إستخدام وتداول المبيدات والكيماويات؛ و وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالغذاء الجيد؛ ودعم وتقوية برامج حماية وتوعية المستهلك. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق برنامجين فرعيين، كما هو موضح تفصيلاً بالجزء الثاني..

- البرنامج الفرعي لتطوير سلامة للمنتجات الزراعية الطازجة
- البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية

5.5.5 برنامج التعاون الإقليمي والدولي

أ- المبررات الرئيسية

في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة والتي تعكس تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية وتزايد تداعيات الاندماج الاقتصادي العالمي عقدت المملكة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والاتحاد الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ ومنطقة التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لأن تلك الاتفاقيات ذات أثر مباشر على القطاع الزراعي بالمملكة فإن الأمر يتطلب اتخاذ بعض السياسات والبرامج المناسبة التي تتوافق مع شروط تلك الاتفاقيات بحيث يتم تعظيم الاستفادة من أثارها الإيجابية وتدنيّة أثارها السلبية .

ب- الأهداف الأساسية

- الاستفادة من بنود الاتفاقيات الإقليمية وأحكام منظمة التجارة العالمية WTO المتعلقة بالقطاع الزراعي لدعم وتطوير الأنشطة التسويقية وتحقيق الاستقرار في أسعار بعض المنتجات الزراعية المحلية.
- تقوية الاتجاه نحو مزيد من التعاون والتكامل الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي إطار السوق العربية المشتركة بالإضافة إلى المشاركة مع الدول الإسلامية والأوروبية مع توسيع دائرة التعاون لتنشيط التجارة الزراعية.
- حماية الإنتاج الزراعي المحلي من الإغراق وتخفيض آثار التقلبات في الأسعار العالمية.

ج- المكونات الرئيسية

- دعم إنشاء التجهيزات والمرافق التسويقية اللازمة للنقل والتخزين المبرد والتصنيع الغذائي.
- دعم الصادرات عن طريق دعم خفض تكاليف تسويق الصادرات (تكاليف النقل والشحن الدولي ورسوم النقل والشحن الداخلي).
- تأسيس وكالات وصناديق تنمية الصادرات ومناطق للتجارة الحرة.
- تفعيل معايير الجودة للسلع المستوردة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة والمنصوص عليها في الاتفاقية لحماية الإنتاج المحلي من الواردات من الإغراق عن طريق فرض رسوم جمركية إضافية عليها، وتوجيه ومساعدة المنتجين في إثبات الضرر.
- فرض سقف أعلى مربوط للتعرفة الجمركية على الواردات من السلع الزراعية خاصة السلع الاستراتيجية الحساسة كالقمح والألبان والدواجن والتمور وبعض الخضروات، حيث يتم تعديل التعرفة الجمركية على الواردات عندما تبتعد أسعار الواردات عن مدى معين بين الأسعار الدنيا والأسعار القصوى وبهذا فإن الأسعار المحلية يمكن أن تتغير في حدود معقولة وفقاً للتغيرات في الأسعار العالمية.
- مراجعة المواصفات والمقاييس والقرارات التنظيمية للصادرات والواردات بالمملكة لكي تكون متسقة مع التغيرات والمقاييس الدولية.
- تطبيق سياسة التعاقدات السعريّة الآجلة التي تمكن الدولة من تخفيض آثار التقلبات في الأسعار العالمية.

6.5 : محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية

تزداد المخاطر التي تواجه المزارعون والصيادون والرعاة نتيجة التغيرات المناخية وزيادة الأمراض العابرة للحدود وزيادة استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات السامة. فيتعرض المزارعون والصيادون والرعاة طوال العام الى انواع مختلفة من المخاطر التي ترتبط بالأسواق كتقلبات الأسعار وتكاليف الإنتاج ومنها ما لايرتبط بالأسواق مثل التقلبات المناخية، والحشرات والأمراض التي تهاجم النبات والحيوان، مما يؤثر سلبا على دخول صغار المزارعين والصيادين والرعاة وبالتالي على امكانيات التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالمملكة. ومع زيادة تحول النشاط الزراعي والسمكي والرعي من نشاط تقليدي بدائي الى نشاط متخصص تجارى فقد زادت الحاجة لمواجهة تأثير تلك المخاطر الضارة لضمان الاستدامة فى العملية الإنتاجية الزراعية ولتحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار لتلك الفئات الهامة بالمجتمع.

ولقد ثبت خلال العقدين الماضيين عدم نجاح التدخل الحكومي المباشر من خلال برامج الاستقرار السلي في التعامل مع التقلبات السعريّة وأدى ذلك الى إختلالات سوقية هيكلية كان لها انعكاساتها السلبية على الاستغلال الكفؤ و المستدام للموارد الطبيعية مما أدى الى نتائج عكسية على الأمن الغذائي ونوعية الحياة لفئات عديدة بالمجتمع. وعلية فقد أصبح من المهم التوجه نحو آليات تقليل المخاطر المعتمدة على آليات واقتصاديات السوق. وقد زاد من أهمية وضرورة استخدام هذا المنهج التوجه الحالي والمتزايد نحو عولمة الأسواق العالمية للسلع الرئيسية وتحرير التجارة. كما تشير التوقعات العالمية الخاصة بالتغيرات المناخية فى العالم وفى إقليم الشرق الأوسط لإمكانية زيادة حدوث مثل تلك التغيرات المناخية السلبية فى المستقبل. ولذلك فإنة من المهم ان تأخذ الإستراتيجية الزراعية المستقبلية هذا العامل فى الحسبان واقتراح برامج محددة لتنفيذه. وسيتم تحقيق أهداف هذا المحور من خلال خمسة برامج أساسية والتي سيتم توضيحها:

- برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية.
- برنامج المخزون الاستراتيجي.
- برنامج التكافل/التأمين الزراعي.
- برنامج الأسواق المستقبلية.
- برنامج المساهمة في الأمان الإجتماعي والدعم والإعانات الموجهة.

ويستلزم تنفيذ ومتابعة هذا المحور إنشاء وحدة لإدارة المخاطر الزراعية بمكتب معالي وزير الزراعة كما هو وارد في محور التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة.

1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية

أضحى موضوع الاستثمار الخارجي في الأراضي الزراعية بالدول النامية من أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية في العالم، حيث يعتبر جلب استثمار خارجي للدول النامية من الجوانب المساعدة لتحقيق أهداف التنمية خاصة مع توافق أهداف المستثمر مع أهداف الدولة المستقبلة للاستثمار التنموية.

وبجانب أهمية الاستثمار الزراعي الخارجي في تجنب استخدام الموارد المائية الشحيحة بالمملكة في إنتاج المحاصيل التي لا يتوفر ميزة نسبية في إنتاجها محليا فإنها تعتبر أيضا من أهم آليات تقليل المخاطر الإنتاجية والسوقية حيث يمكن من خلالها توفير متطلبات الطلب المحلي المتزايد وتقليل مخاطر أي تقلبات حادة في السوق العالمي، وكذلك بناء مخزون سلع مناسب داخل المملكة.

فمن المعلوم أن القطاع الزراعي في الدول النامية في حاجة شديدة لرأس المال، فقد مرت عقود شهدت فيها الدول النامية انخفاض في معدلات الاستثمار ومستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي، حيث قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تحقيق هدف قمة الغذاء العالمي لتخفيض عدد الجوعى بالعالم إلى النصف بحلول عام 2015 يحتاج إلى موارد مالية قدرت بنحو 30 مليار دولار أمريكي. وأن قدرة الدول النامية على توفير هذه الموارد محدودة، كما أن المساعدات الرسمية للتنمية الموجهة للزراعة لا تمثل بديلا كافيا، حيث شهدت تلك المساعدات اتجاه عام سلبي خلال العقد الماضي⁵⁹.

ويعتبر هاجس الأمن الغذائي من أهم الأهداف المتحركة في اتجاهات وتطور الاستثمار الخارجي في الزراعة والذي ازداد حدة نتيجة تزايد أسعار الغذاء العالمية عن معدلاتها الطبيعية في السنوات الماضية، مع شح الموارد الأرضية والمائية في الدول المالكة لرأس المال. وهناك العديد من الأسباب التي تبرر زيادة الاتجاه نحو الاستثمار الزراعي الخارجي من أهمها أن نحو 25 دولة أصدرت وقف التصدير للغذاء في 2008 ومنها الهند، روسيا، الأرجنتين وفيتنام. كذلك فإن ارتفاع سعر البترول في 2007 وأوائل 2008 زاد من اهتمام القطاع الخاص بأوروبا وأمريكا الشمالية للتعاقد على استخدام أراضي بدول نامية لزيادة إنتاج المحاصيل للوقود الحيوي. وكذلك فإن الممولين المستثمرين بحثوا عن طرق جديدة للاستثمار خارج البنوك والقطاع العقاري ووجدوا فرصة في سوق الأراضي الزراعية حسب توقعاتهم بزيادة سعر الغذاء والأراضي الخصبة واستمرار أزمة البنوك. وبالرغم من أنه في عام 2009 قد اختفت معظم تلك العوامل قصيرة المدى والتي سادت بالعالم خلال الفترة 2007-2008 (ماعدا الأزمة المالية) مما أدى ذلك إلى تراجع في بعض التعاقدات للشراكة الإستراتيجية والتوقف في استكمالها أو تنفيذها، إلا أن هذا الاتجاه الاستثماري مازال من أهم الموضوعات المتعلقة بتقليل المخاطر واستدامة استغلال الموارد الطبيعية في العالم وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية إذا أحسن تطبيقه.

وتعتبر ندرة المياه من أهم العوامل بعيدة المدى والمسببة في زيادة اتجاه الاستثمارات الخارجية بالزراعة. فعلى المستوى العالمي حوالي 70% من المياه العذبة تستخدم في الزراعة. ونظرا إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء تستخدم فقط 2% من المياه العذبة في الري. ومن ثم فإن هذه المنطقة تعتبر ذات إمكانات كبيرة من وجهة نظر المستثمرين. فالأراضي المروية بالسودان تبلغ الآن نحو 10.2% من الأراضي الزراعية وتوفر نحو 50% من الإنتاج الزراعي. وكذلك الحال في موزنبيق حيث تمثل المياه العذبة المستخدمة بالزراعة نحو 3% من المتاحة، وفي 2005 بلغت الأرض المستخدمة نحو 4.4 مليون هكتار في حين بلغ إجمالي الأراضي الزراعية نحو 36 مليون هكتار.

وبالرغم من ندرة البيانات والمعلومات في هذا الصدد إلا أن التجارب والخبرات الدولية في مجال الاستثمار الزراعي الخارجي تشير إلى ما يلي بوجه عام:

⁵⁹ FAO, "From Land Grab to Win-Win", Economic and Social Perspectives, Policy Brief No. 4, June 2009.

- (1) زيادة الاستثمار الخارجي الخاص بالزراعة ولكن إجمالي مساحة الأراضي المستثمر بها بالدول النامية مازالت محدودة للغاية.
- (2) بالرغم من أن أغلب هذا الاستثمار الخارجي هو استثمار خاص إلا أن دور الحكومات أصبح أكثر تأثيراً خاصة في الدول المستقبلية للاستثمار.
- (3) تم تغيير مكونات الاستثمار الخارجي من الاستثمار في المحاصيل النقدية الي محاصيل الغذاء الأساسية والإستراتيجية.

ونظراً للتنافس الحالي في عقد مثل تلك الاتفاقيات لاستغلال الأراضي والمياه فإن العديد من الدول تقوم بإجراء عقود تبادلية للمنفعة وعادة ما يقوم القطاع الخاص في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية بدور فاعل في الاستثمار الخارجي، في حين يقوم بالاستثمار الخارجي حكومات بعض الدول مثل: الصين، كوريا، روسيا، أوكرانيا، استراليا. وقد زاد نمط الزراعة التعاقدية (بين المزارعين وشركات التسويق والتصنيع وتجار الجملة والتجزئة) كأحد أنماط الاستثمار الخارجي منذ أوائل الثمانينات، كما أدت زيادة الزراعة المخصصة للوقود الحيوي والأزمة المالية العالمية إلى زيادة هذا الاتجاه منذ 2003. ويوجد بالعالم الآن أكثر من 180 اتفاق استغلال أراضي بدول نامية بمراحله المختلفة⁶⁰.

وتتركز أنماط الاستثمار الخارجي في بحث القطاع الخاص في أوروبا وشمال أمريكا عن أراضي قابلة للزراعة والاستثمار في كل أرجاء المعمورة من روسيا الي السودان الي استراليا، وهم مهتمون بإنتاج الغذاء والأعلاف والوقود حسب السعر العالمي والأرباحية. في حين تهتم دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية بإنتاج الغذاء والأعلاف للاستهلاك المحلي فقط. أما الصين واليابان وكوريا الجنوبية فإنهم يبحثون عن الأراضي في أفريقيا أساساً وآسيا بغرض إنتاج الغذاء والأعلاف والوقود.

مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج

بإدارة خادم الحرمين الشريفين بإطلاق مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج عند ظهور بوادر أزمة غذائية في العالم وتبين أن أكبر المتضررين منها هم الفقراء في أنحاء العالم واضعاً في مقدمات أهدافها الأمن المائي للمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى أنها تهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي وبناء شراكات تكاملية مع عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم ذات مقومات وإمكانات زراعية عالية لتنمية وإدارة الاستثمارات الزراعية، هذا بالإضافة إلى جانب الاستفادة من خبرات القطاع الخاص الزراعي السعودي في الخارج لإنتاج عدد من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية بكميات كافية وأسعار مستقرة إضافة إلى ضمان استقرار توريدها إلى المملكة.

فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (125) وتاريخ 1429/4/24هـ الذي تضمن حزمة من الإجراءات منها التوسع في الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية خارج المملكة مع عدم التركيز على دولة واحدة؛ وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في تلك المجالات من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر عن طريق المؤسسات التمويلية العامة، وذلك بما يضمن توفير هذه المنتجات في المملكة بأسعار معقولة، ويحقق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والمدى الطويل، والسعي لتمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة في مناطق التعاقد المخصصة للاستثمارات السعودية في المجال الزراعي والحيواني في تلك الدول، وذلك من خلال الصندوق السعودي للتنمية والمؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

تهدف مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شراكات تكاملية مع عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم ذات مقومات وإمكانات زراعية عالية لتنمية وإدارة الاستثمارات الزراعية في عدد من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية بكميات وافية وأسعار مستقرة إضافة إلى ضمان استدامتها وقد تم التخطيط لتلك الاستثمارات وفق المبادئ التالية:

- الاستثمار في دول جاذبة ذات موارد زراعية واعدة وأنظمة وحوافز إدارية وحكومية مشجعة.
- تصدير المحاصيل المزروعة للمملكة بنسب معقولة.
- أن تكون الاستثمارات طويلة المدى عن طريق التملك أو عقود طويل الأجل.
- حرية اختيار المحاصيل المزروعة.

⁶⁰ International Institute for Sustainable Development, "A Thirst for Distant Lands: Foreign Investment in Agriculture Land and Water", Crain Smaller and Howard Mann, Canada, May 2009.

- توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية تضمن تحقيق هذه الاستثمارات.
- دعم وتشجيع الدولة لهذه الاستثمارات.
- توفر وسهولة وانخفاض تكاليف نقل المحاصيل السعودية.

وقد صدرت التوجيهات السامية بتقديم التسهيلات المالية والائتمانية للمستثمرين السعوديين في المجال الزراعي في الخارج. كما تم تشكيل فريق وزاري برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية وزير الزراعة ووكلاء وزارات الخارجية، والمالية، والزراعة، والتجارة والصناعة لتنفيذ تلك التوجيهات.

وهناك العديد من المعايير التي تحكم اختيار الدول المستهدفة بالاستثمار منها: مدي توفير الموارد الزراعية وفي مقدمتها المياه والتربة الخصبة والعمالة الزراعية الرخيصة، جاذبية الدولة للاستثمار من خلال الأنظمة والحوافز والإدارة الحكومية، قرب الدولة من المملكة ومدي توفر سهولة وانخفاض تكلفة النقل. وقد ورد في الأوامر السامية الدول التالية: أوكرانيا، أمريكا، السنغال، الهند، الصين، مالي، ودول أخرى تملي الضرورة زيارتها. وتم ترشيح دول أخرى مثل: كندا، باكستان، تركيا، إثيوبيا، بولندا، السودان، اندونيسيا، فيتنام، الفلبين، ميانمار، كازاخستان، مالي، رومانيا، أوروغواي، البرازيل، الأرجنتين وذلك علي سبيل المثال لا الحصر.

كما تستهدف المبادرة تأمين الاحتياجات للسلع والمنتجات التالية: القمح- الأرز- الشعير- الذرة الصفراء- فول الصويا- الذرة الرفيعة- الأعلاف الخضراء- الحيوانات الحية (أغنام-أبقار-جمال) -اللحوم المذبوحة (أغنام-أبقار-جمال) -الأسمك.

وقد تم تكليف وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة الخارجية بإنهاء ترتيبات الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج مع مشاركة جهات أخرى ذات علاقة مثل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وصندوق التنمية الزراعية وصندوق الاستثمارات العامة.

التوجيهات السامية المرتبطة بالاستثمار الخارجي في الزراعة

1. الأمر السامي رقم 2112/م ب وتاريخ 1429/3/11 هجرية المتضمن تشكيل لجنة من وزارات الخارجية والمالية والتجارة والصناعة والزراعة لدراسة كيفية إزالة المعوقات وتسهيل الاستثمار لرجال الأعمال السعوديين في المجال الزراعي خارج المملكة وعمل آلية مناسبة لتحفيزهم وضمان استثماراتهم في الخارج لإيجاد فرص استثمارية جيدة تلبي حاجيات السوق المحلية لبعض المحاصيل الزراعية الهامة خاصة الأعلاف.
2. الأمر السامي رقم 3341/م ب وتاريخ 1429/4/18 هجرية والمتضمن توجيه كل من معالي وزير التجارة والصناعة ومعالي وزير الزراعة وفي اقرب وقت ممكن بزيارات إلي عديد من دول العالم التي تتوفر لديها إمكانيات شراء شركات زراعية قائمة أو استئجار أراضي واسعة للزراعة لمدة معينة وللغرض ذاته.
3. قرار مجلس الوزراء رقم 125 وتاريخ 1429/4/29 هجرية والقاضي بالموافقة علي الترتيبان المتعلقة بضمان توفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها في السوق المحلية وذلك علي النحو الوارد في هذا القرار.
4. الأمر السامي رقم 4387/م ب وتاريخ 1429/6/5 هجرية والمتضمن اعتماد التوصيات التي رفعها كل من معالي وزير التجارة والصناعة ومعالي وزير الزراعة في برقيتهما رقم 347/م وتاريخ 1429/5/15 هجرية بعد زيارة كل من تركيا، أوكرانيا، وجمهورية مصر العربية.

ويواجه الاستثمار الزراعي السعودي الخارجي عدة معوقات إجرائية في بعض الدول المستقبلية للاستثمار تتمثل في:

- طول الإجراءات عند الرغبة في دخول المستثمرين في الاستثمار.
- استحداث قوانين وتفسيرات جديدة تؤثر سلبا علي الاستثمارات خاصة ما يتعلق بقوانين الجمارك والضرائب وذلك خلال فترة الإعفاء الممنوحة للمستثمرين مما يضيف مزيدا من الأعباء.
- بطء الإجراءات الجمركية وتعقيد إجراءات تطبيق الإمتيازات الممنوحة بقوانين الاستثمار مما يؤدي الي عدم تمكن المستثمر من الاستفادة منه.
- عدم وجود شفافية في تطبيق قانون الاستثمار بتلك الدول.
- ضعف البنية التحتية في مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني اللازمة لتشجيع المستثمر وتتمثل في ضعف شبكات الري وما يتطلبه من تكاليف استثمارية عالية وعدم وجود الطرق المعبدة، الطاقة الكهربائية والخدمات المساعدة الأخرى.

- عدم وجود خريطة استثمارية للأراضي.
- مشاكل الحيازة الزراعية وتسجيلها ومشاكل ملكية الأراضي.
- ارتفاع تكلفة الخدمات الأساسية والتي تشكل عبئا إضافيا على المستثمر خاصة خدمات الكهرباء والمياه والمواد البترولية.

كما يواجه الاستثمار الخارجي تحديات ومعوقات داخلية بالمملكة منها:

- عدم توفر وسائل النقل البحري ذات الأحجام المتوسطة المناسبة لنقل المحاصيل.
- بطء الإجراءات الجمركية في تخليص الإرساليات مما يعرضها للتلف.
- ازدحام ميناء جدة الإسلامي.
- عدم وجود ملحقيات زراعية في سفارات المملكة الخارجية تسهل وتدعم الاستثمار الخارجي.
- عدم وجود آلية لتقديم تسهيلات ائتمانية وضمان الاستثمار ولتعويز المزارعين الراغبين بالاستثمار الخارجي عند تركهم لمزارعهم ويرغبون في المشاركة بالياتهم في هذه الشركات كجزء من رأس المال.

التوجهات المستقبلية لتدعيم جهود زيادة الاستثمار الخارجي في الزراعة

- إعداد إستراتيجية متكاملة للاستثمار الزراعي الخارجي على أساس مبادرة الملك عبد الله لتكون إطارا استرشاديا للقطاع الخاص في محاولة لزيادة استثماراته في هذا المجال. ويجب ان تعكس هذه الإستراتيجية كافة الأبعاد الإقتصادية والتنموية والأطر الفنية والتنفيذية والتشريعية للاستثمار الزراعي الخارجي ودور الدولة المتوقع لمساندة القطاع الخاص وضمان إستثماراته.
- الاهتمام بتوفير محاصيل الحبوب والأعلاف التي لا يتوفر لها ميزة نسبية في إنتاجها بالمملكة عن طريق الاستثمار الخارجي مع التأكيد على ضرورة اتمام كافة المراحل التجميعية والتصنيعية المطلوبة الأخرى داخل المملكة لزيادة القيمة المضافة محليا وتوفير فرص توظيف وخبرات محلية.
- الإهتمام بالصناعات المحلية بالمملكة والتي ستصاحب الاستثمار الزراعي الخارجي مثل استخلاص وتكرير الزيوت النباتية - تصنيع الأعلاف المركبة - إنشاء صوامع الغلال والحبوب - صناعات البذور - إنشاء المسالخ الحديثة.
- استكمال التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار الزراعي الخارجي مثل تلك المتعلقة بالإعفاء من دفع رسوم الجمارك على البضائع التي يتطلبها رأس المال أو مواد الإنشاءات والزراعة وغيرها من التشريعات والقرارات المشجعة للقطاع الخاص.
- بشكل عام يجب أن تكون المساحات المطلوبة للاستثمار كبيرة حتي يتم الاستفادة من مبدأ اقتصاديات السعة وحتى يتم تأمين كميات مناسبة من احتياجات المملكة. وعلي وجه العموم يجب الا يقل كل موقع عن 50 هكتار. مع الاضافة بأن ما يمكن أن يستغل من أي موقع للزراعة هو 70-80% في حالة الزراعة المروية والباقي منافع وخدمات وفراغات ونسبة 90% في حال الزراعة المطرية.
- زيادة ضمانات الاستثمار الخارجي من خلال نظم محددة وواضحة ومن خلال دور واضح لمساندة الحكومة للقطاع الخاص في هذا المجال.
- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية والأمن الغذائي والأبعاد التنموية في الدول النامية المستقبلية للاستثمارات بجانب الكفاءة الإقتصادية والأريحية وتكاليف النقل للمملكة.
- وضع خطة عمل تنفيذية تنسم بالمرونة والسرعة في التنفيذ تتضمن الإطار العام لمشاريع الاستثمارات الزراعية في الخارج والبدائل المتاحة للاستثمار الزراعي في كل دولة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن وذلك بما يخدم مصالح المملكة في إطار إستراتيجية الاستثمار الخارجي سالف الذكر.
- استكشاف الامكانيات وفرص الاستثمار في القطاع الزراعي في الخارج وتحديد الدول التي تعطي الأولوية للاستثمار في المجالات الزراعية فيها والآليات المناسبة للاستثمار في كل دولة مع تحديد معايير محددة لاختيار تلك الدول والتعرف علي المواقع المتاحة للاستثمار أخذا في الاعتبار عوامل محددة مثل توفر الموارد المائية والأرضية، مناسبة المناخ زراعة أكثر من محصول لضمان التنوع وتقليل المخاطر، تكاليف الإنتاج، ملائمة مناخ الاستثمار والقوانين والتشريعات المرتبطة بحركة العوائد المتوقعة والإنتاج، تكاليف النقل، توفر البنية الأساسية وامكانيات الموانئ، السياسات الإقتصادية والاجتماعية وهيكل الحوافز، جدية الحكومة والقطاع الخاص المحلي لتقديم المساندة للإستثمار الخارجي أو مشاركة، وغيرها من العوامل.
- تحديد أولويات الاستثمار في محاصيل محددة تعكس الحاجة القصوى بالمملكة في المدى القريب من جهة و التي تحقق عائد في تجارتها العالمية لتقليل المخاطر المرتبطة بالسوق العالمي من جهة أخرى. ويعتبر القمح والأعلاف والأرز

والشعير والذرة الصفراء والذرة الرفيعة والبقوليات والسكر والزيت و الشحوم من أولويات الاستثمار الزراعي الخارجي و التي لا تتوفر ميزة نسبية في إنتاجها محليا وذات اربحية تجارية في السوق العالمي.

- إجراء دراسات متكاملة للجدوى الاقتصادية لكل مشروع علي حدة بالدول المستهدفة.
- دراسة إمكانية تواجد ملحق زراعي بالسفارات السعودية بالدول المستهدفة والواعدة الرئيسية (او تزويد السفارات بخبرات زراعية و اقتصادية) لدعم التفاوض وتوفير المعلومات ودراسة الإمكانيات الزراعية للدول المستهدفة مع إعداد تقارير نتائج المسح الشامل للدول التي تتوفر لديها إمكانيات وفرص للاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية.
- دراسة خيارات الاستثمار الأمثل من حيث استئجار أراضي واسعة للزراعة وشراء شركات زراعية قائمة.
- الاستفادة من استعداد الدولة المستقبلية للاستثمار لتوفير المساندة والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين بتشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار الخارجي طويل الأجل في مجال زراعة الحبوب و مدخلات الأعلاف مثل فول الصويا والذرة بأنواعها والشعير والأعلاف الخضراء بأنواعها او في مجال مشروعات الثروة الحيوانية والدواجن وتصنيع الأعلاف المركزة.
- ضمان حق تصدير المحاصيل والمنتجات السابقة للمملكة بنسب مقبولة، ويكون الفائض للمخزون الاستراتيجي بالمملكة من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة وكذلك عقود امتياز تضمن تحقيق الأهداف من هذه الاستثمارات وحمايتها.

2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي

ويعتبر بناء مخزون إستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية إحدى أهم محاور إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الإنتاجية والسعرية في السوق العالمي ولحماية الإقتصاد السعودي من أي تداعيات في الأسواق العالمية السلعية و المالية. ولقد أشارت مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي الخارجي لأهمية تكوين مخزون إستراتيجي وطني لتدعيم إتاحة واستقرار الغذاء والسلع الرئيسية كمحور هام للأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالمملكة. ولقد تم تكوين لجنة عليا لدراسة المخزون الإستراتيجي للقمح والسكر. وتؤكد الإستراتيجية على أهمية هذا التوجه لتكوين مخزون إستراتيجي من الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية وتحديد حزمة الأمثل والأساليب الحديثة لإدارة وتدويره وفقا لمعايير موضوعية.

أ. المبررات الرئيسية

يعتبر بناء مخزون إستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية إحدى أهم محاور إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الإنتاجية والسعرية في السوق العالمي ولحماية الإقتصاد السعودي من أي تداعيات في الأسواق العالمية السلعية و المالية. إلا ان بناء مخزون إستراتيجي يعتبر خيار عالي التكلفة ويتطلب أساليب حديثة ومعقدة لإدارته و تدويره مع التأكيد على ضرورة وجود أسس علمية واضحة لإدارته لا تعتمد على التوقع غير الموضوعي لجهة معينة. لذا تؤكد الإستراتيجية على ضرورة وضع السياسات والهيكل التنظيمية اللازمة لدراسة وتكوين مثل هذا المخزون وربطه بالسياسات والتوجهات والبرامج الأخرى لتقليل المخاطر عن طريق آليات تعتمد على اقتصاديات السوق.

ب. الأهداف الأساسية

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تكوين مخزون إستراتيجي من الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية وتحديد حزمة الأمثل والأساليب الحديثة لإدارة وتدويره وفقا لمعايير موضوعية.

ج. المكونات الرئيسية

- التنسيق المؤسسي بين الوزارات السيادية بالمملكة مع وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة في تحديد أبعاد المخاطر العالمية والإقليمية والمحلية ووضع إستراتيجية تكوين المخزون الإستراتيجي بناءا على هذه النتائج وبصورة دورية.
- سيرتبط أسلوب تطوير بناء المخزون وإدارته بشكل كبير على نتائج الجهود الحالية لخصخصة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والنتائج التي سيتم التوصل اليها بهذا الخصوص. فقد يعنى الموافقة على أبعاد الخصخصة المقترحة إمكانية اعتماد الحكومة على القطاع الخاص في توفير المخزون الإستراتيجي بصورة تدريجية في المستقبل كما هو الحال في بعض الدول (مثل الهند). كما يرتبط تكوين المخزون الإستراتيجي بإمكانيات

الاستفادة من التعامل مع الأسواق المستقبلية/الأجلة⁶¹ وتوجه المملكة المستقبلية في هذا الاتجاه مما سيأتي ذكره لاحقاً، حيث تعتمد طرق الشراء لبناء المخزون على المحصول وعلى نوع العقود المستقبلية أو الحالية المزمع استخدامها. فيمكن استخدام العقود المستقبلية و العقود الاختيارية⁶² لضمان توفير الحد الأدنى من الكميات المطلوبة للمخزون بأسعار معتدلة، فيمكن على سبيل المثال تشجيع القطاع الخاص على شراء عقود من 3 الى 6 شهور مستقبلية أو اختيارية.

- وتجدر الإشارة بأن العقود الاختيارية هي عبارة عن عقود تعاقدية للمحاصيل مضمونة بأسعار وتواريخ تسليم محددة مع وجود تأمين ضد مخاطر تقلبات الأسعار مقابل تكلفة بسيطة. كما يمكن ان يكون شراء الكميات المطلوبة للمخزون من خلال عقود حالية واقعية تنص على التسليم في وقت لاحق. على سبيل المثال يتم توقيع اتفاق بشراء كمية محددة من الحبوب على ان يتم تسليم نسب مئوية من هذه الكميات في تواريخ لاحقة (25% بعد 3 شهور و 50% بعد 6 شهور و 25% بعد 9 شهور على سبيل المثال) مما يؤدي الى تقليل الاستثمار المطلوب في الصوامع، حيث تعتبر كمية الحبوب المتعاقد عليها جزء من المخزون الإستراتيجي للدولة. كما تؤدي هذه الطريقة الى تحمل الموردين مخاطرة و خسائر التخزين التي عادة ما تكون كبيرة. ويمكن استخدام تلك العقود ذات الأجل (التواريخ) المستقبلية في التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أيضاً.
- قيام المؤسسة العامة للصوامع والغالل بإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لتحديد أولويات تكوين وإدارة المخزون الإستراتيجي لكل السلع الرئيسية مع تحديد الأحجام والمواقع المثلى وقواعد الإدارة من بناء وتوزيع على اسس موضوعية واضحة في إطار ما سيسفر عنه جهود خصخصة المؤسسة في المستقبل القريب، وكذلك ما ستسفر عنه جهود الحكومة و القطاع الخاص في مجال عقد اتفاقيات للاستثمار الزراعي الخارجي في الدول الأخرى.
- الاعتماد في اختيار مصادر تكوين المخزون الإستراتيجي من كافة السلع الإستراتيجية كالحبوب و الزيوت والسكر والأعلاف وغيرها من مصادر محلية أو خارجية على الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية. فيتم الإعتماد علي تكوين مخزون إستراتيجي من السلع التي لا توجد ميزة نسبية لإنتاجها بالمملكة كالأعلاف و بعض الحبوب من السوق العالمي او من خلال نتاج الاستثمار الزراعي الخارجي كما سبق الذكر.
- إدراج الدراسات التفصيلية للمخزون الإستراتيجي من ضمن أولويات خطة العمل التنفيذية التي ستنتيقي لتنفيذ الاستراتيجية الحالية في مراحلها الأولى فور إقرارها.

3.6.5 برنامج التكافل/التأمين الزراعي

يتأثر القطاع الزراعي بشكل كبير بالظروف الجوية، فما يتعرض له الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أضرار ومخاطر يعود إلى عوامل طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان، مثل الموجات الحارة، وموجات الصقيع، ولهذه المخاطر أضرارها الواسعة، كما أنه ليس بمقدور الإنسان تلافيها أو الهروب منها، كما يتعرض الإنتاج النباتي والحيواني لمخاطر بيولوجية مثل انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، إضافة لمخاطر من صنع الإنسان كالحرائق والتصحر. وتشير التجارب العالمية الى وجود نماذج حديثة للتكافل تشمل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية. فبجانب نظم التكافل الزراعي التقليدية التي تشمل مخاطر التأثير على الإنتاج والإنتاجية، فهناك نماذج مستحدثة تشمل تلك المرتبطة بتأثيرها على الدخل، الإنتاج الحيواني، المساحة المزروعة. ويجب ان تعتمد كل تلك النماذج على اقتصاديات السوق. كما يساعد التكافل الزراعي على تطوير التعامل مع صندوق التنمية الزراعية وتوفير ضمانات الإقراض التي يتطلبها الصندوق. وتجدر الإشارة الى ان الدعم الحكومي للتكافل الزراعي لحماية المزارعون والصيادون والرعاة مسموح به تحت مظلة قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدعم و تحرير التجارة.

أ. المبررات الأساسية

- تعرض قطاع من المزارعين لبعض الكوارث الطبيعية الخارجة عن إرادتهم والمؤثرة تأثيراً سلبياً حاداً على أوضاعهم الإنتاجية ومن ثم على مستويات دخولهم وأيضاً على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية أو التسويقية، دون وجود أى نظام للتكافل الزراعي يحد من الآثار السلبية لهذه الكوارث.
- وجود خبرات دولية على نطاق تطبيقي واسع لتنفيذ نظم مشابهة، مع المحصلة الايجابية لتطبيق هذه النظم على أوضاع المزارعين وعلى مناخ الاستثمار الزراعي.
- تعرض المنتجات الزراعية للتقلبات السعريّة الحادة والممارسات الاحتكارية.

⁶¹ Future

⁶² Options

ب. الأهداف الرئيسية

- زيادة قدرة المنتجين الزراعيين على تحمل آثار الكوارث الطبيعية وعدم اضطرابهم لبيع ممتلكاتها من الأراضي والحيوانات لسد احتياجاتها وتسديد القروض والالتزامات، وفي الحالات المتكررة للهجرة بحثاً عن فرص عمل في المدينة.
- تحسين البيئة الاستثمارية للعديد من الأنشطة الزراعية.
- توفير بيئة أكثر ملائمة لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية وضمانات التمويل الزراعي.

ج. المكونات الرئيسية

1. إصدار قانون لتنظيم إجراءات التكافل الزراعي يراعى النقاط التالية:
 - تطبيق النظام بصورة تدريجية في إقليم واحد ثم يتم توسيع دائرة تطبيقه تدريجياً.
 - الاشتراك في النظام يجب أن يكون اختيارياً في مراحله الأولى.
 - تحديد المحاصيل وأنماط الزراعة والري التي سيشملها النظام المقترح في مراحله الأولى.
 - تحديد الأسس والمعايير التي سيتم على أساسها تحديد المخاطر.
 - تحديد التعويضات التي ستدفع للمزارعين ومربي الماشية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو التعرض لظروف قاسية من خلال البرنامج.
 - تحديد دور الحكومة في تغطية التكاليف الإدارية ونسبة من أقساط التكافل لصغار المزارعين مرتبطة بزراعات المحاصيل الاستراتيجية، وبما يخدم توجهات التنمية الزراعية على النطاق القومي.
 - تحديد جهة حكومية معترف بها لفض المنازعات.
 - دعوة شركات التأمين بالتعاون مع التعاونيات والمنظمات الأهلية ذات الصلة لوضع تفاصيل إجراءات التنفيذ.
2. تحديد برنامج متكامل للتدريب ورفع القدرات في هذا المجال:
 - إعداد برامج تدريبية على مستوى وزارة الزراعة والمحليات في المناطق المختارة.
 - دراسة إمكانية إدخال مجال التكافل الزراعي كأحد موضوعات التدريس في الجامعات.
 - الاهتمام بتدعيم القدرات الإرشادية بوزارة الزراعة في هذا المجال.
3. إصدار قانون لموازنة الأسعار يقوم بتغطية المخاطر التسويقية الناشئة عن انخفاض الأسعار الزراعية وتقلباتها ومواجهة الممارسات الاحتكارية السوقية.
4. تدعيم إنشاء صندوق للتكافل الزراعي يهدف إلى:
 - زيادة قدرة صغار المزارعين على تحمل آثار الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تلحق بأنشطتهم الزراعية ومن ثم تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في دخولهم ومستوى معيشتهم.
 - تحسين البيئة الاستثمارية للعديد من الأنشطة الزراعية وبالتالي معدل التراكم الرأسمالي في الزراعة.

4.5.6 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الأجلة

- تتعامل أسواق السلع في العالم في المحاصيل الزراعية والمواد الخام مثل القمح والشعير والذرة والذرة الرفيعة والسكر والكاكاو والبن والزيوت النباتية والحيوانية، كما تتعامل في عقود مبنية على هذه السلع والمواد. وتشمل هذه العقود ما هو حالي⁶³، ومستقبلي/أجل، وعقود مبنية على اختيارات. ففي حين تعتبر المملكة من أكبر مستوردي الشعير في العالم.
- يؤدي وجود البورصات للسلع الزراعية إلى سرعة الاستجابة للتقلبات في الأسعار العالمية للسلع وإلى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ويجب التنويه إلى أن بورصات السلع الزراعية عادة ما تكون متخصصة في سلعة معينة ويشترط في السلع التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود ما يلي:
- قابلية السلعة للبقاء فترة طويلة دون تلف.

⁶³ Spots

- أن تكون السلعة ذات مواصفات قياسية محددة يسهل التعامل عليها بين جميع المتعاملين في السوق.
- أن يكون التعامل على السلعة بأحجام كبيرة ومكررة حتى يتخصص للتجار فيها عدد كبير من المتعاملين للبيع والشراء .

أ. المبررات الرئيسية

- تحقيق استقرار المتاح من السلع الزراعية الرئيسية وتحقيق أهداف تقليل المخاطر السوقية باستخدام آليات تعتمد على اقتصاديات السوق وبعيدا عن آليات التدخل الحكومي المباشر والتي تؤدي بالضرورة إلى تشوهات سعرية وإختلال في آليات السوق.
- تقليل انتقال التقلبات السعرية الحادة في الأسواق العالمية للسوق المحلي.
- حماية الفقراء والفئات المستهدفة واستكمال منظومة إدارة المخاطر لصالح هذه الفئات.
- المساهمة في تكوين المخزون الإستراتيجي بناء على مبادرة الملك عبد الله بكفاءة اقتصادية وبتكاليف معتدلة.
- الحاجة لضمان الحصول على أفضل العروض واكبر المكاسب في التعامل مع الأسواق العالمية لتغطية احتياجات البلاد المتزايدة نتيجة تحديد التوسع في الإنتاج الزراعي لمحدودية الموارد المائية.

ب. الأهداف الأساسية

- ضمان بيع المحصول بالكامل قبل إنتاجه وبالتالي عدم التعرض لمشكلة عدم وجود مشتري لأي كمية يتم إنتاجها.
- تأمين كامل الاحتياجات مستقبلا وبالتالي عدم التعرض لمشكلة نقص المعروض عن الوفاء باحتياجات الطلب في أي فترة زمنية.
- إيجاد سوق دائمة ومستمرة للسلعة وذلك من خلال وجود عدد كاف من البائعين والمشتريين على استعداد للبيع والشراء، وأن يسمح قانون البورصة بالتعامل على المكشوف حتى إذا ما طلب مشتر السلعة ولم تكون موجودة في حيازة البائع وقت البيع، فإن هذا الأخير يبرم الصفقة اعتمادا على إمكانية الحصول عليها بفضل السوق المستمرة.
- توفير البيانات الحقيقية عن الأسعار لكل المتعاملين في السلعة، وهو ما يتحقق معه درجة عالية من الشفافية والتنافسية بين جميع المتعاملين، ولا تعكس هذه الأسعار وضع السوق المحلي بقدر ما تعبر عن السوق العالمي، وبالتالي تقل إمكانية استغلال عدم توافر المعلومات السوقية في تحقيق أسعار أو مكاسب غير عادلة للتجار على حساب المنتجين.
- تقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل على السلعة أو المحصول موضع الاعتبار، وذلك من خلال توفير المعلومات الكاملة عن الأسعار الحالية، والأسعار المستقبلية، وظروف العرض والطلب على المستوى المحلي، والمستوى العالمي، وشروط النقل وإمكانياته، وكل ما يتعلق بالمحزونات من السلعة موضوع التعامل، وحجم الصفقات القائمة، وتلك التي نفذت بالفعل. وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على كل من المشتريين والبائعين ويؤدي إلى توفير السلعة بأنسب الأسعار وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- القيام بعمليات التأمين التجاري حيث يستطيع كل المتعاملين في البورصة من التأمين على مركزه ضد التقلبات السعرية من خلال عمليات التحوط والتي تعد عمليات حقيقية أبعد ما تكون عن المضاربة. ويمكن من خلالها التأمين ضد هبوط الأسعار، وهو ما يفيد كل من المنتجين والتجار والمصنعين.
- تضيق نطاق التقلبات السعرية من خلال عمليات المضاربة على العقود، والتي تؤدي إلى خلق طلب لكل عرض، وخلق عرض لكل طلب، وهو ما يؤدي إلى تحديد سعر توازني دقيق للسلع موضوع التعامل.

ج. المكونات الرئيسية

- تنفيذ برنامج تدريبي متكامل مع وزارة التجارة للارتقاء بالقدرات البشرية في هذا المجال.
- تنفيذ برنامج للتنسيق بين مشروعات تطوير نظم المعلومات والإحصاءات الزراعية والتعامل في الأسواق المستقبلية لضمان الاستفادة القصوى من التطورات المحلية والعالمية.
- اتخاذ الإجراءات للتوسع في إنشاء بورصات متخصصة لمحاصيل رئيسية كمحاصيل الحبوب على ان تشمل:
 - تحديد المتعاملين في البورصة في الأشخاص والهيئات التي تتصل مهنتها الأساسية بالاتجار في المحصول موضوع التعامل.
 - إنشاء غرفة للمقاصة داخل البورصة.

- إنشاء صندوق تأمين للسماسرة يخصص لضمان القروض التي قد تستحق عليهم لغرفة المقاصة وكذا صندوق تأمين للأعضاء المنضمين.
- وضع نظام لسداد الفروق عن جميع المراكز عند إقفال كل جلسة بالأسعار التي تحددها لجنة الأسعار (أسعار إقفال اليوم).

5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة

تقدم الحكومة كل وسائل الدعم والتشجيع للقطاع الزراعي عبر سياسات وبرامج مختلفة منها الدعم السلعي لبعض المنتجات الزراعية والأعلاف، وحتى الماضي القريب أسعار تشجيعية لبعض محاصيل الحبوب، وقروض وإعانات عناصر الإنتاج من خلال صندوق التنمية الزراعية حيث يتم تقديم قروض قصيرة لتمويل بعض المدخلات وبعض نفقات التشغيل الموسمية، و قروض متوسطة لتمويل شراء الآليات، وغيرها من احتياجات المشاريع الزراعية. وقد صدر في عام 2004 قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة علي إعادة هيكلة الإعانات الزراعية لتشمل كافة مشاريع القطاع الزراعي باستثناء حفر الآبار أو المباني السكنية والإدارية والمركبات عدا الناقلات. كما صدر في عام 2006 أمر سام بتخفيض سعر الديزل مما أدى الي تخفيض التكاليف الإنتاجية علي المزارعين. وايضا تقديم المساعدات التعويضية المباشرة للمزارعين ومربي الماشية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية.

وهناك سياسات وبرامج للدعم غير المباشر من خلال التوسع في برامج الصندوق الأخضر (Green Box Measures) والتي تسمح بها منظمة التجارة العالمية. ويجب تقديمها لتشمل جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي مثل سياسات توزيع الأراضي البور الزراعية كما تقوم الوزارة بتقديم الخدمات المساندة الأخرى مثل الخدمات الإرشادية والوقائية والبيطرية من خلال الإدارات العامة بالمناطق ومديريات الزراعة بالمحافظات وفروع الوزارة المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة للخدمات المحجورة. وايضا مشاريع البنية الأساسية مثل السدود ومحطات التحلية وقنوات الري والصرف والطرق الزراعية ومستودعات التبريد ووسائل الاتصال والمواصلات والطاقة الكهربائية. وتقوم وزارة المالية بدعم أسعار أعلاف مشاريع الإنتاج الحيواني المتخصصة (ذرة شامية-كسب فول صويا) وذلك من خلال تقديم إعانة استيراد تصل إلي نحو 160 ريال للطن. ويستلزم زيادة كفاءة هذا النوع من الدعم ضرورة إعادة النظر في دوريا بما يحقق أهداف التنمية المستدامة و الإستقرار الإجتماعي.

وبجانب سياسات وبرامج الدعم، توفر الدولة الحماية اللازمة للقطاع الزراعي من خلال الرسوم الجمركية المناسبة والتي تكون عالية علي واردات السلع الزراعية الاستراتيجية والتي تنصف المملكة بميزة نسبية في إنتاجها واستثمر القطاع الخاص مبالغ كبيرة في مشاريعها، ودعمتها الدولة وفق برامج وسياسات مختلفة مثل القمح والتمور والدواجن والخضروات والفواكه.

أ. المبررات الرئيسية

لقد أظهرت نتائج تحليل نقاط القوى والضعف والفرص والتهديدات سאלفة الذكر ضرورة المراجعة الدورية للدعم المقدم للقطاع الزراعي وتوجيهه بما يحقق الأهداف التنموية للقطاع و خاصة فيما يتعلق بترشيد استخدام المياه وزيادة كفاءة استخدامها في الزراعة وبما يتمشى مع القواعد المسموح بها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتي يجب ألا تسبب أي تشوهات سوقية في جانبي الإنتاج والتجارة. كما يتمشى هذا الاتجاه مع ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الفئات الأكثر حاجة لتحقيق أهداف محاربة الفقر والإستقرار الإجتماعي (فصل رقم 3).

ب. الأهداف الأساسية

1. زيادة كفاءة الدعم المقدم وزيادة فعالية سياسات الدعم والأمان الاجتماعي التي تنفذها الدولة للحد من معدلات الفقر في المجتمع السعودي.
2. إستخدام الدعم كآلية ضمن آليات شبكات الأمان الإجتماعي لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل والمناطق التي يتوفر لها ميزة نسبية وتنافسية مرتفعة وبما لا يتعارض مع التزامات المملكة بمنظمة التجارة العالمية.
3. تدعيم جهود الإستقرار الإجتماعي بما لا يتعارض مع أسس الكفاءة الإقتصادية وترشيد استخدام الموارد المائية.

4. استخدام الدعم وما يرتبط به من سياسات سعرية واقتصادية لإحداث التغييرات المطلوبة في سلوك المزارعين نحو التشجيع للمشاركة في النشاط التعاوني والأهلي لخدمة مصالح صغار المزارعين وزيادة قدرتهم التفاوضية.

ج. المكونات الرئيسية

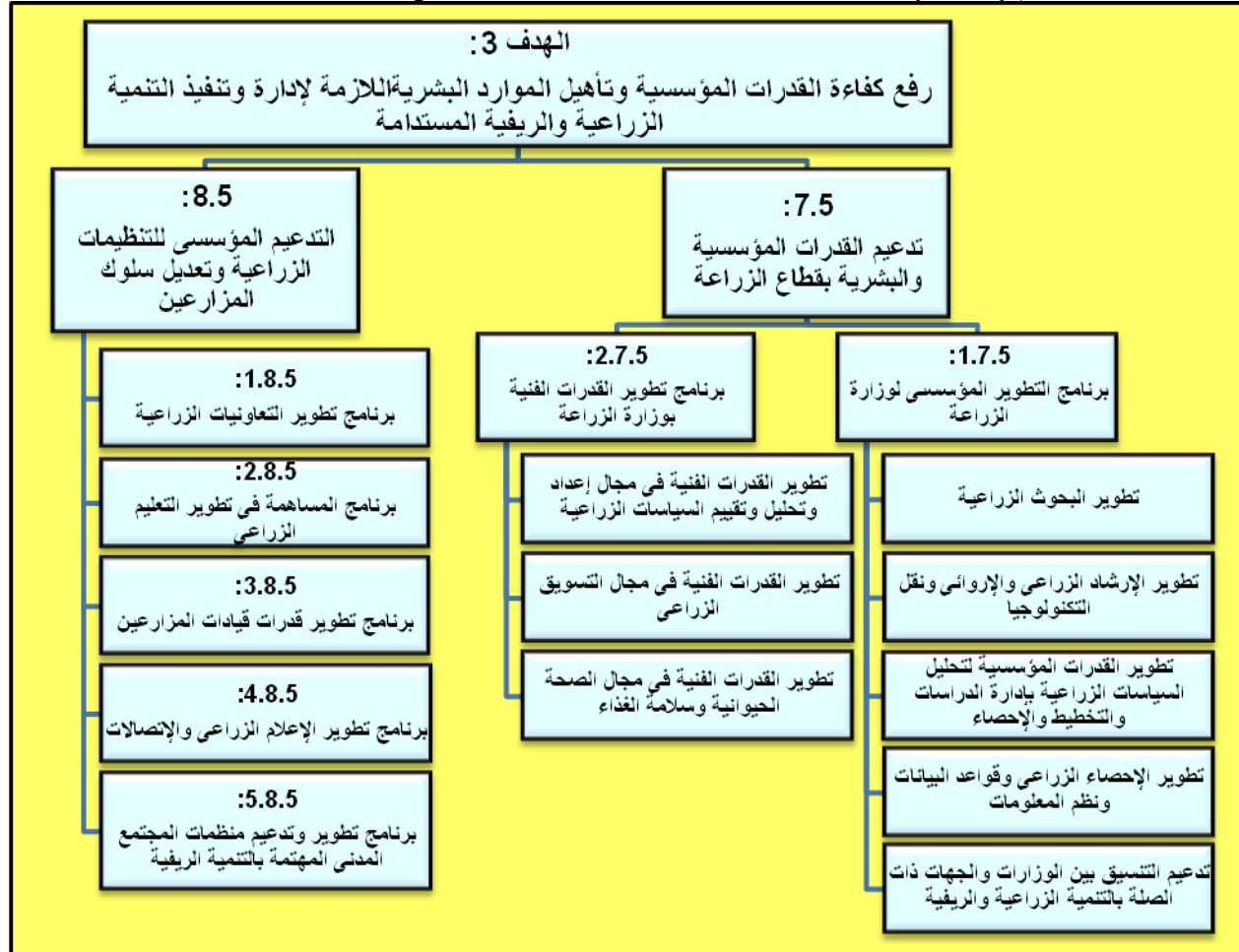
1. توجيه الاستثمارات العامة نحو توفير البنية الأساسية والمرافق العامة مثل النقل والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية وخدمات الإرشاد لفقراء الريف، ورصد وتنظيم وحماية الموارد الطبيعية في المناطق الزراعية، وكذلك إعطاء ميزات تشجيعية للمشروعات والاستثمارات الخاصة التي توجه للمناطق الريفية حتى تتحقق التنمية المتوازنة بين الريف والمدن وتصبح المناطق الريفية مناطق جذب للسكان مما يساعد على تلافي أخطار تفريغ المناطق الريفية من السكان بما يعنيه من خسارة الاستثمارات التي وجهت لها في الماضي وزيادة ما يتوجب صرفه على الخدمات في المدن، وهو ما يتفق مع الأهداف التي نصت عليها الاستراتيجية العمرانية التي ينبغي سرعة تفعيلها والتنسيق بينها وبين الاستراتيجية الزراعية المستقبلية.
2. إعداد سياسة سعرية واضحة المعالم وعلى أن تنشر تفاصيلها بما يخص الأسعار التشجيعية لبعض المحاصيل قبل الموسم الزراعي.
3. تقديم مساعدات تعويضية مباشرة تدفع للمزارعين ومربي الماشية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو التعرض لظروف قاسية من خلال برامج التكافل سائلة الذكر.
4. تقديم دعم لدخل مزارعي القمح الذين يتوقفون عن الإنتاج لفترة انتقالية على هيئة مدفوعات مرتبطة بالمساحة المزروعة تتناسب عكسياً مع مستوى الأسعار العالمية للقمح، كما يتناقص الدعم لكل هكتار مع تزايد المساحة مما يعطي أفضلية لصغار الملاك في استحقاقات الدعم، ويكون هناك حد أعلى من المساحة لاستحقاق الدعم منعاً لتضخم نفقات البرنامج المالية.
5. توجيه ما توفر من أموال نتيجة لخفض الدعم السعري للقمح والشعير لتلبية الاحتياجات الأساسية من التمويل العام للقطاع الزراعي دون إحداث زيادة في الميزانية العامة.
6. التحديد الدقيق للفئات المستهدفة والمحاصيل ومستلزمات الإنتاج في جميع برامج الدعم لتلافي الإفراط في الاستخدام وسوء التوزيع الذي صاحب هذه البرامج في الماضي.
7. توجيه نطاق الدعم الضئيل المرتبط بمنتجات محددة الذي تقل نسبته عن 10% من قيمة الناتج المحلي الزراعي ليشمل سلع زراعية أخرى كالتمور وغيرها من السلع الزراعية واستحداث مجالات أخرى لهذا الدعم مثل دعم أساليب الري المتطورة كالري بالتنقيط على أن يتميز أي دعم بأن يكون بة إستراتيجية للخروج منة وتوقفة⁶⁴ وأن يكون محدد المدة، وذو هدف واضح، والا يحدث تشوهات في أسعار وإنتاج وتجارة السلعة أو السلع البديلة أو التكاملية.
8. تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة والمشجعة لدخول المزيد من الاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي لسد النقص المتوقع حدوثه كنتيجة لخفض الاستثمارات الحكومية المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إتباع سياسة زراعية تنسم بالشفافية والتدرج في طرح خطوات إعادة الهيكلة للدعم الزراعي وزيادة دور القطاع الخاص في تقرير السياسات الزراعية.
9. اعتماد مسارين متوازيين ومتكاملين في استراتيجية دعم القطاع الزراعي بحيث يركز الأول على الاستمرار في دعم الزراعة الحديثة عن طريق تشجيع استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية التي يمكنها خلق ظروف مثلى للمحاصيل والثروة الحيوانية أكثر مما تستطيع أن توفره الطبيعة بمفردها، وأن يركز هذا الدعم في المناطق ذات الامكانيات الزراعية العالية والوفرة المائية. أما المسار الثاني فإنه يقوم على منهج "النظم". أي إدخال نظم جديدة للتكثيف عند مستويات منخفضة من الإنتاجية في المناطق ذات الموارد الضعيفة، وذلك عن طريق البحوث واستكشاف إمكانية زيادة الإنتاجية بتحسين المادة الوراثية وبتغيير الإدارة دون استخدام كميات كبيرة من المدخلات الخارجية، وتعميم ذلك على معظم المزارعين المقتقرين إلى الموارد. ومن بين الأمثلة على هذا المنهج زراعة أصناف محصولية تتحمل ظروف التربة السيئة كالشعير الذي يتحمل الملوحة، والذرة التي تتحمل التربة الحمضية، والذرة الرفيعة والدخن اللذين تتحملان الجفاف، وتشجيع تبني صغار الصيادين لطريقة الأقفاص العائمة وغير ذلك

⁶⁴ Exit Strategy

- من وسائل التقنية. في حالة تبني هذين المسارين يمكن الموازنة بين مقتضيات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة.
10. الاتجاه نحو توسيع نطاق السياسات الإقراضية والإعانات الزراعية لتشمل مجالات أخرى مرتبطة بالتقنية الحديثة المرشدة لاستخدام المياه والتصنيع الزراعي والتسويق والجمعيات التعاونية الزراعية والأبحاث والمختبرات الطبية ومختبرات فحص الجودة للواردات والصادرات ومشاريع وورش صيانة المعدات الزراعية.
11. إستمرار ربط الإعانة الممنوحة بالتزامات التسديد لضمان استرداد القروض الزراعية في مواعيدها المحددة، بمعنى أنه لا يتم اعتماد الإعانة المصاحبة للقرض إلا إذا تم السداد في الوقت المحدد.
12. التوجه نحو قصر إعانة الآلات والمعدات الزراعية على الجمعيات التعاونية الزراعية لزيادة كفاءة استخدام هذه الآلات والمعدات، وضمان سدادها.
13. تحرير أسعار الآلات والمعدات الزراعية وتركها لمؤشرات العرض والطلب، على أن يترك أمر تحديد الأسعار لصندوق التنمية الزراعية وذلك للتخلص من الهدر في الموارد الناتج من مبالغة التجار في التسعيرة التي تصدرها وزارة الزراعة والتي يتم على أساسها حساب الإعانة والقرض.
14. إعطاء مزارعي القمح الذين يتوقفون عن الإنتاج أولوية في الإقراض والإعانات لوسائل الإنتاج عند تحولهم لزراعات موفرة للمياه.
15. التوسع في برامج الدعم في الصندوق الأخضر المعفاة من الالتزام بالتخفيض والتي تمول من الميزانية العامة أو الإيرادات الحكومية لتشمل:
- الخدمات الإرشادية والوقائية وخدمات الحجر الزراعي خاصة معامل ومختبرات فحص الصادرات والواردات الزراعية.
 - دعم الأبحاث والتكنولوجيا حيث أن إيقاف دعم عناصر الإنتاج التقليدية والسماح باستمرار التكنولوجيا كمصدر للنمو الزراعي ينعكس على الميزة النسبية في التجارة العالمية.
 - دعم أنشطة التكافل الزراعي.
16. شراء بعض المنتجات الغذائية مثل الحبوب واللحوم والألبان من قبل الدولة من الإنتاج المحلي من مناطق الوفرة المائية والمنتجة بأساليب الري الحديثة، أو عن طريق الإستثمار الزراعي الخارجى وتوزيعها على فئات سكانية مستهدفة من منخفضي الدخل من خلال برامج تغذية مستهدفة لفئات عمرية محددة ومناطق محددة..
17. الاستفادة من برامج المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية والاستثناءات الخاصة بالدول النامية وذلك لدعم المزارعين في بعض المناطق النائية والريفية ذات الظروف الخاصة وكذلك المزارعين أصحاب الدخل المنخفضة.

الهدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة

شكل رقم (5-7-1): الأهداف الإستراتيجية ومحاور التطوير والبرامج التنفيذية – الهدف الثالث



7.5: محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية



يتسم البناء المؤسسي لقطاع الزراعة بدرجة عالية من التعقيد والازدواجية، وتداخل الاختصاصات في بعض الجوانب، وغياب الإطار المؤسسي في بعض الجوانب الأخرى، فضلاً عن وجود بعض الأطر المؤسسية التي ليس لديها الآليات المناسبة لتنفيذ مهامها، وبعض الأطر المؤسسية التي تقوم بمهام لا تتفق وطبيعتها ووظيفتها الأساسية. وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات التي تعمل في القطاع الزراعي بجانب القطاع الخاص وهي:

- المؤسسات الحكومية ممثلة في وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها.
- منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الزراعية الريفية.
- المؤسسات والتنظيمات التعاونية.

بالرغم من أن جميع وزارات ومؤسسات وأجهزة الدولة تتعاون وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنمية القطاع الزراعي، إلا أن هنالك بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة تضلع بدور مباشر وحيوي في تنمية القطاع الزراعي. وقد تأسست

وزارة الزراعة بموجب المرسوم الملكي رقم 4951/21/5 وتاريخ 1373/4/18 هـ، وتعتبر وزارة الزراعة الجهة المسؤولة عن إدارة وتنسيق الجهود لتنمية القطاع الزراعي في المملكة وهي الجهة المنوط بها أمور القطاع الزراعي و إنتاج الغذاء والتنمية الزراعية الريفية بالمملكة. وتعتبر وزارت المياه والكهرباء والعمل والشئون الاجتماعية والداخلية أهم الوزارات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية الزراعية والريفية.

ويستهدف هذا المحور تطوير القدرات المؤسسية والبشرية المطلوبة لقيادة وتنفيذ برامج وسياسات ومشروعات التنمية الزراعية والريفية المستدامة تحقيقاً لأهداف الإستراتيجية الزراعية بكافة أبعادها الإنتاجية والبيئية والاجتماعية والإقتصادية، والتأكد من تحقيق تلك الرؤى والأهداف من خلال الإطار الزمني والمرتكزات المتفق عليها في طيات الإستراتيجية.

وسيتم تحديد البرامج التنفيذية المطلوبة لتدعيم القدرات المؤسسية بالقطاع الزراعي في ضوء الأسس التالية:

1. التقيد بما ورد في استراتيجية التخصيص الصادرة من المجلس الاقتصادي الأعلى برقم (23/1) وتاريخ 1423/3/23 هـ عند تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والمحاجر الصحية ومختبرات التشخيص والعيادات البيطرية.
2. التقيد بإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية الزراعية المستهدفة بالتخصيص بشرط ألا يحل محلها احتكارات خاصة مع مراعاة البعد الاجتماعي عند التخصيص.
3. إعطاء إهتمام خاص للتعاقب السليم في تطبيق إجراءات التحرير لضمان نجاح برنامج التخصيص وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.
4. الاستفادة من الأموال المعادة للدولة من جراء بيع أسهمها في الشركات الزراعية المساهمة، وذلك من خلال:
 - تشجيع إنشاء شركات جديدة تضع الدولة لها مجالات تخصصها وتوفر الحوافز لتأسيسها، كتشجيع الزراعات في البيوت المحمية أو تشجيع المحاصيل التي تستهلك مياه قليلة وتقنية عالية للتوسع الرأسي وترشيد استخدام المياه بدلاً من التوسع الأفقي.
 - دعم البنيات الأساسية والخدمات المساندة غير الموجهة لمنتجات مباشرة مثل البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي ونظم التكافل الزراعي وغيرها. وهذا الدعم لا يخالف قواعد وإجراءات اتفاق الزراعة المقدم من منظمة التجارة العالمية.
 - مساندة القطاع الخاص لتدعيم مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الخارجي.
5. مجابهة الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على انسحاب الدولة من بعض الأنشطة في القطاع الزراعي كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجانب المؤسسي أو السياسات الخاصة بتقليل استخدام الموارد المائية، وذلك من خلال إيجاد كيان مؤسسي مساند للحكومة تتوفر فيه الصفة الشعبية. ويقترح أن يتم تحقيق ذلك عن طريق تقوية الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة، وإنشاء جمعيات تعاونية زراعية على أسس سليمة في المناطق التي لا يوجد بها نشاط تعاوني زراعي وتشجيع التنظيمات الأهلية في القطاع.
6. اعتماد برامج موجهة لمساعدة صغار المزارعين لتقليل الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية والمؤسسية في القطاع الريفي وأثر السياسات الزراعية الداعية لتعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل الموفرة للمياه من خلال مساعدة صغار المزارعين في الارتقاء بكفاءاتهم الإنتاجية وحفزهم لتبني التقنيات الإنتاجية الملائمة.
7. الاعتماد على استمرارية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية بالوزارة و للمزارعين بكافة أنحاء المملكة.
8. المساندة في تطوير المناهج الدراسية في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية وتحسين برامجها ومحتواها العلمي والعملية بما يتناسب والتطور السريع في أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة لتخريج كوادر بشرية متخصصة في مجالات الزراعة الحديثة.
9. زيادة الوعي لدى عناصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة في مجالات اهتماماتهم وأنشطتهم الزراعية حتى تتمكن تلك القيادات من تعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات فيما بين فئات أوسع من المزارعين.
10. تشجيع القطاع الخاص للإسهام في مجالات التدريب المتخصص قبل وأثناء العمل.

ويتم تنفيذ هذا المحور من خلال برنامجين يرتبط الأول بالتطوير المؤسسي لوزارة الزراعة والثاني بتطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة.

1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة

يعد البناء المؤسسي لوزارة الزراعة من أكثر الهياكل التنظيمية تعقيداً، وذلك لتنوع المهام التي تقوم به الوزارة بين المهام البحثية والإرشادية والتخطيطية والرقابية والإنتاجية، إلى جانب وضع السياسات وتوفير المعلومات. ونتيجة لذلك فقد تنوعت وحدات الجهاز الإداري للوزارة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المناطق. ويتسم الهيكل التنظيمي للوزارة بكونه خليط بين وحدات البعض منها قائم على أساس وظيفي، والبعض الآخر على أساس سلعي، والبعض على أساس نوعي، والبعض على أساس جغرافي، والبعض الآخر على أساس تاريخي. ويتبع وزارة الزراعة العديد من الهيئات العامة التي لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات أفقية أو رأسية.

أ. المبررات الرئيسية

يستوجب الإسراع في التطوير المؤسسي والتنظيمي لوزارة الزراعة للتصدي للمشكلات الراهنة والتحديات المستقبلية التالية:

1. عدم وجود إطار تنظيمي بالوزارة والمناطق للمساندة الفعالة في رسم السياسات الزراعية وتحليل آثارها المتوقعة المباشرة وغير المباشرة وفي المدى القريب والبعيد وعلى استغلال الموارد المائية والأرضية المتاحة ومدى استدامتها.
2. عدم وجود أطر أو وحدات متخصصة لتنظيم وتدعيم التنسيق مع الوزارات والهيئات الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية.
3. عدم وضوح المسؤوليات بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء بخصوص إدارة الموارد المائية وإدارة مياه الري بقطاع الزراعة.
4. عدم وجود إطار تنظيمي محدد مختص بالتنمية الزراعية الريفية تابعة لوزارة الزراعة بالمناطق.
5. الأنشطة التي تنفذها الهياكل المعنية بالتنمية الزراعية الريفية بالوزارة مجزأة ومقسمة بسبب تداخل وتعارض الاختصاصات، وغموض وعدم تحديد الصلاحيات وغياب التوصيف الوظيفي.
6. طريقة العمل بإدارات الوزارة تتسم بالتنظيم المركزي ذو التوجه الإداري مع سيطرة وسيادة المهام الإدارية على حساب دعم الأنشطة التنموية الميدانية.
7. نقص وعدم ملائمة الموارد البشرية بإدارات الوزارة وفروعها بالمناطق مع عدم كفاية وملائمة نظام التدريب بالوزارة.
8. غياب أو ضعف أداء الأنظمة والعمليات الأساسية المتعلقة بنظم المعلومات القطاعية، وبرمجة ومتابعة وتقييم أنشطة هياكل الوزارة، ووضع ومتابعة وتقييم الخطط التنموية وخطط العمل ذات العلاقة بالتنمية الزراعية الريفية.
9. محدودية برامج وأنشطة البحوث العلمية، الخدمات الإرشادية، والمعلومات التسويقية، وضبط الجودة التي تستهدف صغار المنتجين الزراعيين الريفيين وتلاءم ظروفهم وتناسب احتياجاتهم.
10. ضعف العلاقات التنسيقية بين الوزارة والوزارات والجهات الأخرى المعنية بالتنمية الزراعية الريفية خاصة على المستوى الميداني.
11. عدم مطابقة الاحتياجات الوظيفية مع مؤهلات شاغلها، والتركيز على الترقى الإداري حسب الوظائف الشاغرة مع عدم الإهتمام بالخبرة الفعلية والفنية في مجال الوظيفة الشاغرة.
12. التخفيض المتلاحق في الميزانية المقررة لوزارة الزراعة يستلزم زيادة كفاءة إستغلال الموارد المالية المحدودة المتاحة للقطاع.

ويجب إعطاء الأهمية القصوى لهذا البرنامج وإعتباره ضمن الأولويات التي يجب تنفيذها فور البدء في تنفيذ الإستراتيجية. ويتطلب ذلك استكمال ودعم التعاون الحالي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في هذا المجال ليشمل كافة البرامج المشتملة بهذا المحور.

ب. الأهداف الأساسية

1. إعادة صياغة الهيكل المؤسسي على أساس وظيفي بما يسمح برفع كفاءة الأداء.

2. إزالة التناقض والازدواجية في الأدوار بين الوحدات المختلفة بالإطار المؤسسي.
3. توفير الظروف الإدارية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية لقطاع الزراعة.
4. توفير الإطار المناسب لزيادة التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء بخصوص إدارة الموارد المائية بالمملكة وإدارة مياه الري بقطاع الزراعة.
5. توفير وتطوير الأنظمة الهيكلية والأطر المؤسسية والفنية للثروة السمكية بما يتناسب مع وضع السياسات العامة والتخطيط وتصميم البرامج الطويلة والقصيرة المدى لتنمية وتطوير الثروة السمكية والأجهزة التي تتعامل معها وإصدار اللوائح التنظيمية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 14 وتاريخ 1408/1/21 هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/9 في 1408/3/27 هـ.
6. وجود هياكل معنية بالتنمية الزراعية الريفية بوزارة الزراعة تعمل وفق إطار محددة، لا مركزية، بتحديد واضح للصلاحيات، موجه فنياً، تعمل من خلال أنظمة وعمليات أساسية، وفق برامج وخطط، وتتوفر بها الكوادر الكافية المؤهلة للقيام بالعمل.
7. وحدات أبحاث زراعية فاعلة تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى على إعداد وتنفيذ دراسات وأبحاث علمية شاملة ومتخصصة داعمة للتنمية الزراعية وملبية لاحتياجات صغار المنتجين الريفيين.
8. نظام معلومات متكامل لجمع وتحليل وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير البرامج والخطط الخاصة بالتنمية الزراعية الريفية.
9. جمعيات تعاونية زراعية أو تنظيمات لصغار المنتجين الريفيين ذات عضوية مناسبة، بقيادات مؤهلة فنياً وإدارياً، بأداء مؤسسي فاعل يلبي مختلف احتياجات الإنتاج الزراعي لصغار المنتجين الريفيين.
10. علاقات تنسيقية فاعلة مع تحديد وتكامل الأدوار على المستوى الميداني بين الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالتنمية الزراعية الريفية بما يعود بالنفع على صغار المنتجين الزراعيين الريفيين.

ج. المكونات الرئيسية

يستلزم تطوير القدرات المؤسسية تنفيذ الأولويات التالية من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى التي سيتم الشروع في إعدادها فور إقرار الإستراتيجية:

1. التطوير المؤسسي لدعم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية:

- إصدار القرارات اللازمة لتكوين لجنة التسيير للمتابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية برئاسة معالي وزير الزراعة.
- تحديد مهام قسم السياسات الزراعية المقترح تكوينه بشعبة التخطيط بالإدارة العامة للدراسات والتخطيط والإحصاء لتشمل متابعة تنفيذ الإستراتيجية من خلال عمل الإدارة كسكرتارية للجنة العليا لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية (كما سيأتي ذكره في الفصل السادس).
- إنشاء وحدة لإدارة المخاطر الزراعية تتبع مكتب معالي وزير الزراعة.
- استحداث نظام للتقييم والمتابعة وتحديث الخطط والبرامج على أساس نتائج التقييم، وكذا وضع نظام لتقييم ومتابعة أداء العاملين بمختلف وحدات الوزارة على أن يشارك في وضعه جميع العاملين، وأن يصبح هذا النظام هو الأساس في تقرير الحوافز والمزايا والترقيات.
- تطوير منهجيات وأساليب عمل ووضع سياسات وخطط عمل تنفيذية لتحقيق إستراتيجية التنمية الزراعية بالمملكة يتم ترجمتها إلى خطط زمنية دورية (قصيرة و متوسطة) و قطاعية، ومناطقية، وعلى كافة مستويات العمل التنفيذي والتشغيلي مع متابعة وتقييم تنفيذ هذه الخطط بشكل منتظم.

2. أولويات التعديلات المؤسسية بهيكل الوزارة:

- الاقتراحات المذكورة باستراتيجية تمثل إطاراً مرحلياً لحين الانتهاء من الدراسة المتكاملة للتطوير المؤسسي للوزارة.
- استكمال دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف وحدات ومكونات وزارة الزراعة من خلال التعاون الفني القائم مع منظمة الأغذية والزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقي الوحدات وتحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفي.
- تحديد دور ومهام وزارة الزراعة والهيئات الحكومية التابعة لها في الآتي: البحوث، والإرشاد، ووضع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وتخطيط وتنفيذ الاستثمارات العامة المحفزة للقطاع الخاص وتوفير المعلومات والبيانات

- والإحصاءات، وحماية البيئة وتنمية وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية والزراعية (الدور الرقابي)، تهيئة المناخ الإستثمارى المناسب للقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية بالقطاع، ودعم مؤسسات المزارعين خاصة صغارهم، والمشاركة في وضع المواصفات والمقاييس للمنتجات والمدخلات الزراعية، والقيام بدور فعال في تنفيذ السياسات المستجدة مثل الاستثمار الزراعي الخارجي والتكافل الزراعي وغيرها.
- تحديد الحجم الأمثل للوزارة ومراجعة مهامها وأدوارها التفصيلية بناء على الحجم الأمثل بناء على توجهات وإحتياجات تنفيذ الإستراتيجية فور إقرارها.
- الإسراع في تحديد مسئوليات الوزارة في إدارة مياة الري بالقطاع من خلال التنسيق المباشر مع وزارة المياة والكهرباء ومن خلال اللجنة العليا للمياة المقترحة.
- تحديد مهام الإدارة العامة للمياة بالوزارة وتنسيق دورها مع الجهات والهيئات التنفيذية الأخرى المتعلقة بالمياة داخل إطار الوزارة وخارجها بناء على دور الوزارة في إدارة موارد مياة الري بالقطاع كما سيتم تحديد من خلال اللجنة العليا للمياة والتنسيق مع وزارة المياة والكهرباء فور إقرار الإستراتيجية، مع ضرورة إدراج إدارة مياة الري بالقطاع، والإشراف على تطوير الري، بالزراعات المحمية، والبعلية، وتطوير كفاءة إستخدام مياة الصرف الصحي والزراعي المعالجة من ضمن إهتمامات الإدارة.
- مراجعة وتطوير الهياكل المعنية بالتنمية الزراعية الريفية بوزارة الزراعة مع إيجاد إطار تنسيقي بينها مع تدعيم إدارة التنمية الزراعية الريفية بالوزارة.
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز متخصص في نقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع باختلاف مناطقهم وبحيث يعتمد على المشاركة المجتمعية، ووضع الإطار المؤسسي للربط بينه وبين وحدات البحوث داخل وخارج وزارة الزراعة.
- تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المنتجين والمشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة مع تحديد دور الوزارة وطبيعة التعاون والتنسيق مع المركز الوطنى للمعلومات الزراعية المزمع إنشائه.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات للمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومراقبة تداول تلك المستلزمات في الأسواق، وإيجاد الآليات والإمكانات التي تتيح له القيام بهذا الدور بالكفاءة المطلوبة.
- إنشاء أطار تنسيقي للجهات المعنية بالتنمية الزراعية والريفية على مستوى المديرية والمناطق.
- إنشاء وتفعيل نظام معلومات الإدارة⁶⁵ لربط الميزانية والمصروفات مع الأنشطة والنتائج.

3. أولويات التشريعات:

- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له وذلك حتى يمكن تطويرها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية وتهيئة الاقتصاد السعودي للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إستكمال التشريعات المناسبة للتوسع فى تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية او تنظيمات لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- وضع التشريعات المناسبة لتفعيل التكافل الزراعى كما تم مناقشته سالفاً.

4. التدريب ورفع القدرات الفنية والكوادر البشرية:

- التأكد من تكوين مجموعة عمل ذات إمكانات فنية متميزة تلحق بقسم تحليل السياسات الزراعية بالإدارة العامة للدراسات والتخطيط والإحصاء مع إمكانية الدعم الفني من المنظمات الدولية لتقديم برنامج مساندة فنية لتطوير القدرات البشرية فى المركز الرئيسي بالرياض والمناطق فى هذا المجال لتحقيق هذا الهدف الحيوي لنجاح متابعة وتقييم وتنفيذ الإستراتيجية.
- توحيد جهات التدريب وتنمية القوى البشرية وتجميع إمكاناتها في جهاز واحد مسئول عن التدريب المستمر للجهاز الوظيفي.
- توفير البعثات والمهام العلمية الداخلية والخارجية للباحثين في الإدارات المختلفة والمراكز البحثية الزراعية والربط بين هذه المراكز والمراكز البحثية والجامعات السعودية والعربية والأجنبية لضمان استمرارية التطوير المعرفي والإبتكاري للباحثين.

⁶⁵ Management Information System (MIS)

- استكمال برامج تطوير مراكز التدريب الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتنفيذ برامج التدريب المقترحة.

• ترقية الكوادر البشرية وفقاً للدرجات الوظيفية في نفس تخصصها أو في الإدارات ذات الصلة. وسوف يتم من خلال الخطة التنفيذية الأولى للإستراتيجية وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة اقتراح هيكل متكامل للوزارة ومؤسس على مبادئ الإدارة بالأهداف وسيتم من خلاله تحديد أولويات التنفيذ والتطوير. إلا أنه يتضح أن أولويات هذا العمل تتطلب بجانب المكونات المذكورة أعلاه، إلقاء الضوء على المتطلبات الرئيسية في هذا المجال والتي لها تأثير مباشر على البدء في تنفيذ الإستراتيجية ومتابعتها وتقييمها ولتلبية أهم الإحتياجات العاجلة للوزارة. ويشمل ذلك البرامج الفرعية التالية والتي سيتم عرض تفاصيلها في الجزء الثاني:

- البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا - تطوير الإرشاد المائي/الإروائي.
- البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء.
- البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات.
- البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء.

2.7.5 برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة

أ. المبررات الرئيسية

1. عدم كفاية القدرات الفنية المؤهلة في كافة إدارات الوزارة ومؤسساتها.
2. نقص خبرات ومهارات العديد من القدرات الفنية في كافة إدارات الوزارة ومؤسساتها.

ب. الأهداف الأساسية

1. ترقية المهارات العلمية والفنية والإدارية في نفس مجال التخصص، بما يخدم السرعة في أداء العمل وتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.
2. الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف، إلى غير ذلك من المجالات التي توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والتخصصية وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطورة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.
3. إتاحة الفرصة للعاملين خاصة الشباب منهم للاحتكاك مع نظرائهم على المستوى الدولي نقلاً للخبرات وارتقاءها بمستوى المهارات البحثية.
4. العمل على استفادة وزارة الزراعة من الدعم الفني في مجال بناء القدرات الفنية الإدارية والتنظيمية من المؤسسات أو التنظيمات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وخصوصاً برنامج التعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة وما يتضمنه من مشروع تحسين مراكز التدريب الزراعية بالمملكة وبما يمكنها من المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتنمية الزراعة.

ج. المكونات الرئيسية

1. دعم البعثات الخارجية للحصول على الدرجات العلمية في المجالات الزراعية الحديثة.
2. الاشتراك في الندوات والمؤتمرات وورش العمل والبرامج التدريبية محلياً ودولياً.
3. دعم وتفعيل بروتوكولات التعاون البحثي والتدريب مع جهات ومؤسسات دولية ودول خارجية.
4. التوسع في الزيارات والمهام العملية والتدريبية الداخلية والخارجية.
5. التوسع في التدريب من خلال الممارسة والدورات التدريبية الداخلية للكوادر الفنية والإدارية.
6. عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل إقليمية متخصصة لعناصر وقيادات مختارة من الوزارة.
7. توفير أماكن ومراكز تدريب متخصصة ومجهزة بكافة إدارات ومديريات الزراعة.

8. تطوير وترقية المهارات لدى الكوادر العاملة في مجال إدارة ومتابعة الملفات ذات الصلة بالزراعة في إطار الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية، وبخاصة في مجالات التفاوض وإعداد الدراسات والتقارير.
9. تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال إدارة نظم المعلومات، وكيفية استخدام نظم المعلومات في الارتقاء بكفاءة الأداء الإداري والبحثي والإرشادي.
10. تنمية المهارات في كافة مجالات الأنشطة الزراعية.
11. الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف، إلى غير ذلك من المجالات التي توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والتخصصية وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطورة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.
12. توحيد جهات التدريب وتنمية القوى البشرية وتجميع إمكانياتها في جهاز واحد مسئول عن التدريب المستمر للجهاز الوظيفي.
13. التنفيذ المتسارع للجوانب التدريبية وتوفير البنية الأساسية للتدريب والتنمية البشرية من خلال مشروع تحسين مراكز التدريب بالمملكة من خلال دعم مراكز التدريب في الرياض والقصيم والإحساء وجازان.
14. تطوير البرامج والموارد التدريبية بما يؤدي إلى تنمية قدرات ومهارات الجهاز الوظيفي بالوزارة ومؤسساتها بصورة مستدامة.

وسيتم تحديد إحتياجات التدريب من خلال مشروع التعاون الفني بين الوزارة ومنظمة الأغذية والزراعة، وخطة العمل التنفيذية الأولى إلا أن هناك مجالات ذات أولوية خاصة تتعلق بالقدرة على بدء متابعة تنفيذ الإستراتيجية وقدرة الوزارة ولجنة التنسيق على أداء عملها وهي تمثل البرامج الفرعية التالية لتأهيل الكوادر الفنية أولوية للشروع في تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية بدون تأخير والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في الجزء الثاني:

- البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال التسويق الزراعي.
- البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء.

8.5 : محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوك المزارعين

بالرغم من وعى المزارع السعودي ورشده في اتخاذ القرارات بناء على المعطيات التي تواجهه من الناحية المناخية الإقتصادية والسوقية، فمزال يواجه القطاع الزراعي بالمملكة تحديات عديدة فيما يتعلق بالمشاركة الجماعية والمنظمة والفعالة للمزارعين. حيث مزال يتسم سلوك المزارعين في غالبية الأحوال بالفردية وغياب روح العمل الجماعي التعاوني الإنتاجي والتسويقي والذي سوف يؤدي تطويره بدون شك الى زياد قدراتهم التساومية بالأسواق وفي كافة التعاملات الإنتاجية والتسويقية.

فما زال يواجه صغاراً لمنتجين الزراعيين الريفيين وتنظيماتهم العديد من المشكلات الراهنة والتحديات المستقبلية والتي تنعكس على برنامج التطوير المؤسسي والتنظيمي ومن أهمها:

1. الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة محدودة العدد والنشاط ويعزى ذلك إلى ضعف ثقافة التعاون المؤسسي، وضعف الأداء المؤسسي، والاعتمادية الشديدة على الدولة.
2. ضعف القدرات الفنية والإدارية للقيادات والأجهزة التنفيذية للجمعيات التعاونية مع عدم توفر جهات مختصة للتأهيل في العمل التعاوني.
3. عدم كفاية التنظيمات الأهلية المهتمة بالقطاع الزراعي والريفي.
4. صغار المنتجين الزراعيين الريفيين يتسمون بالانزعة الفردية في العمل الزراعي، وتدني المستوى الفني والتشغيلي، وعدم مباشرة العمل الزراعي أو الإشراف عليه، ومحدودية القدرات المالية ويعود ذلك إلى محدودية خدمات التوجيه الفني والإداري الموجهة لخدمتهم وغياب مشاركتهم في تحديد المشاكل، وتقدير الإحتياجات، واختيار الحلول والأساليب التي تتوافق مع ظروفهم المتفاوتة والمختلفة.

ويشمل هذا المحور توجهات نحو ضرورة إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في كافة المجالات، وذلك على مستوى المزارعين والشركات الزراعية. ويمكن زيادة تفعيل دور مراكز التدريب بالرياض والقصيم والإحساء وجازان في هذا المجال. كما يهتم المحور بضرورة تطوير البرامج الإعلامية والاتصالات نظراً لمحدودية البرامج الإعلامية الموجهة للمزارعين ضمن الخريطة الإعلامية للأجهزة الإعلامية خاصة المرئية منها، واقتصار تناولها على موضوعات تقليدية ضعيفة الإعداد والإخراج وغير جاذبة لانتباه المزارعين مما يضعف من أثرها الإعلامي كما هو موضح بالجزء الثاني.

وعليه فسيتم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية في هذا المحور عن طريق البرامج المحددة التالية:

- برنامج تطوير التعاونيات الزراعية.
- برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي.
- برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين.
- برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات في تعديل سلوك المزارعين وقضايا التنمية الريفية.
- برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية.
- برنامج تطوير التنظيمات التسويقية لصغار المزارعين.

1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية

ان مجابهة الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على انسحاب الدولة من بعض الأنشطة في القطاع الزراعي كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب المؤسسي، يمكن ان تكون من خلال إيجاد كيان مؤسسي مساند للحكومة تتوفر فيه الصفة الشعبية. ويقترح أن يتم تحقيق ذلك عن طريق تقوية وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة حالياً، وإنشاء جمعيات تعاونية زراعية على أسس سليمة في المناطق التي لا يوجد بها نشاط تعاوني زراعي. فمازال إجمالي عدد التعاونيات الزراعية بالمملكة يبلغ نحو 49 جمعية فقط، ويبلغ إجمالي العضوية نحو 8500 عضواً (بنسبة حوالى 0.03% من إجمالي السكان). هذا مع ضرورة العمل على زيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وتطوير أدائها وتدعيمها بما يمكنها من المساهمة في جهود تسويق الإنتاج الزراعي، والمساعدة في تطبيق التركيب المحصولي على أساس الميزة النسبية للمناطق، والمشاركة مع القطاع العام في دعم البحوث والإرشاد الزراعي، والمساهمة في جهود ترشيد استخدام الموارد المياه والموارد الطبيعية الأخرى النادرة بما يخدم اهداف التنمية الزراعية المستدامة.

أ. المبررات الرئيسية

1. غياب الوعي التعاوني الزراعي الكافي على كافة المستويات التنظيمية، كما أن سلوك المزارعين تجاه تكوين وتأسيس التعاونيات لا يتسم بالجدية والرغبة.
2. ضعف المراكز المالية للكثير من التعاونيات بما لا يمكنها من إقامة مشروعات ذات حجم اقتصادي.
3. عدم توافر المقار المناسبة والتي تسمح للعاملين القيام بوظائفهم بكفاءة، فضلاً عن عدم توافر المخازن المجهزة لمباشرة أنشطة الجمعية.
4. عدم توافر الكفاءات الإدارية سواء بين الجهاز الوظيفي أو بين أعضاء مجلس الإدارة المنتخب.
5. تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها وعدم قدرتها علي توفير احتياجات أعضائها من مستلزمات الإنتاج.
6. صورية انعقاد الجمعيات العمومية وذلك لفقدان الكثير من الأعضاء الإحساس بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات.
7. عدم توفر التمويل الكافي الذي يمكن التعاونيات من تقديم الخدمات المطلوبة لأعضائها بسبب عدم قدرتها إنشاء البنية التحتية وشراء الأصول والاستثمارات المملوكة للتعاونيات.
8. أهمية مشكلة ندرة مياه الري والحاجة إلى تطوير نظم الري الأمر الذي يعزز قدرة التعاونيات بأن تكون إطاراً مؤسسياً فاعلاً في تنفيذ عمليات التطوير وكذا صيانة وتجديد شبكات الري.

ب. الأهداف الأساسية

1. تشجيع ودعم قيام التعاونيات المختصة في مجالات تسويق المنتجات النباتية والحيوانية وإنتاج المخصبات وخلافه من خلال الدعم الفني وتوفير التمويل طويل ومتوسط الأجل بشروط مناسبة.

2. تقوية دور التعاونيات في توفير المعلومات والإعلام المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي بصفة عامة والمتعلقة بالتسويق بصفة خاصة.
3. تنمية الموارد البشرية للتعاونيات وتطوير البرامج والموارد التدريبية بما يؤدي إلى تنمية قدرات ومهارات الجهاز الوظيفي والجهاز المنتخب.
4. توسيع وتنوع أنشطة التعاونيات حتى يمكنها خدمة أعضائها بدرجة أكبر وزيادة دخولهم المزرعية.
5. التعاون مع الجهات المعنية لتحقيق دور تنموي اجتماعي واقتصادي عن طريق خلق فرص عمل للشباب السعودي في كافة المجالات الزراعية ومجال التسويق الزراعي بصفة خاصة.

ج. المكونات الرئيسية

1. تعديل التشريعات الخاصة بإدارة وإنشاء وطرق عمل التعاونيات بما لا يتعارض مع استقلال التعاونيات حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السعة والسوق وإعادة صياغة دور الجهة الإدارية بما يتفق ومبدأ ديمقراطية الإدارة والرقابة الذاتية.
2. تدعيم دور الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال :
 - إصدار نظام الجمعيات التعاونية الجديد.
 - قرار مجلس الوزراء رقم 268 بتاريخ 1423/11/24.
 - لائحة تمويل الجمعيات التي أقرها البنك الزراعي العربي السعودي في اجتماعه رقم 402 بتاريخ 1429/3/28.
3. عمل برنامج جاد وشامل لتوعية صغار المزارعين بالتعاون وأهميته، وما يمكن أن يساهم به في التغلب على مشكلاتهم الإنتاجية والتسويقية وتحسين قوتهم التفاوضية بالأسواق.
4. إنشاء وتكوين تنظيم تعاوني زراعي شامل ومتكامل في المملكة والإسراع في خطوات تكوين وهيكله المجلس الأعلى للتعاون بالمملكة وتحديد مهامه واختصاصاته.
5. إعادة النظر في الجهات المسؤولة عن الجمعيات التعاونية الزراعية عموماً.
6. إنشاء أو تفعيل أدوار الجمعيات التعاونية ومراعاة ظروف المناطق في اختيار نوع الجمعية التعاونية التي تناسب طبيعة منتجاتهم وظروفهم الجغرافية، والتركيز على الجمعيات التعاونية المتخصصة.
7. تفعيل الاستفادة من الدعم الذي يقدمه صندوق التنمية الزراعية والخاص بإمكانية إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بنسبة 100% من رأس المال مع استخدام هذا النظام كبديل لإقراض المزارعين الصغار، حيث أن ذلك يضمن كفاءة استخدام الآلات والمعدات الزراعية، وفي نفس الوقت يكفل ضمان سداد القروض من قبل الجمعية بما يسهل عمليات التحصيل وسرعة دوران رأس المال.
8. إنشاء جمعيات تعاونية لمنتجي الأسماك وتفعيل دورها الهام في تنمية المزارع السمكية من خلال تبني طرح إقامة مشاريع استزراع سمكي غير مكلفة ولا تتطلب مساحة كبيرة من الأرض أو تقنية عالية وتوفير مستلزمات الإنتاج وخفض تكاليفه وإيجاد فرص العمل بالمناطق الساحلية، وتنمية وتطوير حظرات صيد الأسماك بالمناطق الريفية الساحلية واستبدالها بنظام الأقفاص بهدف زيادة الإنتاجية السمكية في وحدة المساحة وبالتالي زيادة العائد المالي.

2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي

يمثل تطوير التعليم الزراعي مع البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي مثلث متكامل للتنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويجب أن يتم تطوير التعليم الزراعي عن طريق وزارة التعليم العالي ومجالس الجامعات والمعاهد المختصة، إلا أنه عادة ما يتم إغفال دور ومتطلبات القطاع الزراعي ممثلاً في وزارة الزراعة والقطاع الخاص وصغار المزارعين والصيادين والرعاة في هذا الخصوص. ولذلك فيعتبر المساهمة في تطوير التعليم الزراعي ليلبي الاحتياجات الفعلية للقطاع وليفقد التنمية الزراعية والريفية بكافة أبعادها برنامج هام يقود القائمين على العملية التعليمية بالمملكة ولكن بمساهمة فعالة من وزارة الزراعة والمزارعين والقطاع الخاص على وجه الخصوص لكي ينبع هذا التطوير من واقع الاحتياجات الفعلية لتطوير القطاع في المدى الطويل.

يشمل برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي إعداد وتأهيل الكوادر البشرية للعمل في مجالات الزراعة المختلفة من خلال تطوير المناهج الدراسية في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية وتحسين برامجها ومحتواها العلمي والعملية بما يتناسب والتطور السريع في أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة لتخريج كوادر بشرية متخصصة في مجالات الزراعة الحديثة. ويرتبط هذا البرنامج ببرنامج تطوير الموارد البشرية بقطاع الزراعة الذي تم مناقشته في بند (1.3.5).

أ. المبررات الرئيسية

1. على الرغم من تزايد عدد المؤهلين (حملة بكالوريوس العلوم الزراعية والبيطرية) زيادة كبيرة خلال هذه الفترة. إلا أن التعليم الزراعي والبيطري بكافة مستوياته ومراحلها أصبح يعاني من ضعف القدرة على الإعداد الجيد للخريجين وتزويدهم بالمستوى المعرفي والمهاري التطبيقي الذي يتطلبه سوق العمل في ضوء نقص الإمكانيات والوسائل التعليمية ومحدودية الموازنات السنوية.
2. اختلال التسلسل الهرمي للكوادر البشرية العاملة في مجالات الأبحاث الزراعية والتعليم الزراعي حيث تزداد نسبة كبار السن على رأس الهرم الوظيفي في حين تنكمش القاعدة العددية لهذا الهرم الوظيفي، الأمر الذي يعنى أن الفترة القادمة سوف تشهد انكماشاً حاداً في الكوادر البحثية والعلمية المتخصصة بالقدر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على أداء الجامعات والمؤسسات البحثية الزراعية ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.
3. ضعف منظومة ومستويات التعليم الزراعي بمراحلها المختلفة وضعف مواكبته للمتطلبات الحقيقية لسوق العمل يمثل عقبة شديدة الأثر على مسيرة التنمية الزراعية.
4. نقص الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف، إلى غير ذلك من المجالات التي توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والخصخصة وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطورة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.

ب. الأهداف الأساسية

1. تطوير برامج التعليم الزراعي في مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية في الاتجاه الذي يحقق التوازن والتكامل بين الجوانب الأكاديمية والجوانب التطبيقية العملية وفق المستجدات العلمية الدولية.
2. ربط البرامج التعليمية الزراعية ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل والمستجدات الفنية والتطبيقية.
3. تطوير مناهج التعليم الزراعي لبرامج الهندسة الزراعية مع التركيز على تطوير أساليب ونظم الري المتطورة والمرشدة لاستخدام المياه والملائمة للتربة الزراعية ودرجة الحرارة المرتفعة حتي يمكن زيادة العائد علي وحدة المياه.

ج. المكونات الرئيسية

1. إعداد وتبنى الإطار المؤسسي و التشريعي الذي يكفل إمكانية تمويل القطاع الخاص للبحوث التي تقوم بها الجامعات والهيئات البحثية الأخرى لخدمة المجتمع.
2. إعداد وتبنى الإطار المؤسسي والتشريعي الذي يتيح استخدام الجامعات والمعاهد كأساس للمساهمة في تقديم المشورة الإرشادية في كافة المجالات. ويتطلب ذلك توفير الإطار المناسب لأعضاء هيئات التدريس من تقسيم جهودهم ووقتهم بين المشاركة في خدمات التدريس والأبحاث والإرشاد.
3. مراجعة المناهج والبرامج الدراسية التي تخص قطاع الزراعة بالتعاون مع القطاع الخاص، واقتراح مسارات دراسية جديدة تلائم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل مثل إدارة الأعمال المزرعية، وتحليل السياسات الزراعية، والإرشاد الزراعي والتطوير التكنولوجي للزراعة، وتكنولوجيا المعلومات الزراعية، والآلات الزراعية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا النانو في المجال الزراعي، الزراعة النظيفة والعضوية، والأمن المائي وتقنيات المياه الجوفية، وأساليب الري المتطورة، والتوازن البيئي لمكافحة التصحر، والتغيرات المناخية والأرصاء الزراعي، والاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة والتصنيع السمكي، وتقنية التصنيع الغذائي وسلامة الغذاء، وعلوم التغذية، وتقنية الآلات والمعدات، وعلوم المبيدات والسموم الزراعية والمتبقيات.
4. الاستمرار في توسعة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية (جامعات، مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني) في التخصصات التي يتطلبها القطاع الزراعي وتوجيه سياسة القبول في هذه المؤسسات بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
5. دعم التوظيف بوزارة الزراعة عن طريق خلق وظائف جديدة تتناسب مع المناهج والبرامج الدراسية التي تخص قطاع الزراعة، كأخصائيين للتسويق الزراعي، وتكنولوجيا المعلومات، والإرشاد الزراعي، والتطوير التكنولوجي للزراعة وغيرها من التخصصات.
6. توسعة مرافق التعليم الفني والتدريب المهني الزراعي في المناطق الزراعية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بالتعليم الزراعي بكافة مستوياته.

7. التمثيل المتبادل بين المؤسسات التعليمية والجهات التنفيذية في المجالس واللجان ذات العلاقة والاهتمامات المشتركة. والمناظرة.
8. إتاحة فرص للتدريب والممارسات العملية لطلاب المدارس والمعاهد والكليات الزراعية في الإدارات والهيئات والشركات الزراعية.
9. تبادل الخبراء والأساتذة للمشاركة في الأعمال التدريسية والبحثية في كلاً من المؤسسات التعليمية والمراكز والإدارات والهيئات الزراعية.
10. التوسع في المهام العلمية والبعثات الخارجية للقائمين علي التعليم الزراعي بكافة مستوياته.
11. التوسع في اعداد البرامج التدريبية لتنمية قدرات ومهارات الكوادر العاملة في مجال التعليم الزراعي بكافة مستوياته.
12. إنشاء قاعدة بيانات تتسم بالحدثة والشمولية لإتاحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل لجميع الأطراف المستفيدة منها عند الطلب، ويمكن الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة خصوصاً شبكة الانترنت في إتاحة كل هذه العمليات ونشرها.

3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين

أ. المبررات الرئيسية

2. ضعف الوعي لدى قيادات المزارعين بالمستحدث والمفيد من التقنيات الزراعية الإنتاجية والتسويقية.
3. ضعف الجهاز الإرشادي القائم وقلة الإمكانيات المتاحة للوصول لكافة المزارعين بالمناطق البعيدة المترامية الأطراف.
4. وجود بعض الأمثلة الناجحة في مجالات محددة مثل الزراعة العضوية بمنطقة الرياض، والتي يمكن البناء عليها و الاستفادة منها في تعميم مثل تلك التجارب.

ب. الأهداف الأساسية

1. زيادة الوعي لدى عناصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة في مجالات إهتماماتهم وأنشطتهم الزراعية .
2. تحفيز قيام العناصر والقيادات الريفية بتعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات فيما بين فئات أوسع مما سيؤدي الى تغييرات إيجابية في سلوك المزارعين وفي تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالمملكة.

ج. المكونات الرئيسية

1. عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل إقليمية متخصصة لعناصر وقيادات مختارة من المزارعين.
2. الزيارات الداخلية للمزارع والشركات الزراعية للإطلاع على النظم المتطورة والممارسات الحديثة.
3. الزيارات الخارجية للاحتكاك واكتساب المعارف والخبرات المجالات التي لا تتوافر نماذجها محلياً.
4. نشر وتعميم فكرة "مدارس المزارعين" لإدخال مفاهيم جديدة والتدريب على الممارسات الحديثة والمتطورة والبدء في هذا المجال بالقادة الزراعيين.
5. الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المجالات الخاصة بتدريب وترقية معارف ومهارات المزارعين.
6. الاهتمام ببناء وصقل القدرات القيادية للقادة المحليين في مختلف مناطق المملكة.

4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات

أ. المبررات الرئيسية

1. محدودية البرامج الإعلامية الموجهة للمزارعين ضمن الخريطة الإعلامية للأجهزة الإعلامية خاصة المرئية منها، واقتصار تناولها على موضوعات تقليدية ضعيفة الإعداد والإخراج وغير جاذبة لانتباه المزارعين مما يضعف من أثرها الإعلامي.
2. تعاظم دور الأجهزة الإعلامية في توجيه سلوك واتجاهات المتلقين أيا كانوا مستهلكين أو منتجين، وذلك بالقدر الذي يحتم استخدام الإمكانيات الهائلة لهذه النظم الإعلامية في تطوير الأداء الإرشادي والإستثماري والإنتاجي والتسويقي والبيئي في القطاع الزراعي.

3. أتساع وتعدد القنوات الإعلامية الفضائية سواء التابعة للإعلام الحكومي الرسمي أو التابعة للقطاع الخاص، وأيضاً انتشار استقبال هذه القنوات فى المناطق الريفية الأمر الذى يتيح إمكانية إعداد وبث برامج متخصصة لخدمة قضايا التنمية الزراعية، فيما توافرت الموازنات المالية اللازمة، وتم تدعيم الإدارة المختصة بوزارة الزراعة للقيام بهذا الدور.

ب. الأهداف الأساسية

1. تدعيم الجهود الإرشادية الزراعية باستخدام وسائل الاتصال الأكثر حداثة والأقوى فاعلية والأوسع انتشاراً الأمر الذى يزيد من الإنتاجية الزراعية ويوجه الأنشطة الزراعية بما يتناسب واحتياجات الأسواق والاستغلال الأمثل للموارد.
2. تنمية الوعي لدى القاعدة العريضة من الريفيين خاصة شبابهم بالحلول العملية التى تدعم معدلات التنمية وبصفة خاصة فى الجوانب التالية:
 - استخدام التوليفات الإنتاجية المعظمة للإنتاجية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
 - استخدام نظم الري المتطورة ودورها فى تنمية الإنتاجية والحد من الإسراف فى استخدام المياه ومعظمة العائد على إنتاجية وحدة المياه.
 - حث المزارعين على تشكيل مؤسساتهم الطوعية، باعتبار أن العمل الجماعي هو نقطة انطلاق الزراعة وتحديثها.
 - إعلام وتوجيه المزارعين إلى التطورات الحديثة فى مجال الأصناف والسلالات الزراعية الجديدة ومميزاتها وأساليب التعامل معها.
 - تبني سلوكيات تغذية سليمة وصحية من خلال تعديل الانماط الاستهلاكية.
 - توفير معلومات علمية مبسطة عن ضرورات وممارسات سلامة الغذاء.
 - تبني ممارسات اروائية وزراعية جديدة.
 - تبني أنشطة زراعية او مزرعية جديدة تزيد من دخولهم.
3. إلقاء الضوء على متغيرات الأسواق المحلية والدولية وكيفية الاستفادة من الفرص التسويقية التى تتيحها هذه الأسواق.
4. إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات الريفية والأفراد الريفيين على مختلف المستويات.
5. دعم وتطوير وتوفير مختلف الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية.
6. توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي لترشيد القرارات ورفع كفاءة الأداء لمختلف الأنشطة ذات العلاقة .
7. استخدام التقانات المتطورة فى مجال قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية ومواكبة التطورات الحديثة.
8. رفع كفاءة إدارة وتشغيل نظم المعلومات والاتصالات الزراعية .

ج. المكونات الرئيسية

1. بحث تخصيص قناة تليفزيونية للإعلام الزراعي والبيئى على غرار قنوات الرياضة والثقافة وغيرها من القنوات المتخصصة أو على الأقل توسيع مساحة البرامج الزراعية المتخصصة ضمن الخريطة الإعلامية القائمة والتركيز على قضايا التنمية الريفية والبيئة.
2. تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالإمكانات البشرية والمادية التى تمكنها من القيام بدور الموجه الاعلامى، وأن تكون بمثابة الرابط الفعال فيما بين أجهزة الإرشاد والبحث الزراعي وما يدور فيها وما بين مشاكل المزارعين واحتياجاتهم وقضايا التنمية الريفية.
3. دعم البنيات الأساسية والمتطلبات المادية لنظم المعلومات والاتصالات الزراعية.
4. تطوير وبناء القدرات البشرية فى مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات والاتصالات الزراعية.

5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية

على الرغم من الدور الحيوي الذى يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني فى تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي، وما يمكن أن تساهم به فى مجال التنمية الزراعية، إلا أن هذا النوع من المنظمات لم ينتشر بالقدر الكافي ولم يتكون منه حتى الآن سوى عدد محدود للغاية من الجمعيات الأهلية التى اتجهت نحو العمل فى مجالات العمل الإجتماعي التطوعي، إلا ان قليلا

منها اتجة الى العمل في مجالات التنمية الزراعية. ومن المعروف أن هذه المنظمات تمثل حاله من حالات التكتل لفئة من المجتمع ذات مصالح مشتركة في مجال من المجالات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي، وعلى ذلك فإنها تلعب دورا هاما في تنظيم وتنمية المجال أو القطاع الذي تنتمي إليه، إلا أن ضعف التوجه لقيام هذه التنظيمات من ناحية، وجمود التشريعات والقوانين من ناحية أخرى قد ادى الى عدم التوسع في إنشاء تلك المنظمات. وقد تم مناقشة الإحتياج للمنظمات الأهلية لدعم القدرات التسويقية لصغار المزارعين في برنامج (1.5.5) أعلا.

أ. المبررات الرئيسية

1. تعاني معظم مؤسسات المزارعين خاصة الطوعية منها من العديد من أوجه القصور التي تحد من قدراتها على مساندة أعضائها وبصفة خاصة صغارهم، والذين تتعدد وتتنوع مشاكلهم والتي يمكن لهذه التنظيمات المؤسسية أن تؤدي أدواراً فعالة في تذليلها.
2. محدودية القدرات المالية والإمكانيات المادية لتلك المنظمات الأهلية وبالتالي ضعف إقبالهم على استخدام التقنيات الزراعية الملائمة سواء المتعلق منها بنظم الري أو البذور أو التقاوي عالية الإنتاج أو غير ذلك من عناصر التكنولوجيا الزراعية.
3. إرتفاع التكاليف الثابتة وتكاليف التأسيس والتشغيل لتلك المنظمات مما يثقل كاهلها ويعمل على توقفها.
4. ضعف قدرة مؤسسات المزارعين على توفير التسهيلات والمقومات التسويقية الضرورية للعديد من الأنماط الزراعية الأعلى عائد مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وغيرها من الأنماط، والتي تتطلب توافر مخازن مبردة، ونظم للفرز والتدريج والتعبئة إلى غير ذلك من التسهيلات والمقومات التسويقية التي يتعذر توفيرها في حدود إمكانيات المزارع الصغير أو المتوسط.

ب. الأهداف الأساسية

1. الحد من العقبات التي تحد من فعالية هذه التنظيمات لتمكينها من أداء أدوارها بصورة أكثر فعالية وكفاءة في خدمة المزارعين اعضائها .
2. تطوير أداء المؤسسات الزراعية سوف يساعد على تعميق اتجاهات التخصص الإنتاجي وزيادة درجة التكامل بينها في المناطق الزراعة حسب الظروف البيئية والاقتصادية لكل منطقة .
3. زيادة مشاركة قطاع واسع من صغار الزراع في تحقيق أهداف الدولة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة، خاصة من المحاصيل غير التقليدية وذات العائد الأكبر على كل من وحدتي الأرض والمياه.
4. المساهمة بفعالية في تشجيع المزارعين على تطوير ما يستخدمونه من تقنيات في أنشطتهم الزراعية وخصوصا فيما يتعلق بترشيد استخدام المياه، الأمر الذي ينعكس في زيادة العائد من استثمار الموارد الزراعية المتاحة على مستوى المزرعة وعلى المستوى الوطني.

ج. المكونات الرئيسية

1. تعديل تشريعي لتنظيم عمل المؤسسات أو التنظيمات والجمعيات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي يحقق لها المرونة في العمل، مع إخضاع أداؤها لدرجة مقبولة من الرقابة، دون تدخل في شئونها أو إستخدامها لأغراض غير المنشأة من أجلها. ويمكن أن تتولى لجنة مختصة في وزارة الزراعة صياغة التشريع المطلوب وعرضه على جهات الاختصاص.
2. تقديم الإسناد والدعم الملائم لتشجيع قيام هذه التنظيمات الجماعية في صورة قروض ميسره لا تتاح إلا لأعضاء هذه التنظيمات.
3. دراسة إمكانية تبنى وزارة الزراعة مع وزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء "حضانة التنمية"⁶⁶ للجمعيات حديثة التكوين لمساعدتها إدارياً وفنياً في مراحل التأسيس والعمل الأولى.
4. تنمية الوعي بأهمية وجدوى العمل الجماعي عن طريق استحداث برامج إعلامية متخصصة على الخريطة الإعلامية لوسائل الإعلام المرئية أو المسموعة، وكذلك استخدام دور العبادة لحث المواطنين على تبنى العمل الجماعي كوسيلة ضرورية للحد من مشاكلهم وتحسين دخولهم. ويمكن أن يتم ذلك في إطار التعاون الممكن استحداثه لهذا الغرض بين الجهات المختصة في وزارة الزراعة و وزارة الإعلام.

⁶⁶ Developmental Incubators

5. تبنى وزارة الزراعة لبرامج تدريبية مكثفة لكيفية تأسيس وإدارة هذه التنظيمات الجماعية والأساليب الممكنة لزيادة قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية لتغطية نفقاتها. ويمكن في هذا المجال الاستعانة ببعض برامج المعونة الفنية المتاحة لتنفيذ هذا البرنامج، خاصة وأن هناك العديد من التجارب الدولية والمحلية التي طبقت في هذا المجال وحقت نجاحا ملاما.
6. قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفني في مجال بناء القدرات الفنية الإدارية والتنظيمية لتلك المؤسسات أو التنظيمات وبما يمكنها من المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتنمية الريف، وإعتبار تلك المنظمات شريك أساسي لجهاز الإرشاد الزراعي في تنفيذ الخطط والبرامج الإرشادية.
7. الربط بين الجهات البحثية بوزارة الزراعة ومعاهد البحوث ومؤسسات المجتمع المدني وإشراك هذه المنظمات في وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها.
8. الاعتماد على الإدارة الاحترافية في مزاوله أنشطة منظمات المجتمع المدني بدلا من الاعتماد على أجهزة وظيفية معارة من الحكومة.
9. إتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة التعاون مع الشبكات الإقليمية مثل الشبكة العربية للتنمية والبيئة وغيرها من الشبكات الداعمة لبناء القدرات بالمجتمعات المحلية.

الهدف 4: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة

شكل رقم (5-9-1): الأهداف الإستراتيجية ومحاور التطوير والبرامج التنفيذية – الهدف الرابع



9.5 : محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين

يعتبر العنصر البشري هدف التنمية ووسيلتها، وقد أولته المملكة أهمية كبيرة من خلال البرامج والنظم التعليمية والتدريبية لتأهيل وتنمية الكوادر البشرية ومن خلال رفع مستويات الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المناطق الريفية. وتعكس بيانات معايير مستوي المعيشة (خطة التنمية الثامنة) مدي الارتفاع في مستوي معيشة السكان بالمملكة بصفة عامة، وهذا لا يعني عدم وجود بعض المناطق خصوصا المناطق الريفية التي تتطلب مزيدا من الرعاية لتحسين ورفع مستوي معيشة سكانها.

إن قضية الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة لسكان الريف وتقليل الفجوة بين الريف والحضر تمثل ضرورة اجتماعية وإنسانية، كما تمثل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية سواء على المستوى القومي العام أو على مستوى التنمية للقطاع الزراعي بوجه خاص، حيث أن تحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء السكان يدعم قدرتهم كمنتجين على تطوير وزيادة الإنتاج من السلع الغذائية وقدرتهم على الادخار والاستثمار وحماية الموارد، كما يدعم قدرتهم كمستهلكين على الحصول على حاجاتهم من تلك السلع.



كما أن التفاوت في مستوى المعيشة بين الريف والحضر أدى إلى استمرار هجرة السكان من المناطق الزراعية إلى المدن الكبيرة في بعض مناطق المملكة بالرغم من توفر الموارد الزراعية في تلك المناطق بسبب:

- انخفاض أو انعدام الخدمات الأساسية التي تؤثر على الوضع الصحي والتعليمي لسكان الريف.
- عدم وجود حوافز للإنتاج الزراعي.
- محدودية فرص العمل في الأماكن الريفية.

وانفاذاً للأمر السامي الكريم رقم خ/41359 وتاريخ 1423/10/25 هجـرية (2002/12/29م) والقاضي بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر فقد ركزت استراتيجيات التنمية الوطنية على معالجة الفقر، كما تم تضمينه في إستراتيجية الإنماء الإجتماعي، وتم أيضاً إنشاء الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية الذي يهدف إلى مساعدة الفقير ليساعد نفسه.

يركز هذا المحور على الجوانب الاجتماعية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، حيث يمثل التوجه الخاص بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين هدفاً ووسيلة تنمية في ذات الوقت، ولاسيما في مجال التنمية الزراعية. فالأوضاع المعيشية الفقيرة للمزارعين هي السبب الرئيسي، وفي ذات الوقت النتيجة الطبيعية للأوضاع الزراعية الفقيرة والمتخلفة. ومن ثم فلن ينسنى النهوض بالزراعة وتطويرها وتحديثها، ما لم تتحقق تطورات ملموسة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين وللمناطق الريفية بوجه عام، كما أنه لا يمكن تفعيل التنمية المستدامة بدون تنشيط وتفعيل التنمية الريفية والتي تعتبر أداة فعالة لمواجهة ظاهرة الفقر ووسيلة لإعادة التوازن السكاني. وبصفة عامة يهدف هذا المحور إلى:

- تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف.
- زيادة مساهمة المجتمعات الريفية في التنمية الزراعية.
- خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل.
- الاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية وتقليل الهجرة إلى المدن.

فالتنمية الريفية تشمل "تنمية موارد البيئة" و"تطوير المجتمعات الريفية" وتهدف إلى عدم تركيز الحياة في المدن، ومن ثم فهناك ضرورة لإطلاق برنامج ريفي وطني، وتنظيم الدور الاجتماعي من خلال تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، التي توازن بين المصلحتين العامة والخاصة، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية في المجال الزراعي وتوفير القروض الصغيرة وتسهيل إجراءاتها لدعم مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتقتصر الإستراتيجية في هذا المحور ان يتم التنفيذ تدريجياً عن طريق التركيز على مناطق وقرى محددة "كقرى إنتاجية" وفقاً لظروف كل منطقة مع الأخذ في الاعتبار الميزة النسبية والعائد الإقتصادي على المياه والطبيعة الاجتماعية والديموغرافية بالمناطق، وعلى ان يتم توسيع نطاق تنفيذ هذه الأنشطة في قرى أخرى بعد التقييم المتتابع للتجارب وتبعاً لنظام محدد لنشر وتوسيع نطاق التجارب الناجحة.⁶⁷

وفي هذا الإطار تعتبر مسؤولية التطوير المنشود ذات طابع وطني عام تشترك فيها مختلف الجهات والهيئات السياسية والتنفيذية، ويمكن تنفيذ برامج هذا المحور عن طريق التنسيق والتعاون بين وزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات والهيئات المعنية بالتنمية الزراعية. ويشمل ذلك التطوير على العديد من المجالات والأنشطة ومن بينها ما تعالجه البرامج التالية:

- برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة.
- برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية.
- برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية.
- برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات.

⁶⁷ Hartmann, A. and Linn, J., Scaling Up: A Framework and Lessons for Development Effectiveness from Literature and Practice, Wolfensohn Center for Development, Brookings Institution, Washington, D. C., USA, October 2008.

1.9.5: برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة

الصناعات الريفية تتمثل في الحرف والمهن التي يقوم بها أهالي الريف في منازلهم أو في أي مكان آخر محدد، ويستغلون خامات ريفهم في إنتاج منتجات نافعة تسد حاجات المستهلكين وتنعش الريف. والصناعات الريفية أنواع ثلاثة:

- الصناعات الغذائية أو الزراعية: منها صناعة منتجات الألبان وصناعات تجفيف الفاكهة والخضر وتعبئتها وتسكير الفواكه وتمليح الخضار وجرش العدس وتعبئته وصناعة الفريك وإنتاج عسل النحل وتصنيع الزيتون وغيره.
- الصناعات التطبيقية: تشمل هذه الصناعات التطبيقية صناعة النسيج اليدوي للقطن والصوف والحرير وصناعة السجاد والصناعات الجلدية كالأحذية والحقائب والجلود المزخرفة وصناعة النجارة ولعب الأطفال الخشبية وصناعة الفخار والأواني النحاسية وصناعات الخوص والقش والليف وشباك الصيد. وإلى جانب ذلك، هناك الصناعات اليدوية التي تمارسها النساء مثل الحياكة والتطريز وغيره.
- الصناعات الكيماوية البسيطة: وتدخل في هذا الإطار صناعة العطور والتقطير والصابون.

أ. المبررات الرئيسية

- انخفاض مستوى معيشة الأسرة الريفية.
- الدور الأساسي للصناعات الريفية في تشغيل الأيدي العاملة وفي تنشيط دور المرأة في الإنتاج، وأثر ذلك في رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية.
- عدم كفاية الفرص المتاحة لتشغيل الأيدي العاملة.
- محدودية دور المرأة في الإنتاج.

ب. الأهداف الأساسية

- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي الريفي المولدة للدخل والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة.
- إيجاد فرص عمل منتجة – خارج الحقول- تساهم في الحد من البطالة والفقر في الريف، وتدعم القدرات الإنتاجية والاقتصادية للقطاع الريفي.
- الارتقاء بالأساليب الفنية ومستوى الجودة والتنوعية للصناعات الريفية الأسرية الصغيرة لتحسين كفاءتها الاقتصادية والتسويقية ودمجها في النشاط التصديري.
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطورة تساهم في دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية للقرية السعودية.
- زيادة دخول صغار المزارعين.

ج. المكونات الرئيسية

- تطوير قري منتجة متخصصة في مجالات متنوعة من الصناعات الريفية حسب خصائص وميزات كل منطقة، والتدرج في توسيع عدد ونطاق هذه القرى بعد تقييم التجربة.
- توفير القروض الميسرة، والتدريب والدعم الفني لمشروعات التصنيع الريفي الصغيرة والحرف التقليدية.
- توفير الدعم الإداري والفني في مراحل إنشاء المشروعات الصغيرة من خلال نظام "حضانات التنمية" سألقة الذكر.
- دعم نظم تسويقية ملائمة لتوفير المستلزمات الإنتاجية وتسويق المنتجات.
- التوعية والإرشاد في مجال الجودة والسلامة الصحية للمنتجات، ومنح شهادات الجودة والسلامة لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية والمحلية.
- إدخال صناعات ريفية وبيئية جديدة.
- القيام بدراسات متعلقة بالصناعات الريفية لتكوين قاعدة معلوماتية لمتابعة وتقييم النتائج في القرى المختارة وفي المملكة بوجه عام.
- الدعاية والترويج للصناعات الريفية ومنتجاتها بمختلف الوسائل، برنامج (4.8.5).
- وضع برامج تدريب متعلقة بهذه الصناعات لإكساب المشتغلين بها خبرات جديدة.
- تنظيم الجمعيات التعاونية المشتغلة بهذه الصناعات بصورة تضمن لمشروعاتها النمو والازدهار.

2.9.5: برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية

تمثل المرأة الريفية أكثر من نصف النساء بالمملكة، وهي بذلك تمثل رصيذا ضخما من القوي البشرية التي إذا استثمرت جيدا لأمكنها أن تقوم بدورا حيويًا ومؤثرا في دفع عملية التنمية الريفية، ليس فقط على المستوى المجتمعي الريفي، بل على مستوى المجتمع ككل، من خلال ما تضطلع به من مسؤوليات، وما تقوم به من مشاركة في العمل الزراعي والإنتاجي بصفة عامة إلا أنها تحتاج إلي إتاحة فرص أكثر عدلا لتحسين إمكانية حصولها على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، بما يسهم في التنمية البشرية والاقتصادية بصفة عامة.

أ. المبررات الرئيسية

- لا يتوافر لدى غالبية نساء الريف المقومات القانونية أو العقارية التي تمكنهن من القيام بأدوارهن في تنمية القطاع الريفي بفعالية.
- اتساع دوائر الفقر فيما بين الريفيات مع ارتفاع نسب الأمية ومعدلات البطالة.
- محدودية الإدارات أو الوحدات العاملة في مجال المرأة الريفية ضمن هيكل وزارة الزراعة ، الأمر الذي يحد بفعالية من الأثر التنموي للمرأة في التنمية الريفية.

ب. الأهداف الأساسية

- تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين.
- دمج المرأة الريفية في مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية.
- تعزيز قدرة المرأة ومقوماتها لتتمكن من المساهمة في التنمية الريفية.
- تحسين البيئة الاستثمارية للمرأة للعديد من الأنشطة الزراعية.

ج. المكونات الرئيسية

- التحسين النوعي للعناصر النسائية الريفية بالاهتمام بالجوانب التعليمية والتثقيفية والصحية، والتدريب والتأهيل في مجالات العمل الفني والإداري التي تشارك بها.
- تقديم الدعم والتمويل والإرشاد اللازم للمشروعات الريفية الصغيرة التي تناسب المرأة في كل منطقة أو إقليم وتوفير التسهيلات التي تمكن المرأة من الحصول على القروض اللازمة.
- تشجيع تكوين تنظيمات نسوية مدنية في المناطق الريفية لدعم مساهمة دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.
- استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف وذلك من حيث ضمانات القروض ومعدلات الفائدة وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعي من خلال الجمعيات النسائية التي تعمل في إطار مشروعات اقتصادية.

3.9.5: برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية

أ. المبررات الرئيسية

- توفر كميات هائلة مهدرة من المخلفات الزراعية يمكن إعادة تدويرها باستثمارات قليلة.
- انخفاض وعي الريفيين بأهمية استغلال المخلفات الزراعية.
- الأضرار البيئية الناجمة عن إهمال المتبقيات الزراعية.
- الحاجة الملحة إلي توفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.

ب. الأهداف الأساسية

- تعظيم الاستفادة والعائد الاقتصادي من الكم الهائل من مختلف أنواع المتبقيات الزراعية التي لا تزال تمثل ثروة قومية مهددة.
- حماية البيئة من الآثار الضارة للتخلص الخاطئ والعشوائي من المتبقيات.
- إتاحة مجالات جديدة للتصنيع الزراعي يمكن إقامتها في المناطق الريفية لتحسين الأحوال المعيشية لسكان الريف وتنويع أنشطته وخلق فرص عمل لأبنائه.
- ترسيخ الأهمية الاقتصادية للمتبقيات الزراعية لدى المزارعين ونشر أساليب وطرق الاستفادة بهذه المتبقيات في مجالات الصناعات الحرفية أو الأسمدة أو الأعلاف أو إنتاج الطاقة.
- خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادي للمتبقيات الزراعية، لصالح المزارعين.
- المساهمة في الحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إهمال المتبقيات الزراعية، والتعامل معها كمخلفات يتم التخلص منها بطرق ضارة بيئياً وصحياً.

ج. المكونات الرئيسية

- تقديم الإرشاد والتدريب والدعم الفني في مختلف المجالات الخاصة بطرق الاستفادة من المتبقيات الزراعية.
- إقامة نماذج عملية إرشادية رائدة تساعد المزارعين في تبني عمليات تدوير المخلفات الزراعية مع إختيار إحدى القرى في كل منطقة كمركز إشعاع للتقنيات الحديثة المطبقة واقعياً.
- توفير القروض الميسرة والمتطلبات المادية اللازمة في الحالات والأنشطة التي تتطلب ذلك.
- تكثيف حملات التوعية والإعلام بالأهمية البيئية والاقتصادية لتصنيع وتحويل المتبقيات والاستفادة بها كخامات لصناعات تقليدية أو كأسمدة أو أعلاف أو مواد للطاقة الحيوية.
- توفير الحوافز والتسهيلات المشجعة لرجال الأعمال للاستثمار في مجالات تصنيع وتدوير المتبقيات الزراعية النباتية والحيوانية.
- تقديم المساهمة والدعم الفني والمالي لتطوير نظم تجميع المتبقيات الزراعية، على مستوى القرى والمناطق الريفية، وتشجيع تنظيمات المزارعين على المشاركة في هذا الشأن.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ونقل وتطوير الملائم منها.

4.9.5: برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات

الزراعة التعاقدية (الإنتاج التعاقدية) هي إنتاج السلع الزراعية باتفاقيات مستقبلية النفاذ وعادة ما تكون مصحوبة بأسعار متفق عليها مسبقاً، وتتأسس تلك الاتفاقيات على التزام المزارع بتسليم سلعة محددة (معيّنة) بكميات ومواصفات جودة يحددها المشتري (المتعاقد)، كما يشمل العقد التزاماً من جانب المشتريين بتوفير الإرشادات الفنية وتقديم سلفيات مادية ومالية (نقدية) إلى المزارعين المتعاقدين معهم.

فقد لوحظ في كثير من الدول عدم وجود علاقات اقتصادية واجتماعية بين الشركات الكبيرة وبين المزارعين الصغار في المناطق المحيطة مما يجعل هذه الشركات والتقنيات الحديثة تعمل بمعزل عن واقع الزراعة في تلك الدول. فالزراعة التعاقدية تبدأ نمط جديد من التعامل للشركات الكبيرة مع الواقع وتوفير التقنيات والممارسات الحديثة للمزارعين الصغار مما يعود بالنفع على الجانبين بالإضافة إلى توفير فرص عمل ريفية وزراعية، وزيادة دخول صغار المزارعين والنهوض بالمناطق الريفية.

أن الميزة الأهم في الزراعة التعاقدية بالنسبة للمزارع هي ضمان شراء أو بيع كل المنتج المتعاقد عليه وفق المواصفات الكمية والكيفية المحددة في العقد، مثل هذه الترتيبات من شأنها أن تتيح للمزارع المتعاقد فرص الحصول على خدمات إدارية وفنية وإرشادية قد لا تتوفر للمزارع الصغير، وقد يحصل المزارعون المتعاقدون على القروض الزراعية نظير عقدهم مما يمكنهم من شراء مدخلات الإنتاج وفي المقابل فإن مثل هذه الاتفاقيات تساعد المستثمرين على إدخال طرق ووسائل ملاحية جديدة ومحسنة، كما تساعد على ضبط ومراقبة جودة الإنتاج. وثمة فائدة أخرى للممولين وهي أن هذا النظام التعاقدية قد يكون أكثر ملائمة لظروفهم واحتياجاتهم لأنه يمكنهم من التعامل مع صغار المزارعين بدلاً من تحملهم الكثير من أعباء وإدارة وصيانة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

كما أن كثير من الحكومات تفضل نموذج التعاقد مع صغار المزارعين بدلاً من إدارة المزارع الكبيرة مما جعل معظم الحكومات تفكك الشركات الكبيرة المملوكة لها وتوزعها على صغار المزارعين، ولذلك فتطبق عدد كبير من دول العالم نظم متكاملة للزراعات التعاقدية أفادت كثيراً المزارعين والمصنعين والمصدرين، وبالقدر الذى عزز إمكانيات ومعدلات التنمية.

أ. المبررات الرئيسية:

- الحد من معاناة صغار المزارعين في مجالات تسويق مدخلاتهم ومخرجاتهم المزرعية.
- الحاجة الي تطوير نظم الإنتاج ومراقبة جودة المنتجات.
- نقص التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية لصغار المزارعين.

ب. الأهداف الأساسية

- زيادة الالتحام الإقتصادي والإجتماعى بين الشركات الكبرى والمناطق الريفية المحيطة.
- المحافظة على المرافق والخدمات العامة لصالح المجتمعات الزراعية.
- التنسيق بين قطاعي الإنتاج والتسويق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى أسواق الداخل والخارج.
- تحسين دخول المزارعين.

ج. المكونات الرئيسية

- إصدار القوانين والتشريعات وتأسيس ورعاية تشريع قضائي قادر على حماية حقوق الأطراف المتعاقدة أخذاً في الاعتبار الفروق فى القوى التفاوضية بين الطرفين على أرض الواقع مما يؤدى لحماية الأمن الشخصي والحقوق الشخصية والتنظيم العام للتبادل والعلاقات الاقتصادية فى مجال الزراعة.
- استحداث هيئة محايدة للتحكيم، ومنع الإخلال بالتزامات العقود التسويقية.
- نظام قضائي اقتصادي متخصص للبت فى المنازعات.
- إنشاء نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية.
- استحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية.
- ترقية وسائل الإرشاد الزراعي الحكومى والمساند من القطاع الخاص والشركات المتعاقدة للأنماط الزراعية المختلفة وتخصيص برامج تعليمية للمزارعين.
- تشجيع ومساعدة تكوين هيئات إتحاد المزارعين.
- تحفيز العاقدات مع صغار المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية.

10.5: محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية

انطلاقاً من أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي باعتباره أحد القطاعات الإنتاجية الرئيسية تقدم حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الخدمات الزراعية لدعم القطاع بشكل عام ودعم صغار المزارعين بشكل خاص، وتقدم الخدمات الزراعية في المملكة عبر العديد من الأطر التنظيمية من خلال العديد من الجهات المتمثلة في وزارة الزراعة، صندوق التنمية الزراعية ووزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، مراكز البحوث، القطاع الخاص، الجامعات، المكاتب الاستشارية، والجمعيات التعاونية الزراعية.

وقد اهتمت حكومة المملكة بمشاريع البنية الأساسية اللازمة للقطاع الزراعي، وقد أولت الدولة موضوع المياه اهتماماً خاصاً، فقد تم التوسع في إنتاج مياه التحلية، وإنجاز المشروعات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي المعالجة لأغراض الزراعة، كما قدمت الدولة الدعم والتشجيع لإنشاء الآبار الأهلية والحكومية والتي بلغ العدد التراكمي لها عام 1429/28 نحو 129 ألف بئر أهلي ونحو ألف بئر حكومي كما بلغ العدد التراكمي للسدود نحو 258 سدا بسعة تخزينية 908 مليون متر مكعب خلال نفس العام. كما شملت مشروعات التنمية التوسع في بناء السدود وقنوات الري والصرف والطرق الزراعية ومستودعات التبريد ووسائل الاتصال والنقل والطاقة الكهربائية. واستهدفت خطط التنمية تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والتي شملت التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

تقدم الحكومة العديد من الخدمات الزراعية المساندة بصورة عامة لكافة المزارعين مثل:

- خدمات الإرشاد الزراعي: تقوم إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة بجهود كبيرة لتوعية المزارعين وتقديم الخدمات الزراعية المجانية وكل ما هو جديد في عالم الزراعة من خلال إيصال نتائج الأبحاث الزراعية الحديثة لهم.
- خدمات الأبحاث الزراعية: بادرت وزارة الزراعة بإنشاء مراكز ومحطات للأبحاث الزراعية بالقرب من المزارعين للبحث عن طرق زيادة الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل النباتية وتحسين السلالات الحيوانية عن طريق إجراء البحوث واستخلاص النتائج، وكذلك التنسيق مع أجهزة الإرشاد الزراعي الميداني التابعة للوزارة لإيصال تلك النتائج للمزارعين لكي تتحقق الأهداف المرجوة.
- خدمات التمويل الزراعي: والتي يقدمها صندوق التنمية الزراعية لصغار المزارعين.
- خدمات البنية التحتية: والتي تشمل إنجاز المشروعات لتوفير مياه الري وإنشاء الطرق الزراعية ومستودعات التبريد ووسائل الاتصال والنقل والطاقة الكهربائية.
- الخدمات الاجتماعية: والتي تشمل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية الزراعية: تعتبر الشكل التنظيمي الوحيد الموجود للمزارعين/المنتجين الريفيين في المملكة.

ونظراً لمحدودية الخدمات الزراعية التي تخصص لصغار المزارعين على وجه الخصوص فإن هذا المحور يهدف إلى دعم تلك الخدمات وربط صغار المزارعين بالجهات التي تقدمها من خلال البرامج التالية:

- برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين.
- برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة.
- برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية.

1.10.5: برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين

أ. المبررات الرئيسية:

- الخدمات الزراعية في المملكة تقدم عبر العديد من الأطر التنظيمية وبشكل عام وغالباً ليس هناك خدمات خاصة موجهة لصغار المزارعين الريفيين وبطريقة تيسر لهم الحصول عليها.

- هناك تداخل كبير وعدم وضوح في الأدوار وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بتقديم الخدمات المطلوبة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية تتسم بالمركزية مما يؤدي إلى بطء المعاملات وصعوبة الحصول عليها بواسطة صغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- الخدمات الإرشادية التي تقدمها وزارة الزراعة على المستويات المختلفة محدودة الفائدة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين من حيث: الملائمة، التغطية، المنهجية، والتكامل.
- غياب خدمات ضبط ومراقبة الجودة في مجالات المدخلات والخدمات الزراعية والبيطرية التي تقدم للمزارعين.
- خدمات التمويل التي يقدمها صندوق التنمية الزراعية لا تلائم ظروف صغار المزارعين وتجعل من الصعوبة حصولهم على التمويل عبر الأنظمة البنكية القائمة حالياً.
- صعوبة حصول صغار المزارعين على المدخلات المعدات الضرورية للإنتاج ذات الجودة العالية بسبب ضعف قدراتهم المالية، وعدم توفرها في المناطق النائية، وعدم توفر المعلومات والنصائح التي تمكنهم من ذلك.
- محدودية الأنشطة البحثية التي تلبي احتياجات صغار المنتجين الزراعيين الريفيين وضعف تواصل المراكز البحثية معهم.
- الأسواق لا تمنح ميزات لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين وتنظيماتهم وأنظمة العمل بها تعوق تسويق منتجات صغار المنتجين الزراعيين الريفيين والمستفيد الأول منها هم الوسطاء (الشرطية) مع غياب نظم المعلومات التسويقية التي تخدم صغار المنتجين الزراعيين الريفيين في مناطق الإنتاج.
- قلة عدد المراكز المتخصصة في تقديم خدمات التدريب لصغار المزارعين.
- الخدمات الزراعية تقدم خدماتها دون تسهيلات تراعي صغار المزارعين وبأسعار تفوق قدراتهم المالية في معظم الأحيان.
- النقص الكبير في خدمات التخزين والنقل المبرد للمنتجات الزراعية سريعة التلف (خضروات، فواكه أسماك) في المناطق الريفية.
- عمليات تسجيل الجمعيات التعاونية تتم مركزياً مما يؤدي إلى البطء الشديد بما يؤثر سلباً على حماس ورغبة صغار المنتجين الزراعيين الريفيين في تكوين وأنشاء الجمعيات.
- القوانين القائمة لا تمكن صغار المزارعين من الاستفادة من نظم استقدام العمالة الزراعية الوافدة من حيث استقدام أفراد يملكون الخبرات المناسبة للعمل الزراعي، وضمان بقاء العامل في ظل الرواتب وظروف العمل الأفضل التي توفرها الشركات الزراعية والأعمال غير الزراعية في المدن، وتوفير العمالة الموسمية لبعض عمليات الإنتاج التي تتطلب عمالة كبيرة العدد ولفترات قصيرة فقط.

ب. الأهداف الأساسية

- يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو توفير خدمات زراعية لصغار المزارعين على وجه الخصوص تلبي متطلباتهم الإنتاجية والتسويقية، في الجوانب الفنية والتشغيلية والتمويلية، بصورة متكاملة وكفاءة اقتصادية.

ج. المكونات الرئيسية

- مراجعة وأعادة صياغة هيكل وأدوار ومناهج عمل الوزارات الحكومية المعنية بهدف تقديم خدمات تتناسب ظروف وتلبي احتياجات صغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- توفير وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الجهات الحكومية المعنية (فنياً، منهجياً وإدارياً) ووضع الأطر التنظيمية الداعمة لتقديم الخدمات المطلوبة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- تصميم أنظمة تمويل خاصة تلائم مختلف ظروف وأنشطة الإنتاج التي يقوم بها صغار المنتجين الزراعيين الريفيين.
- أعداد برامج فاعلة للترويج وتكوين وبناء قدرات الجمعيات التعاونية الزراعية لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين بما يمكنها من تلبية حاجات ومتطلبات أعضائها من المدخلات، خدمات الإنتاج والتسويق.
- إعداد وتنفيذ برامج وأنشطة بحثية بالتعاون والتنسيق الكامل بين مراكز البحوث وهيكل التوجيه بالوزارة، هذه البحوث تلبي احتياجات صغار المنتجين الزراعيين الريفيين وتزيد من قدراتهم الإنتاجية والتسويقية.
- أعداد لوائح لتنظيم وإدارة أسواق المنتجات الزراعية وتهيتها بصورة تمنح ميزات لصغار المنتجين وتنظيماتهم.

- إنشاء وبناء قدرات وتشغيل مراكز تدريب متخصصة وفاعلة تلبي الاحتياجات التدريبية الفنية والتشغيلية لمختلف الجهات المعنية بالإنتاج الزراعي الريفي.
- تطوير نظم استقدام العمالة الزراعية بحيث تراعي المتطلبات الخاصة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين.

2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة

تم توزيع الأراضي الزراعية علي المزارعين الراغبين في الاستثمار الزراعي والتي كان نصيب صغار المزارعين منها في عام 1424/23 هجرية نحو 20%، وقد تنوعت القروض والإعانات المقدمة من جانب الحكومة للمزارعين حيث شملت كافة مراحل العملية الزراعية بدءاً من منح الأراضي الي شراء المحصول، كما شملت أيضاً دعم سياسة إدخال التقنيات المتقدمة في النشاط الزراعي مثل شراء الآلات والمعدات الزراعية المطلوبة.

إلا أنه رغم ما تحقق من إيجابيات في مناخ الاستثمار الزراعي فما زال هناك بعض القيود والمشاكل العالقة التي تضعف من الأثر الإيجابي لإصدار هذه التشريعات والقوانين.

إن من بين المحاور الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العمل على ضخ مقادير مناسبة من الاستثمارات الخاصة – المحلية والخارجية – في المشروعات التي تحقق أهداف هذه الاستراتيجية سواء منها المشروعات الزراعية المباشرة أو المشروعات العديدة المتكاملة والداعمة والتي من بينها مشروعات تصنيع المعدات والمستلزمات الزراعية بأنواعها ومشروعات تصنيع المنتجات الزراعية، ومشروعات المرافق والخدمات التسويقية أو غيرها. ويرتبط ذلك الأمر ارتباطاً وثيقاً بما يوفره مناخ الاستثمار في هذه المجالات من حوافز ومزايا، وأيضاً بما يرتبط بذلك الأمر من تهيئه البيئة المواتية للاستثمار من المرافق الأساسية والبنيات التحتية في المناطق التي تقام بها هذه المشروعات. ويمثل دعم القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وللمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية أحد التوجهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

واستناداً إلى ما تقدم فإن تحسين مناخ الاستثمار الزراعي يتطلب أن تعمل وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة على الحد من معوقات الاستثمار الزراعي .

أ. المبررات الرئيسية

- الانخفاض الواضح للاستثمارات العامة في القطاع الزراعي وبصفة خاصة في مجال مشروعات الري والصرف وذلك خلال السنوات القليلة الماضية، إذ أن هذه النوعية من الاستثمارات تعد شرطاً ضرورياً لدخول استثمارات وتنفيذ القطاع الخاص، ومن ثم فإن تقليصها يعني بالضرورة تقليصاً مصاحباً للاستثمارات الخاصة.
- محدودية الخدمات الزراعية وغير الزراعية الكفيلة بإقامة مجتمعات مستقرة في المناطق الجديدة، الأمر الذي أدى غيابه إلي ندرة العمالة الزراعية وارتفاع أجورها بالقدر الذي زاد من الأعباء الاستثمارية لمناطق التوسع الزراعي الأفقي.

ب. الأهداف الأساسية

- توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية في مناطق التوطين والاستثمار الزراعي.
- تحقيق تكامل المقومات الأساسية للبنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطين في المناطق الريفية.
- التعريف بفرص الاستثمار وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الأولية التي تساعد المستثمرين ورجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم والاستثمارية.
- التعريف بالمزايا وعوامل الجذب والتسهيلات التي تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار في مجال التنمية الزراعية والمجالات المتكاملة والداعمة.

ج. المكونات الرئيسية

1. تتولي وزارة الزراعة إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة السعودية تتحدد فيها العناصر والمكونات التالية:
 - المناطق المخصصة للتوسع الزراعي الأفقي والتي تتوافر بها كافة المقومات الضرورية للتوطين الزراعي.

- المناطق المخصصة لإقامة خدمات التسويق ومعاملات ما بعد الحصاد، مثل محطات الفرز والتعبئة، ومشروعات المخازن، ومجففات النباتات الطبية، وغيرها من المشروعات المماثلة.
- المناطق المسموح فيها بإقامة مشروعات الصناعات الغذائية المرتبطة بأنواع المحاصيل التي يمكن أن تتميز بها مناطق الأراضي الجديدة.
- المناطق المخصصة للإسكان وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.
- 2. إعداد إطار فني واقتصادي للمشروعات الزراعية ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي الواردة بالخارطة الاستثمارية لكل منطقة، حيث يمكن استخدام هذه الأطارات الفنية كأداة ترويجية لمشروعات الاستثمار بين المستثمرين ورجال الأعمال، بل يمكن استخدامها كإطار للعمل الجماعي للمزارعين من خلال مؤسساتهم الطوعية التي يشكلونها لهذا الغرض.
- 3. مراجعة السياسات الائتمانية والاقتصادية المتعلقة بالزراعة ومشروعاتها بقصد التخفيف من أعباء وشروط الاقتراض، وتيسير إجراءات الحصول على القروض، علي أن يتم ذلك في إطار خطوط ائتمانية وسياسة واضحة ومعلنة.
- 4. دعم وتطوير المرافق العامة والخدمات الأساسية في المناطق المرشحة لإقامة مشروعات التنمية الزراعية والمشروعات المكملة والداعمة، بما في ذلك الطرق ومياه الري ومياه الشرب والطاقة الكهربائية وإمدادات الوقود ووسائل الاتصال والمواصلات.
- 5. التنسيق والتكامل في خطط التنمية بين المشروعات الحكومية في مجالات المرافق والبنيات والخدمات الأساسية وبين المشروعات الاستثمارية الزراعية والداعمة والمشروعات الخدمية.
- 6. إعادة النظر في سياسات التوطين والفئات ذات الأولوية، وسياسات توزيع الأراضي الجديدة، والشروط والضوابط التي تحقق نجاح برامج التوطين.
- 7. إعداد دراسات الجدوى الأولية لفرص ومجالات الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المرتبطة بها، على ضوء الخريطة الاستثمارية الزراعية المتكاملة.
- 8. توفير قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بحوافز ومناخ الاستثمار الزراعي والنظم والإجراءات والقوانين ذات العلاقة.

3.10.6 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

أ. المبررات الرئيسية

علي الرغم من توفر المستوى المناسب من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بصورة مواتية للعيش والإنتاج والاستقرار في المناطق الريفية بالمملكة إلا أن البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية مازالت محدودة نظرا لعدم توفر الأطر التنظيمية والقدرات الإدارية والفنية بالقدر الكافي على المستوى المحلي، مما أدى إلي تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف على المدن ومن المناطق الطاردة إلى المناطق الجاذبة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

ب. الأهداف الأساسية

- توفر الطرق ووسائل النقل بين المناطق الريفية والمدن في المناطق المختلفة بالمملكة تتيح للمواطنين الانتقال لأداء أعمالهم بالمدن دون الحاجة للاستقرار بها.
- تحسن مستوى ونوعية الخدمات الصحية في المناطق الريفية بحيث تفي بمعظم متطلبات المنطقة وتقلل من الانتقال للحصول على العلاج في مراكز العلاج الرئيسية بالمدن الكبيرة.
- توفير التعليم بمراحله في كل منطقة إدارية.

ج. المكونات الرئيسية

- تطوير وتنفيذ برامج اللامركزية والإدارة المحلية.
- تطوير وتنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية تنفيذاً لإستراتيجية التنمية الاجتماعية.
- سياسات داعمة ومشجعة للاستثمار في المناطق الريفية والأقل نمواً.

- وضع سياسات قطاعية متكاملة لتوفير وتطوير البنيات التحتية الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية.
- تطوير وتطبيق نظم لتحفيز وتشجيع الجهات والأفراد المعنيين بتنمية الإنتاج الزراعي وتوفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية المشجعة للعمل والاستقرار في المناطق الريفية. وضع الخطط المناسبة لتكامل الخدمات والاستثمارات والأنشطة الإنتاجية سالفة الذكر في المناطق الريفية بحيث تتواجد الخدمات بجانب الأنشطة الإنتاجية الزراعية والريفية القادرة على توفير الدخول المناسبة للسكان الريفيين للإنفاق على هذه الخدمات وإستدامتها في تلك المناطق.

6. آليات التنفيذ والخطوات التالية

1.6 آلية متابعة التنفيذ

يعتبر تحديد الإطار التنفيذي للاستراتيجية من مكونات وأسس الإعداد. فوضوح الآليات اللازمة للتنفيذ يعتبر شرطاً ضرورياً لإمكانية نجاح تطبيق المقترحات والسياسات والبرامج والمكونات المدرجة بها. فإن الإشراف الفاعل على تنفيذ برامج ومكونات الاستراتيجية الزراعية للتأكد من حسن توظيف واستخدام الموارد لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية الاقتصادية للسلع والخدمات وفي الأوجه المخصصة لها مركزياً وعلى مستوى المناطق، يتطلب إنشاء آلية للإشراف والمتابعة.

ويقترح في هذا المجال تكوين لجنة تسيير (تنسيق) بوزارة الزراعة لمتابعة التنفيذ والتقييم، ويقترح إن تكون برئاسة معالي وزير الزراعة وعضوية وكلاء الوزارة ومديرين الزراعة بالمناطق (بالإضافة إلى مندوبين من القطاع الخاص والوزارات الأخرى المختصة ذات الصلة حسب الحاجة ويتم تسميتهم من قبل معالي وزير الزراعة). ويقترح قيام وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية بدور "مقرر اللجنة" نظراً للتبعية الإدارية ولتسهيل التنسيق مع السكرتارية الفنية المقترحة.

ويتمثل الإطار العام للمهام الوظيفية للجنة التسيير فيما يلي:

- الإشراف على إعداد واعتماد خطط العمل التنفيذية محددة المدى الزمني والتكاليف⁶⁸ (والبدء بخطة العمل التنفيذية الأولى 2010-2014) اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
- متابعة تنفيذ كافة البرامج والسياسات والمشروعات المرتبطة بالاستراتيجية.
- التأكد بالالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية.
- التنسيق بين الإدارات المختلفة بالوزارة وبين وزارة الزراعة والوزارات والجهات الأخرى لإزالة معوقات التنفيذ على كافة المستويات والأصعدة.
- تحديد مؤشرات الأداء الكمية والنوعية المرحلية التي سيتم عن طريقها متابعة تقييم النتائج مع إتباع مبادئ الإدارة المعتمدة على النتائج.
- مراجعة الأهداف الاستراتيجية مرحلياً للتأكد من تمشيها مع المستجدات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- مراجعة وإجازة كافة التقارير المرتبطة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

ولضمان الدعم المؤسسي للأقسام القائمة حالياً والمدرجة بالهيكل التنظيمي للوزارة وتجنب إنشاء وحدات جديدة إضافية تتشابك اختصاصاتها مع الوحدات القائمة، فيقترح الآتي:

- (1) ينامط بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء التابعة لوكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية القيام بمهام السكرتارية الفنية" للجنة التنسيق، وعلى أن يتم تسميتها "إدارة السياسات الزراعية والتخطيط والإحصاء".
- (2) يتم دعم وإعادة هيكلة وتعديل مهام شعبة التخطيط بإضافة قسم جديد تحت مسمى "قسم السياسات الزراعية" يقوم بتحليل وتقويم السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الزراعية، وعلى أن يدعم بالكوادر الفنية المطلوبة مع الإبقاء على القسمين الموجودين حالياً وهما قسم إعداد الخطط وقسم المتابعة والتقويم.
- (3) وعلى أن تعمل الإدارة من خلال هذه الشعب الفنية كسكرتارية للجنة التسيير، تحت إشراف مقرر اللجنة.
- (4) إنشاء وحدة لإدارة المخاطر الزراعية ملحقة مباشرة بمكتب معالي الوزير، وتختص بالإنذار المبكر وبمتابعة التغيرات التي تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمواءمة معها.
- (4) تدعيم قسم الإحصاء بما يخدم إحتياجات القطاع بالتنسيق مع الدور المتوقع "المركز الوطني للمعلومات الزراعية" المزمع إنشاؤه بالتعاون مع صندوق التنمية الزراعية وحكومة هولندا.

ولذلك فتتأدى الإستراتيجية بضرورة تدعيم القدرة الفنية والمؤسسية بالوزارة في مجال "إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية" يتم من خلاله تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في المجالات المختلفة المرتبطة بالسياسات الزراعية وتحليل وتقييم تنفيذ الأطر الإستراتيجية القطاعية بجانب الدعم المؤسسي للإدارة والذي يتم من خلاله توصيف دقيق للمهام الوظيفية للإدارة والأقسام والوحدات المرتبطة بها.

⁶⁸ Time-Cost Bound Plan of Action

وفيما يلي مقترح بإطار عام للمهام الوظيفية لقسم تحليل السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية فيما يخص عمله مع لجنة التسيير. مع العلم بأنه سيتم تحضير مهام وظيفية تفصيلية للقسم المقترح ووحداته ولكل العاملين به فور الموافقة على إعادة الهيكلة المحدود والمقترح دراسته ضمن الأولويات المباشرة للإستراتيجية:

- مساندة إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء للعمل كسكرتارية فنية وإدارية للجنة تسيير ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية.
- تقديم المساعدة الفنية والإدارية للجنة التسيير ومتابعة أعمالها.
- مساندة لجنة التسيير للعمل كوحدة تنسيق واتصال بين وزارة الزراعة وكل الجهات ذات الصلة في كل ما يتعلق بالاستراتيجية والبرامج والأنشطة المرتبطة بها.
- تأسيس نظام متكامل لمتابعة وتقييم كل الأنشطة المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية مع الجهات ذات الصلة من داخل وخارج الوزارة.
- تجهيز ورفع التقارير الفنية والإدارية لكل أنشطة الاستراتيجية إلى الجهات ذات العلاقة بعد مناقشتها والموافقة عليها من لجنة التسيير.
- توفير المعلومات عن أداء وسير الاستراتيجية بشفافية.
- تشكيل مجالس إستشارية من ذوي الخبرة والإختصاص في مجالات محددة لتدعيم القدرات الفنية للإدارة.

وتتلخص آلية المتابعة بضرورة قيام كل وكالة بالوزارة بناء على توجيهات من لجنة التسيير بتقديم تقرير نصف سنوي إلى السكرتارية الفنية للجنة التسيير عن الإنجازات التي تمت في تنفيذ البرامج والسياسات والإجراءات المحددة لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وستقوم الوحدة ونتائجها من لجنة التسيير بإعداد تقرير سنوي عن الإنجازات في تحقيق أهداف الاستراتيجية لعرضه على اللجنة لمناقشته وتبنيته ونشره.

كما سيتم قياس وتقييم أداء كل إدارة ووكالة بوزارة الزراعة مقابل مساهماتها المحددة في تحقيق المؤشرات والأهداف المرحلية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية.

2.6 الحاجة لزيادة التنسيق

يعتبر زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة والوزارات المختلفة من أهم محددات تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة نتائجها حيث أن تنفيذ عدة برامج بالإستراتيجية يتعدى حدود مسؤوليات وزارة الزراعة. فهناك العديد من السياسات والجوانب المشتركة مع وزارات وجهات أخرى خارج الإطار التشريعي والقانوني لوزارة الزراعة والتي تؤثر بصورة مباشرة في إمكانية تنفيذ السياسات والإجراءات والبرامج المتضمنة في الإستراتيجية الزراعية والتي يستلزم تنفيذها التنسيق مع تلك الوزارات المختصة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك ضرورة للتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء فيما يخص إدارة الموارد المائية المخصصة للرى داخل القطاع الزراعي، ولتحقيق هدف التناغم التام بين مفهوم الأمن المائي كما تتبناه وزارة المياه والكهرباء وبين مفهوم الأمن الغذائي المستدام بما يحتويه من جوانب التنمية الزراعية والريفية المستدامة والاستقرار الإجتماعي كما تتبناه وزارة الزراعة حيث أن دور الوزارتين تكاملي في هذا الإتجاه، كما أن هناك حاجة ملحة لتبادل المعلومات المتاحة ونتائج المسوحات والدراسات الخاصة بالموارد والمكونات المائية المتاحة وفيما يخص مناطق الندرة والوفرة المائية في كافة أنحاء المملكة.

كما أن هناك ضرورة لزيادة التنسيق مع وزارة الداخلية بشأن وضع قواعد استغلال الساحل في نشاط الاستزراع السمكي. ومع وزارة العمل خاصة فيما يخص السماح باستقدام العمالة المتخصصة وغير المتخصصة والخبرات في مجال نقل التقنيات الحديثة والتقليدية بالمشاريع الزراعية. ومع وزارة التجارة والصناعة فيما يخص فتح أسواق تصديرية جديدة للعديد من السلع الزراعية، ووضع معايير لجودة الواردات من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية لحماية المنتج والمستهلك المحلي، واستغلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدعم خطط تنمية القطاع الزراعي، والتراخيص لمصانع تحقق الإنتاج الأمثل، كحد أدنى، بالمناطق المطلوب التوسع فيه، وتوجيه الاستثمارات للمشاريع الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية. كما أن هناك حاجة للتنسيق مع وزارة الصحة بشأن الإشراف على منشآت التصنيع الزراعي بما فيها تصنيع اللحوم ووضع القواعد الصحية لإدارتها وللعاملين بها وتحديد حصص واردات المملكة من السلع الزراعية والأغذية للتأكد من توفر الشروط الصحية. كما أن هناك ضرورة للتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية خاصة فيما يتعلق بإدارة أسواق الجملة، ووزارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص التنمية المجتمعية الريفية ومكافحة الفقر. ولذلك فمن المتوقع أن تقوم لجنة التسيير بهذا الدور الهام لزيادة التنسيق في كل تلك المجالات وغيرها.

3.6 الاولويات المباشرة للتنفيذ (الخطة التنفيذية الأولى لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2014)

يعتمد تنفيذ الإستراتيجية على الخطوات الفعلية التي ستأخذ في الاعتبار في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة والخطط التنفيذية السنوية للقطاع، فسوف تتوافق الإستراتيجية مع خمس خطط خمسية من التاسعة (2010-2014) إلى الثانية عشر (2025-2029)، وفي هذا المجال فسيتم التركيز على الاولويات المباشرة للإستراتيجية والتي تتوافق مع إطار الخطة الخمسية التاسعة لضمان تخصيص الاستثمارات اللازمة للتنفيذ. وبذلك ستكون المتطلبات المالية المستخدمة لتنفيذ أول خطة عمل تنفيذية متوافقة مع المخصصات المدرجة للقطاع الزراعي في الخطة التاسعة. وسوف يتم تحديد الاولويات للخمس سنوات الأولى للإستراتيجية بناء على خطة العمل التنفيذية والتي ستكون محددة في المدى الزمني والتكاليف، والتي سيتم إعدادها فور الموافقة على الإستراتيجية وإعتماداً على أسس اختيار محددة تتوافق أيضاً مع الخطة التاسعة، بينما ستقوم وحدة تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية بوضع البرامج التنفيذية بناء على المتابعة الدقيقة لما تم تنفيذه وتعديل ترتيب الاولويات حسب التطورات الداخلية والإقليمية والعالمية.

ولقد تم إعتبار الاسس التالية لتحديد إطار الاولويات المباشرة للتنفيذ في المدى القريب والتي يقترح إستخدامها بواسطة لجنة التسيير لإعداد خطة العمل التنفيذية الأولى (2010-2014)، ففي حين تعتبر كل البرامج المدرجة بالإستراتيجية ذات أولوية حسب المعطيات التي تم مناقشتها وبناء على الأسلوب المنهجي الموضح سابقاً وسيستمر تنفيذ غالبية تلك البرامج المدرجة خلال سنوات الإستراتيجية، فقد تم اخذ جولة أخرى لتحديد الاولويات المباشرة في المدى القصير بناء على الأسس التالية:

- استكمال برامج جاري تنفيذها.
- برامج محورية ويجب تنفيذها أولاً كمتطلبات لتنفيذ برامج أخرى ذات صلة (التتابع).
- التأثير المباشر والمؤثر على واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية (درجة و انتشار التأثير).
- برامج يكون تنفيذها تحت المسؤولية الفنية و المؤسسية المباشرة لوزارة الزراعة (مسؤولية القرار).
- توفر القدرات البشرية لتنفيذ البرنامج (القدرة على الإستيعاب والمتطلبات الفنية للتنفيذ).
- برامج يتوفر لها التمويل اللازم ومدرجة بالخطة التنموية التاسعة للمملكة (توفر المتطلبات المالية).

وعليه فيقترح أن يشمل إطار أولويات التنفيذ والتي ستدرج تفصيلاً في خطة العمل التنفيذية ما يلي كإطار مرحلي لحين الانتهاء من الدراسة المتكاملة للتطوير المؤسسي للوزارة:

1. إستكمال والبدء في تنفيذ خطة العمل التنفيذية الأولى للإستراتيجية فور إقرارها.
2. برنامج تحسين إدارة استخدام الموارد المائية في الزراعة وترشيد إستخدام مياه الري، وحماية وتطوير الموارد الرعوية والغابية.
3. برنامج تطوير القدرات المؤسسية والفنية لقطاع الزراعة مع التركيز المرحلي على مايلي:
 - البدء بتطوير قسم تحليل السياسات الزراعية التابع لإدارة الدراسات والإحصاء والتخطيط التابعة لوكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية كأولوية لدعم لجنة التسيير في متابعة تنفيذ الجوانب المختلفة للإستراتيجية.
 - تطوير وتدعيم الإدارة العامة لشئون الري وزيادة التنسيق مع الإدارات الأخرى المتعلقة بالري والصرف في القطاع.
 - تطوير البحوث والإرشاد الزراعي ووضع خطة تنفيذية تفصيلية لذلك.
 - تطوير وتدعيم إدارة التسويق الزراعي.
 - تطوير إدارات الإنتاج الحيواني والسمكي.
4. إستكمال وبدء تنفيذ الإستراتيجيات والرؤى القطاعية المكملة والداعمة لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وتحديد تفاصيل تنفيذها من خلال خطط العمل التنفيذية للإستراتيجية (قطاع الري؛ التنمية الريفية؛ المراعي؛ الغابات، الأعلاف؛ الثروة السمكية؛ البحوث والإرشاد؛ الإنتاج الحيواني).
5. برنامج تطوير المراعي
6. برنامج تطوير الغابات.
7. البدء في برنامج تطوير التنظيمات والخدمات الريفية لصغار المزارعين والصيادين والرعاة.
8. البدء في تطوير التسويق والأسواق وتقليل الفاقد من خلال دعم إدارة التسويق.

ونتيجة لصعوبة التوقع بالتغيرات متوسطة وبعيدة المدى في الأسواق العالمية للنفط والغذاء والمال ونظراً لطول المدى الزمني للإستراتيجية (20 سنة) فيكون من الصعب بل ومن المستحيل- تحديد دقيق أو عملي للاستثمارات المطلوبة لهذه الفترة.

ولذلك سيتم تحديد الإستثمارات المطلوبة من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى التي سيتم إعدادها فور إقرار الإستراتيجية لفترة خمس سنوات وبذلك تتطابق مع مدى الخطط التنموية الخمسية للمملكة لتكون أكثر واقعية.

علما بأن الإستثمارات الزراعية المدرجة بالخطة الخمسية التاسعة تبلغ 26453 مليون ريال موزعة على سنوات الخطة كالتالى: 5501.22 مليون ريال فى عام 2010 م، 5337.54 مليون ريال فى عام 2011م، 4751.51 مليون ريال فى عام 2012م، 5133.37 مليون ريال فى عام 2013م، 5729.56 مليون ريال فى عام 2014م.

7. مرتكزات التقييم والمتابعة ومؤشرات الأداء المرحلية

يجب النظر للإستراتيجية على أنها "وثيقة حية" يجب متابعة تنفيذها بصورة مستمرة بناء على مؤشرات محددة، وتعديل مسارها وتحديثها بناء على اى بيانات ومعلومات حديثة أو فى حال التوصل لرؤية مختلفة يوافق عليها المجتمع أو متخذي القرار. ويقترح ان يتم تقييم إنجازات الاستراتيجية "سنوياً" وتحديثها كل "خمس سنوات" للأخذ فى الاعتبار تقييم الأداء والحاجة الى تعديل المسار إذا لزم الأمر، وكذلك الاستفادة من المعلومات الحديثة التى قد تتاح مستقبلاً والخاصة بالموارد المائية والطبيعية والتطورات والمستجدات على مستوى الاقتصاد الوطنى والإقليمي والعالمي. ويقترح ان يتم تحديد مؤشرات الأداء للمتابعة والتقييم بصورة أكثر تفصيلاً من خلال خطط العمل التنفيذية التى سيتم إعدادها فور إقرار الإستراتيجية وتحديث هذه المؤشرات مع التحديث المقترح للإستراتيجية.

1.7 الفروض المستقبلية

بناء على التحليل السابق وإطار المقترحات الواردة فى الإستراتيجية، فإن هدف الحصول على النتائج المرجوه يعتمد على التنفيذ الدقيق لتلك البرامج "كجزء متكامل فى التخطيط ومرنة فى التنفيذ" بما تحتويه من إجراءات وسياسات وتطوير مؤسسى. وستحدد متابعة تنفيذ الإستراتيجية والحكم على مدى نجاحها فى تحقيق التنمية الزراعيه والرفيه المستدامه خلال الإطار الزمنى للإستراتيجية على الفروض والإعتبارات التالية:

- 1- إقرار الإستراتيجية بالسرعة الممكنة.
- 2- الشروع بالسرعة الممكنة فى تحضير خطط العمل التنفيذية وإجراء الدراسات التفصيلية للبرامج والمشروعات لتحديد المتطلبات المالية والإطار الزمنى، وإحتياجات المساندة الفنية وبناء القدرات حسب الإطار العام المدرج بالإستراتيجية.
- 3- تنفيذ البرامج والسياسات المقترحة بما فيها بناء القدرات والتطوير المؤسسى تدريجياً ولكن بصورة متكاملة وتبعا للأولويات المدرجة أخذاً فى الإعتبار انها تمثل مع كافة المقترحات الواردة حزمة متكاملة.
- 4- قيام الهيئات والوزارات الأخرى بالقيام بالدور المنوط بها فى العملية التنموية الزراعيه والرفيه كما حددتها الخطة طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمملكة لضمان تناعم اطار تنمية القطاع مع تنمية ونمو الإقتصاد الكلى للمملكة، وبصورة خاصة تكامل جهود الوزارات المعنية لتنفيذ برامج الدعم الإجتماعى وشبكات الأمان الإجتماعى من خلال إستراتيجية التنمية الإجتماعية للمساهمة مع القطاع الزراعي لتقليل الفقر.
- 5- التوصل لدرجة مقبولة من التنسيق لتحديد مسؤوليات التنفيذ والإختصاصات المؤسسية للحد من اى تضارب أو إزدواجية فى التنفيذ والمتابعة، وبصوره خاصة بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء فيما يخص إدارة الموارد المائية وترشيد إستخدامها على المستوى التخطيطى للمملكة وما يتعلق بإدارة مياة الرى داخل قطاع الزراعة والممارسات الحقلية لترشيد إستخدام المياه فى الزراعه.
- 6- توفير الإحصاءات والمعلومات الدقيقة المطلوبة عن الموارد المائية المتاحة فى كل المناطق وتدقيقها، والعمل على زيادة المعروض من المياه المتجددة خاصاً مياة الصرف الصحى والزراعي المعالجة وغيرها بجانب تطوير إدارة الطلب على المياه فى كافة القطاعات بما فيها الزراعة.
- 7- ضمان المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والتعاونيات ومؤسسات المجتمع المدنى فى تنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية.
- 8- الاستمرار فى إيقاف توزيع الاراضي الزراعيه فى مناطق الندرة للمياه غير المتجددة لعدم زيادة الطلب على مياة الري فى الانشطة الزراعيه.
- 9- الإلتزام فى المستقبل وخلال سنوات الإستراتيجية بالتراجع فى المساحة المحصولية الاجمالية كما هو واضح خلال خطط التنمية السابعة والثامنة (بلغ نحو 6.4%) بسبب القرارات الوزاريه الهادفة الى ترشيد الزراعة كثيفة الاستهلاك للمياه والتحول نحو زراعة المحاصيل ذات الكفاءة العاليه فى استخدامات المياه، والتوسع فى الزراعات المحمية على حساب الزراعات المكشوفة، والتوجه نحو الزراعة العضوية وزراعة الاصناف عالية الانتاجية والقيمة المضافة، والتوجه نحو تلبية احتياجات المملكة عن طريق الاستثمار الخارجى فى الزراعة. مما يشير الى صلاحية إستخدام نسب التراجع المعنوية خلال السنوات الخمس الماضيه كمؤشرات للتوقعات المستقبلية.
- 10- ستعتمد توجهات التطور فى الطلب على الشعير على الشعور على فرض ثبات متوسط استهلاك الرأس الواحدة من الأغنام والماعز من كمية الشعير المتاحة للاستهلاك عام 2007م، والتنبؤ بأعداد كل من الأغنام والماعز باستخدام نموذج هولت للتمهيد. ايضا تم تحديد توجهات الطلب على الذرة الشامية فى ظل فرض ثبات متوسط نصيب الطائر من كمية الذرة الشامية المتاحة للاستهلاك عام 2007م، والتنبؤ بأعداد الدواجن باستخدام نفس النموذج السابق، مع الأخذ فى الإعتبار معدلات النمو السنوي للإنتاج من المنتجات الحيوانية المختلفة خلال الثلاثة عشر سنة الاخيرة (1996 م – 2008 م).

11- للوقوف على اتجاهات الاستهلاك المستقبلية ولتحديد مؤشرات الاحتياجات الاستهلاكية المستقبلية من المنتجات الزراعية فقد تم الإستفادة من تقديرات العديد من الدراسات⁶⁹ وتقارير وزارة الزراعة ووزارة التجارة⁷⁰، وكذلك تقديرات وزارة الإقتصاد والتخطيط⁷¹ الخاصة بأعداد السكان والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جدول 7- 1) وأسعار السلع الزراعية.

2.7 التوجهات المستقبلية ومؤشرات الأداء

لقد تم تحديد أهم المؤشرات الكمية والنوعية والتي يمكن إستخدامها لمتابعة وتقييم تنفيذ محاور وبرنامج الإستراتيجية لتمثل إطار أولى للجنة التسيير للإسترشاد بة وتطويره. كما سيتم مراجعة هذه المؤشرات سنوياً ومرحلياً مع وضع توصيف دقيق لها على مستوى البرامج الفرعية والمشروعات من خلال خطط العمل التنفيذية بواسطة لجنة التسيير. تستهدف هذه المؤشرات، التي يقترح قياسها سنوياً ومرحلياً، وضع علامات على طريق التنفيذ للإسترشاد بها عند تقييم الإنجازات المحققة للتأكد من ان الإستراتيجية تسير فى المسار المخطط له وان البرامج والسياسات المقترحة تحقق الأهداف المرجوة. كما سيتم تحديد البيانات المطلوبة لتقديرها ومصادرها. وروعى فى إختيار تلك المؤشرات ان تكون وثيقة الصلة⁷²، ذات كفاءة⁷³، و مؤثرة⁷⁴. كما تم الإستفادة من المؤشرات التي تستخدم بواسطة وزارة الإقتصاد والتخطيط فى متابعة وتقييم أداء القطاع الزراعي فى الخطط الخمسية المتتالية وما تم إقتراحه من مؤشرات لمساهمات القطاعات المختلفة فى تحقيق أهداف الخطة طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمملكة حتى عام 2025. وتوضح جداول (7- 2 الى 7- 9) بالملحق بالجزء الثاني التوجهات المتوقعة، بينما يوضح جدول (7- 10) المؤشرات الواجب إستخدامها لمتابعة وتقييم تنفيذ المحاور والبرامج ومصادر البيانات والمعلومات المستخدمة فى القياس.

وفي ضوء تنفيذ مكونات الإستراتيجية كحزمة متكاملة والحقائق والفرضيات السابقة، فانه يمكن تحديد أهم التوجهات المستقبلية والمؤشرات المرحلية التالية والتي يمكن من خلال متابعتها الحكم على مدى النجاح فى تحقيق أهداف الإستراتيجية كما يلي:

- 1- انخفاض كل من المساحات المنزرعة والانتاج من محاصيل الحبوب (بأستثناء الذرة الرفيعة بسبب اتشجيع زراعتها علي الامطار والري التكميلي ودعمها في مناطق الزراعات المطرية)، وبصفة خاصة مساحة القمح التي ستشهد تناقص تدريجي في المساحات المزروعة استجابة لتوقف المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عن شراء القمح المنتج محلياً تدريجاً فى مدة أقصاها ثمان سنوات (اي بمعدل سنوي 12.5%) مع تخفيض سعر الشراء بما يتفق مع القرار 335 لعام 1428 هـ مع التأكيد على مقابلة غالبية الاحتياجات من السوق العالمى ومشاريع الإستثمار الزراعي السعودي الخارجى. ومن المتوقع إنتاج كمية بسيطة من الأصناف المحلية/البلدية فى المناطق التي تتميز بوجود ميزة نسبية عالية بإستخدام أساليب الري الحديثة فى المناطق التي يثبت إمكانية توفر المياه بها مثل الجوف وحائل والقصيم، وذلك لتغطية جزء من الطلب الموجود حالياً على هذه الأصناف وتفضيل المستهلك السعودي لها (والتي لا يمكن توفيرها عن طريق الإستيراد). ويتضح من ناحية الإنتاج، أن إنتاج القمح بهذا الأسلوب يتمتع بكفاءة إقتصادية، بالإضافة لتفضيل المزارعين لإمكانية إستخدام الأتبان لتغذية الحيوان، وإنخفاض متطلباته المائية مقارنة بالأعلاف وغيرها من المحاصيل المنافسة. وعلية فيمكن الوصول بالمساحة الى حوالي 65.6 الف هكتار في عام 2020م، تنتج هذه المساحة حوالي 471 ألف طن بمتوسط إنتاجية حوالي 7.17 طن للهكتار، ومساحة تقدر بحوالي 33.7 الف هكتار في عام 2030م (تمثل نحو 6% فقط من المساحة المنزرعة عام 2004م)، تنتج هذه المساحة حوالي 253 ألف طن بمتوسط إنتاجية حوالي 7.5 طن للهكتار.
- 2- وسيؤدي تنفيذ الإستراتيجية الى زيادة المساحة المزروعة بالخضروات من 109 ألف هكتار عام 2008 الى 130 ألف هكتار عام 2030 ويرجع هذا الى زيادة المساحة المزروعة من البطاطس والخيار والبطيخ وبعض الخضروات الاخرى.

⁶⁹ جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

⁷⁰ وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، تقديرات احتياجات المملكة المستقبلية من المنتجات الغذائية التموينية، المملكة العربية السعودية 1430هـ.

⁷¹ وزارة الإقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الخامس والعشرون، 1390 – 1429هـ (1970 – 2008م)، المملكة العربية السعودية.

⁷² Relevant

⁷³ Efficient

⁷⁴ Effective

فمن المتوقع زيادة المساحة المزروعة من البطاطس والخيار والبطيخ والآخرى من 17.9 ألف هكتار و 4.6 ألف هكتار و 17.6 ألف هكتار و 23 ألف هكتار عام 2008 الى 34.3 ألف هكتار و 21 ألف هكتار و 19.6 ألف هكتار و 28.5 ألف هكتار على التوالي عام 2030. بينما يتوقع تناقص كبير في المساحة المزروعة من الطماطم من 14.7 ألف هكتار عام 2008 الى 7.6 ألف هكتار عام 2030 بالإضافة الى انخفاض ملحوظ في خضروات الشام والكوسا والباذنجان والياميا. ويرجع سبب انخفاض مساحة الطماطم لتصل عام 2020م لنحو 70% وعام 2030 لنحو 50% من مساحتها في 2008م الى انكماش مساحات الزراعات المكشوفة وزيادة مساحات الزراعات المحمية منها. كما يتوقع زيادة انتاجية الطماطم في 2030 لأكثر من ضعفي ما كانت عليه عام 2008م، (من 35.5 طن للهكتار عام 2008م الى نحو 99 طن للهكتار في عام 2030م) والبطاطس بزيادة تقدر بنحو 16% عام 2030 عن مستوى عام 2008 (الي 28.8 طن/هكتار)، والخيار بنحو 10% عام 2030 عن مستوى عام 2008 (من 68 طن/هكتار الى 75 طن/هكتار في عام 2030).

3- لا توجد ميزة نسبية لإنتاج الأعلاف في غالبية مناطق المملكة، ويقترح إيقاف زراعة الأعلاف في المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة منذ أمد بعيد مثل مناطق القصيم والرياض والشرقية، مع مراعاة أن تكون المساحات المزروعة بالأعلاف فقط في المناطق التي يتوفر بها مصادر مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة حسب المقاييس المعلنة بالمملكة والتي تتركز أساساً حول المدن الكبرى، وبحيث يتم تعظيم العائد على استخدام المياه في إنتاج البرسيم باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية (والتي تتوافر بها المياه المعالجة فقط)، مما سيؤدي الى تخفيض المساحة بنحو 40% عام 2030 عن مستواها في 2008 (حوالي 60 ألف فدان عام 2030)، والوصول بإنتاجية البرسيم باستخدام المياه المعالجة الى نحو 36 طن/هكتار بحلول عام 2030، هذا فضلاً عن تقليص مساحة الأعلاف الخضراء الأخرى بحوال 64 ألف هكتار حتى عام 2030 مع التوجه نحو الإستثمار السعودي الزراعي الخارجي لتوفير وسد باقي احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف الخضراء. ومن ثم فمن المتوقع ان يبلغ الوفرة في استهلاك المياه نتيجة ذلك حوالي 2.9 مليار متر مكعب.

4- زيادات معنوية في الانتاج من التمور والفواكه خلال الفترة القادمة بسبب زيادة الانتاجية. فمن المتوقع زيادة الانتاج من التمور والفواكه من حوالي 986 ألف طن، و 629 ألف طن في عام 2008 الى نحو 1506 ألف طن، و 2274 ألف طن في عام 2030 على التوالي.

5- خلال السنوات الخمس الاخيرة (2004-2008) يتناقص الانتاج من الموالح قليلا (بحوالي -2.7% سنويا) على الرغم من زيادة المساحة المنزرعة (بحوالي 5.8% سنويا) بسبب تدهور انتاجية (بحوالي -8.07% سنويا) خلال نفس الفترة (2004 - 2008م) - ربما يرجع ذلك الى عدم مناسبة الظروف المناخية (الخاصة بعمليات التزهير والعقد والنمو والنضج) في المملكة لانتاج الموالح ومن ثم يجب العمل على استنباط اصناف من الموالح اكثر ملائمة للظروف المناخية بالمملكة. وفي ضوء الفرضية الاخيرة فمن المتوقع عدم انخفاض الانتاجية الحالية عن مستوياتها الحالية (حوالي 10.25 طن / هكتار) ومن ثم سوف يزداد الانتاج المتوقع من الموالح بنحو 77.8% عام 2030 عن مستواها في 2008 (من 150 ألف طن عام 2008 الى نحو 267 ألف طن عام 2030) بسبب زيادة المساحة المزروعة بحوالي 75% خلال نفس الفترة.

6- تتناقص المساحة المحصولية الاجمالية بمعدل 1.3% سنويا، حيث تتناقص من 972 ألف هكتار عام 2008م لتبلغ نحو 767.6 ألف هكتار في عام 2030م (بانخفاض قدرة 26.5%) ويرجع سبب الانخفاض في المساحة المحصولية الي تحول المزارعين من زراعة الحبوب والاعلاف ترشيحاً لإستخدامات الموارد المائية الى زراعة الخضروات (بصفة خاصة الخضروات داخل البيوت المحمية) والفواكه.

7- بتنفيذ البرامج والسياسات المقترحة وأخذاً في الإعتبار التغيرات الديموغرافية وتطور الدخول وتكاليف المعيشة، فيمكن الوصول بمتوسط نصيب الفرد من القمح من 108.49 كجم/سنة عام 2010م، إلى 137.52 كجم/سنة عام 2030م. ومن ثم يتوقع بنجاح تنفيذ الجوانب المختلفة للإستراتيجية ومنها الإستثمار الزراعي الخارجي ان تزداد إجمالي كمية القمح المتاحة للإستهلاك من حوالي 2784.97 ألف طن عام 2010م، إلى 5139.25 ألف طن عام 2030م، بالجدول (7-11) الي (15-7) بالملحق.

8- أن متوسط نصيب الفرد من الارز سيرتفع من 35.65 كجم عام 2010م ليلبلغ 39.58 كجم عام 2030م. وفي ضوء كل من الاستهلاك الفردي وعدد السكان المتوقع يزيد إجمالي الكميات المطلوبة من الأرز من 915.24 ألف طن عام 2010 ليلبلغ 1.48 مليون طن عام 2030م.

9- أن مؤشر الاحتياجات الاستهلاكية من الخضروات سوف تتزايد في المستقبل لتصل عام 2030م إلى نحو 1990.53 ألف طن من البطاطس، وإلى نحو 1021.94 ألف طن من الطماطم، وإلى نحو 952.61 ألف طن من البصل، وإلى نحو 746.86 ألف طن من البطيخ، وإلى نحو 874.01 ألف طن من الخيار، وإلى نحو 222.03 ألف طن من الكوسا، وإلى نحو 216.96 ألف طن من الباميا.

10- أن مؤشر الاستهلاك المتوقع من التمور والعنب والموز والتفاح والموايح سوف يزيد في المستقبل. فيتوقع زيادة استهلاك التمور إلى نحو 1634.4 ألف طن عام 2030م. ويتوقع زيادة استهلاك العنب إلى نحو 465.89 ألف طن عام 2030م. أما بالنسبة لاستهلاك الموز فقد يزداد إلى نحو 665.39 ألف طن عام 2030م. كما يتوقع زيادة استهلاك التفاح إلى نحو 354.26 ألف طن عام 2030م. وأخيراً يتوقع زيادة استهلاك الموايح إلى نحو 1751.87 ألف طن عام 2030م.

11- من المهم في هذا المجال الأخذ في الاعتبار تركيز الجهود في أحداث تغيير ملحوظ في الانماط الاستهلاكية المستحدثة بما يتماشى مع التراكيب المحصولية والعادات والتقاليد والاحتياجات التغذوية خاصة للفئات المستهدفة من خلال الجانب الاعلامي والتثقيفي في هذا المجال (برنامج 4.8.5).

12- في ضوء الخطه الوطنية للاعلاف وثبات متوسط استهلاك الرأس من كمية الشعير المتاحة للاستهلاك ، فإنه يتوقع تناقص مؤشر الطلب على الشعير إلى نحو 6.75 مليون طن عام 2030م. وايضا في ضوء ثبات متوسط نصيب الطائر من كمية الذرة الشامية المتاحة للاستهلاك، يتوقع زيادة الطلب على الذرة الشامية إلى نحو 1878.31 ألف طن عام 2030م.

13-زيادة انتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك والبيض والحليب الطازج إلى حوالي 199، 543، 257، 286، 2787 ألف طن على التوالي عام 2030م، الجداول (7-16 الي 7-17) بالملحق.

14- الطلب على اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك و البيض والحليب الطازج إلى نحو 778.24، 2195.45، 338.16، 2241.67، 246.64 ألف طن على التوالي عام 2030م)، كما يتوقع زيادة متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني بحوالي 4 جرام بحلول عام 2030.

ولإمكان متابعة نجاح تنفيذ برامج الإستراتيجية سيتم متابعة تأثيرها على الوفرة في استخدام المياه في الزراعة في السنوات المستقبلية ويمكن الإسترشاد بالمؤشرات التالية كعلامات على الطريق للحكم على مدى نجاح تنفيذ الإستراتيجية:

i. إستمرار إنخفاض مساحة وإنتاج الحبوب بصفة عامة وقصر زراعة القمح على الاصناف المحلية ذات الجودة والانتاجية العالية والطلب المرتفع من قبل المستهلكين وفي مساحات محدودة ومناطق معينة تتمتع بالوفرة المائية النسبية وبمميزة نسبية في انتاج القمح، مع الاعتماد على الاستثمار الخارجي في توفير احتياجات المملكة الرئيسية من القمح كما سبق الذكر، سيؤدي الى إنخفاض مساحة القمح من 523 ألف هكتار في عام 2004 الي 33.7 ألف هكتار عام 2030، مما يؤدي الى وفر في استخدام المياه يقدر بنحو 3.2 مليار متر مكعب.

ii. كما ان تقليص زراعة الأعلاف الخضراء بصوره عامه، وفي المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة بصورة خاصة. مع مراعاة أن تكون المساحات المحدودة المزروعة بها في المناطق التي يتوفر بها مصادر لمياه المعالجة، ومتوافقة مع العائد الاقتصادي للمياه والميزة النسبية للمناطق. مع الاعتماد على الاستثمار الخارجي في توفير احتياجات المملكة من الاعلاف الخضراء بصورة عامة وايضا التوسع في تصنيع الاعلاف المركزة والاعلاف غير التقليدية من مخلفات المحاصيل. بناء على ذلك فمن المتوقع زراعة حوالي 64 ألف هكتار من الاعلاف الخضراء الاخرى في عام 2030 بدلا من 160 ألف هكتار في عام 2008، مما يؤدي الى وفر في استهلاك المياه يقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب.

iii. ورفع معدلات كفاءة الري المنخفضة والتي تقدر بنحو 45% في الوقت الحاضر في ظل الظروف البيئية الحارة والتربة الرملية الى نحو 65% في عام 2030 عن طريق تحسين الممارسات الزراعية والاروائية في المزرعة والتحول من نظم الري التقليدية ذات الكفاءة الاروائية المنخفضة والتي مازالت تستخدم في معظم الاراضي الزراعية القديمة (التقليدية) والتي تقدر بنحو ثلث المساحة الكلية بالمملكة الي نظم الري الحديثة ذات الكفاءة العالية في عملية الري والتي اصبحت تغطي 67% من المساحة المروية بالمملكة، سوف يترتب عليه وفر في كمية المياه المستخدمة تقدر بحوالي 3.5 مليار متر مكعب.

iv. وفقاً لتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط عام 2004، فإن إجمالي حجم المياه المستخدمة في القطاع الزراعي قدر بحوالي 17.530 مليار متر مكعب. في حين تبلغ كمية مياه الصرف الصحي المعالجة حوالي 330 مليون متر مكعب، وحوالي 60 مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي المعالجة في عام 2007.

v. سيؤدي التحول نحو زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية والتي تعتمد على كثافة راس المال وفقاً لمبدأ المزايا النسبية لمناطق الإنتاج وهو ما يوافق ظروف المملكة المناخية ومواردها المائية من خلال التحول من الزراعة المكشوفة إلى الزراعة المحمية والعضوية للخضروات (مثل الطماطم والخيار والفلفل والكوسا) التي وفر نسبي في استهلاك المياه. ومن ناحية أخرى فإن زيادة مساحة البطاطس والخضروات الأخرى المكشوفة سوف يؤدي إلى زيادة صافية في استخدام المياه تقدر بنحو 157 مليون متر مكعب في عام 2030. وعلى الجانب الآخر فإن زيادة المساحة المزروعة بالفواكه بحوالي 123 ألف هكتار تتطلب زيادة استخدام المياه بحوالي 921 مليون متر مكعب، أي يبلغ مقدار الزيادة 1.08 مليار متر مكعب.

vi. في ضوء الاعتبارات السابقة فإن إجمالي كمية المياه الموفرة (بسبب تقليص مساحات كل من القمح والبرسيم والخضروات المكشوفة وتحسين كفاءة الري) تقدر بحوالي 8.5 مليار متر مكعب في عام 2030.

vii. وفي سيناريو آخر وفي ضوء توقعات خطة التنمية الثامنة⁷⁵، فإن حجم المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية خلال الفترة القادمة سينخفض بمعدل سنوي قدر بنحو (3%)، وأن إنتاج مياه الصرف الصحي المعالجة سيزداد بمعدل سنوي قدر بنحو 6.6%، وأن إنتاج مياه الصرف الزراعي المعالجة سيزداد بمعدل سنوي قدر بنحو 8.4%. وعلى فيقدر الاستخدام المتوقع من مياه الصرف الصحي المعالجة في عام 2020 بحوالي 757.5 مليون متر مكعب، وفي عام 2030 بحوالي 1435.3 مليون متر مكعب. ويقدر الاستخدام المتوقع من مياه الصرف الزراعي المعالجة في عام 2020 بحوالي 171.2 مليون متر مكعب، وفي عام 2030 بحوالي 383.6 مليون متر مكعب. وبذلك يقدر الاستهلاك الكلي المتوقع من المياه وفقاً لمعدل نمو متناقص (-3%) إلى 11.8 مليار متر مكعب في عام 2020، ونحو 8.7 مليار متر مكعب في عام 2030 (بوفر يقدر بنحو 8.8 مليار متر مكعب في 2030 عن مستوى 2007). وفي سيناريو آخر يقدر الاستهلاك الكلي المتوقع من المياه وفقاً لمعدل نمو متناقص (-2.5%) بنحو 12.2 مليار متر مكعب في عام 2020، ونحو 10.4 مليار متر مكعب في عام 2030 (بوفر يقدر بنحو 7.1 مليار متر مكعب في 2030 عن مستوى 2007). وهذا القدر من المياه أيضاً يتمشى إلى حد كبير مع الوفر المتوقع أعلاه في استخدام المياه (حوالي 8.5 مليار متر مكعب) بسبب الانخفاض المتوقع في المساحة المحصولية الكلية المتوقعة (حوالي 767 ألف هكتار عام 2030) ومع استخدامات المحاصيل للمياه هذا بالإضافة للوفر المتوقع من المقترحات المحددة للتحول إلى زراعة البرسيم على المياه المعالجة وتقليل مساحة القمح والمساحات المتوفرة بسبب التحول إلى الزراعات العضوية والمحمية والتمور بنظم الري الحديثة.

viii. يتضح أن توقعات الوفر السنوي في المياه المستخدمة بالزراعة تبعاً لتنفيذ برامج الإستراتيجية والذي يمكن أن تصل لنحو 8.5 مليار متر مكعب سنوياً في 2030 تبدو وسطية.

أخيراً فإن تنفيذ محاور وبرامج التنمية المستدامة المرجوة بالآليات المناسبة وفي الوقت المحدد وبالسعة المطلوبة في إطار الاستراتيجية حتى عام 2030 سيؤدي إلى وجود علاقات تشابكية وتأثيرية محتملة فيما بينها مما يدفع إلى السرعة في تحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجية في الأوقات المحددة ودون تأخير وربما إلى نتائج أفضل عند المتابعة والتقييم المرحلي. ويوضح جدول (7-18) بالملحق موجزاً للترابطات التأثيرية أو العلاقات التشابكية المحتملة بين محاور وبرامج التنمية المستدامة المرجوة وآليات تنفيذها وذلك في إطار إستراتيجية.

وبصورة عامة فإن تكامل جهود وزارة الزراعة في تنفيذ برامج التنمية الزراعية والريفية المذكورة مع جهود الوزارات المعنية بتنفيذ برامج الدعم الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي من خلال إستراتيجية التنمية الاجتماعية وغيرها من البرامج ستساهم لتقليل الفقر للنصف على عام وكاملاً على عام 2030 بجانب الوفر المعنوي في الموارد المائية.

⁷⁵الخطة الخمسية الثامنة، الفصل الثالث والعشرون والفصل السادس والعشرون.

8. المخاطر المتوقعة في تنفيذ الإستراتيجية

قد يواجه تنفيذ البرامج والسياسات المقترحة لتحقيق أهداف الإستراتيجية العديد من المعوقات والمخاطر التي يقع بعضها في نطاق عمل وزارة الزراعة، وقد تم أخذ تلك المخاطر في الاعتبار عند إعداد البرامج والأنشطة المقترحة والمذكورة سابقاً، وهناك أيضاً بعض المعوقات والمخاطر التي تقع خارج النطاق المؤسسي والتشريعي للوزارة، والتي تستلزم تدخل جهات ووزارات أخرى، ويشار إلى تلك المخاطر لمحاولة التنسيق للحيلولة ضد وقوعها أو لإيجاد الحلول لها قبل أو أثناء تنفيذ الإستراتيجية لضمان تحقيق أهدافها.

وفيما يلي عرض لأهم المخاطر التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية الزراعية وتؤثر على تحقيق أهدافها واقتراحات تقليل آثارها المتوقعة:

المخاطر	درجة التأثير - تقديرًا لمخاطرة*	الحلول والفروض
التأخير في إقرار الإستراتيجية والبطء في الشروع في تنفيذها وفي استكمال الخطة التنفيذية وإطارا لتقييم والمتابعة.	مرتفع	تم وضع خريطة طريق للخطوات المطلوبة للتنفيذ مؤكدة على ضرورة الإسراع لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ.
القدرات البشرية والفنية والمؤسسية في وزارة الزراعة والوزارات ذات الصلة يمكن أن تبطئ من التنفيذ.	ضعيف	- تم اقتراح تدعيم القدرات المؤسسية والفنية وبناء القدرات كمحور من محاور الإستراتيجية. - تم اقتراح تقديم مساندة فنية في مجال رسم وتنظيم ومتابعة السياسات الزراعية والأطر الإستراتيجية والتخطيط.
عدم وضوح حدود المسؤوليات بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء فيما يخص إدارة الموارد المائية بصورة عامة وإدارة الموارد المائية لأغراض الزراعة.	مرتفع	ضرورة الإسراع بتكوين لجنة عليا للمياه يتم من خلالها التنسيق لتحديد المسؤوليات في إدارة وتنظيم قاعدة الموارد المائية بالملكة بصورة عامة وفي إدارة مياه الري بالزراعة. وقد تم وضع هذه المهمة كأولوية أولى للجنة التنسيق وتم وضعها على رأس الأولويات لخطة العمل التنفيذية الأولى التي يقترح البدء بها فور إقرار الإستراتيجية.
عدم توفر الاستثمارات والمخصصات المالية اللازمة للتنفيذ نتيجة تدني الميزانية العامة لتذبذب أسعار النفط والمواد البترولية في السوق العالمي.	ضعيف	تم افتراض أن الميزانية العامة والمخصصات القطاعية من الاستثمار والادخار العام والخاص كما تم تقديرها بالخطة العامة للمملكة حتى 2025 سيتم العمل بها تحت سيناريو بطء النمو، مع توقعات عالمية [استقرار أسواق النفط والغذاء.
المزارعون والرعاة والصيادون غير منظمين ولا يملكون سلوك جماعي لمواجهة تحديات الإنتاج والتسويق.	متوسط	هناك جهود حالية لتدعيم وتقوية الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويق والمرتبطة بالتصنيع الزراعي وتم تقديم مقترحات للإسراع في تكوين تلك الجمعيات ودراسة وتعديل سلوك المزارعين والوسطاء.
غالبية العمالة الزراعية والمشرفون على المزارع من غير السعوديون وغير متحدثين باللغة العربية، مع زيادة نسب الملكية الغائبة في إدارة المزارع يحد من الاستفادة من الجهود المبذولة لتطوير أجهزة البحوث والإرشاد.	متوسط	مطلوب زيادة التنسيق مع وزارة العمل ووزارة الداخلية لتوفير العمالة المطلوبة للتنمية الزراعية والتصدي لمشكلة تسرب العمالة الزراعية الوافدة خارج قطاع الزراعة وإتساع فجوة الأجور بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى.
عدم إتاحة الإحصاءات الدقيقة للمصادر المائية للتكوينات بمناطق المملكة المختلفة وعدم توفر	متوسط	تم اقتراح زيادة التعاون والشفافية بين كافة الهيئات والوزارات ذات الصلة بإدارة واستغلال الموارد

المخاطر	درجة التأثير - تقديرًا لمخاطرة*	الحلول والفروض
معلومات موثقة عن المتاح من المياه المتجددة وغير المتجددة.		الطبيعية وخاصة المياه والأراضي .
عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في الزراعة (خاصة الأنشطة المؤدية إلى توفير وترشيد استخدام المياه) نتيجة غياب السياسات المائية الثابتة والتي يمكن الوثوق بها مستقبلياً لضمان استدامة المشاركة الفعالة وزيادة الاستثمار الزراعي والريفي لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد السعودي.	متوسط	- سيتم تحديد إطار لفرص الاستثمار البديل داخلياً وخارجياً. - يجب حث وزارة المياه والكهرباء للإسراع في نشر الإستراتيجية المائية بعد الأخذ في الاعتبار وجهات نظر قطاع الزراعة كأكبر مستخدم للمياه. - الإهتمام بتفعيل مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الخارجى.
عدم كفاية الاستثمارات والجهود لتحقيق المستهدف من توفير الموارد المائية المتجددة وغير التقليدية وخاصة مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة لتغطية الاحتياجات المائية للمملكة وتطويرها.	متوسط	وزارة المياه والكهرباء تهتم حالياً بالتخطيط لزيادة المعروض من المياه المتجددة وتنظيم استخداماتها.
حجم وتشابك التحديات والحلول المطروحة بالإستراتيجية يستوجب تعاون تام في التنفيذ بين العديد من الوزارات مثل الزراعة والمياه والكهرباء والعمل والداخلية والشؤون البلدية والقروية قد تؤدي إلى تضارب الآراء في التنفيذ والإدارة.	ضعيف	تم اقتراح آليات تنفيذ الاستراتيجية وإنشاء لجنة تسيير عليا مع وحدة فنية بالوزارة للمتابعة والتقييم.
عدم وجود وحدة تحقيق بوزارة الزراعة خاصة برسم وتحليل وتقييم ومتابعة السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي التأثيري مما يضعف من إمكانية التواصل مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والمياه والكهرباء وغيرها من الجهات ذات الصلة في تعديل مسار الإستراتيجية وفقاً للمستجدات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.	متوسط	تم اقتراح تدعيم وتقوية إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء وتكوين وحدة لتحليل السياسات الزراعية ودعمها فنياً.
إجمالي المخاطر	ضعيف-متوسط	

*تقدير شدة المخاطر و درجة تأثيرها: ضعيف، متوسط، مرتفع.

المراجع

المراجع

مراجع باللغة العربية

- 1- د. عبد الله بن عبد الله العبيد، القطاع الزراعي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والاستثناءات والالتزامات.. التحديات والفرص، وزارة الزراعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، 2006م.
- 2- معهد الملك عبد الله بن عبد العزيز للبحوث والدراسات الاستشارية، الاستراتيجية المستقبلية للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، صفر 1427هـ، الموافق مارس 2006م.
- 3- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الوضع الراهن للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الأول، المملكة العربية السعودية، 25 رجب 1422 هجرية.
- 4- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.
- 5- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثالث، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.
- 6- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: التصنيع الزراعي في المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الرابع، المملكة العربية السعودية، 5 ذو القعدة 1423هـ.
- 7- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: تكاليف الإنتاج الزراعي في المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الخامس، المملكة العربية السعودية، 5 محرم 1424هـ.
- 8- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: التركيب المحصولي في الخطط المستقبلية للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، التقرير السادس، المملكة العربية السعودية، ذو القعدة 1424هـ الموافق ديسمبر 2003م.
- 9- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: قطاع الإنتاج الحيواني واستراتيجية إنتاج الأسماك في الخطط المستقبلية للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، التقرير السابع، المملكة العربية السعودية 1424هـ - 2003م.
- 10- جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الأبحاث الزراعية في المملكة العربية السعودية: الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ - 2003م.
- 11- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثاني والعشرون، المملكة العربية السعودية، 1430هـ، 2009م.
- 12- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء: السلاسل الزمنية للإحصاءات الزراعية في المملكة العربية السعودية خلال ثلاث عقود، المملكة العربية السعودية، 1392/1391هـ - 1426/1425هـ، (1971 - 2005م)، 2009م.
- 13- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الزراعة في المملكة العربية السعودية، العدد الثاني والعشرون، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 14- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، تقديرات احتياجات المملكة المستقبلية من المنتجات الغذائية التموينية، المملكة العربية السعودية 1430هـ.
- 15- وزارة الزراعة، الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها، المملكة العربية السعودية، صفر 1426هـ، مارس 2005م.

- 16- وزارة الزراعة، الإدارة الوطنية للري، الإدارة العامة لشئون الري، استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، المملكة العربية السعودية، 2009م
- 17- وزارة الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية، الدراسة الإستشرافية للغابات بالمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2004.
- 18- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، دراسة عن أهم وحجم استخدام وسائل الري الحديثة في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 19- وزارة الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية، الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2009 م.
- 20- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة التنمية الزراعية، دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1423هـ - 2002م.
- 21- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة التسويق الزراعي، استراتيجية تطوير الأنظمة التسويقية الزراعية في المملكة، المملكة العربية السعودية، 2009م
- 22- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية، إدارة المصايد البحرية، إستراتيجية التنمية الريفية والمستدامة لقطاع المصايد البحرية للأعوام 2007 إلى 2030م، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 23- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة التسويق الزراعي، متوسط أسعار أهم السلع الزراعية المحلية والمستوردة في أسواق المناطق الرئيسية بالمملكة لعام 1429هـ - 2008م، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 24- وزارة الزراعة، الهيئة العامة للاستثمار، بعض فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية بمنطقة جازان، المملكة العربية السعودية، 1422هـ - 2002م.
- 25- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، المركز الوطني لبحوث الزراعة والثروة الحيوانية، المركز الوطني لأبحاث النخيل والتمور بالإحصاء، الإنجازات العلمية والفنية، المملكة العربية السعودية 2009م.
- 26- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، كتيب للمعلومات المزرعية للإنتاج النباتي والحيواني بالمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، عام 1430هـ - 2009م.
- 27- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1430هـ - 2009م.
- 28- وزارة الزراعة، إدارة الثروة الحيوانية، شعبة الإنتاج الحيواني، استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 29- وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية، إدارة المزارع السمكية، استراتيجية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية حتى عام 2030م، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 30- وزارة الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية، مذكرة حول خطة لإعداد مسودة الاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة، المملكة العربية السعودية، جمادى الآخر 1430هـ.
- 31- د. بندر بن محمد العتيبي، فرص ومعوقات الإرشاد الزراعي بالمملكة، دورة الطرق والفعاليات الإرشادية، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة(فاو)، المملكة العربية السعودية، 6 ذو القعدة 1430.

- 32- وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المسودة النهائية للرؤية المستقبلية للتنمية الزراعية الريفية بالمملكة العربية السعودية، مشروع التنمية الريفية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 4 ربيع ثاني 1430 هـ (31 مارس 2009م) - (TF/SAU/014/SAU).
- 33- وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دعم المؤسسات الزراعية الريفية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين، عرض تقديمي حول استعراض أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية في إطار عمل المشروع، مشروع التنمية الريفية، المملكة العربية السعودية، 2009م - (UTF/SAU/014/SAU).
- 34- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة الزراعة :اتفاقية التعاون الفني (2006 - 2011) مشاريع الأموال المودعة، المملكة العربية السعودية.
- 35- صندوق التنمية الزراعية، استراتيجية صندوق التنمية الزراعية (نحو زراعة مستدامة)، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 36- البنك الزراعي العربي السعودي، لتقرير السنوي الثالث والأربعون، المملكة العربية السعودية، 1426- 1427هـ، 2006 م.
- 37- وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية ،الكتاب الإحصائي السنوي، العدد الثالث والأربعون، 1427/ 1428هـ، 2007م.
- 38- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة 1425هـ/ 1426هـ - 1430/1429هـ، 2005 - 2009 م، المملكة العربية السعودية.
- 39- وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الخامس والعشرون، 1390 - 1429هـ (1970 - 2008م)، المملكة العربية السعودية.
- 40- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاستراتيجية طويلة المدى 2005 - 2025، المملكة العربية السعودية، 16 نوفمبر 2003.
- 41- د. عبد الله بن عبد الله العبيد، مستقبل القطاع الزراعي في المملكة في ظل المتغيرات المحلية والدولية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، 13-17 شعبان 1423هـ/ 19-23 أكتوبر 2002).
- 42- د. عبد العزيز بن سليمان الطرياق، المياه في المملكة العربية السعودية: السياسات والتحديات، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، 137-17 شعبان 1423هـ (19-23 أكتوبر 2002).
- 43- د. عادل أحمد بشناق، الاستراتيجية المستقبلية لإدارة الموارد المائية في ظل متطلبات التنمية في المملكة العربية السعودية، ندوة وزارة التخطيط "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي عام 1440هـ - 2020م، الرياض 13-17 شعبان 1423هـ، الموافق 19-23 أكتوبر 2002م.
- 44- د. محمد بن حمد القنبيط، الزراعة والمياه في المملكة، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، 13-17 شعبان 1423 (19-23 أكتوبر 2002).
- 45- وزارة الشؤون الاجتماعية، وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للجمعيات التعاونية، الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 1427/1428هـ.
- 46- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة التعاون الدولي، وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، معهد البحوث والخدمات الاستشارية بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، التقرير الوطني للتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية (1995-2005م)، في إطار متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.
- 47- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية، التقرير السنوي الرابع والأربعون، والإحصاء 1429هـ/ 2008م.

- 48- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التممية الزراعية في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 2005م.
- 49- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، النشرة الإحصائية، العدد الثاني عشر، الرياض 2003.
- 50-
- 51- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، الكتاب الإحصائي للمياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 2008م.

مراجع باللغة الإنجليزية

- 52- Ahmed Ibrahim-Al-Amoud, Preliminary Estimates of Crop Water Requirements in the KSA, UTF/SAU/011/SAU. Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Agriculture, Food and Agriculture Organization of the United Nation, 2009.
- 53- FAO, How to Feed the World in 2050, in preparation for the World Summit on Food Security - November 2009, High Level Expert Forum, Rome 12-13 October 2009.
- 54- FAO, Crop Prospects and Food Situation No. 3, Rome, July 2009
- 55- FAO, From Land Grab to Win-Win, Economic and Social Perspectives, Policy Brief No. 4, June 2009.
- 56- FAO, The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises – Impacts and Lessons Learned, Rome, 2008.
- 57- FAO, WTO Rules for Agriculture Compatible with Development, Rome 2007.
- 58- FAO, Innovative Agricultural Insurance Products and Schemes, M. G. Kang, Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper, Rome, 2007.
- 59- FAO, Organic Agriculture and Food Security, International Conference on Organic Agriculture and Food security, Rome, 3-5 May 2007.
- 60- FAO, Economic Valuation of Water Resources in Agriculture: From the sectoral to a functional Perspective of Natural Resource Management, FAO Water Reports, Rome 2004.
- 61- Hartmann, A. and Linn, J., Scaling Up: A Framework and Lessons for Development Effectiveness from Literature and Practice, Wolfensohn Center for Development, Brookings Institution, Washington, D. C., USA, October 2008.
- 62- International Fund for Agricultural Development (IFAD), IFAD's Strategic Framework 2007-2010: A summary, <http://www.ifad.org/sf/>.
- 63- International Fund for Agricultural Development (IFAD). Rural poverty report 2001, The challenge of ending rural poverty, Oxford University Press, Oxford, UK, 2001.
- 64- International Food Policy Research Institute (IFPRI), Climate Change: Impact on Agriculture and Costs of Adaptation, Food Policy Report 21, Washington, D. C., 2009.
- 65- International Food Policy Research Institute, World water and food to 2025: dealing with scarcity, Rosegrant, M.W., Cai, X. and Cline, S.A, IFPRI, Washington, DC, 2002.
- 66- International Institute for Sustainable Development, A Thirst for Distant Lands: Foreign Investment in Agriculture Land and Water, Crain Smaller and Howard Mann, Canada, May 2009.
- 67- International Monetary Fund, Global Economic Policies and Prospects, Group of Twenty Meeting of the Ministries and Central Banks Governors, London, UK, March 13-14, 2009.
- 68- Ministry of Water and Electricity, Water Resources Development Department, National Water Strategy, Kingdom of Saudi Arabia,. Technical Assistant Provided By: The World

- Bank Group, Saudi Arabia Country Management Unit, Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region, June, 2008
- 69- Ministry of Economy and Planning, Long Term Strategy 2025 Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, 2005.
 - 70- م. م. ت. نادر, UTF/SAU/014/SAU - Technical Report on First Institutional Diagnosis and Change Proposals on the Rural Development Structures of the Ministry of Agriculture, Support of the Rural Institutions For the benefit of Small Farmers in the Kingdom of Saudi Arabia, Mission Report, Riyadh, March- April 2008.
 - 71- M. M. T. Nadir, UTF/SAU/014/SAU Technical Report on Organizational Change and Capacity Strengthening of Rural Development Structures, Support of the Rural Institutions for the benefit of Small Farmers in the Kingdom of Saudi Arabia, Mission Report, Riyadh, February 2009.
 - 72- Organization of Economic Cooperation – OECD, FAO-OECD Agricultural Outlook 2009-2018, www.sourceoecd.org/agriculture/9789264011441, 2009.
 - 73- Organization of Economic Cooperation - OEDC, Paris Declaration on Aid Effectiveness, High Level Forum, www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351, Paris, March 2005
 - 74- United Nations, United Nations Millennium Declaration, September 2000.
 - 75- United Nations, UN-UNCTAD, World Report – Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, UN, New York, 2009.
 - 76- United Nations, The Johannesburg Declaration on Sustainable Development, World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 2002.
 - 77- WFP, FAO, IFRC; OXFAM and Others, Climate Change, Food Insecurity and Hunger: Key Messages for UNFCCC Negotiators, Technical Paper of the IASC Task Force on Climate Change, October 2009.
 - 78- World Bank, Global Economic Prospects 2009: Forecast, Updated March 30, 2009.
 - 79- World Bank, Global Food Crisis Response Program, Framework Document for Proposed Loans, Credits, and Grants in the Amount of US\$ 1.2 Billion Equivalent, Washington, D. C., May 22, 2008.
 - 80- World Bank, World Development Report 2008: Agriculture for Development, Washington, D. C., 2008.
 - 81- World Bank, Water Resources Sector Strategy: Strategic Directions for World Bank Engagement, Washington, DC., 2003.
 - 82- World Commission on Environment and Development, 1987 Report; FAO Council Report, 1988.

فريق الدراسة

أ. الفريق الوطني:

- د. عبد الله العبيد
وكيل الوزارة للأبحاث والتنمية الريفية، وزارة الزراعة
المشرف العام
أ. مصلح الغامدي
مدير عام إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، وزارة الزراعة
المنسق الوطني
د. خالد الرويسى
رئيس قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الملك سعود
د. صبحي اسماعيل
استاذ التسويق الزراعي، جامعة الملك سعود
أ. محمد العمار
قسم الزراعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط
أ. عبد العزيز بن عتيق
قسم الزراعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط
م. عبد الكريم الغامدي
مدير عام الإدارة العامة للري، وزارة الزراعة
أ. عبده بن قاسم الشريف
مدير عام إدارة الموارد الطبيعية، وزارة الزراعة

ب. فريق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

- د. ضياء كمال عبده
كبير خبراء بمنظمة الأغذية والزراعة
رئيس فريق الدراسة
د. عبد العزيز ابراهيم
خبير بمنظمة الأغذية والزراعة
عضو الفريق
د. على ابراهيم
خبير بمنظمة الأغذية والزراعة
عضو الفريق
د. عبد الوهاب شحاتة
خبير بمنظمة الأغذية والزراعة
عضو الفريق

ج. الإشراف الفني والإداري من منظمة الأغذية والزراعة:

- د. عبد الله وهابي
منسق برنامج منظمة الأغذية والزراعة بالمملكة العربية السعودية
د. نصر الدين حاج الأمين
رئيس قسم دعم السياسات، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي للشرق
الأدنى

د. المشاركون من إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء:

- أ. صالح الحدبثي
أ. أحمد الشاعر
أ. عبد المجيد الحمد